

أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية
(2006 - نيسان 2009)

إعداد

عصام حسني حسن الأطرش

المشرف

الدكتور محمد مصالحة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التاريخ ١٠/١١/٢٠٠٩

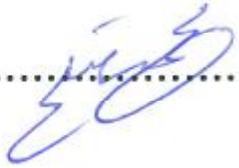
تشرين الأول 2009

قرار لجنة المناقشة

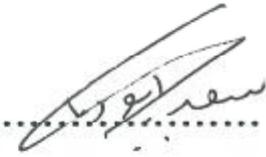
نوقشت هذه الرسالة أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية
(٢٠٠٦-٢٠٠٩) وأجيزت بتاريخ ٢٦ / ١٠ / ٢٠٠٩

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....


الدكتور محمد حمدان المصالحة ، مشرفاً
أستاذ مشارك - علاقات دولية

.....


الدكتور سعد سالم أبو دية عضواً
أستاذ - علاقات دولية

.....


الدكتور غازي اسماعيل رابعة ، عضواً
أستاذ مشارك - علاقات دولية

.....


الدكتور مازن العقيلي ، عضواً
أستاذ - العلوم السياسية (جامعة مؤتة)

تعمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع بتاريخ ١٠/١١/٠٩

١٤٣٥هـ

... اللهم اني استغفرك

يا ذا الجلال والإكرام ...

يا ذا الجلال والإكرام ...

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، الذي أنعم علينا بنور العلم، الحمد لله أولاً وأخيراً على فضله ونعمه التي لا تعد ولا تحصى، الحمد لله الذي يسر لي إتمام هذه الرسالة، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد :

فلا يسعني بعد أن شارفت هذه الرسالة على الانتهاء، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتور/ محمد مصالحة المشرف على هذه الرسالة، على دعمه المتواصل الذي كان له الأثر الكبير في إتمام هذا العمل، وإخراجه بهذه الصورة، فقد كان هذا الجهد العظيم ثمرة لجهوده المباركة وتوجيهاته الحكيمة، ومتابعته المستمرة، وتعاونه المثمر، وكان لخبرته الأثر الواضح في ثراء هذه الرسالة، للسير في الاتجاه الصحيح والواضح، فله مني كل الشكر والتقدير والعرفان وجزاه الله كل خير .

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها من فيض علمهم الواسع .

وفقنا الله جميعاً

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	فهرس المحتويات
ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الملاحق
ح	المخلص باللغة العربية
1	الفصل التمهيدي : الإطار العام للدراسة
1	مقدمة
4	إشكالية الدراسة
5	أهمية الدراسة
5	أهداف الدراسة
5	فرضيات الدراسة
6	منهجية الدراسة
7	الدراسات السابقة
11	الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة
11	المبحث الأول : الاندماج السياسي
11	الفرع الأول : ماهية الاندماج السياسي
16	الفرع الثاني : أسس الاندماج السياسي
31	المبحث الثاني : القضية الفلسطينية
31	الفرع الأول : جذور القضية الفلسطينية

37	الفرع الثاني : القضية الفلسطينية المعاصرة
42	الفصل الثاني : ظاهرة الانقسام السياسي الفلسطيني
43	المبحث الأول : عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني
43	الفرع الأول : عوامل داخلية
70	الفرع الثاني : عوامل خارجية
89	المبحث الثاني : موقف المجتمع الدولي والعربي من الإنقسام السياسي الفلسطيني
89	الفرع الأول : الموقف الدولي
98	الفرع الثاني : الموقف العربي
113	الفصل الثالث : آثار الانقسام السياسي الفلسطيني
113	المبحث الأول : الآثار السياسية
113	الفرع الأول : أزمة الصلاحيات
132	الفرع الثاني : أزمة الشرعية
140	المبحث الثاني : الآثار العسكرية
140	الفرع الأول : الحصار على غزة
146	الفرع الثاني : العدوان الإسرائيلي على غزة
164	الفصل الرابع : مبادرات إنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني
164	المبحث الأول : المبادرات العربية والفلسطينية
164	الفرع الأول : المبادرات العربية
175	الفرع الثاني : المبادرات الفلسطينية
183	المبحث الثاني : الحوار الفلسطيني
183	الفرع الأول : جذور الحوار الفلسطيني بين فتح وحماس
186	الفرع الثاني : الحوار الفلسطيني في القاهرة 2009

195	الفصل الخامس : الفصل العملي
195	المبحث الأول : الطريقة والإجراءات
201	المبحث الثاني : عرض النتائج
220	المبحث الثالث : مناقشة النتائج
227	الاستنتاجات
231	التوصيات
233	قائمة المراجع
245	قائمة الملاحق
252	المُلخص باللغة الإنجليزية

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغيرات المؤهل العلمي، ومكان السكن، والعمر، والجنس، ومكان الإقامة	196
2	معدل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) لكل محور من محاور أداة الدراسة	198
3	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات أثر عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني	202
4	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات مستوى الموقف الدولي والعربي من الانقسام الفلسطيني	203
5	التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة في تأثير الموقفين الدولي والعربي على الانقسام السياسي الفلسطيني	204
6	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات آثار الانقسام السياسي الفلسطيني	205
7	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للحلول المقترحة لإنهاء الانقسام الفلسطيني	207
8	التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفئات متغير المؤهل العلمي	209
9	نتائج اختبار التباين الأحادي، لفحص دلالة الفروق في أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية، تعزى لمتغير المؤهل العلمي	210
10	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات متغير المؤهل العلمي، في محور آثار الانقسام السياسي الفلسطيني	211
11	التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفئات متغير مكان السكن	212
12	نتائج اختبار التباين الأحادي، لفحص دلالة الفروق في أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية، تعزى لمتغير مكان السكن	213
13	التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفئات متغير العمر	214
14	نتائج اختبار التباين الأحادي، لفحص دلالة الفروق في أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية، تعزى لمتغير العمر	215
15	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات متغير العمر، في محور الحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني	216
16	نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين، لفحص دلالة الفروق في أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية، تبعا لمتغير الجنس	217

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
245	الإستبيان	1
251	أسماء المحكمين	2

أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية
(2006 - نيسان 2009)

إعداد

عصام حسني حسن الأطرش

المشرف

الدكتور محمد مصالحة

ملخص

تتناول هذه الدراسة تحديد أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية، في الفترة الواقعة ما بين الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية في 2006 وحتى نيسان من العام 2009 في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر البيئة الدولية على الانقسام السياسي الفلسطيني، وتحاول الدراسة تحديد عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني التي تعزى إلى عوامل داخلية كاختلاف النهج والبرنامج السياسي لحركتي فتح وحماس، وفي الارتباطات الخارجية للفصائل الفلسطينية، وفي غياب المرجعية المؤسسية الفلسطينية، وغياب القيادات التاريخية الفلسطينية، وعوامل خارجية والمتمثلة بالاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية وإيران. وتهدف الدراسة إلى تبيان الموقف الدولي كالاتحاد الأوروبي وروسيا ومنظمة الأمم المتحدة، والموقف العربي والمتمثل في موقف جامعة الدول العربية وموقف بعض الدول العربية. وتحاول الدراسة تحديد أثار الانقسام السياسي الفلسطيني والتي تشمل اثار سياسية كأزمة الصلاحيات والشرعية وأثار عسكرية كالحصار على غزة، والحرب الإسرائيلية على غزة، وأثار أمنية كظاهرة الفتان الأمني والافتتال الداخلي، وأثار اقتصادية واجتماعية. وتحاول الدراسة مناقشة بعض المبادرات المتعلقة بإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني سواء مبادرات عربية أو فلسطينية، وتطرق إلى الحوار الفلسطيني، من حيث تاريخ الحوار بين حركة فتح وحماس حتى الحوار الأخير في القاهرة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات ومنها أن غياب الاندماج السياسي الفلسطيني أثر بشكل سلبي على القضية الفلسطينية، وأن البيئة الدولية أثرت على الانقسام السياسي الفلسطيني، وأن الموقف العربي ساهم في الانقسام السياسي الفلسطيني، وأن الاحتلال الإسرائيلي شكل العامل الرئيسي الأول في الانقسام السياسي الفلسطيني، وإلى أن الحوار الفلسطيني سيفشل ولن يكتب له النجاح، وأن الانقسام السياسي الفلسطيني سيستمر .

وتوصلت الدراسة إلى توصية تتعلق بأن إنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني يتم من خلال إيجاد صيغة توافقية بين الفصائل الفلسطينية على إستراتيجية الحل السياسي، أو أن يتمكن أحد الفصيلين الرئيسيين وهما فتح وحماس في فرض نفسه وبرنامجهم عبر صناديق الاقتراع أو من خلال القوة المسلحة التي تمكنه من قيادة الشعب الفلسطيني وحل قضيته .

فصل تمهيدي

الإطار العام للدراسة

مقدمة

شهد عام 2006 على الصعيد الفلسطيني الداخلي مفاجأة الانتخابات البرلمانية، التي اعطت حركة المقاومة الاسلامية (حماس) اكثرية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، واعطت المقاومة من خلال ذلك، شرعية اضافية، هي شرعية صناديق الانتخاب. وانتهى العام وقد وصلت العلاقة بين مؤسستي الرئاسة ورئاسة الوزراء وبين حماس وحركة فتح الى حافة الانفجار الشامل.

وكما هي الامور دائماً، ارتبط الوضع الفلسطيني ارتباطاً وثيقاً بمتغيرات الوضع العربي، وبالتدافعات الاقليمية، وبالوضع الدولي.

لقد قادت حركة فتح الحركة الوطنية الفلسطينية منذ نهاية الستينات من القرن العشرين، كما شكلت عماد منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) والساحة السياسية الفلسطينية. لم تكن قيادة فتح للحركة الوطنية بلا تحديات فلسطينية سياسية، ولا هي استطاعت استدعاء الدعم العربي بمعزل عن التدخلات العربية الرسمية في الشأن الفلسطيني، ولكنها استمرت على كل الأحوال طوال اكثر من ثلاثين عاماً.

وفي عام 1993، توصلت فتح، باسم منظمة التحرير الفلسطينية، إلى إتفاق اوسلو، الذي بنى على ثقل الانتفاضة الفلسطينية، وعلى المتغيرات المتسارعة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وعلى نزعة متزايدة في قيادة فتح لتحقيق ما يمكن تحقيقه وطنياً، وبغض النظر عن المتطلبات العربية الأوسع. ولقد شهدت اتفاقية اوسلو معارضة من بعض القوى الفلسطينية التي لم يرق لها هذا الاتفاق.

وربما يمكن اعتبار اندلاع الانتفاضة الثانية في نهاية أيلول/سبتمبر 2000 مؤشراً على انتصار وجهة النظر الناقدة والمعارضة لاتفاق اوسلو، التي كان التيار الاسلامي أبرز ممثليها. وخلال سنوات الانتفاضة الثانية، تعزز وضع التيار الاسلامي، وبرزت حماس باعتبارها قوة فلسطينية رئيسية، وهو المتغير الذي بدأ الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات أخذه فعلاً في الاعتبار. فقد تغير هو نفسه بعد التجربة الفاشلة في مفاوضات كامب ديفيد 2، وبعد أن أصبحت الانتفاضة والمقاومة تطرحان استراتيجية بديلة لاستراتيجية التفاوض.

وفي عام 2005، عبرت متغيرات السياسة الفلسطينية الداخلية عن نفسها في نتائج الانتخابات

البلدية، ولكن الانتخابات البلدية بطبيعتها المحلية لم تكن لتقدم مؤشرا حاسما، وكان لا بد بالتالي من انتظار الانتخابات التشريعية، من ناحية، ونتائج عملية اعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، من ناحية اخرى. وبانعقاد الانتخابات التشريعية (التي حددها اتفاق اوسلو بسكان الضفة والقطاع)، وفوز حماس، دخل الوضع الفلسطيني السياسي الداخلي مرحلة انتقالية. ففتح ما زالت قوة مؤثرة، سواء اكان ذلك على صعيد التحكم بأجهزة السلطة أم على الصعيد الشعبي وصعيد المقاومة، كما أن الوضع الفلسطيني هو بطبيعته عرضة للتدخلات الاقليمية والدولية. وعقدت الانتخابات التشريعية الفلسطينية على أساس نظام مختلط، اعتمد الدوائر الفردية والقوائم النسبية معا. وقد اظهرت الانتخابات فوزا مريحا لمرشحي حماس، التي حصدت ما مجموعه 74 مقعدا من الدوائر والقوائم، بينما حصلت فتح على 45 مقعدا. وشكلت النتائج صدمة بالغة لقيادة السلطة الفلسطينية، وللعديد من الدول العربية، ولدول الاتحاد الاوروبي، وللدائرة الامريكية، وأكدت الاتجاه العام لصعود القوى الاسلامية السياسية في المجالين العربي والاسلامي، ونهاية تفرد فتح في قيادة الشأن الوطني الفلسطيني.

وقد اعلن الرئيس عباس على اثرها تكليف حماس بتشكيل الحكومة الفلسطينية، وفي 21 شباط/فبراير 2006 كلف الرئيس عباس اسماعيل هنية رسميا بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة.

كان خيار حماس الاول هو تشكيل حكومة وحدة وطنية، تضم فتح والقوائم والتنظيمات الفلسطينية الاخرى. ولكن حركة فتح ومعظم الفصائل الفلسطينية رفضت الدخول في حكومة وطنية تقودها حماس، وهو ما أدى في النهاية إلى أن تنفرد حماس بتشكيل الحكومة، وليس هناك شك في أن الراي العام الفلسطيني كان منحازا وبقوة لخيار تشكيل حكومة وحدة وطنية. وقد ألقى الرئيس الفلسطيني خطابا امام المجلس التشريعي الجديد في 18 شباط/فبراير دعا فيه الحكومة القادمة إلى الإلتزام بالإتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية وبنهج السلام وبرنامج المنظمة. وكان واضحا أن مسألة الموقف من المنظمة، وبالتالي من الاتفاقات الدولية، بما في ذلك اتفاق اوسلو، ستشكل موضوع جدل وخلاف متزايد. وقد حددت حماس موقفها، كما أعلنه رئيس الحكومة المنتخب اسماعيل هنية في الرد على خطاب التكليف، وفي بيانه أمام المجلس التشريعي، بالاعراب عن التقدير لمنظمة التحرير باعتبارها مظلة الحركة الوطنية الفلسطينية على مر عقود طويلة، والدعوة إلى اعادة بنائها وتفعيلها لتمثل الشعب الفلسطيني تمثيلا أفضل وتضم كافة القوى والاتجاهات الفلسطينية. ولكن ذلك لم يمنع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير من مهاجمة برنامج الحكومة، لا سيما في ما يتعلق بمرجعية المنظمة.

ولكن لم يمنع هذا الاختلاف من نيل الحكومة الجديدة الثقة من المجلس التشريعي في الثامن والعشرين من شباط/فبراير 2006، وبدأت بالتالي مرحلة جديدة في مسيرة السلطة الوطنية، مرحلة تقودها حماس.

ويجب إبراز حقيقة أن نزاهة الانتخابات وحيادة الأجهزة، يجب أن يسجل في مصلحة الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

ولم تكن المعارضة الاسرائيلية والغربية للحكومة الجديدة خافية على احد، وسواء اكان ذلك في محاولة لاحتواء مقاطعة وضغوط اقتصادية، وقد بدأ الحصار بقرار اسرائيلي بوقف مستحقات الضرائب والرسوم الفلسطينية التي تحصلها السلطات الاسرائيلية لحساب السلطة الفلسطينية، كما فرضت اجراءات تضيق على العمال الفلسطينيين في الدولة العبرية. وانطلقت بالتالي مباحثات اسرائيلية-امريكية لفرض حصار دولي على الحكومة الفلسطينية، يمنع عنها ما كان مقررا من مساعدات غربية، بهدف إسقاط الحكومة وفرض انتخابات جديدة. وسرعان ما أعلنت الإدارة الأمريكية ودول الاتحاد الاوروربي قطع الاتصالات الدبلوماسية مع الحكومة، وايقاف المساعدات المالية، وقد سوغ الحصار برفض الحكومة الاستجابة لما بات يعرف بشروط الرباعية، التي تشمل الاعتراف بالدولة العبرية، ونبذ العنف، وتخلي المقاومة عن سلاحها، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي.

وفي عام 2007 كان الإنقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني، عاما تجاوز فيها الصراع الفلسطيني الداخلي خطوطه الحمراء، ودخل مرحلة كسر العظام. ودلت سنة 2007 على عمق الخلاف الفلسطيني، وخصوصا بين حركتي فتح وحماس، وازدادت حتى وصلت إلى الإشتباكات المسلحة بين الحركتين، الأمر الذي أدى إلى العديد من المبادرات المحلية والعربية، وكان وقتها المبادرة السعودية، بما عرف باتفاق مكة، وصدر عن اتفاق مكة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وهي الحكومة الفلسطينية الحادية العشر، بالتوافق بين حركتي فتح وحماس، وترأس الحكومة اسماعيل هنية، إلا أن هذا الحكومة لم يكتب لها النجاح طويلا، إذ تجددت الإشتباكات بين حركتي فتح وحماس في قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وأعلن على أثرها الرئيس الفلسطيني محمود عباس بإقالة حكومة هنية، وإعلان حالة الطوارئ، وتشكيل حكومة فلسطينية برئاسة سلام فياض.

سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، والمراسيم الثلاث التي اصدرها الرئيس الفلسطيني محمود عباس (إقالة حكومة الوحدة الوطنية، وإعلان حالة طوارئ، وتشكيل حكومة طوارئ)، عززت من الخلاف والإنفصال السياسي والجغرافي الفلسطيني، إذ اصبحت حركة حماس

تسيطر على قطاع غزة، وحركة فتح تسيطر على الضفة الغربية. بحيث بقيت الانفصال السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى الحصار على قطاع غزة، والعدوان الإسرائيلي على غزة، وذلك بهدف افضال نظام حركة حماس في قطاع غزة.

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وما خلفه من مجازر بشعة، حرك الشعور الفلسطيني بضرورة التوصل لحل لانقسام السياسي الفلسطيني، وعليه اجتمع الاطراف الفلسطينية في القاهرة للتوصل للحلول المناسبة، لانهاء الانقسام السياسي الفلسطيني.

إشكالية الدراسة

تشهد الساحة الفلسطينية في اللحظة الراهنة، حالة من الإنقسام في الشارع السياسي الفلسطيني امتدت إلى الجانب الاجتماعي في المؤسسات الوطنية والأهلية، بل وصلت إلى العائلة الواحدة ، وهذه هي ليست المرة الأولى، لكنها الأصعب في تاريخ الشعب الفلسطيني . فمنذ عشرينات القرن الماضي شهدت فلسطين حالة من الإنقسام السياسي بين تيارات وجماعات فكرية وثقافية نضالية داخل إطار الحركة الوطنية، تخللها موجات من الصراع والخلاف السياسي، لكنها لم تبلغ حدة الإنقسام الحالي .

ومع نشأة منظمة التحرير الفلسطينية ظهرت مجموعة من التيارات الوطنية المختلفة التي توزعت من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، والتي توزع بينها الناس حسب ظروفهم وعلاقاتهم، والتي نتج عنها الكثير من الخلافات حتى ضمن الفصيل الواحد، ثم بعد ذلك نشأت التيارات الإسلامية في فلسطين، واشتدت الخلافات بين التيارات التاريخية الوطنية والتيارات الإسلامية .

ومع هذا الاختلاف في البرامج السياسية والنهج السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية، وللتيارات الإسلامية، التي شكلت مظهرا أساسيا من مظاهر الحياة السياسية الفلسطينية، وذلك بروز حركة حماس على خارطة السياسة، وخصوصا بعد نجاحها في انتخابات المجلس التشريعي لعام 2006، فقد تغيرت المعطيات السياسية بانفراد حركة فتح في قيادة القضية الفلسطينية، وبرزت حركة حماس كقوة لها استراتيجيتها الخاصة بها، والتي تختلف مع رؤية حركة فتح، في قيادة السفينة الفلسطينية، وخصوصا في مسألة التعاطي مع الاحتلال الإسرائيلي، من خلال التسوية السلمية أم المقاومة.

وعليه تتركز إشكالية الدراسة في تحديد أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية، وفي تأثير البيئة الدولية على الإنقسام السياسي الفلسطيني.

أهمية الدراسة

يعتبر غياب الإدماج السياسي الفلسطيني قضية معاصرة، بحيث أدى غياب الإدماج السياسي الفلسطيني إلى غياب العديد من المواقف الموحدة إزاء العديد من القضايا الوطنية المرتبطة بالأهداف العليا للمجتمع، وإلى غياب الإجماع الوطني على تحديد طبيعة المرحلة الإنتقالية التي يمر بها الشعب الفلسطيني، هل هي مرحلة تحرر أم مرحلة بناء، وغياب الإجماع الوطني حول الأهداف العليا للشعب الفلسطيني، وحول الهوية الوطنية ببعدها السياسي والمرتبطة بطبيعة النظام السياسي، والعملية السياسية فيه، ومبدأ تداول السلطة . وأدى الى تهديد المشروع الوطني الفلسطيني والمتمثل باقامة الدولة الفلسطينية، فالإنقسام السياسي، وما ترتب من اثار على ذلك من حصار على غزة وحرب اسرائيلية على قطاع غزة، انفرد من خلالها الاحتلال الاسرائيلي بقطاع غزة، على أثر الانفصال الجغرافي والسياسي بين القطاع والضفة الغربية. فالمشروع الوطني الفلسطيني أصبح مهددا سواء كان من خلال مشروع المقاومة، الذي لن يترجم إلا نجاح إذا ظل الانفصال السياسي والجغرافي في فلسطين مستمرا، فوحدة سلاح المقاومة يجب أن توجه إلى الاحتلال، وليس إلا الاطراف الفلسطينية. ولغياب هذه العناصر من الحقل السياسي الفلسطيني، أدى إلى عدم القدرة ايضا على بلورة موقف موحد فلسطيني يساعد في البدء في عملية تسوية سلمية جادة .

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تحديد عوامل الإنقسام السياسي الفلسطيني .
- 2- التعرف على الموقف الدولي و العربي من أزمة الإنقسام السياسي الفلسطيني .
- 3- تحديد الاثار المترتبة على الانقسام السياسي الفلسطيني.
- 4- التوصل لبعض الحلول المقترحة لحل أزمة الإنقسام السياسي الفلسطيني .

فرضيات الدراسة :

تهدف الدراسة إلى التحقق من الفرضيتين التاليتين:

- 1- يؤثر الإنقسام السياسي الفلسطيني بشكل سلبي على القضية الفلسطينية .
- 2- تؤثر البيئة الدولية سلبا على الإدماج السياسي الفلسطيني .

منهج الدراسة :

- من حيث الأسلوب:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي والإحصائي والذي يقوم على دراسة حالة الإنقسام السياسي الفلسطيني، ومعرفة إتجاه أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية وكليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) . وتم فحص الفرضيات من خلال مراجعة الأدبيات ذات الصلة بالموضوع، ومن خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي سيتم جمعها بواسطة الاستبيان. ويعتمد التحليل الإحصائي على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية وغيرها .

- مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية وكليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) .

- عينة الدراسة :

تم إختيار العينة بالطريقة العمدية، وتمثل في أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية وكليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، ويبلغ حجم العينة ما يقارب 150 فرد .

- أدوات جمع البيانات:

تم جمع البيانات عن طريق البحث والإستقصاء ومراجعة الأدبيات السابقة، ومن خلال التوجه لبعض المؤسسات والمراكز التي يمكن أن تساعد في إتمام الدراسة. هذا فيما يتعلق بالجانب النظري، وأما الجانب العملي المسحي، فتم جمع المعلومات والبيانات من خلال الإستبيان الذي تم توزيعه على العينة الممثلة لمجتمع الدراسة.

- طريقة التحليل:

استخدم المنهج التحليلي بالدرجة الأولى لتحليل وفهم ما يتم جمعه من معلومات وبيانات، وما يتم التوصل إليه من نتائج بهدف الوصول للعلاقة بين المتغيرات المختلفة وفهمها. بالإضافة إلى ذلك فإن طبيعة الدراسة تقتضي إستخدام مناهج أخرى في البحث العلمي ومنها:

- الإسلوب الإحصائي : بهدف جمع البيانات بواسطة الإستبيان وتحليلها إحصائياً.

الدراسات السابقة

1- دراسة أحمد ، محمد شهيل يوسف ، (2007) ، بعنوان حركة التحرير الوطني

الفلسطيني فتح وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين :

وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح على التنمية السياسية في فلسطين ، وإلى دور حركة فتح في التقريب بين الشعب من أجل التحرر من الإحتلال ، والتعرف على أداء حركة فتح في الحكم ، وتحديد طبيعة الأزمة الداخلية في حركة فتح ، وهل إلتزمت حركة فتح بالمبادئ والأهداف التي أنشئت من أجلها ، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد لحركة فتح تأثير إيجابي في التنمية السياسية في فلسطين ، ولم تستطع حركة فتح الحفاظ على المبادئ والأهداف التي أنشئت من أجلها ، ولم توفق بين الكفاح المسلح والنضال السياسي .

2- دراسة محمود ، خالد سليمان فايز ، (2004) ، بعنوان أثر حركة المقاومة الإسلامية

حماس على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) :

وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر حركة المقاومة الإسلامية حماس على التنمية السياسية في فلسطين ، وكان مجتمع الدراسة يتمثل في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وقد توصلت الدراسة إلى أنه كان لحركة حماس دور إيجابي في التنمية السياسية في فلسطين ، والتي تتمثل في المشاركة السياسية والتعددية السياسية ، وأن حركة حماس ساهمت في الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني .

3- دراسة عرفات ، حنان ظاهر محمود ، (2005) ، بعنوان أثر اتفاق اوسلو على

الوحدة الوطنية الفلسطينية وإنعكاساته على التنمية السياسية :

وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر إتفاق اوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وإنعكاساته على التنمية السياسية ، وتوصلت الدراسة إلى أنه كان لإتفاق اوسلو أثر سلبي على الوحدة الوطنية الفلسطينية ، وإلى أن اتفاق اوسلو ساهم في التنمية السياسية في فلسطين .

4- دراسة طه ، صالح احمد عبد الخالق ، (2003) ، بعنوان ظاهرة العنف السياسي في

النظام السياسي الفلسطيني :

وهدفت هذه الدراسة الى رصد ظاهرة العنف في النظام السياسي الفلسطيني ، ومؤشراته وتصنيفها حسب مصادرها وأشكالها ، بغية التعرف إلى مداها وأسبابها التي تقف امام تحقيق الأهداف العليا للمجتمع ، وتهدف إلى تحديد أثر غياب الاندماج السياسي على العنف السياسي . وأثر العنف السياسي على الوحدة الوطنية الفلسطينية ، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة

طردية بين غياب الإدماج السياسي وظاهرة العنف السياسي ، وغياب الإدماج السياسي الفلسطيني يؤثر بشكل سلبي على الوحدة الوطنية الفلسطينية .

5- دراسة أجراها مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية في جامعة النجاح الوطنية، في 2009، وشملت العينة 1360 فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، حول **المستجدات السياسية الراهنة على الساحة الفلسطينية، الحوار الفلسطيني في القاهرة، والمصالحة الوطنية**، وكانت ابرز النتائج على النحو التالي :

- أيد 80% من أفراد العينة تشكيل حكومة وفاق وطني من أجل العمل على إنهاء الانقسام السياسي والتحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية .

- عارض 65.3% بأن يقتصر الحوار في القاهرة على ممثلي فتح وحماس فقط، بينما 25.3% أيدوا ذلك .

- اعتقد 40% بأن المتحاورين في القاهرة لديهم النية الحقيقية في إنهاء الانقسام الفلسطيني .
- اعتقد 38.8% من أفراد العينة بأن المتحاورين في القاهرة يسعون إلى تحقيق مصالح أحزابهم وحركاتهم، و 27.6% اعتقدوا بأنهم يسعون لتحقيق مصالحهم الشخصية، و 27.7% اعتقدوا بأنهم يسعون لتحقيق مصلحة الشعب الفلسطيني .

- في حال إجراء انتخابات تشريعية الان توقع 39.3% فوز حركة فتح في هذه الانتخابات، بينما توقع 17.9% توقع فوز حركة حماس .

- أفاد 52.6% من أفراد العينة بأن محمود عباس هو الأقدر على إدارة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، بينما أفاد 22.1% بأن اسماعيل هنية هو الأقدر على ادارة الصراع .

- رأى 44.8% من أفراد العينة بأن حكومة سلام فياض هي الاقدر على إدارة الشأن الداخلي الفلسطيني، بينما رأى 24% بأن حكومة إسماعيل هي الأقدر على إدارة الشأن الداخلي الفلسطيني.

6- دراسة أجراها مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية في جامعة النجاح الوطنية، في 2008، وشملت العينة 1360 فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، حول **الأحداث التي وقعت في غزة، والحصار على القطاع، والتأييد السياسي**، وكانت أبرز النتائج على النحو التالي :

- أيد 48.3% من أفراد العينة استمرار المفاوضات السياسية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، بينما 49.4% عارض ذلك.
 - أيد 55.1% من أفراد العينة قيام الفصائل الفلسطينية بإطلاق الصواريخ من قطاع غزة على إسرائيل، بينما 41.8% عارض ذلك.
 - أيد 59.7% هدنة شاملة وامتزامة بين حركة حماس وإسرائيل.
 - أيد 45.7% من أفراد العينة قول حركة حماس بأن هناك أشخاص محسوبين على السلطة الفلسطينية معنيون في استمرار الحصار على قطاع غزة.
 - أيد 36.5% من أفراد العينة قول بعض المسؤولين في السلطة الفلسطينية بأن سبب حصار قطاع غزة هو بسبب استمرار إطلاق الصواريخ منه على إسرائيل.
 - اعتقد 14.6% بأن إسرائيل ستوقف عدوانها على قطاع غزة لو أوقفت فصائل المقاومة الفلسطينية إطلاق الصواريخ على إسرائيل من جانب واحد، بينما 78.8% اعتقدوا عكس ذلك.
 - اعتقد 24.9% بأن إسرائيل معنية بهدنة مع حركة حماس في قطاع غزة.
 - اعتقد 41.6% بأن حركة حماس تسعى لإعلان هدنة مع إسرائيل.
 - اعتقد 36.5% بأن حركة حماس تسعى باتجاه تشكيل دولة مستقلة في قطاع غزة.
 - اعتقد 29.9% بأن حماس تسعى باتجاه تشكيل دويلة في قطاع غزة والارتباط مع مصر .
- وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تعالج موضوع غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية بشكل مباشر، وأن الدراسة تعالج موضوع معاصر يعاني منه الشعب الفلسطيني منذ الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، وأنها من الدراسات الأولى التي تعالج أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية .
- كما تتميز الدراسة بأنها تحتوي على فصل عملي في محاولة لمعرفة آراء بعض المتخصصين حول موضوع الدراسة، كما أنها تعالج موضوع الدراسة بعيداً عن أي تأثيرات حزبية معينة . كما أنها ستفتح المجال أمام دراسات أخرى يتم فيها تناول موضوع أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول

الإندماج السياسي

الفرع الأول: ماهية الإندماج السياسي

الفرع الثاني: أسس الإندماج السياسي

المبحث الثاني

القضية الفلسطينية

الفرع الأول: جذور القضية الفلسطينية

الفرع الثاني: القضية الفلسطينية المعاصرة

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول : الإدماج السياسي

الفرع الأول: ماهية الإدماج السياسي

أولاً: مفهوم الإدماج السياسي

الإدماج السياسي هو مجموعة من القيم المقبولة جماعياً بخصوص السلوك السياسي، ويشير إلى العملية التجمعية لمجموعة متفرقة ثقافياً واجتماعياً وسياسياً وتتكون من أفراد وجماعات يعملون بطريقة سوية ومنظمة من أجل غاية مشتركة . والإدماج السياسي بهذا المعنى ينسحب على المجتمعات والدول كافة، ومن ضمنها فلسطين، كون مقتضيات العيش المشترك داخل مجتمع ما تتطلب ذلك الاجماع على الهوية الوطنية، وعلى الأهداف العليا وسبل تحقيقها، ووسائل تسوية الخلافات والصراعات وتنظيمها، وصناعة القرار السياسي، التي بدورها تنظم السلوك السياسي . (1)

وترتبط فكرة الاندماج السياسي بمفهوم الوحدة الوطنية، بحيث ترتبط فكرة الوحدة الوطنية بفكرة الدولة ولا تفهم إلا في نطاقها، وتعني في أوسع معانيها قيام رابطة قوية بين مواطني دولة معينة، تقوم على عناصر واضحة يحس بها الجميع، ويؤمنون بها، ويكونوا مستعدين للتضحية من أجل الدفاع عنها .

ويقصد بها، صهر العناصر السكانية المختلفة في وحدة اجتماعية هي الأمة، ومن ثم تنظيمها في نظام سياسي معين أو إحتوائها في هيئات أو مؤسسات الدولة، أو بعبارة أخرى تنظيم العناصر السكانية إجتماعياً والتقدم بها الى المنظومة الدولية في هيئة دولة مستقلة ذات مصالح وطنية متميزة عن الدول الأخرى . (2)

وإشكالية الوحدة الوطنية هي إشكالية معظم الأنظمة السياسية والمجتمعات التي ظهرت كدول قبل أن تصبح أمماً، أو مجتمعات سياسية متجانسة، فالكيان السياسي الذي وجدت فيه هذه الأنظمة السياسية والمجتمعات نفسها بعد الحصول على الإستقلال كان في أغلب الأحيان هو الكيان السياسي الذي رسمته المصالح والسياسات الإستعمارية، وكانت تابعة لها .

1) Heather deegan (1998), **Moves towards democracy in traditional societies: The role of political culture**, Ramallah: Muwatin, pp32-34

2) معوض، جلال عبدالله (1986)، أزمة عدم الإدماج في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد14، (عدد4): ص55

ولذلك فقد تمثلت عملية بناء الوحدة الوطنية في سعي الأنظمة السياسية إلى تحقيق الإدماج والتلاحم بين عناصر الأمة ضمن أطر قانونية سياسية، وذلك بمزج الجماعات المختلفة والتميز عن بعضها بخصائص ذاتية في نطاق سياسي واحد تسييره سلطة مركزية واحدة وبقوانين تغطي كل إقليم البلاد وتنطبق على كل أفراد المجتمع . (1)

وفي مقابل ذلك تدور ظاهرة عدم التكامل الوطني حول فكرة مركزية مفادها أن هناك داخل المجتمع الواحد قوى وتكوينات إجتماعية متعددة قوامها تعدد محاور الإنقسام في المجتمع، فهذه الإنقسامات قد تكون سلالية أو لغوية أو دينية أو طائفية أو إجتماعية أو جغرافية، وعادة ما يوجد أكثر من محور للإنقسام بين الجماعات المختلفة، أو تتسم هذه الإنقسامات أو التكوينات الإجتماعية المرتبطة بها بدرجة من الإستمرارية . وقد تقود هذه الظاهرة إلى عدم الإجماع حول هوية واحدة في المجتمع، وربما إلى تعدد الولاءات و الإنقسامات التي قد تشكل تهديدا للكيان الاجتماعي - السياسي ذاته، وغالبا ما يتضمن عدم التكامل الوطني، عناصر لإشكال عدم التكامل الأخرى، مثل عدم التكامل القيمي والسلوكي، كما ويمكن استشعاره عبر جملة مؤشرات ، يتمثل أهمها في ما يلي : (2)

- (أ) عدد الجماعات السلالية واللغوية والدينية والطائفية الموجودة في المجتمع والتوازن العددي بين هذه الجماعات .
- (ب) حجم التفاعلات الصراعية / التعاونية بين هذه الجماعات .
- (ج) حجم العنف المتبادل بين النظام السياسي و الأقليات .
- (د) التمثيل السياسي للجماعات المختلفة في النخبة الحاكمة .
- وقد تعددت أبعاد ظاهرة عدم التكامل الوطني في ارجاء الوطن العربي، فهناك بعد ثقافي - قيمي، يتمثل في التمايز الثقافي واللغوي لبعض الأقليات كالبربر في الشمال الأفريقي، والأكراد في العراق، وهناك بعد ديني - طائفي، يتمثل في التعدد الديني والطائفي داخل الدولة الواحدة كالأقليات المسيحية واليهودية بطوائفها المتعددة، وكذلك الطوائف الإسلامية كالشيعة والسنة والخوارج في الكثير من البلدان العربية، وهناك بعد سياسي يتعلق بقضية التمثيل السياسي للأقليات في النخبة الحاكمة ومؤسسات الدولة الرسمية وأجهزتها، وهناك أيضا البعد الإقتصادي والاجتماعي، وهو يتمثل أساسا في التمييز الإقتصادي والاجتماعي ضد الأقليات،

(1) هادي، رياض عزيز (1989)، المشكلات السياسية في العالم الثالث، (ط2)، الموصل: مطابع التعليم العالي، ص407.

(2) ابراهيم، حسنين توفيق (1992)، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت: دن، ص221.

الامر الذي يخلق لديها حالة من الإحساس بالظلم والغبن الإجتماعي . (1)

ويزيد من خطورة مشكلة الأقليات أن خطوط التقسيم الطائفي والديني والإثني قد تتداخل أحيانا مع بعضها ومع خطوط التمايزات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية بالنسبة إلى العديد من الإقلييات، الأمر الذي يجعل معاناتهم متعددة الأوجه، لذلك فإن انخراط بعض عناصر الأقليات في أعمال العنف المضاد للنظم الحاكمة غالبا ما يرتبط بمطالب اقتصادية و إجتماعية (الحصول على نصيب من الثروة والخدمة في المجتمع)، وسياسية (الحصول على نصيب عادل من السلطة)، وثقافية (إمكانية التعبير عن خصوصياتها الثقافية)، هذا فضلا عن المطالب الرامية إلى الحكم الذاتي أو الانفصال عن الدولة مما يسهم في تعميق عدم التكامل الوطني ويعيق الوحدة الوطنية ويهدد كيان الدولة ويضعف من إشكالياتها . (2)

وخلاصة القول انه كلما تزايد الوزن العددي للأقليات وتزايدت حدة التمايزات والانقسامات داخل المجتمع، وتوفر عنصر التنظيم (المدني والعسكري) للأقليات، هذا إلى جانب الدعم الخارجي، وتنامي طموحات غير مشروعة لديها، تزايدت احتمالات وإمكانات إنخراطها في أعمال أكثر حدة في تحدي الأنظمة السياسية وتعميق إشكالية الوحدة الوطنية .

وترتبط مسألة الاندماج السياسي بدرجة التجانس داخل الأمة والمجتمع وتطرح نفسها كهدف حيوي للنخبة السياسية، وذلك لكونها تتصل بعناصر القوة الكامنة في جسد الأمة وكيفية صقلها و إبرازها وتوظيفها بشكل سليم لخلق التلاحم وحماية الوجود القومي، ولا يقصد بتعبير الاندماج القومي هنا عملية الصهر القسري بقدر ما يقصد به التكامل الوطني والقومي والتلاحم بين الجماعات الإثنية بثقافاتهما وقيمها ورموزها وتقاليدها والتسليم بأحقية النظام السياسي في الدولة بممارسة السلطة السياسية في عموم الجماعات الوطنية . (3)

وتحتل إشكالية الاندماج أهمية بالغة في سلم اهتمامات معظم أنظمة الحكم ويعود سبب ذلك إلى ان عملية الاندماج الوطني تؤدي إلى وظيفتين أساسيتين: الأولى سياسية والثانية إجتماعية، وتشتمل الوظيفة السياسية بحسب (مايرون وينر) على تحقيق الأهداف التالية:

(1) الخزرجي، ثامر كامل (2004)، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي، ص186.

(2) المصدر نفسه، ص 188.

(3) بغدادي، عبد السلام ابراهيم (1993)، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، بيروت: دن، ص28.

- : صهر الجماعات المختلفة عرقيا ودينيا ولغويا والتحديد الواضح للهوية الوطنية وتدعيم الولاء الوطني .
- : إقامة سلطة مركزية قادرة على أن تفرض سلطتها و احترامها على الجماعات والأرجاء المختلفة في الدولة .
- : إيجاد حد أدنى من الرضا و الإتفاق بين الجماعات المختلفة في الدولة حول القيم والأهداف العليا للمجتمع السياسي .
- : تعزيز مسوغات التفاعل بين الحاكمين والمحكومين .(1)
- أما الوظيفة الاجتماعية فتشتمل بحسب (موريس ديفرجيه) على تحقيق الغايات التالية :
 - : الحد من اللجوء للعنف كوسيلة لحل الخصومات .
 - : إقرار صيغة توفيقية لتحديد الصراع والتنازع، تقوم على العدالة والمساواة، وقوامها التوازن بين الإمتيازات والتضحيات .
 - : تطوير أشكال وصيغ التضامن الوطني وبتجاه خلق المجتمع السياسي المتلاحم الموحد.(2)

ثانيا : علاقة الإندماج السياسي بالتعددية السياسية

يعد مصطلح التعددية السياسية حديث الظهور والإستخدام، فهو يشير إلى الإعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما بفعل وجود عدة دوائر إنتماء فيه ضمن هويته الواحدة، كما يشير إلى احترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف أو اختلاف في العقائد و الألسنة والمصالح و أنماط الحياة والاهتمامات ويعني كذلك إيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك كله بحرية في إطار مناسب، وبالشكل الذي يحول دون نشوب صراع يهدد سلامة المجتمع، والتعددية السياسية كما يقول الجابري مظهر من مظاهر الحداثة السياسية، ويقصد بالحداثة السياسية أولا وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس فيه الحرب بواسطة السياسة، أي بواسطة الحوار والنقد والإعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار من السلم القائم على الحلول الوسطى المتنامية . (3)

(1) هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص365

(2) ديفرجيه، موريس (1977)، الأحزاب السياسية، (ط2)، بيروت: دار النهار للنشر، ص 67 .

(3)الالوسي، رعد صالح (2006)، التعددية السياسية في عالم الجنوب، عمان: دار مجدلاوي، ص38.

وتعرف التعددية السياسية أيضا على أنها مشروعية تعدد القوى والاراء السياسية وحققها في التعايش والتعبير عن نفسها، والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها . وأن الفكرة السائدة في تعريف التعددية، تتجلى وإلى حد كبير، في النظر إلى الموضوع ضمن إطار المسألة السياسية والمتعلقة بممارسة الدولة، فليست القضية هي في الاعتراف بوجود التعددية ثقافية أو سلالية أو دينية، ولكن في طبيعة المجال السياسي المسموح به لهذه التعددية في إطار الدولة، بوصف أن الدولة في الفكر السياسي المعاصر، هي مجموعة من المؤسسات، تتدرج فيها المسؤوليات . ومهما يكن من أمر التعددية يلاحظ على أنها تقوم على مقومات هي: (1)

(أ) التعدد التنظيمي، أي حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيود.

(ب) تداول السلطة السياسية من خلال انتخابات حرة تنافسية تتيح انتقال السلطة وفقا لنتائجها .

(ت) منظومة الحقوق والحريات العامة التي أصبح توافرها مقياسا لاحترام حقوق الانسان . وهذه المحاور الثلاث أسهمت إلى حد بعيد في تكثيف الفهم الموضوعي للتعددية السياسية، بوصفها تعددا للإرادات الفاعلة في عملية صنع القرار من خلال انتشار السلطة، المتوازن بين القوى السياسية والاجتماعية .

وكما تشهد بعض التجارب التعددية سلسلة من الإنتكاسات على صعيد انجاز الوحدة الوطنية، وإذا كان من المؤمل في الديمقراطيات التعددية أن تحكم بقوة وشرعية، من خلال إنجاز احترام مبدأ المساواة وتوسيعه لينطبق على أكبر عدد ممكن من الأفراد والجماعات والفئات داخل المجتمع، فإن التجربة العملية أثبتت عكس ذلك. (2)

ومع وجهة الاحتمال الذي يرى بأن التعددية، يمكن أن تمثل الفرصة الجادة للخروج من أزمة الوضع القائم على التناحر والصراع للاتجاه نحو مصالحة وطنية شاملة، قوامها إعادة نصاب العدل مقابل نسيان الماضي، ومحو الحزازات السياسية والعقائدية والطائفية بين أبناء المجتمع الواحد . بحيث نجد أن تطبيق التعددية في الكثير من تجارب العالم، لم يؤد الى إنجاز تلك الغاية. والسبب يعود بالأساس إلى استمرار انغلاق النظام السياسي في وجه الفئات

(1) ياسين، السيد، التعددية والمسألة السياسية في الوطن العربي، عمان: مجلة الأفق العربي، (عدد9)، شباط1987: ص38.

(2) غليون، برهان، منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي،(عدد213)، 1996: ص 42.

الإجتماعية المختلفة فضلا عن التراكم السياسي السابق، ونستطيع القول أن تجربة التعددية الجديدة لم تقدم شيئا لهذه المجتمعات طالما نظر إليها كتكتيك جديد، أو كإضافات لمؤسسات جديدة توحى للشعب بالتغيير في الوقت الذي تمنع التغيير أو تؤجله . (1)

والأمر الذي يترتب على ما سبق هو انفراط الوحدة الوطنية إلى المدى الذي يمكن أن تنفجر فيه غرائز الصراع الأهلي، وقد تفقد التعددية إلى عدم الإجماع حول هوية واحدة في المجتمع وربما إلى تعدد الولاءات والإنقسامات التي تهدد الكيان السياسي . فقد اهتزت صورة التعددية السياسية السابقة في لبنان بعنف تحت وطأة الصراع التناحري بين الميليشيات الطائفية والقوى العسكرية المسلحة، فالنظام السياسي اللبناني الذي تشكل على أساس صيغة توافقية مقرونة بميثاق طائفي عام 1943 عجز تماما عن إنجاز عملية الإنصهار الوطني بين الطوائف اللبنانية المتعايشة، وذلك يطرح ما يتقبل الصيغة الجديدة التي انطلقت منها الجمهورية الثانية على أساس مبادئ ميثاق الطائف لعام 1989 وهي المبادئ التي أطفأت الحرب الأهلية لكنها قد لا تمنع من تفجرها من جديد . (2) وهنا يمكن القول أن السلام الأهلي للمجتمع التعددي اللبناني قد يمثل محطة استراحة، لا يستبعد أن تعود الطوائف بعدها للاقتتال ولهذا فإن ما هو مطلوب من التعددية هو إعادة إنتاج اللحمة الوطنية التي من خلالها فقط يستطيع المجتمع أن ينمو ويزدهر .

الفرع الثاني : أسس الإدماج السياسي

أولا : مقومات الإدماج السياسي

يعتبر الإدماج السياسي كمجموعة من القيم والاجراءات التي تنظم عملية صناعة القرار السياسي داخل الحقل السياسي، وأساس الصيغة السياسية، فإنه يتأثر بظروف وبطبيعة العوامل الفاعلة داخل ذلك الحقل، وتضم تلك العوامل: النخبة السياسية، الثقافة السياسية، الأحزاب السياسية، المؤسسات السياسية، والشرعية السياسية، ويبرز تأثير هذه العناصر في الإدماج السياسي من خلال ما تملكه من الإمكانيات السياسية اللازمة لقيام حياة سياسية مستقرة بصيغة سياسية وفاقية تشترك الأطراف كافة في عملية صناعة القرار السياسي . لا سيما أن الإدماج السياسي يشير إلى ملامح حياة سياسية وخصائص صيغة من التوازنات بين مجموعة متباينة من المصالح والتصورات، بحيث يصبح عندها وجود الإدماج السياسي وغيابه مؤشرا على

(1) هادي، رياض عزيز (1995)، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، (ط1)، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ص92

(2) ياسين، التعددية السياسية والمسألة الديمقراطية، مرجع سابق، ص 40.

الكيفية التي تتفاعل بها تلك العناصر وتحديدًا طبيعة العملية السياسية الجارية ضمنها . (1) إن من شأن إدارة العملية السياسية بصيغة فنوية إقصائية أن تؤدي إلى مستوى انخفاض شرعية نظام الحكم، وخرق للحقوق السياسية للمواطنين وللقوى الاجتماعية والسياسية التي تشكل مكونًا رئيسيًا لتلك العملية، وإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى تعدد محاور الانقسام داخل المجتمع، وزيادة المطالب بالمشاركة والتغيير التي تجد سبيلها لذلك من خلال العنف السياسي الشعبي، كرد على العنف الرسمي . (2)

وإن من شأن إدارة العملية السياسية بصيغة جمعية ائتلافية وفاقية أن تعزز من شرعية نظام الحكم، وتوفر السبل والاجراءات السليمة للتعبير عن المطالب، أو المطالبة بالتغيير، وبالتالي غياب ملامح العنف السياسي كأسلوب للمشاركة والسلوك السياسي .

1 : النخبة السياسية

تعتبر النخب السياسية من المكونات الأساسية في تركيبة المجتمعات، وإحدى أبرز أفرانها، وتعد من العوامل الهامة ذات التأثير الواضح في ديناميات المجتمعات والجماعات المكونة لها، واحد أسس الاستقرار فيها. إن هذا التأثير وتلك الأهمية للنخب منبثقة من طبيعة الوظائف والأدوار التي تؤديها في بلورة الأهداف العامة للمجتمع وتحديدًا ورسم ملامحه، وتعبئة الجماهير من خلال ما تمتلكه من الموارد (الرمزية والمادية والقسرية) لتحقيق تلك الأهداف، وكذلك تأثيرها في مسألة إنتاج الصراع الاجتماعي وحله، وتوزيع الموارد، وتجدها في كافة الميادين المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، ولما كان أبرز ما يميزها طبيعة المواقع التي تشغلها، فهي أكثر وضوحًا في الحقل السياسي بحكم المناصب التي تتقلدها، والنفوذ التي تتمتع به تبعًا لذلك.

وهناك عدة اتجاهات عكفت على تعريف النخبة السياسية، غير أن أبرز هذه التعريفات في حقل العلوم الاجتماعية والانسانية ذلك التعريف الذي يرى بأن النخبة السياسية (هم الذين يوجدون في مواقع صناعة القرار، أو الذين يهيمنون على الحقول المختلفة السياسية والحزبية والتشريعية، والأكاديمية والدينية والعسكرية، وبمعنى آخر، الذين يتولون إدارة شؤون ومجالات مختلفة في المجتمع وتوجيهها) . (3)

(1) عبد الخالق طه، صالح (2003)، ظاهرة العنف السياسي في النظام السياسي الفلسطيني، رسالة ماجستير، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، ص 31

(2) المصدر نفسه، ص 33

3) Roy anderson, Political eliets (1990), **In politics and change in the middle east**, 3rd edition, Prentice hall, englewood cliffs, Newjersey, pp 108-109

ويظهر تأثير النخب السياسية في إحداث الاستقرار والاندماج السياسي من خلال وظائفها وأدوارها في رسم الملامح العامة للمجتمع وتحديدها وبلورة أهدافه، وحشد الطاقات الجماهيرية وتعبئتها لتحقيقها، ومن الجدير بالذكر إن حدوث تناقض بين تلك النخب حول بلورة القيم والأهداف الجماعية، يؤدي إلى حدوث تقاطبات حادة في المجتمع، وتضعف أسس تكامله . وأن هذا التناقض القائم بين النخب على الأهداف يمتد إلى إحداث انشقاقات في بنية المجتمع برمته، مما يقود إلى أشكال من الصراع الذي يظهر في معظم الأحيان على شكل أنماط من العنف المادي . ويمتد تأثير النخبة السياسية وخصوصا القابضة على مقاليد الحكم والسلطة إلى أنماط الثقافة السياسية للمجتمع، وتؤثر كذلك في طبيعة المؤسسات السياسية، وأنماط ممارسة السلطة. (1)

2 : الثقافة السياسية

تتولد الثقافة السياسية وتنمو في حيز سياسي متحرك، فهي بذلك تنفرع من الثقافة السائدة في المجتمع، وترتبط بالعناصر المكونة له النخب والجماهير، وتخصص في نظرة أعضاء هذا المجتمع إلى أنماط توزيع ومركز القوة والسلطة، وطرق عملها، وكيفيات صنع القرار والمشاركة فيه والتأثير عليه، ويكمن تأثير الثقافة السياسية ودورها بما تركزه من مفاهيم وقيم وإجراءات تعزز، أو تضعف من أواصر اللحمة والتماسك داخل المجتمع السياسي، ويبرز تأثيرها في تحقيق الاندماج السياسي من خلال مجموعة القيم والتوجهات التي تتضمنها مستوياتها، وتحديدًا ثقافة النخب، فهناك إدراك أن قيم ومعطيات وإجراءات ثقافة سياسية ما، تبرز وتستمر في البقاء عندما تبادر بها النخب، وتقدم لها الدعم المادي والأخلاقي، وبذلك تتوقف طبيعة الثقافة السياسية على طبيعة النخب السياسية ونوعيتها، وذلك من حيث توجهاتها ونمط خبراتها السابقة وبنية مصالحها وتركيبها ووسائل تحقيقها، وسيادة نمط معين من الثقافة السياسية، وعليه فسيادة نمط معين من أنماط الحكم في مجتمع ما، متوقف على بنية النخب السياسية وتركيبها ودرجة تكاملها وإجماعها. (2)

فتكامل النخب وتركيبها يضمن توفر شبكة من قنوات الاتصال الرسمية وغير الرسمية ذات التأثير في الأشخاص والجماعات والأحزاب، والنخب الوطنية بصورة تبادلية بحيث تؤدي هذا التبادلية إلى مستوى مرض من الاستقرار.

(1) هلال، جميل (2002)، تكوين التنمية الفلسطينية، (ط1)، رام الله: مواطن، ص7

(2) الزبيدي، باسم (2003)، الثقافة السياسية الفلسطينية، (ط1)، رام الله، مواطن، ص14

ومن النماذج المؤكدة لهذا الطرح، النموذج الذي قدمه كل من فيلد وهيفلي وبورتونز، والذي يقدم ثلاثة أنماط من النخب هي : النخب غير الموحدة التي تتجلب أنظمة غير مستقرة، والنخب الموحدة ايدلوجيا وتتجلب أنظمة أوتقراطية مستقرة، والنخب الموحدة بالاجماع وتتجلب ديمقراطيات تمثيلية . (1)

ويتولد عن كل من هذه الأنماط من النخب، نوع معين من الثقافة السياسية، يشتمل على مجموعة من القيم والتصورات والاجراءات التي من شأنها أن تضعف أو تعزز عناصر الاستقرار داخل المجتمع، وبناء الاندماج السياسي.

إن نمط الثقافة السياسية المتولد عن النخب الموحدة بالاجماع والمدعم لها، يتضمن مجموعة من القيم والتوجهات المكرسة للاعتدال والتسامح والثقة المتبادلة، والتكيف، والتقارب، ومبدأ القبول بالحلول الوسط، والالتزام بالقوانين الناظمة للعبة الديمقراطية، ومن التأثيرات الايجابية لهذه القيم والتوجهات، أنها تساهم في تقوية الاساليب البراغمية وتعزيزها وبالتالي تقليل التأثيرات السلبية للايدلوجيا في إدارة شؤون التباين والاختلاف في المصالح والتطلعات، فهذه الاساليب، وتلك القيم، من شأنها أن تجعل عمليات المساومة والتقارب والتسوية والتفاهم أموراً ممكنة من خلال إفراز جميع الاطراف بها، وتعديل أهدافها واستراتيجياتها وفقاً لمقتضيات العيش المشترك، الأمر الذي يعني تقليل مخاطر نشوب صراع يمكن أن يؤدي إلى تقاطبات حادة، وانتهاج ممارسات وسلوكيات عنيفة، وهذا الأمر من شأنه أن يعزز وجودها داخل المجتمع، وفي تصورات الأفراد وسلوكياتهم وبالتالي الإقرار بمبدأ التعدد وعدم احتكار الحقيقة. (2)

أما نمط الثقافة السياسية المتولد عن النخب غير الموحدة، والتي تتميز بأن التكامل والاجماع عند حدها الأدنى، وغياب قنوات الاتصال، فسوف يؤدي هذا النمط إلى ظهور مجموعة من القيم والاجراءات غير المعتدلة، وغير المتسامحة، المفتقدة إلى عناصر الثقة وقبول الاخر، والاحتكام إلى أنماط من السلوكيات والممارسات الاقصائية في سبيل تثبيت وجودها. (3)

(1) حنفي، حسن (1998)، في الثقافة السياسية، (ط1)، القاهرة: دار علاء الدين، ص45.

(2) hanf.t and sabella (1996), a date with democracy, freiburg, p 66

(3) حنفي، في الثقافة السياسية، مرجع سابق، ص47

فالثقافة السياسية بما تكرسه من مبادئ وقيم ومفاهيم حول الإندماج السياسي بين النخب والجماهير، تؤدي إلى مزيد من الاستقرار داخل أفراد المجتمع، وتعمل على تقوية أواصر اللحمة الوطنية، بين جميع مكونات المجتمع بغض النظر عن الإلتناء السياسي أو العرقي أو الديني .

3 : المؤسسات السياسية

تطور النظم السياسية مجموعة من المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية غير أن الإلتفاع منها محدود بسبب عوامل عدة، فالكثير من المؤسسات الحكومية فيها، موروثه من العهد الاستعماري، أو أنها نشأت على نمطها، أو تطورت على أسس من المخاطرة وحاجات اللحظة العابرة، أو نزولا عند مزاج لبعض القادة. وهذه المؤسسات تتميز بأن التعاون بين الوحدات الحكومية يميل إلى كونه تعسفاً، وأن الوحدات نفسها سيئة التنظيم والإنشاء، ولا تميل إلى تلبية الحاجات والمتطلبات التي اقيمت من أجلها، وعلى نفس الدرجة من الأهمية، فإن مستوى المتطلبات الشعبية، من تنظيمات عمالية وطلابية وسياسية قد نمت وتوسعت أكثر من نمو النظم والقوانين التي تنظم هذه المؤسسات . وأن هذه الحالة المشوشة غير المكتملة من القواعد والقوانين والمؤسسات تمس بأسس الصيغة السياسية، وبالليات تنظيم العملية السياسية، مما يقود إلى حدوث تقاطبات سياسية حادة، فتلجأ النظم السياسية إلى تبني ممارسات هيكلية ومادية عنيفة لتثبيت أسس حكمها وسيطرتها على المجتمع، وتصنف ضمن التقاليد السلطوية في إدارة العملية السياسية. (1)

وتقوم فكرة التقاليد السلطوية على أساس احتكار السلطة من قبل شخص أو جماعة، تعهد لنفسها باتخاذ القرارات ورسم السياسات، ونسج العلاقات والتحالفات دون مشاركة القوى والتكوينات الاجتماعية والسياسية الأخرى داخل المجتمع، وتسلك في سبيل ذلك كافة السبل واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تخدم توجهات السلطة السياسية الحاكمة، فتري تأثيرها ممتد إلى كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية التي يعتمد عليها بقاء النظام واستقراره، أو يحتاج إليها في سعيه للتخفيف من وطأة عدم شرعيته، أو ضعفها في نظر الآخرين. (2)

وتتضمن التقاليد السلطوية اشكالا متعددة من السلوك السياسي، لبيتسنى لها من خلاله تكريس

(1) مشورب، ابراهيم (2004)، المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة، (ط2)، بيروت: دار المنهل اللبناني، ص88

(2) الزبيدي، باسم (2001)، الفساد في النظام السياسي الفلسطيني، (ط1)، نابلس: مركز الدراسات والبحوث الفلسطينية، ص44

هيمنتها وتفردها بالسلطة فتظهر أحيانا على شكل تبني أشكال العنف المادي كالإعتقالات والاعتقالات والتكيد والقتل والإعدامات وأحيانا أخرى بأشكال من العنف البنيوي كالإحتواء والتهميش، وتظهر هنا أهمية عامل الاندماج السياسي كسبب للعنف السياسي بشقيه في ظل احتكار السلطة وغياب القنوات المؤسسية السلمية للتغيير أو للتعبير عن المطالب والمشاركة وتعكس أنماط ممارسة السلطة الكيفية التي تتم بها إدارة العملية السياسية، بما تتضمنه من التمثيل السياسي وصناعة القرار السياسي، إذ تتميز الانظمة السياسية في ما بينها بطبيعة تلك العملية الجارية ضمنها، والتي تستند على مجموعة من العناصر أبرزها: وجود المؤسسات السياسية وترسيخها والتي تكون بمثابة الإطار والقنوات التي تنظم حركة المدخلات والمخرجات، وتكون بمثابة الضمانة للاستقرار السياسي . (1)

على ضوء ذلك يمكن القول أن هناك نمطين من العملية السياسية هما : العملية التي تتم عن طريق التفاعل المؤسسي، وتلك التي تتم عن طريق المؤسسات السلطوية، ويتميز نمط العملية السياسية الجارية في النظم السياسية والتي تؤدي إلى غياب الاندماج السياسي وتعزز اللجوء للعنف السياسي بأنه يتم عن طريق المؤسسات السلطوية التي تنقسم إلى الطابع اللامؤسسي، والطابع اللانظامي، والطابع الشخصي .

(أ) الطابع الغير مؤسسي :

يشير مفهوم الطابع اللامؤسسي إلى أن عملية التمثيل السياسي وصناعة القرار السياسي الجماعي، لا تتم وفق النطاق الرتيب للمؤسسات السياسية بما يتضمن التفاعل والتنسيق بين كافة المؤسسات، وإنما يتم عبر هيمنة بعض المؤسسات الأخرى، وتهميش تأثيرها وفعاليتها بحيث يمكن القول أن العملية السياسية في هذه النظم تقوم على هيمنة المؤسسات السلطوية. وتتمتع المؤسسات السلطوية في هذه النظم بدور فاعل ومؤثر، بحيث تجري عملية صناعة القرار السياسي تحت هيمنة تامة للسلطات الحكومية، ممثلة بالرئاسة المنتفذة، وتزرع السلطات الحكومية إلى إحباط عملية بناء المؤسسات السياسية، أو تفعيلها نتيجة لخوفها على نفوذها وسيطرتها، باعتبار أن وجود المؤسسات القوية والفعالة يتبعه إمكانية المواطنين والقوى السياسية على المشاركة فيها، وتحجيم نفوذها . (2)

ومن النتائج المترتبة على اللامؤسسية وهيمنة المؤسسات السلطوية، ضعف المؤسسات

(1) الزبيدي، الفساد في النظام السياسي الفلسطيني، مرجع سابق، ص48

(2) هانتجتون، صموئيل (1993)، (ترجمة سميرة عبود)، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، (ط1)، بيروت: دار الساقي، ص27

التمثيلية التي تعبر عن السلطة الحقيقية للدولة، وتمثل بما تملكه من الاختصاصات دور المنظم والضابط للعملية السياسية، والعمل على تفعيلها، واتسامها بالشفافية، والخضوع للمساءلة، غير أنها تتصف في مثل هذه النظم بعجزها عن القيام بوظائفها الأساسية، التشريعية، والرقابية، والسياسية، وبعجزها عن التمثيل الحقيقي للمواطنين وللمطالبهم بالمشاركة والتغيير .

ومن النتائج المترتبة على ذلك أيضا ضعف المؤسسات الوسيطة وتهميشها، كالأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، فالطبيعة المتسلطة للنظام تعمل على تهميش وجودها أو احتوائها من خلال تعطيل المؤسسات والقنوات السياسية النازمة للمشاركة في العملية السياسية. (1)

ب) الطابع الغير نظامي

يعني أن العملية السياسية تجري خارج القواعد الدستورية المقننة والمنظمة لعملية اصدار القرارات والسياسيات، وممارسة السلطة، أو تجري في غيابها، وتتطوي اللانظامية على حقيقة حصر نطاق اصدار القرارات السياسية بالنخب الحاكمة وبالقيادة، ومصادرة إمكانات القوى السياسية الأخرى بالمشاركة، وما يترتب على ذلك من خرق للشرعية، والنيل من قيمة القواعد الدستورية، فمجموعة القواعد الدستورية هي بمثابة المصدر الأساس للشرعية، وفي ظل تهميش تلك القواعد تتعرض مشروعية النظم للتشكيك وللزعزعة، فخرق الشرعية يعني (النيل من دور الدستور كإطار للعملية السياسية، وكأداة للاستقرار السياسي، وكقاعدة معنوية وأخلاقية للمجتمع وكعنصر أساسي للوحدة السياسية، وكمصدر لشرعية السلطة وممارساتها). ومن الأمور المترتبة على اللانظامية تجاوز أو تبديل الية تنظيم عملية إصدار القرارات، بحيث أن عدم امتلاك العملية السياسية لقواعد محددة، أو تهميشا في حال وجودها، يجعلها عملية غير واضحة المعالم، مما يؤدي إلى نشوء اختلاف بين ما تقرره القواعد الدستورية من اليات لتنظيم عملية اصدار القرارات، وبين الالية التي تتم لموجبها هذه العملية بالفعل، وأن هذا الأمر يؤثر في قضية أخرى غاية الأهمية، ألا وهي قضية الرقابة، فالعملية السياسية التي تتم خارج إطار القواعد الدستورية، تؤدي إلى تهميش الرقابة المؤسسية والشعبية على تلك القرارات وقمعها، مما يجسد النزعة التسلطية في الحكم، وتعزيز أنماط العنف الأخرى التي تتسحب على أشكال من الفساد السياسي والإداري والمالي، الأمر الذي يضر بالامكانيات التنموية المستقبلية للنظام والمجتمع . (2)

(1) هانتجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مرجع سابق، ص28

(2) مشورب، المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة، مرجع سابق، ص97

ج) الطابع الشخصي

ومؤداه الاستعاضة عن دور المؤسسات السياسية في العملية السياسية بالدور الذي تلعبه الشخصيات، حيث يتولى القادة أو الرؤساء اتخاذ القرارات السياسية الاستراتيجية والتكتيكية في اطار نمط من العلاقات الضيقة، ومصدر هذا النمط من السلطة الشخصية للقادة أو الرؤساء هو الامتداد الطبيعي لمعطيات الزعامة الكاريزمية التي تعد بحد ذاتها مصدرا للسلطة والشرعية، إذ لا يمكن تفادي هذا النمط من الحكم إلا ببناء مؤسسات سياسية جديدة، وتنمية المؤسسات القائمة وتطوير قدراتها بما يتلائم والحاجات المجتمعية المتغيرة، والبنية السياسية لتلك المجتمعات.

وينعكس هذا النمط من السلطة على أبعاد العملية السياسية بحيث يجعلها تنسم بهيمنة القادة على عملية اصدار القرارات السياسية، وإدارة الشأن العام، وسيادة العلاقات الشخصية، بحيث تنحصر العملية السياسية، وبالتالي الصيغة السياسية ضمن نطاق شبكة من العلاقات الشخصية وتغييب الطابع المؤسسي والنظامي، وتصبح الولاءات الشخصية والأسرية والقبلية والفئوية عناصر مؤثرة، بل حاسمة في عملية ترسيخ النظام . (1)

4 : الأحزاب السياسية

تطلعنا التجارب الحزبية في دول العالمين، المتقدم والنامي على حد سواء، بأن الأحزاب السياسية أحد اهم وسائط التغيير السياسي والاستقرار على حد سواء، لما تمتلكه من امكانات التحكم والتعبئة، وتغيير متطلبات التأقلم للجماهير. وتقدم هذه المؤسسة إمكانية الربط والاتصال بين النخب والجماهير، فتنقل أهداف النخب إلى الجماهير، ومطالب الجماهير ودعمها من خلال التغذية الراجعة إلى النخب. كما تقدم هذه المؤسسة مجموعة من الخدمات للنظم السياسية المستندة عليها، حيث تمكنها من إحداث التغييرات التنموية المطلوبة، أو الحفاظ على ذات الاتساق القائم عليها . (2)

فهي تمد النظام بأساس مستقر، من خلال دعم الجماهير له، وتعزيز التكامل السياسي، وأحد مصادر التعبئة السياسية والاجتماعية. وتأتي قدرة الأحزاب السياسية على تحقيق هذه المعطيات والعناصر من طبيعتها كأحد الوسائط الهامة لاكتساب الولاء السياسي وتعزيزه لقطاعات واسعة من الجماهير، وقدرتها على تعزيز شرعية مؤسسات الدولة الأخرى المنبثقة عنها.

(1) هانجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مرجع سابق، ص32

(2) البيج، حسين علوان (1997)، المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية، مجلة المستقبل العربي، (عدد223):ص73

وبنفس القدر من الأهمية، تشكل الأحزاب السياسية تهديدا لعناصر الاستقرار السياسي وغياب الإندماج والتكامل، وتزداد حدة هذه التأثيرات في ظل النظم والمجتمعات الانتقالية. إذ تكمن جذور فشل الأنظمة الحزبية التنافسية في الدول النامية في الحالة الانتقالية لتلك المجتمعات وإفرازاتها، وتحديدًا غياب طبقة وسطى تخلق نوعًا من الوفاق والمساومة في المصالح للجماعات المكونة لها، إذ تتميز المجتمعات النامية بامتلاكها طبقة وسطى صغيرة، وأن الأحزاب السياسية فيها مقسمة ما بين اليمين واليسار بشكل حاد، وأن التقاطب بين اليمين واليسار يزداد حدة وتنافرا بدلًا من تناقضه.

وتفعل الانتقالية من حدة التقاطب من خلال ضعف الترتيبات المؤسسية فيها، والتباين بين النخب السياسية، وما بين الأحزاب السياسية حول أسس السلطة أو أهداف المجتمع ووسائل تحقيقها، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث صراع بين الأحزاب قوامه إلغاء الآخر، وعدم الاعتراف به، وهيمنة واضحة للأحزاب ذات الخطوة السياسية أو للامكانات المادية والرمزية والقسرية وتهميش الأحزاب والقوى الأخرى، وإقرار أيديولوجية شعبية ما بين الدولة والحزب. (1)

إن بناء الصيغة السياسية متوقف على طبيعة العوامل الفاعلة داخل الحقل السياسي، وتتأثر بها، حيث تلعب طبيعة النظم السياسية دورًا بارزًا في تهيئة الظروف والمعطيات اللازمة، من دستورية ومؤسسية وثقافية لبنائها، غير أن هذا الدور يبقى نجاحه مرهونًا بمواقف القوى والأحزاب السياسية والاجتماعية المكونة للمجتمع، والتي ينبثق تأثيرها من التباين في الخلفيات الثقافية والدينية والسياسية والعرقية حول العديد من القضايا، كالهوية الوطنية، التي تعتبر من أبرز المشاكل التي تؤثر في بنائها، وفي غياب الإجماع على طبيعة النظام السياسي، وعلى العديد من القضايا التي تشكل أساس الإندماج لكل مجتمع على حده، فإن الأمر سيفضي إلى تحليل هذه الجوانب، وعليه فإن بناء الصيغة السياسية بالإضافة إلى طبيعة النظم السياسية، متوقف على مدى التنازلات التي تقدمها الجماعات المختلفة، وإظهار استعداد للتعايش ضمن إطار سياسي موحد، يسمح فيه للتنوع والحفاظ على المصالح الخاصة، وفي الوقت نفسه، هناك ولاء قومي مشترك متجه للدولة وللسلطة المركزية. (2)

5 : الشرعية السياسية

يشير مفهوم الشرعية إلى قبول المحكومين واقتناعهم بأحقية الحاكم، سواء أكان فردًا أم

(1) البيج، المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية، مرجع سابق، ص 74

(2) Duverges, mayrice (1987), **Political parties**, New york, john willy sons, p 112

جماعة في أن يمارس سلطته داخل المجتمع، وهذا القبول مصدره واحد أو أكثر من مصادر السلطة (التقاليد، والكاريزما، والانجاز، والثورة، والعقلانية القانونية) . وبشكل عام تحاول كل الانظمة الحاكمة وبصرف النظر عن كيفية وصولها إلى السلطة أن تكرر شرعيتها، لما له من تأثير في وجودها أولاً، واستقرار المجتمع ثانياً. (1)

وتعتبر الشرعية مفهوماً متحركاً من حيث أنها ليست شيئاً حدياً يخضع لثنائية الوجود المطلق من عدمه، وإنما هي عملية صيرورة تطورية، إذ يمكن أن توجد بدرجات متفاوتة، وهي بذلك تتأثر بمجموعة واسعة من العوامل أبرزها الانتقالية . والسمة الأساسية للانتقالية هي تقويضها للأسس التقليدية والمؤسسات السياسية التقليدية وسعيها للبحث عن أسس جديدة لشرعية السلطة، وتتمثل أزمة الشرعية بحالة الانقسام التي تعيشها النظم السياسية في ظل الانتقالية بين ماضيها وحاضرها، وما يلزمها من تباين في المفاهيم والتصورات والمواقف والمصالح بين الحقبين، التغيير والتبدل في منظومات القواعد والقوانين الخاضعة للمجتمع، وفي حالة الانقسام والتباين في المواقف والتصورات التي تنتمي إلى العهد الجديد وتلك التي تنتمي إلى العهد المنصرم، تؤدي إلى حالة من الارتباك والتخبط وصعوبة في الاحتكام للأسس التي تحدد مصادر الشرعية وتوجيه المجتمع، وعندها يصبح من الصعب الحكم على العديد من أنماط السلوك السياسي التي تعتبر شرعية، أو بنفس القدر يمكن اعتبارها غير ذلك. (2)

وفي ظل هذا الوضع تتعرض شرعية النظام السياسي ونخبه وثقافته للتشكيك بها وبالأسس القائمة عليها، مما يدفع بالنظام إلى تبني ممارسات للسلطة من شأنها تدعيم أسس غير شرعية أو غير المجمع عليها، كذلك تصبح شرعية المطالب للقوى السياسية عرضه للتشكيك، في ظل عدم انسجامها مع توجهات السلطة القائمة، مما يدفع بها إلى ممارسة أنماط من السلوك السياسي غير المشروع، عندها تصبح دراسة حالة عدم الاستقرار والعنف السياسي بالتعويل على الإندماج السياسي من أهم السبل والتوجهات للتعرف إلى أسباب ذلك الواقع وعلاجه. (3)

تلك التناقضات هي التي يعبر عنها باشكال عدة من قبيل التناقض حول الهوية الوطنية، وحول الأهداف العليا للمجتمع، وآيات تحقيقها وسبله، إلى جانب التناقض في المواقف، وغياب الإجماع حول أسس وسبل وآليات حل الصراعات والاختلافات، وتنظيم الجسد السياسي من

(1) سلامة، غسان (1987)، نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية، (ط1)، بيروت: دن، ص 14
(2) والي، خميس (2003)، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، (ط1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 90
(3) Eston, david(1995), A system analysis of political life, New york: willy, p 77

حيث التمثيل وصناعة القرار السياسي، وتحقيق الوحدة والاستقرار، وارتباطهما بمسألة الشرعية بمفهومها الواسع الذي يمتد من شرعية الحاكم، مروراً بشرعية الأبعاد المؤسسية والقانونية لتنظيم المجتمع السياسي، وانتهاءً بشرعية الوجود للكيان نفسه.

وتشكل هذه التناقضات المكونات الأساسية لمفهوم الإدماج السياسي، بحيث تشكل عناصر بناء الاندماج السياسي - الثقافة السياسية، والنخبة السياسية والمؤسسات السياسية والأحزاب والشرعية - المكونات الأساسية لمفهوم الإدماج السياسي وتأثيرها فيه .

فدراية النخب السياسية من حيث بنيتها وتركيباتها، ومستوى تكاملها في مركز السلطة أو خارجها، وتقارب مواقفها وتوجهاتها، تكشف عن مدى تأثير الانتقالية فيها من حيث تقوية تكاملها أو زعزعة، ومن جهة أخرى تكشف عن دور النخب وتأثيرها وتناقضها في زعزعة الاستقرار، وتغيب الإدماج السياسي.

ولفهم طبيعة النخب، ومستوى تأثيراتها في الإدماج السياسي، وتحديد المهيمنة منها، لا بد من البحث في موضوع الثقافة السياسية، كونه يعكس توجهات النخبة وميولها وقيمها تجاه العديد من القضايا ذات الصلة ببناء الاندماج السياسي، كتعزيز قيم المشاركة والثقة والبراغماتية، والمؤسسية، والتسامح، والاعتدال السياسي.

ثانياً : تجارب عالمية في الإدماج السياسي

لعل من المفيد في هذا الصدد الإطلاع على بعض تجارب الدول الأخرى التي كانت في وقت من الأوقات منقسمة سياسياً وحتى دينياً واجتماعياً واقتصادياً، إلا أن مرور هذه الدول ببعض الأحداث كان من الطبيعي أن يؤدي إلى التوجه إلى الإدماج السياسي ونبذ كل الخلافات بين أطراف المجتمع، والعامل المشترك بين هذه التجارب الذي أدى إلى وحدة هذه الشعوب هو الخطر الخارجي، حيث كانت هذه الشعوب تتعرض إلى إعتداء أو خطر خارجي مما يؤدي إلى وحدة الشعب ضد هذا العدو أو الخطر الخارجي، وهذا العامل هو الأساس في موضوع البحث، لذلك أسردت بعض تجارب الشعوب لربما نستفيد من هذه التجارب .

1 : التجربة الفرنسية

لقد أيقظت حرب المائة عام بين الفرنسيين والانكليز الشعور القومي، ورسخت تقاليد قومية في الجانبين، في هذه الحرب التي امتدت من القرن الرابع عشر إلى بداية القرن الخامس عشر، نمت القومية الفرنسية . الصراع المستمر من أجل طرد الانكليز تضمنه ذلك من الام وتضحيات مستمرة جعل الفرنسيين واعين لوحدهم ولعاداتهم وتقاليدهم المشتركة . وطن مشترك، واتجاه نحو لغة واحدة. لقد اعطاهم هذا الصراع ، شعوراً أكثر قوة بوحدتهم . كما

أثار هذا الشعور القومي الجديد حماسا كبيرا للملك شارل السابع الذي خلص فرنسا، مما أعطى الشعب رمزا حيا يجسد له فكرة الوطن الام الواحد ويساعد في بلورة وتطوير الشعور بقومية واحدة .

قبل نهاية القرون الوسطى أصبحت فرنسا تعي وتتنظر إلى نفسها كجماعة قومية كبيرة تتكلم اللغة الفرنسية . ويعود السبب الأساسي لهذا الوعي القومي إلى الفترة الطويلة التي قاتل فيها الفرنسيون جيرانهم الانكليز، غير أن وحدة فرنسا القومية لم تتوطد وتترسخ بشكل نهائي إلا في حروب الثورة الفرنسية التي كانت تدافع فيها فرنسا عن نفسها ضد الأنظمة الأوروبية الرجعية . هذه الحروب هي التي جعلت الفرنسيين يعون أن هناك مصلحة واحدة مشتركة توحد بينهم كشعب، وأن الدولة التي يدافعون عنها هي دولتهم، منذ ذلك التاريخ أصبح واضحا أن الولاء يتجه لأرض، لشعب يتميز بلغة خاصة، ولدولة ينتمي إليها الفرد . (1)

لقد ظهرت الأمة الفرنسية، إلى حد كبير، كنتيجة للصراع الفرنسي - الانجليزي في القرنين الربع عشر والخامس عشر . كما بلورت الحروب الثورية الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر القومية الفرنسية بشكل نهائي، هذه الخلفية التي دعت المؤرخ الفرنسي، اولار، إلى أن يكتب بأن القومية الجمهورية الفرنسية ولدت في الحرب، وبقيت لمدة طويلة في ذهن الفرنسي ملتزمة بساحة المعركة والمفاخر العسكرية، الأمة وليس الملكية هي التي انتصرت ضد الأجانب، والانتصار في ساحة المعركة هو الذي حول فرنسا من الولاء الملكي الى القومية الجمهورية .

عندما تحركت قوى الثورة الفرنسية، كانت المشكلة الاولى التي واجهتها هي، في عبارة جون ادمز (كيف يمكن لخمسة وعشرين مليوناً من الفرنسيين الذين لم يعرفوا أو يفكروا بأي قانون غير ارادة الملك، أن يتحدوا في دستور حر) . (2)

هنا نجد مصدرا أساسيا لجاذبية النظرية التي قدمها روسو، فقد وجد رجالات الثورة الفرنسية في تلك النظرية طريقة فعالة في تحويل عدد كبير من الناس إلى شخص واحد، لأن الارادة العامة التي قدمتها كانت توحد الكثرة في واحد، نقطة انطلاق روسو في بناء هذا الواحد المتعدد الرؤى، تنفرع من تجربة عامة وهي ما نراه عادة من إتحاد يحدث بين مصطلحين متناقضين في وجه مصلحة ثلاثة تهدد الاثنتين، فعلى الصعيد السياسي إفترض

(1) البيطار، نديم (1983)، من التجزئة الى الوحدة، (ط4)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص136

(2) Ergang, robert reinhold (1971), **Emergence of national state**, New york: van nostrand reinhold,

روسو وجود عدو قومي واعتمد على ذلك في توحيد المصالح المتعددة التي تتشكل منها الأمة، فأمام العدو المشترك فقط يمكن لظاهرة كالأمة التي لا تتجزأ أن تتحقق . لذلك كان على الوحدة القومية أن تحقق ذاتها عبر الشؤون الخارجية، وفي أوضاع تنطوي على العداء والخصام . (1)

2 : التجربة الإنكليزية

فقد حققت انكلترا وحدتها قبل الأمم الأوروبية الأخرى، والعامل الذي دفع إلى ذلك كان، الخطر الدنماركي . هذا الخطر هو الذي حفز الانكليز على الوحدة، كما أنه دفع اسكتلندا أيضا إلى تحقيق وحدتها . دورها في الدفاع عن البلاد ضد الدنمارك كرس تفوقها على المناطق الأخرى وأعطاهها سيادة إسمية على والزر واسكتلندا، هذه الوحدة ضعفت فيما بعد، ولكن غزو النورمان، دمج البلاد من جديد ومنع حدوث تفكك إقطاعي داخلي كالذي حدث في أوروبا . بين القرن السادس والقرن الحادي عشر كانت انكلترا مجزأة إلى ممالك مختلفة، ولكن هنا وهناك كان أحد الملوك الآخرين الخضوع له ويضم أراضيهم إلى مملكته، في أواخر القرن الثامن قام الفايكينغ الدنماركيون بأول غزو لانكلترا وكانوا لمدة قرن بعد ذلك يضمون أجزاء متتابعة إليهم، بعد القرن الثامن بقليل كان بإمكان ملك واسيكس إقناع أو إرغام الملوك الستة الآخرين بالانضمام إليه لمجابهة هذا الخطر، والاتحاد معه وتحت إمرته في كيان واحد يرمي إلى تحرير البلاد . هكذا أنشأت أول وحدة إنكليزية من الأجزاء والأقاليم التي لم يكن قد سيطر عليها الفايكينغ بعد، وهي وحدة نمت وتطورت إلى أن ترسخت نهائيا في عهد -الفرد الكبير- الذي استطاع انذاك أن يوقف بها تقدم الغزاة، ثم استطاع ابنه وحفيده تحرير البلاد منهم وإن لم يكن بصورة نهائية .

في نهاية القرون الوسطى كانت حرب المائة عام بين انكلترا وفرنسا عاملا آخر في تحقيق وحدة انكلترا، وفي الثلاثينات من القرن السادس عشر، كان خطر هجوم يقوم به الامبراطور شارل الخامس عاملا في دفع انكلترا إلى ترتيب الإتحاد مع والزر، وبعد عام 1701 كانت حرب الخلافة الإسبانية التي دخلتها انكلترا انذاك سببا في دفع البرلمان الإنكليزي، وذلك بغية تقوية الإتحاد، إلى القبول بتنازلات عديدة لاسكتلندا، وتعطيها نفس الامتيازات التجارية التي يتمتع بها الإنجليز، والتي كانت قد رفضتها البرلمانات السابقة . (2)

(1) البيطار، من التجزئة إلى الوحدة، مرجع سابق، ص138

2) Barbara, ward (1966), **Nationalism and ideology** , New york: norton, pp 47-48

3 : التجربة الالمانية

أما المانيا فقد حققت وحدتها عبر مقاومة للاحتلال الفرنسي ، بحيث أن جميع الجهود إتحدت ووجهت أولا نحو التحرر من قيود السيطرة النابولونية، بهذا المعنى أصبح نابليون الموحد الكبير للألمان كما كان أيضا لشعوب اوروبية اخرى، فقبل الإحتلال الفرنسي كان معظم مفكري المانيا ذوي نزعة انسانية أممية تنكر القومية والارتباط بها، وتعتبرها في كثير من الاحيان غير لائقة بالمفكر . ولكن هزيمة المانيا التي أدت إلى ذلك الإحتلال غيرت هذا الموقف وأحدثت تحولا جذريا في أفكارهم، فأخذوا ينادون بالقومية، ويستعوضون عن دعوتهم الإنسانية والعالمية بمشاعر الحماس الوطني الذي ظل مشتتلا منذ ذلك الحين، المفكرون الذين قاموا بالدور الاساسي في ايقاظ الشعور القومي الالمانى ضد التسلط الفرنسي كانوا اربعة : فيخته، شلايرمايخر،ارنت وجاهن . اما تفكيرهم الوحدوي التحريري فقد كان قد تبلور ونما في النضال ضد فرنسا، كلهم جاؤوا من شرق المانيا وشمالها، ولكنهم كلهم اعتبروا بروسيا قاعدة معركة التحرير والتوحيد، ووطنهم الروحي .

لم يكن التحدي الفرنسي هو التحدي الخارجي الوحيد الذي أثار المشاعر القومية في المانيا ودفعها إلى الاتحاد، فالشعب الألماني كان عرضة للعدوان الخارجي ليس فقط من الدول الكبرى، بل من دول صغرى كالدنمارك، وهذا ما حثه بشكل خاص إلى تحقيق الاتحاد.(1)

4 : التجربة الإيطالية

ايطاليا وجدت وحدتها، في صراعها ضد السيطرة النمساوية . ولقد كررت ايطاليا في عصر النهضة مأساة اليونان الكلاسيكية، ولكن على صعيد أوسع وأكثر قسوة، المدن الايطالية كانت تحارب بعضها البعض ممزقة بالصراعات الداخلية والحروب الأهلية ، هذه المدن عجزت عن تحقيق وحدتها ضد خطر فرنسا وإسبانيا أو ضد طموح البابوية المستمر، ولكن الحروب النابولونية مهدت الطريق أمام إتحاد ايطاليا، وفي حروب تحريرية ضد الإحتلالين الفرنسي والنمساوي وتمت الوحدة الايطالية . كانت ايطاليا مسرح قتال بين فرنسا وإسبانيا والنمسا، التي تتقاتل من أجل الإستيلاء على الأراضي الإيطالية، ولكن حتى في القرن الثامن عشر عندما أستتب الأمر وأكدت النمسا سيطرتها على ايطاليا، لم يكن هناك في الواقع حركات توحيد وتحرير، وكانت التجزئة راسخة والإقليمية متحكمة، ولكن الثورة الفرنسية

1) Robert, hermann tenbrock (1968), *Ahistory of germany*, Munchen:hueber, p 165

غيرت الوضع بشكل جذري، فتوحيد البلاد مؤقتا في عهد نابليون بعث شعور الوحدة بين أجزائها وأقاليمها المختلفة، والمبادئ التي أشاعتها الثورة الفرنسية نتيجة هذا الإحتلال عززت من هذا الشعور ورسخته، لهذا واجهت النمسا مدا قويا لم تعرفه سابقا عندما أعادت سيادتها على ايطاليا إثر سقوط نابليون .(1)

5 : التجربة الامريكية

إن الولايات المتحدة الامريكية استطاعت أن تخلق إتحادها من خلال حرب تحريرية ضد عدو خارجي، وحافظت على هذا الإتحاد بعد إنتهاء الحرب، لأنها خافت أن تتحول التجزئة إلى مدخل لتدخلات أجنبية أو نقطة إرتكاز لسيطرة خارجية، هذه الولايات عرفت قبل ذلك عدة محاولات من أجل توحيدها ولكن فشلت كلها، ولقد أكد كثير من المراقبين والمؤرخين أن الأحقاد والخصومات القائمة بين هذه الولايات تحول دون اتحادها، وقد كتب الاقتصادي البريطاني جوزيه توكر، بأن الأميركيان لن يتمكنوا من التوصل إلى الإتحاد بسبب مشاعرهم المتنافرة ومصالحهم المتناقضة، ولكن الحرب ولدت الضغوط والمصالح الجديدة التي تجاوزتها ودفعت الولايات إلى اتحاد لم يكن في الحسبان.

الخوف من الفرنسيين والهنود، كان يولد ضغطا إضافيا على الولايات الامريكية في تحقيق إتحادها والاستمرار به، لهذا يمكن القول أن هذه الولايات سارت إلى الإتحاد وتمسكت به كرد على مخاطر خارجية . حرب 1812 ضد بريطانيا، كانت في الواقع حربا اعتدائية قامت بها الولايات المتحدة بغية ضم كندا وطرد بريطانيا من القارة، وتوحيد الشعب كله في جهود ومشاعر واحدة من الحقد والإعتزاز الذاتي . (2)

1) Muller, Herbert (1971), **Freedom in the wester world**, New york: basic books, p 166

2) Kondric, charles babcock (1988), **The rise of american nationality**, New york: harper and brothers, p196

المبحث الثاني: القضية الفلسطينية

الفرع الأول: جذور القضية الفلسطينية

أولاً: علاقة القضية الفلسطينية بالحركة الصهيونية

عندما ظهرت الأفكار القومية في أوروبا بادر اليهود إلى اعتناق هذه الأفكار وتأسيس حركة قومية على أساس ديني ثقافي عرفت باسم الحركة الصهيونية وقد تحولت الحركة الصهيونية من شكلها الديني إلى الشكل السياسي، ومن أبرز أهدافها حشد اليهود في جميع أنحاء العالم بشتى السبل لتوطينهم في فلسطين.

ويعتقد اليهود <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%8A%D9%87%D9%88%D8%AF> بأن

لهم حقاً تاريخياً في إقامة موطن لهم في فلسطين إذ ينسب أنفسهم إلى سكان مملكتي إسرائيل ويهوذا التين كانتا موجودتين في فلسطين منذ القرن التاسع قبل الميلاد ولمدة 250 عاماً تقريباً، ثم بقيت مملكة يهوذا لوحدها حتى القرن الأول للميلاد. وتعتبر فلسطين، أو باسمها بالعبرية "أيرتس إسرائيل" أرض الميعاد في التراث اليهودي. (1)

وعقد أول مؤتمر صهيوني لنتيبت حق اليهود بإقامة موطن لهم في مدينة بازل بسويسرا عام 1897 م وكان من أبرز قراراتها : (2)

- إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين والحصول على ضمانات دولية بذلك .
- تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين .
- تنظيم اليهود وربطهم بالحركة الصهيونية من خلال مؤسسات مثل الإتحاد الصهيوني العالمي .
- تأسيس صندوق قومي لجمع المال .

و في 1917 اعترفت المملكة المتحدة بالطموحات الصهيونية بشأن إقامة وطن يهودي في فلسطين وهذا في وعد بلفور الذي صدر في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر من هذا عام. وسمي بهذا الاسم نسبة إلى اسم وزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت وينص هذا الوعد على أن حكومة جلالة ملك بريطانيا تنظر بعين العطف لتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين وستبذل جهودها لتسهيل وتحقيق هذه الغاية بشرط ألا يضر هذا بحقوق الطوائف غير اليهودية في فلسطين أو بمكانة اليهود الراغبين في البقاء في بلدانهم الحالية. (3)

(1) صايغ، فايز (1977)، الصهيونية والعنصرية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، صص 14-15
 (2) ياكوف، رابكن (2006)، (ترجمة دعد عائدة)، المناهضة اليهودية للصهيونية، (ط1)، مركز دراسات الوحدة العربية، صص 65

في الحرب العالمية الأولى احتلت بريطانيا فلسطين من الدولة العثمانية وحازت على انتداب على فلسطين من عصبة الأمم بناء على وعد بلفور.

ثانياً: القضية الفلسطينية في قرارات الأمم المتحدة

1 : قرار تقسيم فلسطين (قرار رقم 181)

خطة تقسيم فلسطين هو الاسم التي أطلق على قرار قامت الجمعية العامة التابعة لهيئة الأمم المتحدة بالموافقة عليه في 29 نوفمبر 1947، وقضت بإنهاء الإنتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم أراضيه إلى 3 كيانات جديدة، أي تأسيس دولة عربية وأخرى يهودية على تراب فلسطين وأن تقع مدينتا القدس وبيت لحم في منطقة خاصة تحت الوصاية الدولية. كان هذا القرار المسمى رسمياً بقرار الجمعية العامة رقم 181 من أول المحاولات لحل النزاع العربي/اليهودي-الصهيوني على أرض فلسطين. (1)

وقد قامت هيئة الأمم المتحدة بمحاولة لإيجاد حل للنزاع العربي/اليهودي القائم على فلسطين، وقامت هيئة الأمم بتشكيل لجنة UNSCOP المتألّفة من دول متعدّدة باستثناء الدّول دائمة العضوية لضمان الحياد في عملية إيجاد حلّ للنزاع.

وقامت اللجنة بطرح مشروعين لحل النزاع، تمثّل المشروع الأول بإقامة دولتين مستقلّتين، وتُدار مدينة القدس من قِبَل إدارة دولية. وتمثّل المشروع الثاني في تأسيس فيدرالية تضم كلا من الدولتين اليهودية والعربية. ومال معظم أفراد لجنة UNSCOP تجاه المشروع الأول والرامي لتأسيس دولتين مستقلّتين بإطار اقتصادي موحد. وقامت هيئة الأمم بقبول مشروع لجنة UNSCOP الدّاعي للتقسيم مع إجراء بعض التعديلات على الحدود المشتركة بين الدولتين، العربية واليهودية، على أن يسري قرار التقسيم في نفس اليوم الذي تنسحب فيه قوات الانتداب البريطاني من فلسطين. (2)

وأعطى قرار التقسيم 55% من أرض فلسطين للدولة اليهودية، وشملت حصّة اليهود من أرض فلسطين على وسط الشريط البحري (من إسدود إلى حيفا تقريباً، ما عدا مدينة يافا) وأغلبية مساحة صحراء النّقب (ما عدا مدينة بئر السبع وشريط على الحدود المصري). ولم

(1) عبد السلام، جعفر (1990)، بين اوراق القضية الفلسطينية، القاهرة : دار النهضة العربية، ص31

(2) زعيتر، أكرم (1986)، القضية الفلسطينية، (ط3)، عمان: دار الجليل، ص 45

تكن صحراء النقب في ذلك الوقت صالحة للزراعة ولا للتطوير المدني، واستند مشروع تقسيم الأرض الفلسطينية على أماكن تواجد التكتلات اليهودية بحيث تبقى تلك التكتلات داخل حدود الدولة اليهودية. (1)

وتم التصويت على القرار في نوفمبر 1947 بحيث بلغ عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة 57 دولة فقط. وما زالت الدول المهزومة في الحرب العالمية الثانية - ألمانيا، اليابان وحلفائها - خاضعة لسلطات الاحتلال أو ممنوعة من الانضمام إلى المنظمة الدولية. أما أغلبية دول القارة الإفريقية وآسيا الجنوبية الشرقية فما زالت خاضعة للسلطات الاستعمارية ولم تكن مستقلة. وشارك في تصويت 56 دولة، أي جميع الدول الأعضاء باستثناء دولة واحدة هي مملكة سيام (تايلاند حالياً). وافقت الدول العظمى في ذلك الحين - الإتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة وفرنسا - على خطة التقسيم، باستثناء بريطانيا التي دارت سلطة الانتداب والتي فضلت الامتناع. ومن بين الدول المعارضة للخطة كانت جميع الدول العربية والإسلامية وكذلك اليونان، والهند وكوبا. (2)

في مساء 29 نوفمبر جرى التصويت فكان ثلاثة وثلاثون صوتاً إلى جانب التقسيم، وثلاثة عشر صوتاً ضده وامتنع عشر دول عن التصويت، وغابت دولة واحدة. وعندما أعلنت النتيجة انسحب مندوبون العرب من الاجتماع وأعلنوا في بيان جماعي رفضهم للخطة واستنكارهم لها.

وعلق وزير الدفاع الأمريكي آنذاك جيمس فورستل في مذكراته على هذا الموضوع: (إن الطرق المستخدمة للضغط وإكراه الأمم الأخرى في نطاق الأمم المتحدة كانت فضيحة) (2) و تنامت الضغوط السياسية على هيئة الأمم المتحدة لقبول خطة التقسيم، واستحسن معظم اليهود مشروع القرار وبخاصة الوكالة اليهودية، إلا أن المنشددين اليهود من أمثال مناحيم بيغن رئيس منظمة الارجون الصهيونية، وعضو عصابة الشتيرن، اسحق شامير رفضوا هذا المشروع. وتشير سجلات الأمم المتحدة إلى فرحة الفلسطينيين الذين حضروا جلسة الأمم المتحدة بقرار التقسيم. وإلى هذا اليوم، تشيد كتب التاريخ الاسرائيلية بأهمية الـ 29 من نوفمبر 1947. (3)

(1) عبد السلام، بين اوراق القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص32

(2) زعيتر، القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص51

(3) المصدر نفسه، ص 11

ورفضت الزعامات العربية، باستثناء زعماء الحزب الشيوعي، خطة التقسيم ووصفتها بالمجحفة في حق الأكثرية العربية التي تمثل 67% مقابل 33% من اليهود. فقد أعطى الاقتراح 56.5% من فلسطين لليهود الذين كانوا يملكون 7% فقط من التراب الفلسطيني. والسبب الثاني لرفض العرب خطة التقسيم كان الخوف من المستقبل، إذ خشي العرب أن تكون خطة التقسيم نقطة البداية لاستيلاء اليهود على المزيد من الأراضي العربية. ولم تأت مخاوف العرب من فراغ، فقد أعلن بن غوريون في

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88/> حزيران

يونيو 1938، في كلام أمام قيادة الوكالة اليهودية، بشأن اقتراح آخر لتقسيم فلسطين، عن نيته في إزالة التقسيم العربي-اليهودي والاستيلاء على كل فلسطين بعد أن تقوى شوكة اليهود بتأسيس وطن لهم. (1)

وعلى الصعيد الفلسطيني ورد في المادة ال-19 من الميثاق الوطني الفلسطيني الذي أقرته منظمة التحرير الفلسطينية في تموز/يوليو 1968 : (تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير) .

أما وثيقة إعلان الإستقلال التي أعلنتها منظمة التحرير الفلسطينية في تشرين الثاني/نوفمبر 1988 فيوجد نوع من الإعتراف المتحفظ على شرعية قرار التقسيم حيث ورد فيه (ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وبحرمانه من حق تقرير المصير، إثر قرار الجمعية العامة رقم 181 عام 1947م، الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فإن هذا القرار مازال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني) . (2)

2 : قرار الجمعية العامة رقم 194

نتجت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من مخطط الترحيل الذي وافق عليه المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرون في مدينة زيورخ عام 1937، ومن لجان الترحيل التي شكلتها الوكالة اليهودية، ومن خطة دالت التي وضعتها عصابة الهاغاناه (الذراع العسكري للوكالة اليهودية)

(1) ابو جعفر، احمد (2008)، دراسة نقدية في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 181 و 194 المتعلقين بالقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، ص25.

(2) المصدر نفسه، ص 2

في الأربعينات من القرن العشرين، وجراء المجازر الجماعية (كمجزرة دير ياسين) وحرب عام 1948، التي أشعلتها العصابات اليهودية الإرهابية المسلحة، واستغلال تعاون الصهيونية مع النازية ومعزوفة الهولوكوست لتهجير اليهود إلى فلسطين وإقامة الكيان الصهيوني ككيان استعمار استيطاني وعنصري فيها. (1)

و تؤكد الحقوق الطبيعية، والقانون الدولي، والعهود و المواثيق الدولية حق كل شخص في العودة إلى منزله كمبدأ أساسي من حقوق الإنسان، ويعتبر فقهاء القانون الدولي أن حق الإنسان في العودة إلى منزله نتيجة طبيعية لحق المواطن الأساسي في حرية التنقل و العودة، وان العودة للأشخاص الذين يجبرون على مغادرة وطنهم بسبب قوة قاهرة كالحروب ملزمة، ولا مجال للطعن في حقهم في العودة إلى منازلهم، وهو من القواعد الأساسية في القانون الدولي.

ويعتبر هذا الحق من الحقوق الشخصية للفرد، أي للاجئ نفسه، وبشكل خاص بموجب المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وجاء قرار الأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948 ليصحح هذا الظلم الفادح الذي سببه قرار التقسيم رقم 181 غير الشرعي، فنص على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وتعويضهم عن الخسائر والأضرار التي لحقت بهم.

ونتجت الموجة الثانية من اللاجئين الفلسطينيين من حرب حزيران العدوانية التي أشعلها الكيان الصهيوني عام 1967. وجاء قرار مجلس الأمن رقم 237 ينص على عودة اللاجئين إلى ديارهم الذين شردتهم إسرائيل وتدمير بعض المخيمات الفلسطينية في أريحا ومنها مخيم عقبة جبر وعين السلطان. وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1996 إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ناشئة عن إنكار حقوقهم الثابتة والغير القابلة للتصرف المقررة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتمست من مجلس الأمن اتخاذ التدابير الفعالة لتأمين عودتهم إلى ديارهم. (2)

يستمد حق العودة قوته كحق غير قابل للتصرف من القانون الدولي، ومن العهود والمواثيق الدولية، ومن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 و194، ومن قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 89 و93 و237، ومن العهد الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، والعهد

(1) ابو جعفر، دراسة نقدية في قرار الجمعية العامة للأمم 181 و194 المتعلقين بالقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص41
(2) المصدر نفسه، ص42

الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية.

حق العودة حق شخصي أولاً، يتعلق باللاجئ نفسه، ويربطه القانون الدولي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وربطته الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الحق منذ عام 1969 ، لذلك فهو حق جماعي أيضاً، وأكدت عليه عام 1974، كحق غير قابل للتصرف ولا يسقط بتقادم الزمن .

3 : قرار مجلس الأمن 242 في 22 نوفمبر 1967

القرار رقم 242 هو قرار أصدره مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في 22 نوفمبر 1967، وجاء في أعقاب الحرب العربية الاسرائيلية والتي وقعت في يونيو 1967 والتي أسفرت عن هزيمة الجيوش العربية واحتلال اسرائيل لمناطق عربية جديدة. وقد جاء في المادة الاولى الفرة أ : (انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير) .
وما يؤخذ على هذا القرار أنه : - لا يعيّن بوضوح الخطوط التي يجب أن ينسحب منها الكيان الإسرائيلي.

- يقر للكيان الإسرائيلي ما حازه من توسع غير قانوني قبل حرب 1967 .
- لا يتناول جوهر النزاع وهو قضية فلسطين إلا من زاوية اللاجئين، أي انه لا يتعرض للحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

- يجعل الانسحاب الاسرائيلي رهنا بتحقيق شروط اخرى .
- تم حذف "ال" التعريف في النص الإنجليزي (The) ليصبح الانسحاب من "أراضٍ" وليس "الأراضي" التي احتلها الصهاينة. بمعنى أن الانسحاب لن يكون بالضرورة شاملاً من كل الأرض. أما النصين الفرنسي والإسباني فقد أبقيا على أداة التعريف، ولذلك ذكرت فرنسا والاتحاد السوفييتي ومالي والهند ونيجيريا قبل الموافقة على القرار أنها تفهم أن الانسحاب سيكون شاملاً. وبالطبع، فإن الكيان الإسرائيلي والأمريكان يرفضون الرجوع إلا إلى النص الإنجليزي. (1)

وفي الفترة 9 - 12 ديسمبر 1981 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات كان من ضمنها أن قرار 242 لا يؤمن مستقبل الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة، وأكدت حقه في

(1) قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية، (عدد36)، خريف 1998:ص70 العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة الوطنية .

وقد رفضت م.ت.ف وكل المنظمات الفدائية الفلسطينية قرار 242 حين صدوره لأنه يعني تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية .

الفرع الثاني: القضية الفلسطينية المعاصرة

أولاً: القضية الفلسطينية وإقامة الدولة

لقد عرف مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني عدة تصورات ومشاريع، منها ما ورد في الميثاق القومي الفلسطيني، بأن فلسطين ما بعد التحرير ستكون جزءاً من دولة الوحدة العربية . وفي الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1968 جاء بأن فلسطين عام 1948 هي وطن الشعب العربي الفلسطيني . وفي عام 1971 تم تبني هدف فلسطين الديمقراطية العلمانية التي يعيش فيها اليهود والمسيحيين والمسلمين على قدم المساواة . وفي عام 1974 تم تبني البرنامج المرحلي الذي يقول بسلطة وطنية فلسطينية باس جزء من ارض فلسطين . وفي وثيقة إعلان الاستقلال بالجزائر عام 1988 تم تبني هدف الدولة الفلسطينية المستقلة حسب قرارات الشرعية الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة . وفي خطة خارطة الطريق عام 2003 تم الحديث عن دولة مؤقتة ستقام عام 2005 . وظهر مفهوم إسلامي للدولة يطالب بإقامة دولة إسلامية على فلسطين التاريخية . (1)

ويختلف حالياً مفهوم الدولة حيث تربط حركة فتح قيام الدولة الفلسطينية وفق رؤية حل الدولتين، وعندما يقال حل الدولتين لم نعد أمام موضوع مجرد إقامة دولة فلسطينية على الأرض التي احتلت عام 1967، وإنما أصبح الحل النهائي للقضية بما يعني التنازل عن أكثر من 80% من فلسطين . وعلى صعيد حركة حماس فقد تغير موقفها من مشروع إقامة الدولة الفلسطينية عن السابق، حيث كانت ترى وجوب إقامة دولة فلسطينية على كل فلسطين التاريخية، أما الآن فهي ترى إمكانية لإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وعودة اللاجئين الفلسطينيين .

أما الموقف الإسرائيلي من إقامة الدولة الفلسطينية فقد أشار إليه رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بأن إسرائيل مستعدة لحل إقامة دولة فلسطينية وذلك بشروط: أولاً، اعتراف كامل بحق

اليهود في دولة اسرائيل، ثانيا، على الدولة الفلسطينية أن تكون منزوعة السلاح ولاسرائيل

(1) حمدان، عبد المجيد (2007)، إطلالة على القضية الفلسطينية، د.م، ص 91
السيطرة على تسليح المنطقة، ثالثا، رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين وحل قضية اللاجئين
الفلسطينيين خارج اسرائيل .

ثانيا: القضية الفلسطينية و المشروع الوطني الفلسطيني

المشروع الوطني هو الرد العملي على المشروع الاسرائيلي، بريطانيا كانت قد زرعت
المشروع الصهيوني كما هو معروف منذ وعد بلفور عام 1917م، بينما خلقت ظروف
الاحتلال الصهيوني لفلسطين المشروع الفلسطيني. تلك الظروف التي ادت ايضا على هدم
الكيانية الفلسطينية وتشريد الشعب الفلسطيني من ارض الاباء والاجداد. والمشروع الوطني
هو ذاته المشروع الذي حملته فصائل العمل الفدائي إلى منظمة التحرير عندما سيطرت
عليها بالعام 1968م. حيث تتلخص منطلقاته واهدافه، وألويته بفكرة المقاومة والتحرير.
أي ان المشروع الوطني هو مشروع المنظمة الذي جرى تحويله إلى البرنامج المرحلي عام
1974م، ثم تم اعتماده كبرنامج سياسي للمنظمة بالعام 1979، على أمل النجاح في اقامة
الدولة المستقلة، أو اكتشاف افاق ممكنة وممرات سالكة تواكب المتغيرات والتطورات التي
شهدتها المنطقة والعالم وقتها. (1)

و ينطلق المشروع الوطني الفلسطيني بالأساس من مسألتين: الأولى استعادة فلسطين من
ايدي الحركة الصهيونية. والثانية عودة اللاجئين الى بيوتهم. وبحيث يترتب على هذه العودة
هدم الكيان الاسرائيلي الذي قام على انقاض الكيان الفلسطيني. وهذه المسائل كانت في
صلب الميثاق الوطني للمنظمة.

بحيث تعتبر المقاومة والتحرير من اعمدة المشروع الوطني، بينما التسوية والمفاوضات
السياسية، والحوار الثنائي، من ممكنات انجاز البرنامج السياسي، بحسب مبادرة السلام
الفلسطينية عام 1988، ورسائل الاعتراف المتبادل بين رابين وعرفات 1993م، واتفاقيات
المرحلة الانتقالية في اوسلو في نفس العام. (2)

وبغض النظر عن طبيعة الوسائل المتبعة في المقاومة، اكانت نضالا سياسيا ام كفاحا مسلحا،

(1) حمدان، إطلالة على القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 99

حرا شعبية، ام تظاهرات واعتصامات، بالنتيجة لا مناص من السير وفق اهداف محددة، والانضواء تحت مشروع معين. فقد اعتمدت فصائل المقاومة منذ انطلاقتها في اوائل الستينات، وحتى بداية سيطرتها على المنظمة، الكفاح المسلح وسيلة واسلوبا لانجاز مشروع التحرير الوطني واقامة الدولة الديمقراطية على كل فلسطين التاريخية في تناقض تنحاري مع المشروع الصهيوني. وعادت لتؤكد على برنامج إقامة الدولة المستقلة شريطة ان تكون عاصمتها القدس الشريف، مع ضمان حق تقرير المصير للفلسطينيين، وحق العودة للاجئين.

وتحولت هذه الأهداف إلى ثوابت وطنية لا يجوز التنازل عنها، أو العبث فيها، وتم اعتبار البرنامج المرحلي بانه الحد الأدنى . واصبح مقياس قبول أو رفض أي مشروع إقليمي أو دولي لتسوية القضية الفلسطينية، مدى اتفاهه، قربه أو بعده، من جوهر الثوابت المذكورة.

ثالثا: القضية الفلسطينية والتسوية السلمية

أولا : مؤتمر مدريد

هو مؤتمر سلام عقد في مدريد في اسبانيا في نوفمبر 1991، تم التحضير له بعد حرب الخليج الثانية، وشمل مفاوضات سلام ثنائية بين اسرائيل وكل من سوريا، لبنان، الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9

وكانت محادثات ثنائية تجري بين أطراف النزاع العربية وإسرائيل وأخرى متعددة الأطراف تبحث المواضيع التي يتطلب حلها تعاون كل الأطراف. واعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بقرار 242 الصادر عن مجلس الأمن والذي يحمل في طياته اعترافا ضمنيا بدولة اسرائيل بعد أن ظلت لسنوات تعارضه وتعتبره تفريطا في الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني. (1)

ثانيا : اتفاق اوسلو

اتفاقية أو معاهدة أوسلو هو اتفاق سلام وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن، الولايات الأمريكية المتحدة، في 13 سبتمبر أيلول 1993، وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرية التي أفرزت هذا الاتفاق. وجاء الاتفاق بعد مفاوضات بدأت في العام 1991 في ما عرف بمؤتمر مدريد.

(1) الفراء، محمد علي (2001)، السلام الخادع من مؤتمر مدريد إلى انتفاضة الأقصى، عمان: دار مجدلاوي، ص11 وتتص الاتفاقية على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية (أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية)، ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، مقابل اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل. ومن المفترض، وفقا للاتفاقية، أن تشهد السنوات الانتقالية الخمس، مفاوضات بين الجانبين، بهدف التوصل لتسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338. ونصت الاتفاقية أيضا، على أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين. إلا أن المتابعين لهذه الاتفاقية يرون أنها قد تسببت في تفويض الموقف الفلسطيني . (1)

ثالثا : مبادرة السلام العربية

هي مبادرة أطلقها الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك السعودية للسلام في الشرق الأوسط بين إسرائيل والفلسطينيين هدفها إنشاء دولة فلسطينية معترف بها دولياً على حدود 1967 وعودة اللاجئين وانسحاب من هضبة الجولان المحتلة مقابل اعتراف وتطبيع العلاقات بين البلدان العربية مع إسرائيل وكانت في عام 2002 في القمة العربية في بيروت. وقد نالت هذه المبادرة تأييدا عربياً وهي من المواقف العربية التي تثبت إجماعهم على تحقيق السلام العادل والشامل.

رابعا : خارطة الطريق

هو الاسم الذي تعرف به خطة السلام في الشرق الأوسط، أعدت الخطة بواسطة ما يعرف باللجنة الرباعية الدولية، التي تضم الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا استنادا على "رؤية الرئيس الأمريكي بوش" التي أوضحها في كلمة ألقاها في 24 يونيو 2002 .

تدعو خارطة الطريق إلى البدء محادثات للتوصل لتسوية سلمية نهائية -على ثلاث مراحل- من خلال إقامة دولة فلسطينية بحلول عام 2005. تضع خريطة الطريق تصورا لإقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة بنهاية العام 2004، وبعد الالتزام باتفاق لوقف إطلاق النيران، سيتعين على الفلسطينيين العمل من أجل قمع المتشددين. أما إسرائيل سيتعين عليها الانسحاب من المدن الفلسطينية وتجميد بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة

(1) شفيق، منير (1999)، من إتفاق اوسلو إلى الدولة، عمان: دار الشروق، ص 15

الفصل الثاني

ظاهرة الإنقسام السياسي الفلسطيني

المبحث الأول

عوامل الإنقسام السياسي الفلسطيني

الفرع الأول: عوامل داخلية

الفرع الثاني: عوامل خارجية

المبحث الثاني

موقف المجتمع الدولي والعربي من الإنقسام السياسي الفلسطيني

الفرع الأول: الموقف الدولي

الفرع الثاني: الموقف العربي

الفصل الثاني

ظاهرة الإنقسام السياسي الفلسطيني

حمل العام 2006 تطورات نوعية أدخلت السلطة الفلسطينية في وضع غير مسبوق من الأزمات والتحديات، فبالرغم من إجراء الإنتخابات التشريعية في موعدها المحدد وهو ما شكك به كثيرون، والأهم أنها جاءت إنتخابات ديمقراطية نزيهة إلا أن إكتساح مرشحي حركة حماس لأغلبية مقاعد المجلس التشريعي أحدث مفاجأ مدوية أثارت المخاوف بيد أن الأمور سارت على نحو جيد، ولم تحدث ردات فعل ذات بال، فيما ظهر وكأن جميع الفرقاء الفلسطينيين يقبلون بما أملاه صندوق الإقتراع، وتم تبادل السلطة من خلال تسليم وتسلم المؤسسات الرسمية .

غير أن الامور سرعان ما أختلفت فور تشكل الحكومة الفلسطينية العاشرة من حركة حماس وحدها بعد فشل المفاوضات الائتلافية، حيث تحقق الأسوأ الذي كان يلوح في الأفق، فقد نفذ المجتمع الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل وعيدهم بمحاصرة الحكومة الفلسطينية الجديدة، وأطلقت رزمة تصريحات هددت فيها بقطع المساعدات والعلاقات مع الحكومة الفلسطينية الجديدة إلا إذا تم الإعتراف بشرعية الكيان الإسرائيلي والتخلي عن (الارهاب) نبذ المقاومة، هذا الأمر الذي لم تقبل به حماس .

وتدهورت الأوضاع الفلسطينية بشكل كبير بعد فشل مساعي الحوار الوطني ومفاوضات القطبيين حركة فتح وحركة حماس في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وظهر بشكل جلي أن الصراع على السلطة بينهما، سيقود إلى الإحتراب الداخلي، وبات واضحا أن المشروع السياسي الفلسطيني تجاوز مفترق طرق دخولا إلى مرحلة بعثرة كافة الإنجازات وتجاوز

التضحيات : فالسلطة بلا حكومة والحكومة بلا سلطة، والمواطن يدفع ثمن الفوضى والفتنة الداخلية وغياب القانون .

وبعد محاولات كبيرة من الأطراف العربية والمساوي في تشكيل حكومة وحدة وطنية، نجح ذلك بعد الاتفاق الذي حدث بين حركة فتح وحركة حماس على تشكيل حكومة وحدة وطنية برعاية عربية سعودية، وهو ما عرف باتفاق مكة . وما لبث لهذه الحكومة أن ترى الضوء إلى أن كتب لها الفشل بعد الاقتتال الداخلي بين حركة فتح وحماس في غزة أدى إلى سيطرة حركة حماس على غزة، وإنهيار حكومة الوحدة الوطنية .

وعليه سنبحث في عوامل الإنقسام السياسي الفلسطيني، حيث يجمع المفكرون والمحللون السياسيون أن هنالك ثمة عوامل داخلية وأخرى خارجية أثرت في الإنقسام السياسي الفلسطيني ، والبحث في موقف المجتمع الدولي والعربي من الإنقسام السياسي الفلسطيني.

المبحث الأول : عوامل الإنقسام السياسي الفلسطيني

يجمع أغلبية المفكرين السياسيين على أن هناك ثمة مجموعة من العوامل أثرت في الإنقسام السياسي الفلسطيني، وأدت إلى هذه المرحلة من الإنفصال الجغرافي والسياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة ذلك الأمر الذي يهدد المشروع الوطني الفلسطيني والمتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية، فحركة فتح تسيطر على الضفة الغربية، وحركة حماس تسيطر على قطاع غزة . وإن الأسباب التي أدت إلى هذه العزلة كما يجمع المفكرين والمراقبين ليست أسباباً داخلية فقط، وإنما هنالك عوامل خارجية أثرت في الإنقسام السياسي الفلسطيني . وعليه سيتم البحث في أسباب الإنقسام السياسي من خلال تقسيم العوامل التي أثرت فيه، إلى قسمين، الأول، العوامل الداخلية، والثاني، العوامل الخارجية .

الفرع الأول : العوامل الداخلية

ثمة مجموعة من العوامل الداخلية المؤثرة في الإنقسام السياسي الفلسطيني، بحيث تتمثل في إختلاف النهج والبرنامج السياسي لحركة فتح وحماس، وفي غياب بعض القيادات التاريخية التي لعب غيابها تأثيراً في تعزيز الإنقسام السياسي، وفي إرتباط بعض القوى الفلسطينية بقوى خارجية وغياب المرجعية المؤسسية، هذه الأسباب هي كعوامل رئيسية ناهيك عن بعض العوامل الثانوية التي سيتم التطرق إليها في الفصل العملي من الدراسة .

أولاً : إختلاف النهج والبرنامج السياسي لحركة فتح وحماس

يختلف النهج والبرنامج السياسي لحركتي فتح وحماس، وعليه سأقوم في البحث في البرامج السياسية لكلا الحركتين .

1. حركة فتح

- حيث نشرت الحركة في هيكل البناء الثوري أهدافها بشكل واضح والتي تمثلت :
- تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، وتصفية دولة الاحتلال الصهيوني سياسياً وعسكرياً واجتماعياً وفكرياً.
 - إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة، تحفظ للمواطنين الأصليين حقوقهم الشرعية دون تمييز في الدين أو العقيدة وتكون القدس عاصمة لها .
 - بناء مجتمع تقدمي يضمن حقوق الإنسان، ويكفل الحقوق العامة لكافة المواطنين .
 - المشاركة الفعالة في تحقيق أهداف الأمة العربية في تحرير أقطارها وبناء المجتمع العربي التقدمي الموحد .
 - مساندة الشعوب المضطهدة في كفاحها لتحرير أوطانها وتقرير مصيرها . (1)
- يمكن الملاحظة أن الأهداف كانت واضحة ومباشرة في الفكر الفتاوي، أما بالنسبة للوسائل والأساليب التي سنتبها الحركة في تحقيق هذه الأهداف، فإن من أبرزها وحسب أدبيات الحركة :
- أ. الكفاح المسلح
- شكل الكفاح المسلح العقيدة الأساسية في فكر حركة فتح، حيث اعتبرت أن الكفاح المسلح استراتيجية وليس تكتيكا، وأحتل حيزا واسعا في تفكير الحركة وأدبياتها، فقد اعتبرت أن شعب فلسطين بحاجة إلى نهوض ثوري في حياته اليومية بعد أن أصابته نكبة 1948 بأسوأ أمراض الإنكسالية والإنقسام والإنهزامية، وأن هذا النهوض لن يحدث إلا من خلال ممارسة الكفاح المسلح وتولي الحركة المسؤولية عنه وعن قيادته . وقد مثلت الثورة، والعمل العسكري، والكفاح المسلح لدى الحركة، وسيلة هامة لتعبئة طاقات الجماهير والشعب الفلسطيني، ولتأكيد هويته وتحقيق وحدته وفرض استقلاليته .
- ب. الإعتدال على الجماهير، بحيث أن حركة فتح اعتمدت على إشراك الجماهير في حرب التحرير الشعبية، والحرص على عدم زج الجيوش العربية النظامية في أي حرب مع إسرائيل
- ج. الحرب طويلة الأمد، حيث أن تفكير حركة فتح كان يعتمد أساسا على الجمهور وعلى الشعب الفلسطيني والعربي، وكانت على يقين أن الحروب القصيرة والخاطفة ستكون لصالح إسرائيل التي تمتلك الأسلحة والتكنولوجيا، التي تؤهلها لكسب أي معركة من هذا القبيل .

د.مقاومة كل الحلول السياسية التي تطرح كبديل عن تصفية الكيان الصهيوني، وكل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، أو تدويلها، أو فرض الوصاية على شعبها من أي جهة . (2)

وتعتبر حركة فتح ليست صاحبة أيديولوجيا أو نظرية فكرية مميزة، حيث أنها تعتبر أن الإهتمام بالأمور الفكرية التطويرية والتفصيلية، يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنقسامات بين القوى الوطنية، بسبب الإختلاف حول الأمور النظرية، الأمر الذي يعيق الوصول إلى الهدف

(1) احمد، محمد شهيل (2007)، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح واثرها على التنمية السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، ص44

(2) ابو بكر، بكر (2003)، حركة فتح والتنظيم الذي نريد، رام الله: عناة للطباعة والنشر، ص57 الرئيس، ولذا بقيت حركة فتح تنظيما لا فكر له أو عقيدة سياسية محددة، سوى الإطار العام الذي ينظم التفكير الفتحاوي، وتقوم حركة فتح على المبادئ التالية :

1. التركيز على الكفاح المسلح أو العنف الثوري :

فهو الطريقة الوحيدة والسليمة لإزالة الاحتلال، وقد ظهر أوضح تعبير عن الروح التي تسير حركة فتح في وثيقة هيكل البناء الثوري التي جاء فيها (لقد عاش شعبنا مشردا في كل قطر ذليلا في مواطن الهجرة، بلا وطن، بلا كرامة، بلا رابطة، بلا إحترام، بلا وجود وطوال الأعوام الطويلة الماضية علقنا الأمل وأنظرنا كثيرا وصبرنا طويلا، حتى ذاب كل أمل وكان الجواب أنها لثورة ليس لنا غيرها سبيلا) . ويبرز هنا وبكل وضوح ذلك التركيز والتشديد من قبل الحركة على قضية الكفاح المسلح، والذي يعتبر بمثابة الأداة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحقيق ما عجزت الدول العربية عن تحقيقه، من خلال الحرب النظامية، إذا فقد احتل العمل الثوري، والكفاح المسلح، مساحة واسعة في التفكير الفتحاوي . (1)

2. الاستقلال التام والمطلق عن أي وصاية أو تأثير عربي

حيث لم تمتلك فتح أدنى ثقة بالحكومات العربية، وقد أشارت إلى أن (دخول الجيوش العربية إلى فلسطين سنة 1948 بآء بالفشل لأن الدول العربية أسقطت من حسابها القوى الفلسطينية الفاعلة في المعركة بتجميدها هذه الفعاليات الثورية المسلحة) . ويعبر أبو اياد عن هذا التخوف وهذه النظرة بقوله (لو أن القيادة الفلسطينية استمرت بحمل راية الحكومة والكيان، لكان الوضع مختلفا بصورة تامة) . وقد عبرت الحركة عن تخوفها ضمن الاطار العام ولم تكن تطرح انفصالا للكيان الفلسطيني عن الأمة العربية، بل كانت تعتبر الطريق إلى الوحدة العربية يمر من خلال تحرير فلسطين، على العكس من الفكرة التي كانت تتادي بها القومية

العربية، والتي كانت ترى الأمور من زاوية ثانية، تنعكس من خلال الفكرة القائلة بأن تحرير فلسطين يمر من خلال الوحدة العربية . (2)

3. البراغماتية :

بشكل عام، يوضع البراغماتي مقابل الايديولوجي، وكنقيض له، فحينما تقول : هذا الإنسان أيديولوجي، فأنت تقصد أنه يتقيد بمنظومة أفكار وأهداف ثابتة، تحدد مواقفه العامة سلفاً، كالوطنية والقومية والدين، مقابل هذا النمط يقال : هذا الرجل براغماتي، ويقصد بذلك، أنه

(1) احمد، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح واثراها على التمية السياسية في فلسطين، مرجع سابق، ص47

(2) ابو بكر، حركة فتح والتنظيم الذي نريد، مرجع سابق، ص66

متحرر من كل أيديولوجيا، أو موقف مسبق، ويتصرف وفق اللحظة أو الظرف، مستهديا بما ينفعه ويضره هو شخصيا . وهذه النقطة مبنية على أساس النقطة الأولى، حيث أن عدم إمتلاك الحركة لأيديولوجيا واضحة، جعل إمكانية التحول والتغير لدى الحركة أكبر، وذلك لعدم التزامها بقولب أو رؤى فكرية، تحد من قدرتها على التغير والتحول والمناورة . ولقد أثرت هذه النقطة على الحركة بطريقتين، الأولى من ناحية كونها نقطة قوة تحسب لصالح الحركة، بسبب إعطائها هامشا أوسع للتحرك ضمن معطيات العالم المتحولة والمتغيرة، والتأثير الأخر، إعتبارها نقطة ضعف، قادت الحركة في النهاية إلى سلسلة من التحولات، التي وصلت إلى حد التنازلات، وذلك بسبب عدم وجود سقف أو محدد أيديولوجي أو فكري، يمنع الحركة من الوصول إلى هذه المرحلة.(1)

4. التجريبية :

والمقصود بالتجريبية أن الحركة لم يكن لديها برنامج واضح وخطط متبلورة، يمكن أن تشكل برنامجا للحركة في تعاملها مع القضية، بل اعتمدت على التجارب التي تخوضها، وما تتمخض عنه هذه التجارب من نتائج . وظهر ذلك بوضوح في التعامل مع قضية العمل الثوري، وبالأخص فكرة التوريط الواعي للجماهير، حيث عجزت فتح عن رسم اطار سياسي وتنظيمي محدد للمشاركة الجماهيرية . وأكتفت بالاكيد على ضرورة أن تجد الجماهير أو لا السبل الكفيلة بحماية نفسها، ثم أن تقوم بتوفير الدعم النشط للعصابات الثورية المحاربة، وأن تتضمن في المرحلة الأخيرة إلى جيش العودة . وقد جادلت حركة فتح في أن التجربة الجزائرية قد اثبتت صحة اعتقادها-حركة فتح- أن الكفاح المسلح هو الذي يوجد القاعدة الشعبية وينظمها في كوادر ثورية فاعلة . وأن الفعل يسبق النظرية، والممارسة تتطور عبر التجربة

والخطأ . ويعبر عن ذلك اصدق تعبير ما ورد على لسان خليل الوزير أبو جهاد (إن فتح رأت أن تتعلم السباحة من خلال الغطس في الماء، وأن تتعلم الحرب من خلال خوضه) .(2) بعد هذه المرحلة بدأت الحركة تستشعر ضرورة تغيير خطابها و سياسيتها المعتادة، والتي كانت لا تقبل بديلا عن الكفاح المسلح والعنف الثوري، وقد كان الدافع الرئيسي وراء هذا التغيير هو وصول بعض القيادات في منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح على وجه التحديد، إلى قناعة بعدم امكانية الاستمرار في تبني نهج المقاومة المسلحة كوسيلة وحيدة في

(1) ابو بكر، حركة فتح والتنظيم الذي نريد، مرجع سابق، ص62

(2) السهلي، نبيل (2005)، حركة فتح من العاصفة إلى كتاب الأقصى، (ط1)، دمشق: دار الأوتل للنشر، ص 77

الصراع . حيث بدأت هذه العناصر بتلمس الفجوة الكبيرة ما بين امكانيات الثورة من جهة، وتحرير فلسطين عسكريا، وإرجاع اليهود من حيث أتوا من جهة أخرى . بحيث تم طرح هذا المشروع من قبل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وتم تبنيه من قبل حركة فتح وبمشاركة كافة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية عام 1974، وعارض البرنامج عدد قليل من القيادات الفتحاوية مثل أبو صالح وأبو موسى وأبو خالد العملة . وقد كان عرفات أعلن منذ تشرين الاول 1972 ، أن العمل الفدائي على أهميته المؤكدة، ليس سوى عنصر من عناصر الكفاح الذي تخوضه المقاومة .(1)

وتمكن من تمرير قرار في الدورة الحادية عشر للمجلس الوطني، يشير إلى أن الكفاح المسلح ليس هو الطريق الوحيد بل الأداة الرئيسية للتحرير . وقد أعتمد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشر حزيران/يونيو 1974، البرنامج المرحلي تحت عنوان برنامج النقاط العشر، حيث كان أبرز ما ورد في هذا البرنامج :

أولا : تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من أن القرار 242 الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا، ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين . ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية، بما في ذلك مؤتمر جنيف .

ثانيا : تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على أي جزء من الارض الفلسطينية التي يتم تحريرها . وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله .

ثالثا : تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني، ثمنه الإعراف والصلح والحدود الامنة، والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وتقرير مصيره فوق ترابه الوطني .

رابعا : إن أية خطوة تحريرية تتم، هي لمتابعة تحقيق إستراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية، المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة .
ثامنا : تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها، من أجل إتحاد اقطار المواجهة في سبيل إستكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني، كخطوة على طريق الوحدة الشاملة .

(1) السهلي، حركة فتح من العاصفة إلى كتاب الأقصى، مرجع سابق، ص85

عاشرا : على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم، ويمكن من تحقيق هذه الأهداف .

وقد تبنت حركة فتح منذ عام 1974 مقولة شهيرة باتت بمثابة قاعدة رئيسية في النهج الفتاوي لهذه المرحلة، وهي (الكفاح المسلح يزرع والكفاح السياسي يحصد) . هذا المبدأ يعبر بكل وضوح عن إستراتيجية واضحة المعالم تعتمد أساسا على العمل العسكري والكفاح المسلح، الذي يقود بدوره إلى ترجمة هذه الأعمال والنضالات إلى مكاسب سياسية. (1)

2. حركة حماس

وزعت حركة المقاومة الاسلامية حماس بيانها التأسيسي في 15 كانون الأول/ديسمبر 1987، إلا أن نشأة الحركة تعود في جذورها إلى الأربعينات من هذا القرن، فهي إمتداد لحركة الأخوان المسلمين، وقبل الإعلان عن الحركة إستخدم الأخوان المسلمون أسماء أخرى للتعبير عن مواقفهم السياسية تجاه القضية الفلسطينية منها المرابطون على أرض الأسراء وحركة الكفاح الإسلامي وغيرها . وقد نشأت حركة المقاومة الإسلامية حماس نتيجة تفاعل عوامل عدة عايشها الشعب الفلسطيني منذ النكبة الأولى عام 1948 وهزيمة عام 1967. بحيث كان حادث الاعتداء الذي نفذته سائق شاحنة صهيوني في 6 كانون الأول/ديسمبر 1987، ضد سيارة صغيرة يستقلها عمال عرب وأدى إلى إستشهاد أربعة من أبناء الشعب الفلسطيني في مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين، وصدر على إثر الحادثة البيان الأول لحركة المقاومة الاسلامية حماس يوم الخامس عشر من ديسمبر 1987 إيذانا ببداية مرحلة جديدة في جهاد الشعب الفلسطيني ضد الإحتلال الصهيوني، وهي مرحلة يمثل التيار الإسلامي فيها

رأس الحربة في المقاومة، ودخلت الحركة طورا جديدا منذ الإعلان عن تأسيس جناحها

العسكري كتائب الشهيد عز الدين القسام في نهاية عام 1991 . (2)

2. 1. موقف حركة حماس من الصراع مع الصهيونية

تعتقد حركة حماس أن الصراع مع الصهاينة في فلسطين صراع وجود، فهو صراع حضاري مصيري لا يمكن انهاؤه إلا بزوال سببه، وهو الإستيطان الصهيوني في فلسطين وإغتصاب أرضها وطرد وتهجير سكانها، وترى حركة حماس في الدولة العبرية مشروعا شموليا معاديا لا مجرد كيان ذي اطماع إقليمية، وهو مشروع مكمل لأطماع قوى الإستعمار

(1) احمد، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين، مرجع سابق، ص55

(2) عزام، تيسير فائق (2007)، التجربة السياسية لحركة المقاومة الاسلامية حماس وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة، رسالة ماجستير، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، ص47

الحديث الرامية للسيطرة على مقدرات الأمة وثرواتها ومنع قيام أي تجمع نهضوي في صفوفها عن طريق تعزيز التجزئة القطرية وسلخ الأمة عن جذورها الحضارية وتكريس الهيمنة الإقتصادية والسياسية والعسكرية وحتى الفكرية عليها . وتشكل الدولة العبرية وسيلة فعالة لكسر التواصل الجغرافي بين دول المركز العربي، وأداة استنزاف لمقدرات الأمة وجهودها، كما أنها رأس الحربة في ضرب أي مشروع نهضوي (1).

ولئن كانت فلسطين هي ساحة المواجهة الرئيسية مع المشروع الصهيوني باعتبارها قاعدة إنطلاقته ومحطة استقراره، فإن مخاطر وتحديات المشروع الصهيوني تتسع لتشمل كل الدول الإسلامية، وتعتقد حركة حماس أن الخطر الصهيوني كان منذ نشأته تهديدا لجميع الدول العربية وعمقها الاستراتيجي الدول الاسلامية، غير أن سنوات التسعين شهدت تحولات ضخمة أبرزت هذا الخطر الذي لن يتوقف عند حدود . وترى حماس أن خير طريقة لإدارة الصراع مع العدو الصهيوني، هي حشد طاقات الشعب الفلسطيني لحمل راية الجهاد والكفاح ضد الوجود الصهيوني في فلسطين بكل السبل الممكنة، وإبقاء جذوة الصراع مشتعلة، لحين استكمال شروط حسم المعركة مع العدو من نهوض الأمة العربية والإسلامية واستكمال أسباب القوة وحشد طاقاتها وامكاناتها وتوحيد ارادتها وقرارها السياسي . وإلى أن يتحقق ذلك وإيماننا بقدسية فلسطين ومنزلتها الإسلامية، وادراكا لابعاد ومخاطر المشروع الصهيوني في فلسطين، فإن حماس تعتقد أنه لا يجوز بحال من الأحوال التفریط بأي جزء من أرض فلسطين، أو الاعتراف بشرعية الإحتلال الصهيوني لها، وأنه يجب على أهل فلسطين، وعلى جميع العرب والمسلمين، إعداد العدة لقتال الصهاينة حتى يخرجوا من فلسطين كما هجروا إليها.(2)

2.2. موقف حركة حماس من العمل العسكري

يمكن فهم دور العمل العسكري في مشروع حركة حماس ، فالعمل العسكري يشكل الوسيلة الاستراتيجية لدى الحركة من أجل مواجهة المشروع الصهيوني ، وسيبقى الضمانة الوحيدة لاستمرار الصراع وإشغال العدو الصهيوني عن التمدد خارج فلسطين . كما أن العمل العسكري في بعده الاستراتيجي يشكل وسيلة الشعب الفلسطيني الأساسية للإبقاء على جذوة الصراع متقدة في فلسطين المحتلة، والحيلولة دون المخططات الإسرائيلية الرامية

- (1) ابو عمرو، زياد (1989)، الحركة الاسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، (ط1)، عكا: دار الاسوار، ص45
 (2) الحروب، خالد (1996)، حماس الفكر والممارسة السياسية، (ط1)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص66

لنقل بؤرة التوتر إلى أنحاء مختلفة من العالمين العربي والإسلامي . كذلك فإن العمل العسكري يعتبر أداة ردع لمنع الصهاينة من الاستمرار في إستهداف أمن الشعب الفلسطيني، وهو ما أثبتته سلسلة الهجمات التي نفذتها الحركة ردا على جريمة الأرهابي باروخ غولدشتاين ضد المصلين في المسجد الابراهيمي . كما إن من شأن مواصلة هذا النهج وتصعيده الضغط على الصهاينة لارغامهم على وقف ممارساتهم المعادية لمصالح للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة . وترى حركة حماس أن إندماج اسرائيل في المنطقة العربية والاسلامية من شأنه تعطيل أي مشروع نهضوي للأمة، حيث تهدف اسرائيل إلى إستثمار ضعف الأمة أمام اسرائيل المدعومة من قبل الولايات المتحدة ومنظومتها الحضارية من أجل إنجاز مشروع التسوية الهادف في جوهره إلى ربط اقتصاديات الدول العربية وإمكاناتها المختلفة بمنظومة جديدة عمادها اسرائيل. (1)

إن مقاومة حركة حماس للاحتلال ليست موجهة ضد اليهود كأصحاب دين وإنما هي موجهة ضد الاحتلال ووجوده وممارساته القمعية . وهذه المقاومة ليست مرتبطة بعملية السلام في المنطقة كما تزعم الدولة العبرية وأنصار التسوية السياسية الجارية على أساس الخلل القائم في موازين القوى، فالمقاومة بدأت قبل انعقاد مؤتمر مدريد. والحركة ليست لها عداوة أو معركة مع أي طرف دولي، ولا تتبنى مهاجمة مصالح وممتلكات الدول المختلفة، لأنها تعتبر أن ساحة مقاومتها ضد الاحتلال الصهيوني تنحصر داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وحينما هدد المسؤولون الصهاينة بنقل المعركة مع حماس خارج حدود الأراضي المحتلة حذرت

حماس السلطات الصهيونية من خطورة الاقدام على مثل هذه الخطوة، وهو ما يؤكد حرص الحركة على عدم توسيع دائرة الصراع . (2)

وتستهدف حركة حماس في مقاومتها للاحتلال ضرب الأهداف العسكرية، وتحرص على تجنب أن تؤدي مقاومتها إلى سقوط مدنيين. وحتى في بعض الحالات التي سقط فيها عدد من المدنيين في أعمال المقاومة التي تمارسها الحركة، فإنها قد جاءت من قبيل الدفاع عن النفس والرد بالمثل على المذابح الارهابية التي ارتكبت بحق المدنيين الابرياء من الشعب الفلسطيني كما حدث في مذبحة الحرم الابراهيمي في مدينة الخليل، حيث قتل الفلسطينيون وهم يؤدون

(1) الحروب، حماس الفكر والممارسة السياسية، مرجع سابق، ص78

(2) ابو عمرو، الحركة الاسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص55

الصلاة داخل المسجد على أيدي المستوطنين وقوات الاحتلال. ولتأكيد حرصها على تجنب التعرض للمدنيين من كلا الجانبين، طرحت حركة حماس مرارا مبادرات إنسانية تقوم على توقف الطرفين عن إستهداف المدنيين وإخراجهم من دائرة الصراع، ولكن الصهاينة رفضوا هذه المبادرة وتجاهلوا بشكل يؤكد طبيعتهم الارهابية وعدم حرصهم على حقن دماء ابناء الشعب الفلسطيني الأبرياء . (1)

2.3. موقف حركة حماس من التسوية السلمية

لقد أكدت حركة حماس مرارا أنها ليست ضد مبدأ السلام فهي مع السلام وتدعو له وتسعى لتحقيقه، وتتفق مع جميع دول العالم على أهمية أن يسود ربوع العالم أجمع، ولكنها مع السلام العادل الذي يعيد الحقوق للشعب الفلسطيني ويمكنه من ممارسة حقه في الحرية والعودة والاستقلال وتقرير المصير . والحركة ترى أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها، لا تلبى طموحات الشعب الفلسطيني ولا تستجيب للحد الأدنى من تطلعاته . فهي اتفاقات غير عادلة، وتلحق الظلم والضرر بالشعب الفلسطيني، وتكافئ الجانب المعتدي على إعتدائه وتعترف له بحقه فيما استلبه من الآخرين، وهي محاولة لامتلاء وفرض شروط الطرف المنتصر ومطالبة المظلوم بالتنازل عن حقوقه. وسلام ظالم بهذه المواصفات الظالمة لا يكتب له النجاح أو الحياة كما أن مبدأ التسوية السياسية أيا كان مصدرها، أو أيا كانت بنودها، فإنها تتطوي على التسليم للعدو الصهيوني بحق الوجود في معظم أرض فلسطين، وما يترتب عليه من حرمان الملايين من أبناء الشعب الفلسطيني، من حق العودة، وتقرير المصير، وبناء الدولة المستقلة على كامل الأرض الفلسطينية، وإقامة المؤسسات الوطنية. وهو أمر لا ينافي فقط القيم والمواثيق

والأعراف الدولية والانسانية، بل يدخل في دائرة المحذور في الفقه الاسلامي، ولا يجوز القبول به . فأرض فلسطين أرض اسلامية مباركة اغتصبها الصهاينة عنوة، ومن واجب المسلمين الجهاد من أجل استرجاعها وطرده المحتل منها . (1)

وبناء على ذلك، فقد رفضت الحركة مشروع شولتز وبيكر ونقاط مبارك العشر وخطة شامير ومسيرة مدريد- واشنطن. وتعتقد حماس أن أخطر مشاريع التسوية التي طرحت حتى الآن هي مشروع اتفاق " غزة - أريحا أو لا" الذي تم التوقيع عليه في واشنطن بتاريخ 13/سبتمبر/1993م بين الكيان الصهيوني و قيادة م.ت.ف، ووثيقة الاعتراف المتبادل بين

(1) عزام، التجربة السياسية لحركة المقاومة الاسلامية حماس واثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص88

الطرفين وما تلاها من اتفاقات حملت أسماء القاهرة وطابا وغيرها ، وتأتي خطورة هذه الاتفاقات ليس فقط من مضمونها المقرر بشرعية السيادة الصهيونية على جميع أنحاء فلسطين، وتطبيع العلاقات الصهيونية العربية، وإطلاق يد الهيمنة الصهيونية على المنطقة فحسب، بل تأتي الخطورة من رضا وموافقة طرف فلسطيني، وإن كان لا يمثل الشعب الفلسطيني تمثيلاً حقيقياً. لأن ذلك يعني إغلاق الملف الفلسطيني، وحرمان الشعب الفلسطيني، من حق المطالبة بحقوقه المشروعة، أو استخدامه الوسائل المشروعة للحصول عليها، فضلاً عن تكريس حرمان معظم الشعب الفلسطيني من العيش فوق أرضه ووطنه، وما يترتب على ذلك من نتائج قد لا يقتصر تأثيرها على الشعب الفلسطيني، بل يتعدى ذلك الشعوب العربية والاسلامية . (1)

و تبنت الحركة موقفاً من التسوية يقوم على النقاط التالية :

1. توعية الشعب الفلسطيني بخطورة التسوية، والاتفاقات الناجمة عنها .
2. العمل على تكثيف القوى الفلسطينية المعارضة لمسيرة التسوية والاتفاقات الناجمة عنها، والتعبير عن موقفها في الساحات الفلسطينية والعربية والدولية .
3. مطالبة القيادة في م.ت.ف بضرورة الانسحاب من المفاوضات مع الكيان الصهيوني، والتراجع عن اتفاق غزة - اريحا الذي يهدد وجود شعبنا في فلسطين الشتات، في الحاضر والمستقبل .
4. الاتصال بالدول العربية والاسلامية المعنية، ومطالبتها بالانسحاب من المفاوضات، وعدم الاستجابة لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني . (2)
2. 4. موقف حركة حماس من القوى الفلسطينية

1. ترى حماس أن ساحة العمل الوطني الفلسطيني تتسع لكل الرؤى والاجتهادات في مقاومة المشروع الصهيوني، وتعتقد أن وحدة العمل الوطني الفلسطيني غاية ينبغي على جميع القوى والفصائل والفعاليات الفلسطينية العمل من أجل الوصول إليها .
2. تسعى حماس إلى التعاون والتنسيق مع جميع القوى والفصائل والفعاليات العاملة على الساحة، انطلاقاً من قاعدة تغليب القواسم المشتركة ومساحات الاتفاق على مواقع الاختلاف .
3. تسعى حماس لتعزيز العمل الوطني المشترك، وترى أن أية صيغة للعمل الوطني الفلسطيني المشترك، يجب أن تقوم على أساس الالتزام بالعمل على تحرير فلسطين، وعدم

(1) بدوان، علي (1999)، عصر حماس، دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر، ص 56

(2) المصدر نفسه، ص 66

- الاعتراف بالعدو الصهيوني، أو اعطائه حق الوجود على أي جزء من فلسطين .
4. تعتقد حماس أنه مهما بلغت الخلافات في وجهات النظر أوتباينت الاجتهادات في ساحة العمل الوطني، فإنه لا يجوز بحال من الاحوال، لكائن من كان، أن يستخدم العنف أو السلاح، لفض المنازعات أو حل الاشكالات، أو فرض الاراء والتصورات داخل الساحة الفلسطينية .
5. تدافع حماس عن قضايا الشعب الفلسطيني من غير تمييز على أساس ديني أو عرقي أو فئوي، وتؤمن بحق الشعب الفلسطيني، بكل فئاته وطوائفه في الدفاع عن أرضه وتحرير وطنه، وتؤمن بأن الشعب الفلسطيني شعب واحد بمسلميه ومسيحييه . (I)

ثانياً : غياب القيادات التاريخية الفلسطينية

لقد أثر غياب القيادات الفلسطينية التاريخية بغض النظر عن انتمائها السياسي، سواء كان من حركة فتح أو حركة حماس أو من غيرها من الفصائل الفلسطينية، دوراً مؤثراً في الإنقسام السياسي الفلسطيني، ولعل من أبرز تلك القيادات الفلسطينية، هي الشهيد الرئيس ياسر عرفات، والشهيد الشيخ احمد ياسين، ولذلك سأقوم في البحث في شخصية وسياسة القيادات الفلسطينية، الذين أكدوا دائماً على أن الوحدة الفلسطينية خط أحمر لا يمكن تجاوزه بأي حال من الاحوال .

1. الشهيد الرئيس ياسر عرفات

ولد في الرابع والعشرين من أغسطس/اب عام 1929، وهو الإبن السادس لاب كان يعمل في التجارة، وهاجر إلى القاهرة عام 1927 وعاش في حي السكاكيني، وعندما توفيت والدته وهو في الرابعة من عمره أرسله والده إلى القدس، وهناك بدأ وعيه ينفتح على أحداث ثورة

1936. وفي عام 1937 عاد مرة أخرى إلى القاهرة ليعيش مع عائلته، ثم التحق بكلية الهندسة في جامعة القاهرة، وتخرج منها عام 1951، وخلال فترة دراسته كون رابطة الخريجين الفلسطينيين التي كانت محط اهتمام كبير من قبل وسائل الاعلام المصرية، واشترك ياسر عرفات إلى جانب الجيش المصري في صد العدوان الثلاثي عام 1956 . ولا يعرف على وجه اليقين مكان ولادة محمد عبد الرؤوف القدوة الحسيني الذي اشتهر فيما بعد باسم ياسر عرفات أو ابو عمار . وسافر بعد ذلك إلى الكويت عام 1958 للعمل مهندسا، وهناك كون هو وصديقه خليل الوزير (ابو جهاد) عام 1965 خلية ثورية أطلق عليها اسم فتح، وحاول منذ ذلك الوقت إكساب هذه

(1) بدوان، عصر حماس، مرجع سابق، ص75

الحركة صفة شرعية فاتصل بالقيادات العربية للاعتراف بها ودعمها. وقد برز اسم الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات بقوة عام 1967 حينما قاد بعض العمليات الفدائية ضد اسرائيل عقب عدوان 1967، وفي العام التالي اعترف به الرئيس المصري جمال عبد الناصر ممثلا للشعب الفلسطيني .

وكان الرئيس الشهيد ياسر عرفات يتمتع بخصائص عدة، مكنته من قيادة الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي، ومكنته أيضا من الحفاظ على وحدة الجبهة الداخلية في مواجهة الاعتداءات الخارجية، ومن أهم هذه الخصائص:

1. إدراكه لحالة انعدام توازن القوى:

كل المعطيات السالفة الذكر تكشف النقاب عن الدور المركزي والأساسي لشخصية ودور عرفات في الحياة السياسية وفي القضية الفلسطينية، وفي أغلب القرارات الداخلية والخارجية، والتي أكدت بأن عرفات هو الشخصية المحورية التي يمكن التفاهم معها لصنع السلام الفلسطيني الإسرائيلي المزعوم على الرغم من العداء الواضح الذي تكنه إسرائيل لعرفات، الأمر الذي يؤكد بأن عرفات وهو ماض نحو السلام، كان يعمل على استعادة الأراضي الفلسطينية، وفي إطار سياسية فن الممكن، وهو يدرك في الوقت ذاته حقيقة غياب التوازن بين الطرفين، والانحياز الأمريكي لصالح إسرائيل، وغياب سلطة الأمم المتحدة والشرعية الدولية، غير أنه أيضا يدرك بأنه ليس الفاعل الوحيد في الواقع الفلسطيني، وبالتالي لم يتجاوز عرفات بعض المحددات والقيود الداخلية، لا بل كان متقاربا مع بعضها كمحصلة لفهم وإدراك سياسي يؤكد على ضرورة الاستفادة من كل التناقضات الداخلية، واستثمارها في لعبة

المتغيرات وفقا لنظرية الأوراق الراحبة التي يجيد فن التعامل معها.(1)
ومن الناحية العملية فإن السلطة الفلسطينية، كانت عبارة عن تحول وترجمة لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، والتي اتخذ بعضا منها الخارج مقرا لنشاطاته وتفاعلاته، واقتصر الداخل على قيادة الانتفاضة، وبعض التنظيمات العائدة لفتح وغيرها، في إطار البنية الإدارية لمؤسسات المجتمع الفلسطيني، ومع الاتفاق على عودة وإقامة السلطة في قطاع غزة، والضفة الغربية، واتخاذها رام الله مقرا اساسيا للسلطة الفلسطينية، واستكمال بعض البنى التحتية

(1) كابلوك، امنون (2005)، (ترجمة عصام البوران)، عرفات الذي لا يقهر، رام الله: الهيئة العامة الفلسطينية للكتاب، ص25
المؤسسية، حافظ عرفات على الإمساك بكافة الخيوط الداخلية للسلطة، وبخاصة ترأسه قيادة الأجهزة الأمنية وتبعيتها له، وليس لجسم السلطة الإداري، حيث أصبح عرفات عمليا رئيسا للسلطة الفلسطينية، مع احتفائه بترؤس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي تعتبر عمليا الجسم القيادي للسلطة.(1)

2. المركزية:

هذه المركزية، جعلت عرفات الفاعل الأساس والرئيس والمحوري في الشأن الفلسطيني، والمتحكم والمدير الإداري لكافة التفاعلات الفلسطينية على المستوى الداخلي والخارجي، الأمر الذي جعل الخروج عليه يبدو من الصعوبة بمكان، وإن حاولت إسرائيل وبعض الأطراف على تشجيع بعض القوى الداخلية التي تضخمت، لفرض سياسة الأمر الواقع وتغيير المعادلة الفلسطينية بخلق مزيدا من الرموز الداخلية، والتي لا تقل أهمية عن عرفات، إلا أن عرفات كان لديه قابلية وقدرة على خلق الأعداء والأصدقاء في آن واحد، والأكثر من ذلك أنه يملك القدرة على قلب المعادلات في أحلك الظروف وأدقها وجعلها لصالحه، لا بل إن عرفات يعرف كيف يجرد الأشخاص من أهميتهم ومكانتهم حال تطاولهم، أو محاولتهم لفرض أجندة جديدة عليه.(2)

3. الحضور الكارزمي:

لقد قاد عرفات المجتمع الفلسطيني وقواه السياسية بقوة الكارزما الوطنية، حيث ارتبط اسم عرفات بالقضية الفلسطينية، كشخصية أساسية وبطولية، وصاحبة القرار والأمر، فيما كان للشخصيات الفلسطينية الأخرى دورا لوجستيا داعما وتنفيذيا في إطار الخطة والهدف والموافقة النهائية والأساسية لعرفات، وزاد الأمر تعقيدا الاعتراف العربي بعرفات كزعيم

وممثل للشعب الفلسطيني، وكذلك بمنظمة التحرير، الأمر الذي أنهى من الناحية الرسمية أية إمكانية للظهور والبروز الرسمي خارج هذه الدائرة، تبعه الاعتراف الدولي العالمي، الذي ضاعف من المكانة المركزية لعرفات ولدوره الأساس في الحياة الفلسطينية، غير أن هذه المكانة لم تقيد اتساع حالة التعدد والتنوع في الجسم السياسي الفلسطيني، حيث كان لظروف القضية الفلسطينية دورا كبيرا في عملية النضج السياسي المبكر لدى القوى الفلسطينية على اختلافها، وأيضا امتلاك المجتمع الفلسطيني مهارات وآليات العمل السياسي على أصولها

(1) عبد الهادي، أنور (2005)، عرفات وطن وقضية، (ط1)، دمشق: دار الشجرة للنشر، ص 77

(2) المصدر نفسه، ص 79

المهنية، وتجذرت المفاهيم السياسية والنقابية والتنظيمية لديه، بحيث جعلته الشعب العربي الأعرق في تجربة الاختلاف والائتلاف داخل البيت الفلسطيني، وجعلته مدركا لمعنى وأهمية القالب الرمزي الذي يجسده عرفات على المستوى العربي والإسلامي والعالمي بالنسبة للفلسطينيين، فهم يختلفون معه ولكنهم أيضا يرون بأنه يشكل ضرورة وطنية تفرضها الطابع السياسية. (1)

4. القدرة على إدارة التناقضات الداخلية:

استطاع عرفات إدارة التناقضات الفلسطينية بنجاح تام، وتعامل مع التناقضات العربية بفاعلية، وتمكن دائما من جعل الأجندة الفلسطينية على مائدة الحوار العربية والدولية والاقليمية، فعلى الصعيد الفلسطيني آمن عرفات بسياسة الاقتراب والابتعاد بين القوى الفلسطينية حتى داخل فتح نفسها، واستطاع خلق اليات عمل ومنهجية للتعامل يفهما الجميع بلا استثناء، فهو يحافظ على شعرة معاوية دائما، ولديه القدرة على امتصاص الغضب ومعالجة الخلافات الداخلية بنجاح، وداخل الإطار الفلسطيني على تعاضما.

لقد أدار عرفات التنوع والتعدد الفلسطيني بمهارة عالية، فهو من جهة اعترف به كمكون نضالي اجتماعي وسياسي فلسطيني، واستثمر علاقات هذا التعدد والتنوع الداخلية وبخاصة الخارجية منها . واستطاع أن يتعامل مع كافة الأمور الداخلية والخلافية بحنكة عالية، إذ استطاع أن يجعل من الحوار الوطني الفلسطيني سمة أساسية للعمل الوطني الفلسطيني الداخلي، وأن أي تناقض داخلي لا يتم ايجاد صيغة توافقية له إلا من خلال طاولة الحوار الفلسطيني. (2)

إن عرفات كبقية الشخصيات غير العادية، وفي ظروف غير اعتيادية، تمكن من الإسهام

الفعلي في ايجاد نخبة فلسطينية متنوعة ولكل المجالات والظروف، كما أن الظروف التي عاشها المجتمع الفلسطيني دفعته ذاتيا باتجاهات مهنية وفنية متخصصة، جعلته مجتمعا أكثر وعيا وثقافة، بالإضافة إلى أن تشرده في الخارج جعله من أكثر الشعوب العربية استفادة من تجارب الآخرين، الأمر الذي يؤكد ما ذهبنا إليه، انفا من أن من يمتلك هذه المؤهلات والخبرات والتجارب قادر على تجاوز كافة التعقيدات الداخلية، والتوصل إلى تفاهات واتفق

(1) كابليوك، عرفات الذي لا يقهر، مرجع سابق، ص45

(2) المصدر نفسه، ص49

داخلي على أهداف المشروع الوطني الفلسطيني .

2. الشيخ احمد ياسين

ولد الشيخ أحمد ياسين في حزيران 1936، وعاش النكبة، وأدرك يومها ضرورة أن يعتمد الشعب الفلسطيني على سواعد أبنائه وأن لا يركن إلى مساعدة أحد، حتى ولو كانت الدول العربية. وأيد قيادة الحاج أمين الحسيني لمسيرة النضال الوطني الفلسطيني. لجأ مع أسرته إلى قطاع غزة بعد حرب 1948. ولم يقعه الشلل النصفي الذي أصابه في صيف العام 1952، من متابعة دراسته الثانوية والعمل في مجالي التدريس والدعوة الإسلامية، حتى أصبح أشهر خطيب في القطاع، بعد احتلاله من قبل القوات الاسرائيلية، تشبعت شخصيته بفكر حركة الاخوان المسلمين الذي يدعو إلى الوسطية والشمولية، ويتبنى نظرية أن الإسلام "سيف ومصحف". انتمى إليها في العام 1955، وآل إليه أمر قيادة حركة الإخوان المسلمين في فلسطين في العام 1968. وأسس هو ومجموعة من رفاقه حركة المقاومة الإسلامية حماس في عام 1987. (1)

ولقد واجه محاولات الإحتلال لتفتيت الوحدة الوطنية الفلسطينية، ونسف الروابط العائلية والاجتماعية، فحذر أبناء الشعب الفلسطيني من التفرقة والإنقسامات لأن ذلك يؤدي إلى العنف والضياع. وبت في أوساط الناس مصطلحات جديدة للاختلاف، فكان طالما يردد مقولة الإمام الشهيد حسن البنا: سنقاتل الناس بالحب، حيث لا مجال لاستخدام السلاح في الداخل الفلسطيني. ولازمه هم الوحدة حتى داخل المعتقل، فأنشد لها أبيات قال فيها:

هي الأوطان نحميها بسيف ولا عز لها دون اتفاق
توحد صفنا أبدا بعزم ولا صف يوجد بالشقاق

وحصر استخدام السلاح في وجه العدو الصهيوني فقط، وداخليا، فالدعوة إلى الوحدة فقط (2) وشهدت فترات الانتفاضتين (الأولى عام 1987، والثانية عام 2000) تكثيفا في نشاط الشيخ في مجال الإصلاح الاجتماعي، وذلك سعيا منه للحفاظ على تماسك النسيج الفلسطيني . وهذا ما جعل الشيخ يعتقد بأن ما دام الاحتلال حريصا على بث الفرقة داخل المجتمع الفلسطيني، فإن غياب تطبيق القانون سيكون واحدا من أهم الميادين التي تنتشر الشقاق بين أبناء المجتمع

(1) الجرباوي، علي (1989)، الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بيروت: دار الطليعة، ص114

(2) مناع، معين، الشيخ احمد ياسين: بنى مجتمعا فلسطينيا، وصحح مسار القضية، 2007/1/20

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a=49768>

الواحد، وخصوصا عندما تشتد المواجهة مع الاحتلال . لذلك، سارع الشيخ إلى تأسيس لجان الإصلاح . وقد استطاعت هذه اللجان فض النزاعات وتمكنت من إعادة الحقوق إلى أصحابها في ظل أحلك الظروف، وخصوصا بعد بدء الانتفاضة الأولى، عندما غاب القانون، وسحب كثيرون قضاياهم من المحاكم . توجهوا إلى الشيخ ولجان الإصلاح، وكانوا مطمئنين بأن الشيخ سوف ينصفهم، بما فيهم المسيحي كان مقتنعا بأن الشيخ سوف يتمكن من إنصافه من خصمه المسلم. (1)

وكان الشيخ احمد ياسين له وجهة نظر في السلطة والمقاومة والعدو الاسرائيلي.

2.1. موقف الشيخ أحمد ياسين من السلطة : ميز الشيخ، منذ البداية بين مؤسسة السلطة وبين مهمتها ووظيفتها، فامن بأن قيام السلطة التي تقوم على مصالح الناس، جزء من المنهج الرباني . من هذا المنطلق قال: نحن رفضنا الاتفاقية (أوسلو) وسنقاومها بالطرق الحضارية، لأنه كان مقتنعا بأن فلسطين لا تصلح للمفاهيم والأعمال الانقلابية . في الوقت الذي كان يرى عبثية الانشغال بعمليات الترفيع، لكونها تتعارض مع منهج الإخوان ودعوتهم الكلية الشاملة للتغيير . وبين الشيخ أهم وظيفتين للسلطة، تمثلت الأولى في المرجعية السياسية، لذلك شاركت حماس بفاعلية في مرجعية القوى الوطنية والإسلامية . وظهرت الثانية عبر دعوته لتشكيل الجيش الشعبي، على أن تكون مهمته المراقبة والمرابطة على الثغور، والمشاركة في المواجهات إذا تم الاجتياح من قبل قوات الاحتلال. وكان لذلك دوره الفاعل في صد اجتياحات جيش الاحتلال المتكررة. (2)

وأدرك الشيخ بواقعيته، محاذير أن يقع الشعب الفلسطيني بفراغ في القيادة والمرجعية، فأكد

في أكثر من موقف بأن المنظمة تمثل الشعب الفلسطيني، لكن مع بعض التحفظات على خطها السياسي. وتعامل بكثير من المرونة مع الخط الذي سارت عليه المنظمة، من خلال مسيرة التسوية، فلم يعترض على مبدأ التفاوض مع سلطات العدوا إذا ما أقرت بحقوقنا الكاملة، واعترفت بحق الشعب الفلسطيني في العيش داخل وطنه حراً مستقلاً، مع قناعاته التامة بأن إسرائيل لا تريد أن تعطي الفلسطينيين شيئاً من حقوقهم الوطنية، بما فيها تلك التي أقرتها لهم القرارات الدولية. وأكد بأن الحركة حماس لن تتفاوض كبديل عن منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبار أن المنظمة قد اكتسبت الشرعية في تمثيلها للشعب الفلسطيني، وهي التي

(1) مناع، الشيخ احمد ياسين: بنى مجتمعاً فلسطينياً، وصحح مسار القضية، مرجع سابق، ص2

(2) المصدر نفسه، ص2

بدأت مسيرة التسوية السلمية مع الاحتلال. هذا إضافة إلى أن الشيخ كان يرفض ازدواجية القيادة والقرار، وإنما ضمن الثوابت الوطنية . (1)

وعلق موافقته بالمشاركة في السلطة لحين تحديد طبيعة مرجعيتها، ففي الوقت الذي أعلن رفضه المشاركة لأن الاحتلال هو المسيطر على الأرض، ويفرض على السلطة كل شروطه. قال الشيخ نريد مرجعية للحكومة، وبين ضرورة أن تكون هذه المرجعية مرجعية جماهير وليس مرجعية أفراد. وحدد أكثر عندما قال: يجب أن يكون هناك مجلس وطني منتخب يكون بمثابة المرجعية الوطنية العليا لهذه الحكومة.

ودعا إلى مرحلة بناء السلطة، حيث تقوم قناعة الشيخ على أساس أن الرؤية الكلية الشاملة لا تتعارض مع مبدأ التدرج والمرحلية في إحداث التغيير والوصول إلى الهدف المنشود. انطلاقاً من هذا الفهم، فقد رأى أن الدولة الفلسطينية يجب أن تقوم على أي شبر من فلسطين نحرره ما دام هذا التدرج يسير باتجاه الكليات عن وعي، وبمرجعية فلسطينية. (2)

2. 2. موقف الشيخ من المقاومة: مارس الشيخ فهماً للمقاومة أوسع وأشمل من مجرد مقارعة العدو بالحجر والبنادق. فعبر عن المقاومة على أنها جزء من الجهاد في سبيل الله، الذي يتركز حول محاربة الشهوات ومحاربة النفس الأمانة بالسوء وتحسين السلوك الانساني نحو طاعة الله ورسوله، كما عد الصدع بكلمة الحق جهاداً في سبيل الله. وهذا ما دفعه للجهار بالمواقف المناهضة للاحتلال منذ بداية احتلاله الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة 1967، وتحريض الناس على عصيان أوامر سلطات الاحتلال .

وفيما يتعلق بمقاومة العدو بالقتال، فقد كان يتساءل: أليس من حقنا أن نقاوم المحتل، ونقاتله،

ونبقى صفا واحدا؟ في إشارة منه إلى أن الحفاظ على وحدة الصف الداخلي ونبذ الاقتتال، دليل مضاعف المقاومة وصحة اتجاهها . وكان كثيرا ما يردد: رفعت شعارا لا زلت أتمسك به (لئن بسطت إلي يدك لتقتلني، ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك، إني أخاف الله رب العالمين): هذا شعارنا وسنبقى كذلك حتى يتحرر وطننا وينتصر شعبنا، ونقيم دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

وظهر حب الشيخ للمقاومة من خلال قوله إن أسعد يوم في حياتي يوم انتزعت قرارا بحمل السلاح للدفاع عن هذا الوطن، إلا أن ميزاته القيادية جعلته ينظر في طبيعة المقاومة

- (1) عدوان، عاطف (1991)، الشيخ احمد ياسين، مركز التوثيق للمخطوطات والنشر، ص59
 (2) مناع، الشيخ احمد ياسين: بنى مجتمعا فلسطينيا، وصحح مسار القضية، مرجع سابق، ص3

ومستقبلها والعمل على توفير الظروف الملائمة لاستمرارها وتأثيرها في فت عضد الاحتلال. فشخص ثلاث عوامل رأى ضرورة توفيرها للإيدان بانطلاق المقاومة، جعل منها إعداد جيل يملك المؤهلات الروحية والثقافية والفكرية لكي يكون قادرا على خوض المعركة وتقوية أواصر التماسك الاجتماعي بين أبناء الشعب الفلسطيني، والتعاطف الخارجي والاستعداد لتوفير المال اللازم لذلك . (1)

وبعد البدء بتشكيل المجموعات العسكرية، اهتم بتطوير قدرات كتائب عز الدين القسام القتالية. وكان اهتمامه بتطوير صاروخ القسام كبيرا، لدرجة أنه تابع مجموعات التصنيع في البحث عن الكرودايت، القوة الدافعة لصاروخ الكتف. وكلف الكتائب بإيجاد مجموعات خاصة مهمتها الترتيب لاختطاف جنود ليتم التبادل والإفراج عن المعتقلين. ودعم توجه كتائب القسام للقيام بعمليات عسكرية مشتركة مع أجنحة الفصائل العسكرية. وأسس الجهاز الأمني لمواجهة الدور التخريبي الذي تقوم به المخابرات الاسرائيلية عند بعض الشباب سواء كان ذلك في الجانب الأخلاقي أم الأمني .

2. 3. موقف الشيخ من العدو الاسرائيلي: وبما أن الشيخ كان يحمل الفهم الإسلامي الوسطي، فقد كون تصورا واضحا ومتوازنا عن كيفية تحديد الموقف من العلاقة مع اليهود المحتلين، فصحح الفهم السائد حول طبيعة العلاقة مع اليهود، بقوله: نحن لانعادي اليهود لأنهم يهود. وبين حكم العلاقة مع المعتدين والمحتلين، سواء كانوا يهودا أم غير يهود، فكان دائما يردد نحن أناس نريد الحق ونعادي دولة فقط لأنها قامت على أرضنا وسلبت حقنا. ثم تصدى لأكثر قضيتين استحقاقا والنباسا على الساحة الفلسطينية، التفاوض والهدنة.

أ) **التفاوض**: ميز التعامل مع العدو إلى ثلاثة مستويات: **الأول**: المواجهة مع إحدى وسائل العدو الإعلامية: رأى فيها وسيلة تساعدنا في إظهار حقنا أمام الرأي العام عموماً والاسرائيلي خصوصاً، ولذلك وافق على إجراء مقابلات صحفية أو إذاعية مع وسائل الإعلام الاسرائيلية كي لا يحرم الفلسطينيون أنفسهم من هذا المنبر. **الثاني**: الاستدعاء والاعتقال: فاعتبر بما أننا نعيش تحت ظل حكم عسكري يستدعي أي فرد منا ولا يستطيع أن يرفض، ففي مثل هذه الحالة قال الشيخ رداً على سؤال إحدى وسائل الإعلام الاسرائيلية إذا استدعيت من قبلكم فأنا مستعد لمقابلة أي شخص تريدونه في حالة الإستدعاء، وكذلك في حالة الإعتقال. **الثالث**: التفاوض: ناقش الشيخ فكرة التفاوض منطقياً، قائلاً: فقد الفلسطيني كل شيء ولم تعلن

(1) عدوان، الشيخ أحمد ياسين، مرجع سابق، ص 64

إسرائيل ماذا تريد أن تعطي للشعب الفلسطيني، لذلك رأى أنه من الأجدر أن تتكلم إسرائيل، لا أن يتكلم الفلسطينيون. فأثرت هذه القناعة على موقفه من مبدأ التفاوض، حيث رفض المبدأ قبل أن يبين العدو أنه مستعد للتنازل عما اغتصبه من أرضنا، ولو الأرض المحتلة سنة 1967. (1)

يكتسب موقف الشيخ هذا، قوة نتيجة انسجامه مع المقررات الدولية والإجماع الوطني الفلسطيني. وبهذا يكون قد صرح مسار القضية، وأعاد زمام المبادرة إلى الطرف الفلسطيني، فبدل أن يسعى الفلسطينيون خلف السراب الاسرائيلي الذي لن يصلوه، يصبح باستطاعة الفلسطينيين في موقع الإجماع الوطني المدعوم بالمقررات الدولية، مطالبة العدو الاسرائيلي بالإعلان عن نواياه تجاه القضية الفلسطينية، وبتنفيذ الاستحقاقات المترتبة عليه، وأقلها الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وتمكين اللاجئين من ممارسة حقهم في العودة. جاء هذا التصور تحت عنوان المرحلة التي دعى الشيخ إلى تبنيها كاستراتيجية وطنية، تأخذ بنظر الاعتبار ميزان القوة الدولي. كما جعل الشيخ هذا الالتزام الاسرائيلي مقابل هدنة، وليس مقابل الاعتراف. (2)

ب) **الهدنة**: يعد الحديث عن الهدنة من أكثر المواضيع دقة وحرماً، خصوصاً أنه جاء في ظل البحث عن السلام الدائم والاعتراف بشرعية الاحتلال وتصعد الوحدة الوطنية الفلسطينية ونشوب حرب أهلية داخلية. فكان من الطبيعي أن ينبري قائد فلسطيني بوزن الشيخ أحمد ياسين، للتصدي لمثل هذا الاستحقاق، فهو يمثل قيادة أكبر فصيل فلسطيني يتبنى استراتيجية المقاومة حتى تحرير كامل التراب الفلسطيني، وشيخاً يلتزم الفتوى الشرعية وفق القواعد

الإسلامية . (3)

فجاء طرح الشيخ للهدنة لكي يضيف مساحة تفاهم سياسي على الساحة الفلسطينية الداخلية، ولكي يقدم زاوية نظر جديدة يستطيع العالم من خلالها إدراك أننا نريد السلام . فقدم الشيخ مبادرة الهدنة ضمن تصور تفصيلي شامل، عرف فيه الهدنة على أنها إيقاف القتال بين طرفين متقاتلين . وحدد لها مدة لا يعتبره بأنها يجب أن تكون هدنة مؤقتة لأن الشيخ بين أنه لا يوجد عندنا سلام دائم شامل مع العدو الاسرائيلي، فهو يرى بأن القضية الفلسطينية هي

(1) مناع، الشيخ احمد ياسين: بنى مجتمعا فلسطينيا وصحح مسار القضية، مرجع سابق، ص3

(2) المصدر نفسه، ص3

(3) عدوان، الشيخ أحمد ياسين، مرجع سابق، ص68

قضية تاريخية نتركها للتاريخ يقضي فيها. وأشار إلى أن هذه الهدنة يمكن أن تستمر لعشر سنين أو عشرين سنة، وإذا انتهت الفترة دون مشاكل يمكن أن تتجدد تلقائياً . عرض الشيخ هذا التصور في حال أعلن العدو أنه مستعد لإزالة الاحتلال عن أرضنا المحتلة بعد 67 وكل آثار الاحتلال، المستوطنات والسجون، وألا تتدخل إسرائيل في شؤوننا، لكي نتمكن من إقامة دولة مستقلة، ومجلس تشريعي ينتخبه شعبنا في الداخل والخارج، وحكومة يرتضيها مجلسنا التشريعي.

وفي حال ظهرت مشاكل بيننا وبين الاسرائيليين، فلا بد من حلها قبل تجديد الهدنة. وفي حال التزمت إسرائيل بهذا العرض، أكد على مرجعية السلطة الفلسطينية قائلاً: ندخل معها. ليكون قد أعاد للسلطة اعتبارها في مرجعية القرار الوطني وصحح مسارها، من أجل استعادة الحقوق الوطنية، وحمى الوحدة الوطنية من خلال استرضاء التيار الفلسطيني الذي يعد نفسه صاحب مشروع السلطة والتسوية. (1)

ثالثاً : الإرتباطات الخارجية للفصائل الفلسطينية

لقد أثر الإرتباط الخارجي لحركتي حماس وفتح بقوى خارجية، على الساحة الداخلية الفلسطينية، إذ تعتبر حركة حماس وفتح دمي بأيدي قوى خارجية تحركها في سبيل مصلحتها الأساسية، وأن من مصلحة هذه الأطراف البقاء على الفوضى والانقسام في الساحة الفلسطينية، إذ نشأ هناك ارتباطان بين الولايات المتحدة الامريكية وحركة فتح، ويقوم هذا الارتباط على الدعم الامريكي لحركة فتح والسلطة الوطنية الفلسطينية، لكونها احدى القوى المعتدلة في المنطقة، ولكون الولايات المتحدة الامريكية تسعى لحل القضية الفلسطينية من خلال رؤية حل الدولتين، وهذه الرؤية التي تتلائم مع رؤية حركة فتح في إنهاء الصراع

الفلسطيني الاسرائيلي. وبذلك توجه الولايات المتحدة الامريكية دعمها للسلطة الوطنية الفلسطينية وحركة فتح. والارتباط الايراني بحركة حماس، وسيتم التركيز على العلاقة بين ايران وحركة حماس، كون هذا الارتباط حديث، والارتباط الثاني قديم واهدافه واضحة .

1. الإرتباط الايراني بحركة حماس

العلاقة بين الجمهورية الايرانية وحركة حماس، ليست هي العلاقة الوحيدة في المنطقة فمعظم الدول العربية يوجد لها تمثيل دبلوماسي وسفارات في ايران والعكس صحيح، إلا أن المطالبة من حركة حماس بقطع علاقته مع الجمهورية الايرانية، يستدعي البحث في دوافع الإرتباط

(1) الجربوي، الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص125 بين حركة حماس والجمهورية الايرانية، وفي دوافع الإختلاف بينهما، وإلى مستقبل العلاقة.

1.1. دوافع الارتباط :

أولاً : تنظر حماس لفلسطين بكونها وقفاً إسلامياً لجميع المسلمين، وتعتبر الصراع مع الكيان الغاصب صراعاً شمولياً مفتوحاً، لا يخص مذهباً أو شعباً دون غيره، بل يقع واجب إزاحته الشرعي والأخلاقي على كل مكونات الأمة الإسلامية، تقول المادة (14) من ميثاق الحركة (قضية تحرير فلسطين تتعلق بدوائر ثلاث؛ الدائرة الفلسطينية، والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، وكل دائرة من هذه الدوائر الثلاث لها دورها في الصراع مع الصهيونية، وعليها واجبات، وإنه لمن الخطأ الفادح، والجهل الفاضح، إهمال أي دائرة من هذه الدوائر). (1)

ثانياً : في ظل الحصار والتامر الدولي على الحركة، واتهام مقاومتها وجهادها المشروع ضد المحتل بالإرهاب، ومحاصرة وجودها ومصادر إمدادها، وتغذية خصومها بالمال والانفتاح والدعم السياسي واللوجستي والعسكري، وإغلاق كثير من أبواب العواصم العربية في وجه تحركها واتباع عواصم أخرى سياسة التجويع من أجل التكريع بعد فوزها شعبياً، دفعها لطرق أبواب أخرى إبقاء لجذوة المقاومة، وهي ترى شكل المساعدة هذه على أنها واجب ديني وأخلاقي تجاه القضية والمقدسات وليس منة من أحد. (2)

ثالثاً : إن نظرة سريعة لتاريخ العلاقات التي كانت تتسجها حركات التحرر العالمية وثوار الاستقلال مع دول الجوار، ستجد أن أغلبها اعتمد سياسة براجماتية متحركة في شكل ومضمون التحالفات العسكرية والسياسية، بمنأى عن اعتبارات الدين أو اللغة أو المذهب لصالح الفائدة الكبرى.

رابعاً : تنظر حماس لصراعها مع الكيان الصهيوني على أنه صراع وجودي لا حدودي وهذا

يتطلب كلفة وتعبئة وتحشيدا مناظرا لهذه النظرة، ما يعني أن حماس تعمل على إعادة التعامل مع القضية على أنها معادلة صفرية يحصل فيها المنتصر على كل شيء والعكس صحيح، وهذا لا يتأتى عقلا وموضوعا إلا ببناء تحالفي عريض تعاد فيه بوصلة القضية لمربعها ومحيطها الأصلي العربي والإسلامي. (3)

(1) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس ، المادة 14

(2) السعدي، جهاد، حماس وايران.. وجوه الاختلاف ودوافع الارتباط، 2007/12/26

<http://www.islamonline.net/servlet/satellite?c=article>

(3) المصدر نفسه، ص2

1. 2. دوافع الاختلاف:

إن تناول شكل العلاقة وحاضرها ومستقبلها من زاوية سياسية بحثة محيدة عن الإسقاطات والمؤثرات المذهبية وتمحوره فقط بجزئية العلاقة السياسية التي تربط الطرفين باعتبارها غاية الارتباط وأسس المعادلة من شأنه الوصول لحالة معقولة من الفهم الشمولي لطبيعة العلاقة ومستقبلها بعيدا عن المهيجات.

إن وجود اختلافات مفصلية ومحددات معلومة ومضبوطة بين البناء التاريخي والأيدولوجي لحركة حماس وشكل العلاقة المبنية مع إيران لا تترك مجالا لأي فراغات غير مفهومة لشكل العلاقة، ولا بد من الإشارة إلى نقاط الإختلاف بين ايران وحركة حماس حتى تتضح طبيعة العلاقة بينهما :

أولا : تربط حماس علاقات وثيقة بمختلف الدول العربية وهو ارتباط معاكس تقريبا لعموم السياسة الخارجية الإيرانية، فعلاقة حماس مع السعودية مثلا تتصف بالإيجاب في حين هناك توتر خفي بين الرياض وطهران، وهناك ارتباط وزيارات مع القاهرة في حين تتسم العلاقات الإيرانية المصرية بالجمود والتراشق الإعلامي أحيانا . وهناك علاقات إيجابية بين حماس وكل من الإمارات وقطر والبحرين والكويت واليمن في حين تعيش تلك الدول حالة من التشكك والحذر الشديد مع إيران، أضف إلى ذلك إدانة حماس إعدام صدام حسين الخصم اللدود لطهران، وبذات النسق كان موقف الحركة لافتا أيضا في إدانة الغزو العراقي للكويت، ما يدل بصورة موضوعية على وجود تباينات جوهرية تجعل من سياسة كل منهما كيانا منفصلا عن الآخر.(1)

ثانيا : يتبنى إعلام حركة حماس قناة الأقصى الفضائية والمركز الفلسطيني للإعلام وغيرها

الكثير سياسة مغايرة تماما عن سياسات وتوصيفات وتحليلات الإعلام الإيراني فيما يخص الشأن العراقي والأفغاني وعمليات المقاومة فيهما بصورة تعزز الاختلاف الكبير بينهما بهذا الصدد.

ثالثا : أدانت حماس بصورة رسمية عمليات التهجير والقتل والاعتقال للفلسطينيين في العراق وأشارت في غير موضع إلى إنزاعها الشديد من قيام ما وصفته بجهات معلومة بهذه العمليات، وهو ما فهم على أنه إدانة غير مباشرة لأذرع إيرانية في العراق.(2)

(1) اللبدي، اليمن، إيران ومشعل في خطاب الانفصال وعلان الحرب الاهلية، 2009/1/23

<http://www.alsbah.net/mynews/modules.php?name=news>

(2) المصدر نفسه ، ص4

رابعا : تؤمن حماس بفكرة الإصلاح كمبدأ عملي للتغيير، بينما يعتمد الإيرانيون على فكرة الثورة في بنائهم الفكري التغييري، ولكلنا الفكرتين والمنهجين مظاهر وأسس مختلفة تماما عن الأخرى قد تصل في بعض الأحيان إلى التضاد الواضح .

خامسا : لم يحفل إعلان تأسيس حماس عام 1987 بالإشارة لا من قريب أو بعيد بالجمهورية الإيرانية خلافا لحزب الله، بل إن رموزها الكبار من الشهداء أمثال الشيخ ياسين، والرنيتسي، وأبو شنب، والمقادمة، وصلاح شحادة ممن أسسوا رحي الحركة في الداخل لم يقابلوا أيا من المسؤولين الإيرانيين في حياتهم حتى يشار عند استعراض محطات النشأة عن وجود جذور وخيوط تشاركية في التأسيس .(1)

سادسا : حركة حماس تعتبر فرعا أصيلا من جماعة الإخوان المسلمين السنية، وهي الحركة الموجودة تاريخيا قبل قيام الثورة الخمينية عام 1979 بأكثر من نصف قرن تقريبا، بالتالي لا يوجد رابطة دينية .

سابعا : منحت شهادة الميلاد الأولى الأكثر بروزا لجسم الحركة الخارجي المكتب السياسي في العاصمة الأردنية عمان أوائل التسعينيات، ولم تكن الولادة في قم أو طهران وشكلت دول مثل الكويت والإمارات والأردن محاضن الولادة والنشأة والتربية الدعوية لقيادات المكتب السياسي ولم يثبت أن قام أي منهم قبيل إعلان الانطلاقة بنسج أي شكل من أشكال العلاقة مع إيران أو القيام بزيارات مكوكية أو بروتوكولية لطهران أو سفاراتها المفتوحة في الدول العربية .(2)

ثامنا : التشكيل الابتدائي المالي الرئيسي لجسم الحركة كان وما زال مالا عربيا شعبيا بامتياز، ولم يكن لإيران أي مساهمات فيه، بل غذي بشكل كامل عبر مساهمات القطاع الخاص في دول الخليج والمحيط العربي، وهو ما مكن الحركة وهياكلها من إشباع حالة الاستقلالية التامة

في آلية اتخاذ القرار وبناء بوصلة حرة أبعدها عن التبعية لصاحب كيس المال.
تاسعا: تمتلك الجمهورية الإسلامية أذرا ضاربة، وروافع تنظيمية وعسكرية داخل فلسطين

(1) السعدي، جهاد، حماس وايران.. وجوه الاختلاف ودوافع الارتباط، 2007/12/26

<http://www.islamonline.net/servlet/satellite?c=article>

(2) اللبدي، ايمن، ايران ومشعل في خطاب الانفصال وعلان الحرب الاهلية، 2009/1/23

<http://www.alsbah.net/mynews/modules.php?name=news>

الجهاد الإسلامي وخارجها على الكتف الشمالية للكيان الصهيوني حزب الله قادرة على تنفيذ الرؤى الإيرانية بالوقت والزمان والتكتيك المطلوب.
فضلا عن وجود حليف مساند مثل سوريا له نوافذ حدودية مطلة على الكيان، بالتالي لا حاجة ماسة حثيثة لإيران لمربع حماس كعنصر ضغط وحيد على تل أبيب فما ترفضه حماس لدواعي الاستقلالية بالإمكان تنفيذه عبر أذرع أخرى وبكلفة أقل، ناهيك عن امتلاك الترسانة العسكرية الإيرانية اليوم صواريخ عابرة طويت معها أحاديث البعد الجغرافي للمدن الإسرائيلية.

1. 3. مستقبل العلاقة:

تعتبر العلاقة بين الجمهورية الإيرانية وحركة حماس علاقة سياسية بالدرجة الأولى حيث لا يمكن إنكار الارتباط بينهما وفق المصالح السياسية والإستراتيجية بينهما، فالجمهورية الإيرانية بحاجة إلى خلق مزيد من القوى في مواجهة الولايات المتحدة واسرائيل، وحركة حماس بحاجة إلى من يدعمها ليس فقط على الصعيد المادي، وإنما حماس بحاجة إلى دعم سياسي من قطب له شأنه على الساحة الدولية كالجمهورية الإيرانية، فيمكن وصف العلاقة بينهما على أنها علاقة ذات منفعة تبادلية .

ولكن ما يميز هذه العلاقة بين الجمهورية الإيرانية و حركة حماس انه إرتباط غير مفصلي، وأن طبيعة هذا الارتباط غير العضوي بين حماس وإيران أعطى مساحة حقيقية من الحرية الحركية للطرفين، تم بموجب وضوحها فرض حالة من الاحترام والتفهم يسهل معها الفكك

حال تناقض الرؤى والتوجهات، ويصعب معها الخلطة حال الالتئام.(1)

رابعا: غياب المرجعية المؤسسية الفلسطينية

حيث أدى غياب المرجعية المؤسسية التي يفترض أن يحتكم إليها الطرفان، وأن تضبط اليات اتخاذ القرار الوطني، وأليات التداول السلمي للسلطة، وشرعية تمثيل الشعب الفلسطيني. حيث أن منظمة التحرير الفلسطينية التي تشكل مظلة مقبولة من كلا الطرفين تعاني من تراجع دورها، وضعف تأثيرها في الواقع الشعبي الفلسطيني، وشيخوخة مؤسساتها القيادية، وتهميشها لصالح مؤسسات السلطة الفلسطينية. إضافة إلى عدم تمثيلها لكافة الاتجاهات السياسية على الساحة الفلسطينية، نظرا لعدم وجود تمثيل للقوى الصاعدة التي أصبحت تشكل قوة أساسية

(1) السعدي، جهاد، حماس وايران.. وجوه الاختلاف ودوافع الارتباط، 2007/12/26

<http://www.islamonline.net/servlet/satellite?c=article>

على تلك الساحة فيها، وخصوصا حركة حماس.

وعلى ذلك سوف نتعرف على موقف حركة حماس وفتح من منظمة التحرير الفلسطينية.

1. موقف حركة حماس

منذ انطلاقة حركة حماس، لم تر الحركة أو منظمة التحرير فائدة تذكر من انخراط الحركة في المنظمة، حيث أن حماس تبنت الكفاح المسلح لتحرير كل فلسطين، فيما تبنت المنظمة تسوية تفاوضية على أساس حل الدولتين وهو ما صعب الأمور، وأوجد الخلاف بينهما. ويوضح عبد العزيز الرنتيسي، القيادي في حماس، أن الخلاف مع المنظمة يتمحور حول قبولها بحل الدولتين، فيما رأى بعضهم أن سبب الخلاف هو عدم اعتراف الأخوان بالمنظمة كمثل شرعي، كما أن المنظمة والرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات تحديدا، لم يكن بحاجة إلى حركة لا تعترف باحتكار المنظمة للتمثيل الفلسطيني وحرية اتخاذ القرار، معتبرا أن حماس تدين بالولاء لجماعة الأخوان المسلمين، وليست مرتبطة بالمحلية الفلسطينية، وهو ما دأبت حماس على نفيه. (1)

إن قرار حماس دخول منظمة التحرير جاء متلازما مع قرارها بالمشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية. حيث أنه بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات، أعطى موضوع انخراط حركتي حماس والجهاد الإسلامي في المنظمة معنى وأهمية، وقد دعت حماس لإصلاحها، ولإعادة النظر في موضوع صياغة م.ت.ف من جديد، لتكون بمنزلة الجامع الوطني الكبير للشعب الفلسطيني. وهذه الدعوة اكتسبت أهميتها من قبول حماس للمنظمة كمرجعية وطنية عليا للشعب الفلسطيني، شريطة إعادة بناء المنظمة عبر انتخابات في الداخل والخارج، وإحياء مؤسساتها وتأكيد الديمقراطية في تشكيل هذه المؤسسات، ومعالجة البرنامج السياسي للمنظمة

وميثاقها، وأن أي تعيينات بالتوافق، عليها أن تأخذ في الاعتبار نتيجة الانتخابات الأخيرة، الأمر الذي رأى فيه بعضهم، رغبة حمساوية في إعادة صياغة المنظمة وفقا لرؤيتها السياسية والايولوجية.(2)

ولم يتبلور موقف واضح لحماس من المنظمة بداية انطلاق الحركة، حيث تفاوتت المواقف ما بين القبول المشروط بالمنظمة والرفض، فميثاق حماس وتحديدا في المادة(27) أشار الى المنظمة بصورة غامضة ومطمئنة في ان واحد، عندما قال إن: (المنظمة من أقرب المقربين

(1) صالح، محمد محسن (2007)، منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات، ص188

(2) المصدر نفسه، ص189

إلى حركة المقاومة الإسلامية(1) ولكن هذا الميثاق يرفض الطابع العلماني للمنظمة بالقول أننا لا نستطيع أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية. ويوم تتبنى المنظمة الاسلام كمنهج حياة فنحن جنودها. وهو موقف ناجم عن التمايز السياسي والديني، وهو ما يعني بأن حماس هدفت إلى أن تتمايز بهذا التصور عن المنظمة سياسيا وهو مبرر وجودها، وفي نفس السياق أرادت أن تبين أنها لا ترغب أن تكون بديلا، وأن تتمايز أيضا فكريا، بهدف الحشد السياسي التنظيمي، وهذا يشير إلى مدى تناقض برنامج حماس مع برنامج المنظمة، الذي كان أحد أسباب عدم إخرراط حماس في النظام الفلسطيني الذي كانت تمثله المنظمة.(2)

وهكذا نلاحظ غياب الموقف الصريح من مصدقية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، والحرص على العمل من خارجها، مراهنه على تاكل المنظمة وعلى امكانية تحقيق غايتها من خلال تطوير وتفعيل ثقلها في الشارع الفلسطيني. فالحركة لم تركز صراحة على أخذ مكانة المنظمة، إلا انها دعت إلى إجراء تغيير جذري وعميق وشامل في منطلقات وأهداف المنظمة لتصبح مختلفة جذريا عما هي عليه، مشترطة تخلي المنظمة عن برنامجها السياسي الخاص بالتسوية.

هذا يدل على أن تعاطي حماس مع المنظمة كان تعاطيا أيولوجيا بالدرجة الأولى، أما التعاطي السياسي الفعلي فكان في عام 1990، حين تحدثت الحركة بنغمة تصالحية وطالبت ب40- 50% من مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني، مشترطة إلغاء البرنامج السياسي للمنظمة (بيان إعلان الاستقلال لعام1988). ففي مذكرة وجهتها حماس للمجلس الوطني في نيسان من عام1990، حددت الحركة الشروط التي على أساسها يمكن الدخول في المنظمة، وهي عشرة

شروط من أهمها: إعتقاد الكفاح المسلح خيارا وحيدا لتحرير كل فلسطين، إضافة إلى أن تمثل في المجلس الوطني بنسبة تتراوح بين 40-50%.

كانت هذه المطالبات، برأي بعضهم مصممة بوضوح لكي تقابل برفض المنظمة لها، فقد رأت المنظمة في تلك الشروط، محاولة من قبل حماس لتغيير اللعبة السياسية داخل الحقل السياسي. (3) وتعمقت الخلافات بين الطرفين مع مؤتمر مدريد عام 1991، وانتقدت الحركة

(1) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية ، المادة 27

(2) الحروب، حماس الفكر والممارسة السياسية، مرجع سابق، ص 107

(3) عدوان، الشيخ أحمد ياسين، مرجع سابق، ص 95

قرارات المجلس الوطني في الجزائر في ايلول عام 1991، وهي الدورة التي أقرت المشاركة في مؤتمر مدريد، بل وصل الأمر للتحفظ على شرعية المنظمة، وهو ما ظهر خلال لقاء حماس وفتح في يناير عام 1993.

هذا يوضح أن رؤية حماس للمنظمة اتسمت بالتغير تبعا للتطورات المستجدة على الساحة الوطنية، فمن رفض للمنهج العلماني للمنظمة، واشترطها تخلي المنظمة عن هذا النهج كشرط ليس بالوحيد لدخولها، تطورت رؤيتها لتقبل المشاركة في المنظمة عام 1990، بشرط حصولها على نسبة محدودة في المجلس الوطني، وهو ما يشير إلى انتقال الخلاف حول المشاركة في المنظمة من الرفض الايديولوجي إلى الخلاف على الحصص داخل المنظمة، وهو دليل على تطور اداء الحركة السياسي.

وبعد توقيع اتفاقية اوسلو، رأت حماس أن المنظمة قد فقدت شرعية التمثيل الفلسطيني الكامل، وبعد إبرام صفقة اوسلو، بدأت بالطعن في شرعية المنظمة التمثيلية وفي مرجعيتها الوطنية، أما قبل هذا التاريخ فقد كانت تعارض الخط السياسي للمنظمة.

كان التطور الأبرز فيما يتعلق برؤية حماس للمنظمة في حوار القاهرة عام 2005، وتم طرح إنضمام حماس مجددا للمنظمة، وما شجع على ذلك هو قبول حماس بأساسيات المشروع الوطني، وإعلانها الاستعداد للانخراط في مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، بشرط اصلاح المنظمة. وخلال مفاوضات القاهرة التي سبقت الإنتخابات التشريعية الأخيرة، طالبت حماس بأن تكون نسبة تمثيلها في كل هيئات المنظمة 40% وبعد أن أصبحت تشكل الأغلبية في البرلمان بنسبة 59% من مجمل مقاعد البرلمان. (1).

تعترف حماس بأن المنظمة أبرزت الهوية الوطنية في الصراع مع إسرائيل، ثم أنها تحمل مشروعا وطنيا جامعا، غير أن هذا المشروع الذي كانت تحمله المنظمة قد أصابه الخلل، وبالتالي لا بد من اشراك الجميع لاعادة بناء هذا المشروع من خلال المنظمة بعد أن تدخلها حماس والجهاد الاسلامي.

2. موقف حركة فتح

على الرغم من تشكيل جسم فلسطيني أسندت إليه متابعة شؤون القضية بأيد فلسطينية، والذي تمثل بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، برئاسة احمد الشقيري، وبدعم مباشر من جمال عبد الناصر، الذي خشى أن يفلت زمام القضية من يديه. فقد اختلفت فيه الرؤى

(1) صالح، منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة واعادة البناء، مرجع سابق، ص195 والأهداف، بحيث كان الهدف الفلسطيني من وراء تشكيل المنظمة، الحفاظ على كيان فلسطيني، يمثل الفلسطينيين لدى الدول العربية، ويعمل على الوصول إلى القواعد السلمية لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره . ورغم كل الملاحظات والانتقادات التي رافقت تشكيل المنظمة، إلا أنها لم تواجه رفضا من القوى الفلسطينية الأساسية، حيث أيدت هذه القوى قيام المنظمة، ولكن مع الدعوة بأن يقوم هذا الكيان على أسس ثورية، وأن يكون مرتكزا على الثورة المسلحة لا بديلا عنها . حيث كان موقف حركة فتح، مؤيدا لإنشاء المنظمة. فقد دعت عن طريق مجلة فلسطيننا إلى الدعوة إلى تأسيس كيان منذ عان 1959. وكان لها موقف ايجابي من تحضيرات الشقيري في هذا الاتجاه في خريف سنة 1963. إلا أنه كان لدى الحركات الفلسطينية أو القوى الفلسطينية، وعلى رأسها حركة فتح، اعتراضات وتخوفات من قيام وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية بشكلها الأولي، وذلك لارتباطها المباشر بالدول العربية، واعتبار أنها مجرد أداة تنفيذية بين يدي تلك الأنظمة. وبالرغم من ذلك لم تعبر أي من القوى الفلسطينية عن معارضتها لإنشاء المنظمة بشكل صريح ومباشر .

وبدأت حركة فتح بإجراء اتصالات مباشرة مع أحمد الشقيري، رئيس المنظمة، لايجاد نوع من التعاون بين الحركة والمنظمة، إلا ان نقاط الخلاف كانت أكثر من نقاط الالتقاء، ويعود سبب ذلك إلى السيطرة العربية الواضحة على منظمة التحرير، والنظرة التقليدية التي كانت حركة فتح تنظر إلى تلك الانظمة من خلالها، والتي كانت السبب المباشر في عدم القدرة على ايجاد توازن ونقاط اندماج والتقاء بينهما.(1)

وترى حركة فتح أن م. ت. ف بحاجة ضرورية لتفعيل وإصلاح جاد يمكنها من مواجهة التحديات الصعبة التي تواجه الشعب الفلسطيني، ولكنها تشترط أن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وكل من يريد أن يدخلها من الفصائل الفلسطينية حديثة التكوين مثل حركتي حماس والجهاد الإسلامي عليهم أولاً أن يسلموا بهذه الحقيقة ويقروا بالتزاماتها الدولية والعربية. أي دخول المنظمة كما هي ومن ثم إصلاحها وتفعيلها.

الفرع الثاني : العوامل الخارجية

لا تعتبر العوامل الداخلية هي الوحيدة التي أثرت في الانقسام السياسي الفلسطيني، بل يوجد عوامل خارجية ساهمت وبشكل كبير في تعزيز الانقسام السياسي، ومنها الإحتلال الاسرائيلي

(1) صالح، منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، مرجع سابق، ص 201
كعامل رئيسي مؤثر، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وإيران ، تلك هي العوامل التي سيتم البحث فيها .

أولاً: الإحتلال الاسرائيلي

تلخصت الخطوط العامة للموقف الاسرائيلي من الوضع الداخلي الفلسطيني في النقاط التالية:
- رفض استمرار حماس في قيادة الحكومة الفلسطينية، أو المشاركة فيها والسعي إلى إسقاطها بكافة الوسائل.
- الاستمرار في اعتقال نواب حماس في المجلس التشريعي في الضفة الغربية، وتعطيل عمل المجلس.
- تشجيع الإنقسام السياسي الفلسطيني، ورفض إتفاق مكة وحكومة الوحدة الوطنية، ودعم رئاسة السلطة وأطراف محسوبة على فتح بغية مواجهة حماس وحكومتها .
- الاستمرار في حصار الشعب الفلسطيني، ومحاولة خنقه وإذلاله، سعياً لإجباره على السير في الخيارات السياسية التي تفضلها.
- الاستفادة من الخلاف الداخلي الفلسطيني والفلتان الأمني، لتشويه صورة النضال والمقاومة الفلسطينية، ولفصل بين الضفة والقطاع، ولاضعاف الموقف الفلسطيني التفاوضي لتحقيق أكبر قدر من التنازلات، وللاستمرار في سياسات الاستيطان والتهويد في الأرض المحتلة. (1)
كان الاسرائيليون هم المستفيد الأكبر من الخلافات الداخلية الفلسطينية، وكانوا يراقبون حالة الفلتان الأمني والاقتتال بين فتح وحماس عن كثب . وعلى الرغم من أنهم كانوا يوظفون امكاناتهم الاقتصادية والسياسية الامنية لاسقاط حكومة حماس، إلا أنهم حرصوا على الظهور وكأنهم ليسوا طرفاً في الصراع.

ومنذ مطلع 2007 لم يخف مسؤولون اسرائيليون سرورهم بالاقتيال الداخلي الفلسطيني، وتخوفهم من أي اتفاق محتمل بين الجانبين. ورأى مسؤول إسرائيلي أن الاقتيال يثبت للعالم كم كنا صائبين عندما قلنا أنهم غير مؤهلين لاقامة دولة، وغير ناضجين لتوقيع اتفاقات سلام. وتوقع المسؤول أن يطول الاقتيال بحيث يقضي على إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية بمشاركة فتح وحماس . (2)

وقد أبدى أولمرت انزعاجه من احتمالات لقاء الرئيس عباس بخالد مشعل، بينما حذرت

- (1) صالح، محسن محمد (2008)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات، ص101
 (2) جاد، عماد، اسرائيل .. واستغلال الانقسام الفلسطيني، مجلة السياسية الدولية، (عدد168)، يوليو 2007: ص56

وزيرة الخارجية الاسرائيلية الرئيس الفلسطيني محمود عباس من الاتفاق مع حماس قائلة أن ذلك لن يؤدي إلى شيء بل يؤدي إلى جمود اخر، أما رئيس الليكود وزعيم المعارضة نتنياهو، فكان اكثر وضوحا، عندما دعا في افتتاح مؤتمر هرتسليا في 2007/1/21 إلى إسقاط حماس لافساح المجال أمام وصول قوى أكثر اعتدالا، وطالب باعتبار إسقاط حماس من الحكومة هدفا مركزيا لاسرائيل . (1)

ومن ناحية أخرى، كان هناك تخوف اسرائيلي من احتمال أن تكون الغلبة لحماس في المواجهات، إذ قال الوزير زئيف بويم أن على إسرائيل الحذر من أن يترد الاقتيال الفلسطيني إلى نحرها، خصوصا في حال كانت الغلبة لحركة حماس، حيث سيحتم على اسرائيل التحرك فورا للحيلولة دون تحول قطاع غزة إلى لبنان اخر . وفي الوقت نفسه، كان هناك اجماع في الحكومة الاسرائيلية على عدم الدخول بشكل ظاهر في القتال بين فتح وحماس، خشية تحوله إلى مواجهة إسرائيلية- فلسطينية . لكن ذلك لم يمنع اولمرت من الإعلان بشكل صريح أنه يفضل انتصار جناح رئيس السلطة محمود عباس . (2)

وقد أبدى القادة الاسرائيليون استياءهم من اتفاق مكة، ليس لأنه يوحد الصف الفلسطيني الداخلي فقط، وإنما لأنه يقطع الطريق على اسرائيل للاستفادة من حالة التشرذم الفلسطيني، ويوفر لحماس وللحكومة التي تقودها مظلة ودعم عربي، ويفتح الطريق ولو جزئيا لكسر الحظر السياسي والحصار الاقتصادي الأوروبي والدولي على الحكومة والشعب الفلسطيني، وقد عدت ليفني اتفاق مكة مخيبا للامال، لأنه لم يسفر عن أي تغيير في مواقف حماس السياسية، ولأن حماس فرضت شروطها على فتح. (3) وعبر اولمرت عن غضبه من اتفاق

مكة، ومن تكليف اسماعيل هنية برئاسة الوزراء، وأعلن أن إسرائيل متفقة مع أمريكا على مقاطعة حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وأنها لن تحظى باعترافها وتعاونها، ما لم تقبل بشروط الرباعية الدولية، وقد سارعت إسرائيل والولايات المتحدة بممارسة الضغوط على العديد من الدول الأوروبية، التي كانت قد أبدت إشارات إيجابية باحتمال اعترافها بحكومة الوحدة الوطنية وتعاونها معها، كما تابعت ضغوطها على باقي المنظمة الدولية. وهو ما أدى إلى استمرار مقاطعة الحكومة، واستمرار الحصار على الشعب الفلسطيني. (4)

(1) صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، مرجع سابق، ص 101

(2) <http://www.al-akhbar.com/ar/node/32169>

(3) الشرق الأوسط، لندن، ع 10302، 28 شباط، 2007 م .

(4) الأيام، رام الله، ع 3885، 25 شباط، 2007 م .

وقد انعكس الإنزعاج الإسرائيلي في الرغبة في إلغاء لقاء الثلاثي عباس وأولمرت وكونداليزا رايس، الذي كان مخططاً له بعد بضعة أيام من الاتفاق، على اعتبار أن الاتفاق أجهض هذا اللقاء من مضمونه قبل انعقاده، غير أن أمريكا أبدت رغبتها في عقد الاجتماع، وتحول اللقاء من لقاء تفاوضي إلى جلسة لتفتيس الغضب الإسرائيلي الأمريكي مع الرئيس عباس، وهو ما حدا برئيس حزب ميرتس يوسي بيلين لتقديم النصح لعباس بعدم حضور اللقاء لتفادي التوبيخ الإسرائيلي، وفي الوقت نفسه، دعا وزير الداخلية روني باراون إلى مواصلة الضغط على عباس، لكنه حذر من عواقب مقاطعته، لأن ذلك قد يدفع به إلى أحضان حماس . (1)

وبعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية بقيادة إسماعيل هنية أصدرت الحكومة الإسرائيلية بياناً، عبرت فيه عن موقفها من الحكومة الجديدة، وتمثل هذا الموقف في النقاط التالية: (2)

1. ما دامت الحكومة الفلسطينية الجديدة، وحسب برنامجها السياسي، لا تقبل شروط المجتمع الدولي القائم على الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وكذلك نبذ الإرهاب، واحترام الإتفاقات السابقة، فإن الحكومة الإسرائيلية لن تتعامل مع هذه الحكومة أو أي من أعضائها .
2. إن إسرائيل ستواصل تعاملها مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، خاصة في المجالات الأمنية والمتعلقة بتحسين ظروف المعيشة للسكان الفلسطينيين.
3. ما دامت الحكومة الجديدة ضمنت برنامجها السياسي استخدام الإرهاب كحق مشروع، فإن هذا يقلل من الأمل في الوصول لتسوية فلسطينية إسرائيلية مستقبلاً .

4. على رئيس السلطة الفلسطينية العمل على تفكيك المنظمات الارهابية، وأن إسرائيل ستعمل على استمرار سياستها في عزل الحكومة الجديدة إلى أن تعترف بشروط اللجنة الرباعية. وفي الوقت الذي أصرت فيه إسرائيل على مواصلة الحصار، ومقاطعة الحكومة الفلسطينية، اهتمت بالتنسيق مع الولايات المتحدة بمجموعة الإجراءات الأمنية، وخصوصاً خطة دايتون، من أجل اسقاط حكومة الوحدة الوطنية، وأبلغ اولمرت عباس في الاجتماع الذي عقد بينهما في 2007/4/15 تأييد إسرائيل خطة دايتون لتدريب وتسليح الحرس الرئاسي، بعد أن عرض الفلسطينيون الموالون لعباس بالتفصيل الخطة الامنية التي توصلت اليها رئاسة السلطة مع المنسق الامريكي كيث دايتون، وقال نائب وزير الدفاع الاسرائيلي افرييم سنيه الذي نوقشت

(1) القدس، القدس، ع 13731، 10 اذار، 2007 م .

(2) بيان الحكومة الاسرائيلية بشأن الحكومة الفلسطينية الجديدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، (ع70)، ربيع 2007: ص183 معه الخطة، إن تعزيز الحرس الرئاسي التابع لعباس يعني بكل وضوح تعزيز القوى المعتدلة في المناطق في مقابل حماس والجهاد الاسلامي، وأن أي نشاط من أجل وقف تهريب السلاح سيصب في مصلحة اسرائيل . (1)

تابعت اسرائيل بارتياح تعثر حكومة الوحدة الوطنية واستقالة وزير الداخلية هاني القواسمي، والقتال الداخلي العنيف، الذي نشب في الثلث الثاني من ايار/مايو 2007 . وكان لافتاً التصعيد العسكري الإسرائيلي في قطاع غزة في ايار/مايو 2007 ، وعندما قامت حماس في الشهر نفسه ايار/مايو 2007 بشن حملات صاروخية على المستعمرات الاسرائيلية، لصرف النظر باتجاه العدو الاسرائيلي، نقل المعلق العسكري الاسرائيلي للقناة العاشرة، عن مصدر كبير في وزارة الدفاع بأن الجيش الاسرائيلي قرر الرد على اطلاق الصواريخ بشرط ألا يؤثر سلباً على فرص تواصل الاقتتال الفلسطيني بين الحركتين . ونقلت الإذاعة الاسرائيلية باللغة العربية عن مصدر كبير في مكتب اولمرت قوله أن لاسرائيل مصلحة كبرى في تواصل عمليات الاقتتال الداخلي، على اعتبار أنها تؤدي إلى إضعاف حماس. وحسب رئيس جهاز الشاباك يوفال ديسكن، فإن أكبر وأنجح حملة عسكرية يشنها الجيش الاسرائيلي على حركات المقاومة في قطاع غزة لا يمكنها أن تحقق نتائج أفضل لاسرائيل من نتائج الاقتتال الفلسطيني الداخلي . (2)

وقال الخبير السياسي الاسرائيلي ايهود ايعاري أنه سيجري إفشال هجوم حماس الصاروخي على سديروت من خلال خطة من ثلاث نقاط :

1. تحطيم حماس ومحاصرتها محليا وعربيا ودوليا .
 2. استنزاف حماس وانتهاكها .
 3. اعادة بناء جهاز امني فلسطيني جديد وقوي.
- فشلت اسرائيل وامريكا في اخضاع حماس في قطاع غزة، وتمكنت حماس من السيطرة على القطاع في منتصف حزيران/يونيو 2007 . وكتب كبير المعلقين في جريدة يديعوت احرونوت ناحوم بارنياح أن (الاحتراب الفلسطيني الداخلي الذي أملت به اسرائيل منذ سنوات وقع اخيرا، لكن الويل ثم الويل، لقد تطور في الاتجاه المعاكس.... حماس هي التي سحقت فتح) . (3)

(1) <http://www.al-akhbar.com/ar/node/32169>

(2) صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، مرجع سابق، ص103

(3) الايام، رام الله، ع 4097، 17 حزيران، 2007م .

وعلى الرغم من حالة الإحباط التي انتابت الجانب الإسرائيلي، إلا أن اقالة عباس لحكومة الوحدة الوطنية، وتشكيله حكومة طوارئ في رام الله، وتكريس الانقسام الفلسطيني السياسي والجغرافي بين الضفة والقطاع، فقد فتح المجال امام اسرائيل لاستثمار الواقع الجديد، ولذلك قال اولمرت إن الوضع الراهن يمثل فرصة لم تتوفر منذ فترة طويلة وهذا يفتح فرصا. وقال أنه ينوي العمل بقوة من أجل الاستفادة من هذا الوضع، وقال اولمرت أن الاستراتيجية الجديدة التي اتفق عليها مع بوش تقضي بمساعدة عباس بصورة كبيرة جدا، ولكن بموازرة ذلك، تعمل اسرائيل وامريكا بكل ما أوتيتا من قوة لمنع أي اتصال بين حماس وفتح . (1)

وقد رحبت اسرائيل بتشكيل عباس لحكومة الطوارئ، وبمجموعة المراسيم والاجراءات التي اتخذها ضد حركة حماس، وأبدت ارتياحها للتحرك الجدي لأجهزة الامن التي تقودها فتح في الضفة الغربية ضد ناشطي حماس ومؤسساتها، ورأت أن حكومة الطوارئ ستكون شريكة في مفاوضات السلام، كما قررت بدء رفع الحصار الاقتصادي تدريجيا عن الضفة، والإفراج عن جزء من الاموال المحتجزة لديها وتسليمها لحكومة فياض، كما قامت باطلاق مئات من الأسرى الفلسطينيين من سجونها، معظمهم من فتح كبادرة حسن نية . (2)

تعاونت إسرائيل مع حكومة الطوارئ التي تحولت بعد ذلك إلى حكومة مؤقتة، في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، في الوقت الذي وفرت فيه عمليا خدمة مباشرة أو غير مباشرة للسلطة في رام الله من خلال استمرار اعتقال نواب حماس في المجلس التشريعي عن الضفة

الغربية، وبالتالي شل حركة المجلس التشريعي، الذي تسيطر عليه حماس، والذي يملك في حالة انعقاده أن يسقط فوراً حكومة فياض، وأن يلغي كافة مراسيم وإجراءات عباس، وهو ما أتاح الفرصة للحكومة في رام الله الاستمرار بالأمر الواقع، ومتابعة برامجها وتنسيقها ومفاوضاتها مع الجانب الإسرائيلي، وفي الوقت نفسه، تابعت السلطة الاسرائيلية حصارها لقطاع غزة ومحاوله اسقاط حكومة هنية المقالة بكل الطرق.(3)

وقد عبرت اسرائيل عن رضاها من موقف الرئاسة الفلسطينية الحاد من حماس وحكومتها، وحرصت على تعميق الشرخ الفلسطيني، وأخذت مفاوضات التسوية منعطفا منتظما، تكال بانعقاد مؤتمر نابوليس في 2007/11/27، وفي الوقت نفسه، هددت بقطع اتصالاتها مع عباس وحكومة رام الله إذا ما جدد عباس وحكومته اتصالاته مع حماس . وقد علقت ليفني

(1) القدس العربي، لندن، ع5610، 21 حزيران، 2007م .

(2) جاد، اسرائيل.. واستغلال الانقسام الفلسطيني، مرجع سابق، ص58

(3) المصدر نفسه، ص59

فيما بعد أنها تعرف أن المجتمع الدولي متحمس لرؤية نوع من التفاهم بين حماس وفتح، لكنها تابعت قائلة هذا أمر مغلوط، هذا خطأ، خطأ كبير. وقد ظلت سياسية تعزيز قوة أبو مازن وفياض، وإضعاف حركة حماس وعزلها، أحد معالم السياسة الاسرائيلية .

ومن ناحية ثانية، راقبت اسرائيل بقلق قدرة حماس على الصمود في قطاع غزة، وتضاؤل فرص حماس في السيطرة عليها، كما لم تخف شعورها بالقلق من استمرار شعبية حماس وقوتها في الضفة الغربية، على الرغم من عدم تمكن حماس من اظهار مدى نفوذها بسبب الضغوط الامنية الاسرائيلية، وفيما يوحي بالتحريض ضد حماس، نقلت جريدة الجيروزايم بوست عن مسؤولين في وزارة الحرب الاسرائيلية، في أوائل ايلول/سبتمبر 2007، أنه استنادا إلى التقييمات الحديثة فإن قوة حماس تساوي قوة فتح تقريبا في الضفة الغربية، ويمكنها أن تشكل تهديدا حقيقيا للقوى الأمنية التابعة للرئيس عرفات، وقالت أن المؤسسات العسكرية الاسرائيلية تشعر بالقلق من احتمال انهيار قوى حركة فتح مثلما حدث في غزة . (1)

وقد هددت اسرائيل اكثر من مره باجتياح قطاع غزة عسكريا، إذا ما تواصلت سيطرة حماس عليه، واستمر إطلاق صواريخ المقاومة، غير أنها فضلت في الاستمرار في الحصار الاقتصادي الخانق، وممارسة الاغتيالات وضرب أهداف محددة، وقد تضمنت الإجراءات الإسرائيلية الخفض التدريجي لإمداد الكهرباء والوقود والمواد الغذائية الأساسية، فضلا عن الإمدادات الأولية التي تحتاجها المصانع وورش البناء، بحيث يتجه القطاع إلى حالة انهيار

شامل، قد تسهم في إثارة السكان ضد حماس وحكومتها، كما تضمنت الاجراءات إعلان حماس كيانا معاديا، ومنع التحويلات البنكية. فضلا عن احتمالات فشل عملية الاجتياح العسكري، فقد صدرت تحذيرات اسرائيلية من انعكاسات سلبية ونتائج عكسية على الرئاسة الفلسطينية وعلى حكومة فياض في رام الله، وقال عامي ايلون، الوزير في الحكومة الإسرائيلية، ورئيس الشاباك سابقا، أن حملة عسكرية واسعة على قطاع غزة تعني ضربة شبه قاضية لعباس، وتعزيز لقوة حماس وايران . وأن مثل هذه الحملة قد تدفع أنصار حركة فتح للدفاع عن ديارهم وأملآكهم، وأن استهداف البنى التحتية لحماس، بهذا الشكل سيقوض انابوليس، ويقوي ايران، وحزب الله، وربما يدفع عباس

(1) الايام، رام الله، ع 4179، 6 ايلول، 2007 م .

للاستقالة . ونبه إلى أن عملية الاجتياح الشامل مرتبطة بشرطين حيويين، الأول: أن يكون مبررها مقنعا، والثاني: أن يتم تامين السياق السياسي والاستراتيجي، بحيث لا تلقى النتائج القاسية للحملة بظلالها على مبررات القيام بها . إلا ان اسرائيل في عام 2008 شنت عملية اجتياح واسعة النطاق في قطاع غزة، هذا القضية سنتناولها في الفصول القادمة.

ثانيا : الولايات المتحدة الامريكية

مع بداية سنة 2007 كانت الولايات المتحدة الامريكية في وضع غير مريح في منطقة الشرق الأوسط، ففضلا عن ورطتها في المستنقعين العراقي والأفغاني، كان حليفها الإسرائيلي يعاني اهتزازات عميقة بسبب خسائره الكبيرة وتجربته المريرة في حرب تموز 2006 ضد لبنان، وفي الوقت نفسه تمكنت حكومة حماس من الصمود بالرغم من الحصار الإمبريكي الاسرائيلي والدولي . ومثل إتفاق مكة وتشكيل حكومة وحدة وطنية فشلا للسياسة الامريكية في تمزيق الصف الفلسطيني، كما مثلت ردة فعل حماس على خطة دايتون مفاجأة للأمريكيين، عندما تمكنت حركة حماس من السيطرة على قطاع غزة . غير أن السياسة الامريكية استمرت في تكيف نفسها وتغيير تكتيكاتها في خط متعرج طوال سنة 2007، دون أن تغير مسارها العام في السعي لحصار حماس وإسقاطها في قطاع غزة، وفي دعم الرئيس عباس وحكومة فياض ومسار التسوية، وقد حاولت الولايات المتحدة أن

تهيئ المسرح لحرب أو ضربات قوية ضد إيران، غير أن مسار الأحداث لم يخدمها، خصوصا بعد صدور تقرير الاستخبارات الامريكية بأن برنامج ايران العسكري النووي قد توقف منذ سنة 2003 . وهكذا عانت السياسة الامريكية من حالة فقدان اتجاه، ولو مؤقتة، في الوقت الذي عادت فيه للتركيز على محاولة انجاح مسار التسوية الفلسطينية الاسرائيلي. (1) ويرتكز التوجه الاستراتيجي الامريكي في أبعاده المركزية، نحو الوضع الفلسطيني، على محورين :

المحور الاول :

تشكيل سلطة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تقبل بالمبادئ العامة التي تشترطها اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة، والاتحاد الاوربي، وروسيا، والامم المتحدة)، والمتمثلة في

(1) صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، مرجع سابق، ص238

الاعتراف ب اسرائيل ووقف المقاومة المسلحة، والقبول بالتفاوض الثنائي مع الدول العبرية حول موضوع اللاجئين وارضى 1967 والقدس، بعيدا عن التشبث بالقرارات الدولية ذات الصلة بهذه الموضوعات. (1)

ولضمان تحقيق هذا الهدف، عملت الولايات المتحدة على عرقلة تشكيل أو تطوير حكومة وحدة وطنية تضم أيضا القوى المطالبة بالتسوية على أساس القرارات الدولية والمبادرة العربية أو تضم قوى متحفظة على إتفاق اوسلو أو خريطة الطريق وشروط الرباعية . وقد كشف الرئيس الامريكي السابق جيمي كارتر عن ذلك بقوله أن السبب في تمسك اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي بحصار الفلسطينيين، يعود للرغبة الامريكية في إسقاط حركة حماس، كما عملت الولايات المتحدة على استمرار الضغط باتجاه تشكيل سلطة فلسطينية ذات مواصفات معينة، تقبل بما أشرنا إليه سابقا، وهو ما يتضح في الممارسات التالية:

1. الربط الواضح بين تقديم المساعدات المالية للفلسطينيين وحجبه، وفقا للسلوك السياسي للحكومة الفلسطينية، فكلما تقاربت حركتا حماس وفتح، تلوح الولايات المتحدة بتجميد المساعدات، ومثال ذلك تجميد الكونجرس تحويل 86 مليون دولار للرئاسة الفلسطينية بعد اتفاق مكة ، والعودة لاستئناف المساعدات بمجرد التباعد بين الحركتين، كما حدث بعد أزمة الصلاحيات والشرعية في غزة في حزيران/يونيو 2007، إذ أعلنت الحكومة الأمريكية من

خلال قنصلها العام في القدس، جاكوب والاس، وبعد أقل من أربعة أيام من الأزمة، إن الولايات المتحدة سترفع الحصار عن الحكومة الجديدة التي سيشكلها الرئيس الفلسطيني محمود عباس بعد الأزمة، وهو القرار الذي نفذته الولايات المتحدة فعلا بعد ثلاثة أيام . وسبق ذلك تأييد فوري من وزيرة الخارجية الأمريكية، كونداليزا رايس، لحالة الطوارئ التي أعلنها عباس بعد أزمة الصلاحيات والشرعية في غزة، والإعلان الفوري من الولايات المتحدة باعترافها بشرعية حكومة فياض، التي تشكلت كحكومة طوارئ ثم حولت إلى حكومة تسيير أعمال ثم راحت تتصرف كما لو كانت حكومة شرعية نالت ثقة المجلس التشريعي كما يقضي النظام الداخلي المعدل، ثم تلا ذلك تبني الولايات المتحدة في ايلول/سبتمبر 2007 الموقف الاسرائيلي الخاص باعتبار قطاع غزة كيانا معاديا .(2)

(1) صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، مرجع سابق، ص 239

(2) المصدر نفسه، ص 239

إن المساعدات الامريكية تمثل إحدى أدوات التدخل الرئيسية في إعداد مسرح التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي، إذ تعمل الولايات المتحدة من خلال هذه المساعدات على تدعيم طرف فلسطيني محدد يبدي استعدادا متواصلا للاستجابة التدريجية والتراكمية للتصورات الأمريكية الخاصة بالتسوية من ناحية، وتحجب هذه المساعدات عن أطراف فلسطينية أخرى بمقدار ترددها في الاستجابة للتصورات الامريكية من ناحية أخرى، وقد استخدمت هذا بداية ضد ياسر عرفات ثم ضد حكومة حماس الأولى وحكومة الوحدة الوطنية . والان تستخدمه لدعم حكومة سلام فياض، وعمليا في الضغط على فتح وحتى محمود عباس نفسه وذلك حين تجعل المساعدات من خلال سلام فياض.(1)

ومن الواضح أن الطرف الامريكي يدرك عمق الازمة الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، ويسعى لتوظيف هذه الازمة توظيفا سياسيا، إذ يقدم المساعدات لطرف معين وهو حركة فتح تحديدا، وعبر الرئيس محمود عباس، ليساعدها على توظيف هذه المساعدات لتوسيع قاعدتها الشعبية، وتضييق الخناق على حركة حماس بشكل أساسي . وقد عبر مارك هيلبرن من معهد كليرمونت الامريكي عن ذلك بقوله (إن تقديم المساعدات من قبل الولايات المتحدة للصفحة الغربية لإنعاشها، سيؤدي إلى إنقلاب سكان غزة ضد حماس). فيكون ذلك مقدمة لإضفاء صفة الشرعية على أي اتفاق تتمخض عنه المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، التي ستلي المؤتمر الدولي الذي عقد في أنابوليس في نهاية عام 2007 .

وفي اب/اغسطس 2007 أعلنت الولايات المتحدة أنها سوف تزيد مساعداته العسكرية لإسرائيل بستة مليارات دولار خلال السنوات العشر القادمة، بحيث يصل الدعم الأمريكي السنوي إلى 3.1 مليار دولار سنويا سنة 2018 . ويحل هذا الاتفاق الجديد محل اتفاق قديم كان قد اقترحه رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو سنة 1998، ويقضي بأن تقوم الولايات المتحدة بخفض تدريجي لمساعداتها الاقتصادية لإسرائيل البالغة 1.2 مليار دولار سنويا بمعدل 120 مليون دولار سنويا، وعلى مدى عشر سنوات ابتداء من سنة 2000، وفي المقابل تكون هناك زيادة سنوية في الدعم العسكري مقدارها 60 مليون دولار للفترة نفسها، بحيث ينمو الدعم الأمريكي تدريجيا من 1.8 مليار دولار إلى 2.4 مليار دولار للفترة نفسها(2)

2. اضعاف الجبهة الداخلية الفلسطينية، لجعل المفاوضات تدور في فترة يكون المفاوضات

(1) حمزوي، عمرو، صراع فتح وحماس، التصعيد الأمريكي الاوروربي لاهداف اقليمية، مجلة السياسية الدولية، (عدد170)، اكتوبر 2007: ص111

(2) المصدر نفسه، ص112

الفلسطيني في أشد حالاته ضعفا . ولعل الصراع الدموي بين حماس وفتح منذ 2006، والفشل في تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإنشطار الشرعية الفلسطينية إلى شرعيتين في غزة ورام الله، تمثل مؤشرات على تهيئة المسرح التفاوضي القادم . (1)

ولعل التقرير الذي نشرته وسائل الإعلام المختلفة، والذي تقدم به نائب الامين العام للأمم المتحدة ومبعوثه إلى الشرق الأوسط، الفارو دي سوتو، والذي نسب فيه إلى مسؤول امريكي قوله (إن الولايات المتحدة معنية بمنع التقارب بين حماس وفتح ... وأن الولايات المتحدة ستحجب مساهمتها في ميزانية الامم المتحدة مالم تلتزم الامم المتحدة بمقاطعة مالية للسلطة الفلسطينية المنتخبة) . (2) وهذا ما يؤكد في الرغبة في تفكيك الجبهة الداخلية الفلسطينية، بل أن الولايات المتحدة جمدت مساعدات عسكرية بقيمة 200 مليون دولار لمصر إلى حين قيام مصر بتدمير شبكات التهريب بين غزة ومصر . مما يعزز هذا التوجه الأمريكي .

وتدعم دلائل هذا التوجه الأمريكي من خلال ما ورد في بيان مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الادنى ديفيد وولش، أمام اللجنة الفرعية للشرق الاوسط وجنوب اسيا التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، بتاريخ 2007/5/23، أي قبل انفجار قبل ازمة احداث قطاع غزة (الصلاحيات والشرعية الفلسطينية)، حيث قال (إن المسار الثنائي الفلسطيني الاسرائيلي تعترضه تحديات اتفاق مكة وتشكيل حكومة وحدة وطنية.. وأن على الولايات المتحدة العمل على دعم المعتدلين في مختلف المؤسسات الأمنية، وفي المؤسسات

الرسمية وغير الحكومية... ويجب أن تتركز الجهود في الجانب المادي على تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، دون أن تستفيد منها الحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس). (3)

فأمريكا تحارب خط حماس المقاوم أولاً، ومشكلة اتفاق مكة أنه يأتي خارج سياق السياسات الأمريكية في المنطقة والتي يحكمها مسار التسوية. ولم تخف وزيرة الخارجية الأمريكية ريس التوجه الأمريكي نحو إضعاف الجبهة الداخلية الفلسطينية، وبالتالي إضعاف المفاوضات الفلسطينية إلى أبعد قدر ممكن، فقد قالت في 2007/10/16 في مؤتمر صحفي في القاهرة (أن الولايات المتحدة الأمريكية تعارض الحوار بين فتح وحماس... وأن حماس منظمة ارهابية لا يمكن التعامل معها). (4)

(1) حمزوي، صراع فتح وحماس، التصعيد الأمريكي الاوروربي لاهداف اقليمية، مرجع سابق، ص 112

(2) <http://www.al-akhbar.com/ar/node/36075>

(3) <http://www.dtate.gov/p/nea/rls/2007/85455.htm>

(4) الايام، رام الله، ع 4219، 16 تشرين الاول، 2007م.

ويمكن الإشارة في هذا الجانب إلى الزيارات الثماني التي قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية ريس الى المنطقة خلال سنة 2007، فالملاحظ أنها قامت بزيارة المنطقة في اشهر كانون الثاني/يناير، وشباط/فبراير، واذار/مارس، ونيسان/ابريل، على التوالي ثم انقطعت عن زيارة المنطقة خلال اشهر ايار/مايو، وحزيران/يونيو، وهما الشهران اللذان اشتعلت فيهما الأزمة الداخلية الفلسطينية، وأنتهت بالإنشطار الحكومي، ومن المعلوم أن منسق الشؤون الامنية بين إسرائيل والاراضي الفلسطينية، كيث دايتون، كان قد تقدم بتقرير صدر عن وزارة الخارجية الأمريكية في 2007/5/25 يشير فيه إلى أن (التيار يسير ضد المتطرفين المتشددين في غزة). (1)

وبعد ذلك بدأت ريس بالعودة للمنطقة منذ 30 تموز/يوليو، واب/اغسطس، وايلول/سبتمبر، وتشرين الاول/اكتوبر على التوالي لحشد التأييد لحكومة عباس في رام الله، ولعقد المؤتمر الدولي في انابوليس، والذي تم في 27 تشرين الثاني/نوفمبر.

المحور الثاني :

عرف الموقف الأمريكي تحولا لافتا للانتباه بخصوص عقد مؤتمر دولي لبحث القضية الفلسطينية. ففي مطلع عام 2007 لم تبد الحكومة الأمريكية حماسا لفكرة عقد مؤتمر دولي، وهو ما عبرت عنه ريس بقولها : (إن فكرة المؤتمر الدولي هي فكرة ربما تكون في وقت ما لها فائدة، ولكن من خلال الحديث مع الاطراف الفلسطينية والاسرائيلية توصلت إلى أنهم

يريدون أن ينخرطوا في المفاوضات بشكل مباشر، ولا يريدون المجتمع الدولي كمجتمع دولي، وعلينا أن نكون في غاية الحرص بالنسبة للامور المظهرية، وعلينا أن نركز في الجهود والعمل الفعلي (2) .

غير أن الموقف الامريكي تبدل في شهر تموز/يوليو، وتحديدًا في 2007/7/16، حيث دعا الرئيس الامريكي جورج بوش الابن لعقد مؤتمر دولي تشارك فيه أطراف إقليمية ودولية لبحث المشكلة في الشرق الاوسط، لكنه أشار إلى ان الولايات المتحدة مستعدة لقيادة المناقشات، لكن المشكلات يجب أن تحل من قبل الفلسطينيين والاسرائيليين. ويبدو أن التحول في الموقف الامريكي كان ناتجًا عن عدد من العوامل :
(أ) الاضطراب الفلسطيني الداخلي (متمثلًا في العنف الدموي، وإنهيار حكومة الوحدة

(1) القدس، رام الله، ع13558، 25 حزيران، 2007م .

(2) اغنايوس، ديفيد، انابوليس ... الامل المتلاشي، 2008/3/17

<http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=463025&issueno=10702>

الوطنية، وأزمة الصلاحيات والشرعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والأزمة الاقتصادية الخانقة، والمزاج الشعبي الفلسطيني المتأزم) . بحيث كان من الطبيعي أن ينعكس الوضع الداخلي الفلسطيني على القدرة التفاوضية للطرف الفلسطيني، وحيث أن الوضع الفلسطيني يكاد يكون في أضعف حالاته منذ 1967، فإن ذلك يوفر الفرصة الذهبية لانتراع أكبر قدر ممكن من التنازلات، والتي سيكون المفاوضات الفلسطيني مضطرا لتقديمها تحت وطأة هذه الظروف الصعبة (1).

ومن الملاحظ أن الدعوة الامريكية لعقد مؤتمر انابوليس في 2007/11/27 استهدفت التفاوض مع الفلسطينيين قبل تمكنهم من العودة لوحدتهم، التي يبدو أن النخبة السياسية الامريكية تعتقد في معظمها انها ستعود ففي، سؤال ل 44 خبيرًا امريكيًا (مثل صموئيل بيرغر، وبريجنسكي، ووارن كريستوفر، وادواردلتواك، وانتوني زيني ... الخ) عن احتمالات استمرار الانفصال بين غزة والضفة الغربية أجاب 81% بعودته، (45% قالوا لن يستمر، و36% قالوا انه سيستمر لفترة ثم ينتهي)، لكن اللافت للانتباه هو السؤال الخاص بالموقف الامريكي من هذا الانفصال، فقد كانت النتائج كالتالي : (2)

- 50% طالبوا بالعمل على إعادة الوحدة .

- 25% طالبوا بالتعامل مع فتح وحماس كحكومتين منفصلتين، وبمساندة

عباس وفتح كجهة شرعية والتعامل مع حماس كجهة غير شرعية.

- 16% طالبوا بأن تنتظر الحكومة الأمريكية إلى أن ينتصر أحد الطرفين .
 - 7% طالبوا بمساندة حركة فتح وعزل حركة حماس .
- (ب) البيئة الإقليمية: ربما تكون شبكة العلاقات العربية-العربية في تلك اللحظة لا تقل سوءاً عن الوضع الفلسطيني، فالعلاقات السورية-السعودية والعلاقة السورية-المصرية أقرب للمتوترة والأزمة اللبنانية والعراقية والسودانية والصومالية، كلها تجعل الموقف العربي غير قابل للتسيق أو التأثير .
- ويغري مثل هذا الوضع على استثماره من قبل الولايات المتحدة واسرائيل بشكل خاص، حيث سيجد المفاوض الفلسطيني نفسه في ظروف لا تسعفه على تحقيق أي إنجازات إلى جانب

(1) اغانيوس، نابوليس.. الامل المتلاشي، مرجع سابق، ص 4

(2) صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، مرجع سابق، ص 243

الخواء في جبهته الداخلية . (1)

ويمكن الوقوف على عدد من الملاحظات على هذا المؤتمر:

- أن الدور الأمريكي، وطبقاً لما تم الاعلان عنه، لن يكون أكثر من الدور المساعد، تاركاً النتائج للمفاوضات الثنائية بين الطرفين (وهي نتائج محكمة بموازين القوى المختلة تماماً لصالح الطرف الاسرائيلي)، ويمكن الاستدلال على ذلك ممايلي:
 - 1. يقول الرئيس الأمريكي في خطابه الافتتاحي للمؤتمر (سنستخدم قوتنا لمساعدتكم عندما تقدمون على اتخاذ القرارات الضرورية) .
 - 2. ورد في البيان الختامي للمؤتمر ما نصه (الولايات المتحدة ستقرب بتحكم على مدى وفاء الأطراف بالتزاماتهم) .
 - 3. ورد في البيان الختامي النص على (إطلاق مفاوضات ثنائية للتوصل إلى معاهدة سلام تحل كل القضايا العالقة، بما فيها كافة المسائل الجوهرية دون استثناء) .
 - 4. نص البيان على تشكيل لجنة تسيير، دون مشاركة الولايات المتحدة .(2)
- وذلك يعني أن درجة التزام الولايات المتحدة الأمريكية لن تكون بالقدر الذي سيؤثر من الناحية العملية على الطرف الاسرائيلي، بل سيتترك المفاوض الفلسطيني في مواجهة الطرف الاسرائيلي المسلح بكل أدوات الضغط العسكرية والسياسية والإقتصادية والإعلامية، بينما يفقد الطرف الفلسطيني هذه الأدوات بما فيها المقاومة المسلحة .

- : يتضح من نص البيان الختامي أن الأولوية للخطوات العملية ستقع على عاتق الطرف الفلسطيني، إذ يشير البيان إلى تنفيذ معاهدة السلام المستقبلية مرهون بتنفيذ خريطة الطريق، ومعلوم أن خريطة الطريق (التي وقعت من قبل اللجنة الرباعية) تستدعي من الطرف الفلسطيني تفكيك البنية التحتية لشبكات المقاومة الفلسطينية، ووقف المقاومة المسلحة، وهو ما نص عليه البيان في إشارته في فقرته الثانية بعد الديباجة إلى مواجهة الإرهاب والتحريض. (3) - : أشار البيان في مقدمته إلى أن الرئيس عباس قد شارك في المؤتمر بصفته رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، وهو ما يعني إلزاماً ضمناً

(1) الحمد، جواد، لماذا انهار الموقف العربي من لقاء انابوليس، 2007/11/27

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1195032673146%20&pa

(2) شفيق، منير، مؤتمر انابوليس ظاهرة غير حقيقية، 2007/11/15

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0E553321-E76F-4EB7-8A5F-B46485CF87F5.htm>

(3) المصدر نفسه، ص2

من قبله للمنظمات المنضوية في منظمة التحرير بالنتائج وبالمؤتمر الدولي .

أما الموقف الأمريكي لنتائج مؤتمر انابوليس، فيوجد تقييم رسمي واخر غير رسمي من قبل مراكز الأبحاث الأمريكية :

* التقييم الرسمي: اعتبرت وزيرة الخارجية الأمريكية راييس أن حضور عدد من الدول العربية مؤشر على المضي خطوة إلى الأمام في اتجاه اتصال بإسرائيل، وقالت في مقابلة لها مع محطة أي بي سي الأمريكية (أن دولا عربية مثل السعودية لم تكن فاعلة في مسيرة السلام، أصبحت موجودة فيه). (1)

* تقييم مراكز الابحاث الأمريكية (2): يقول ارون ديفيد ميللر من مركز وودرو ويلسون (لست مقتنعا بأن الأطراف مدركة لمدى جدية وحجم العمل المطلوب لانجاز ما وعدوا بالقيام به مع نهاية ولاية بوش). أما جون الترممان من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فيري (ليس لدى الأطراف لا الدعم المحلي من شعوبهم ولا السيطرة على حكوماتهم لانجاز شيء خارق). ويسير باجث اخر وهو بروس ريدل من معهد بروكنجز إلى مدى التزام الولايات المتحدة للتوصل إلى نتائج واضحة فيقول (ثمة شك كبير في أن الإدارة الأمريكية مستعدة للانخراط الكافي لانجاز ما تعهدت به). بينما يرى دانييل ليفي من المؤسسة الأمريكية الجديدة أن الرئيس الأمريكي استثمر هيبته بشكل لم نعتد عليه .

ثالثا : ايران

تفاعلت إيران مثل باقي دول المنطقة مع الأحداث التي برزت على الساحة الفلسطينية وهي اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، إلى انهيار هذا الاتفاق وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وصولاً إلى مؤتمر انابوليس الذي عقد في نهاية سنة 2007، برعاية الولايات المتحدة الأمريكية .

وكان من الطبيعي تجاه هذه الأحداث المهمة وتداعياتها، أن تتسجم إيران إلى حد بعيد مع مواقفها وسياساتها السابقة من حركات المقاومة ضد إسرائيل، وفي مقدمتها حركة حماس ومن عملية السلام في الشرق الأوسط، التي رفضت طوال السنوات الماضية تأييدها، أو المشاركة فيها، أو الرهان على ما يمكن أن ينتج عنها . وكان من المتوقع أن تختلف إيران تجاه هذه الأحداث مع كثير من الدول العربية، التي ذهب بعضها إلى اتهام حماس بتقويض اتفاق مكة وبما جرى في غزة، وذهبت جميعاً إلى مؤتمر انابوليس، الذي رفضته طهران

(1) <http://www.whitehouse.gov/news/release/2007/11/20071128.html>

(2) <http://www.whitehouse.gov/news/release/2007/11/20071127.html>

ونددت بانعقاده وحكمت على نتائجه بالفشل . خاصة وأن المؤتمر لم يلتزم جدول أعمال أو مواعيد لتنفيذ ما قد يتفق عليه، أو تعهد إسرائيل الانسحاب حتى حدود سنة 1967، كما جاء في مبادرة السلام العربية سنة 2002، التي بات العرب يرونها أساساً لأي حل مقبل بينهم وبين إسرائيل .

1.1. موقف إيران من اتفاق مكة : أيدت إيران منذ البداية اتفاق مكة، الذي تم برعاية سعودية بين حركتي فتح وحماس، وأيدت كذلك حكومة الوحدة الوطنية التي عقبته هذا الاتفاق ولم تكن إيران بهذا الصدد لتختلف عن مواقف معظم الدول العربية، التي رحبت أيضاً بالاتفاق وبحكومة الوحدة . وكان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، محمد علي حسيني، قد أكد شعور بلاده بالارتياح، لأن الإتفاق يسهم في وضع حد للأزمة الداخلية، واصفاً اتفاق مكة بأنه خطوة بناءة . (1)

ومع الاشتباكات التي أنذرت بفرط عقد هذا الاتفاق، أوجس الإيرانيون خيفة من تداعياتها، فحذر مرشد الجمهورية الإسلامية، السيد علي خامنئي، خلال استقبال أمين عام حركة الجهاد الإسلامي رمضان عبدالله شلح، من فتنة تغيير الصراع الفلسطيني - الصهيوني إلى صراع فلسطيني فلسطيني، معرباً عن أسفه لمقتل الفلسطينيين من أي مجموعة كانت . ونبه خامنئي إلى المؤامرة التي تحيكها أمريكا وإسرائيل لزرع الفتنة والشقاق في العالم الإسلامي، مضيفاً يجب احباط مؤامرة تثير الفتن من خلال التحلي باليقظة والجهاد والمقاومة بوجه تهديدات

العدو وأطماعه . خصوصا وأن الإسرائيليين والإمريكيين شعروا بالامتعاض من الإتفاق، حيث ذكرت مجلة تايم على سبيل المثال أن (الإتفاق وتأسيس حكومة وحدة وطنية يقود إلى طريق مسدود بين الاسرائيليين والفلسطينيين) . (2)

وأستمر المسؤولون الايرانيون في الدعوة إلى الوحدة ووقف الاقتتال . فدعا هاشمي رفسنجاني الأطراف المتنازعة من الفلسطينيين إلى توجيه أسلحتهم ضد اسرائيل . ولم تقتصر خشية طهران مما يحصل في غزة على مجرد الإدانة أو الاستنكار، بل أيدت استعدادها، كما قال الناطق باسم الخارجية الايراني للتشاور مع دول المنطقة، خصوصا السعودية وسورية ومصر، داعيا الجماعات الفلسطينية إلى الوحدة وقتال العدو الصهيوني

(1) <http://www.alarabiya.net/save-print.php?save>

(2) <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1061278>

واحترام نتائج الانتخابات الديمقراطية . واتهم أباد خفية بالعمل على زيادة التوتر في المنطقة، من خلال عدم التعاون مع حكومة الوحدة الوطنية، وعدم الاستجابة لمطالب الشعب الفلسطيني، وفرض العقوبات الاقتصادية .

1. 2. موقف إيران من سيطرة حماس على غزة : وإن تحولت الاشتباكات المتنتقلة والمتقطعة إلى عملية عسكرية واسعة، انتهت بسيطرة حماس على قطاع غزة، وانفرط على اثرها عقد حكومة الوحدة الوطنية، حتى انحازت إيران إلى جانب حماس . ولم يصدر عن أي مسؤوليها، خلافا لمواقف حكومات عربية، ما يشير إلى إلقاء تبعه ما حصل على حركة حماس، لكن المسؤولين الايرانيين تحدثوا كثيرا عن الوحدة الوطنية في مواجهة العدو الصهيوني، وحاولت ايران بعد سيطرة حماس على القطاع مباشرة، الإسهام في احتواء تداعيات ما حصل عبر الدعوة إلى الحوار، فجاء بعد أيام قليلة إلى دمشق مساعد وزير الخارجية الايراني للشؤون العربية والافريقية، محمد رضا باقري(السفير السابق في سورية)، وأجرى سلسلة لقاءات مع قادة المنظمات الفلسطينية، شملت وفودا من حماس، والجيبهة الشعبية، والجيبهة الديمقراطية، والجيبهة الشعبية-القيادة العامة، وأوضح عضو المكتب السياسي لحماس محمد نصر أن باقري متفهم لموقف الحركة، وأن ما وصل الامور إلى هذا الحد هو الرفض المستمر لنتائج الانتخابات وفرض الحصار على الشعب الفلسطيني، وأكد باقري خلال اللقاء (أن طهران مع الوحدة الوطنية، وضرورة توحيد الصفوف لمواجهة الإحتلال،.. وأن بلاده تقف إلى جانب الكفاح العادل للشعب الفلسطيني) . (1)

ولقد تعرضت ايران بعد ما جرى في غزة لاتهام مباشر من الخارجية المصرية بالمسؤولية عن ما فعلته حماس، وهذا يمثل بحسب ما رأى وزير الخارجية المصري أحمد ابو الغيط (تهديدا للأمن القومي المصري، لأن غزة على مرمى حجر من مصر) (2) وقد نفى باقري في لقاءه مع الفصائل في دمشق هذا الاتهام، كما نفى ذلك الناطق باسم الخارجية الايرانية محمد علي حسيني قائلاً (إن ايران بدأت منذ البداية اجراء المباحثات بين المجموعات الفلسطينية، أي بين حماس وفتح، وسانددت اتفاق مكة، وأن طهران دعمت تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في فلسطين)(3)، واتهم المتحدث باسم الخارجية الايرانية الولايات المتحدة واسرائيل بالدور الرئيسي في الاشتباكات بين الفلسطينيين، معتبرا أنه من المؤسف أن بعض

(1) http://www.daralhayat.com:9090/search/SearchServlet?view_search=%D8%A7%D

(2) <http://www.assafir.com/Article.aspx?ArticleId=199&EditionId=1226&ChannelId=28226>

(3) <http://www.assafir.com/Article.aspx?ArticleId=202&EditionId=1226&ChannelId=28226>

الدول العربية تتجاهل هذا الموضوع وتوجه الاتهام إلى الدولة التي تعبر عن افضل المواقف بشأن القضية الفلسطينية.

وقد أطلقت ايران مواقف مؤيدة لحكومة هنية، تارة عبر احترام نتائج الانتخابات الديمقراطية، ورفض الاقتتال الداخلي الذي يضر باهداف الفلسطينيين الثورية، وتارة اخرى بالتصريح، كما قال نائب وزير الخارجية الايراني مهدي مصفوي (إن تشكيل حكومة طوارئ فلسطينية مخالف للديمقراطية، ويزيد من حدة التوتر السياسي في فلسطين المحتلة) . (1)

كما ذهب الرئيس الايراني احمدي نجاد إلى حد وصف حكومة الطوارئ بالمرتھنة، كما نقلت وكالة الانباء الايرانية، معتبرا أن الدول العظمى هي التي أقالت الحكومة التي اختارها الشعب الفلسطيني، وشكلت هذه الحكومة المرتھنة. وأضاف (أن عهد ترهيب الدول واذلالها قد ولى، ولا تظنوا أنه في امكانكم الاجتماع في مدينة واتخاذ قرار والقول بأن ملف القضية الفلسطينية قد أغلق) (2) لكن ايران وعلى الرغم من انحيازها لحكومة حماس، واتهامها لحكومة

الطوارئ، لم تتخل عن فكرة الدعو إلى الحوار، في طهران، لوضع نهاية للأزمة الفلسطينية الداخلية، كما أشار إلى ذلك رئيس مجلس الشورى غلام علي حداد عادل، الذي أعاد التأكيد في الوقت نفسه على أن المعيار الرئيسي ينبغي أن يكون أصوات الفلسطينيين الذين اختاروا حماس، التي تقود الحكومة الشرعية في الاراضي الفلسطينية .

الإصلاحيون بدورهم أدلوا برأيهم فيما جرى في غزة وفي الحل المقترح، فبعث الرئيس السابق محمد خاتمي، رئيس مؤسسة حوار الثقافات والحضارات، رسالتين منفصلتين إلى الرئيس

محمود عباس، وإلى رئيس الوزراء المقال اسماعيل هنية، دعا فيهما (إلى حل المشاكل العالقة عبر الحوار، والتفاهم). (3) كما أعلن خاتمي استعداداه الشخصي للتوسط بين الفصائل الفلسطينية لتبديد العراقيل امام الحوار، وذلك بعد اجتماعه في طهران مع كل من السفير الفلسطيني صلاح الزواوي، وممثل حركة حماس ابو اسامة عبد المعطي، حرصا على نبذ التفرقة والتمسك بالوحدة الوطنية .

وبعد لقائه في دمشق عددا من قادة الفصائل الفلسطينية في شكل جماعي وثنائي حض الرئيس الابراي احمدي نجاد على تجنب الخلاف ونبذ الفرقة، وضرورة حل المشاكل بالحوار لأن

(1) صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، مرجع سابق، ص 147

(2) المصدر نفسه، ص 148

(3) http://www.addustour.com/PDF_Daily/2007_6/6_15478_1_39.pdf

المستفيد الوحيد هو العدو. كما نقل عن الرئيس الابراي قوله (إن الدفاع عن المقاومة الفلسطينية من واجبات ايران... وان الفتنة بين حماس وفتح هي من صنع اسرائيل). (1)

واستنادا الى خلفية الموقف الابراي المتعاطف مع حركة حماس، وعلى الرغم من الدعوات إلى المصالحة والحوار، خصوصا في ظل رفض الرئيس الفلسطيني هذا الحوار قبل العودة إلى ما قبل الانقلاب، الذي حصل في غزة، طالب السفير الابراي في الامم المتحدة، منصور الصادقي، في كلمته في اجتماع مجلس الامن المخصص لمناقشة قضايا الشرق الاوسط، بالتصدي لجرائم الاحتلال الصهيوني، مشددا على أنه لا يمكن شطب حماس من الساحة السياسية، بل أن المحاولات التي تستهدف حماس مالهها إلى الفشل. (2)

إلا أن ايران وفي تحول لافت لسياستها الخارجية، لم تكتف باطلاق المواقف المؤيدة أو الداعية إلى الحوار بين الفلسطينيين، بل أراد وزير الخارجية الابراي منوشهر متكي اشراك الجانب العربي في محاولة تسوية الأزمة، فقام بالاتصال بامين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى، داعيا الجامعة إلى ابداء التحرك اللازم في هذا الإطار، ونقلت الخارجية الابراي في بيانها (أن موسى ابلغ متكي أنه على اتصال مع الفصليين الفلسطينيين ففتح وحماس لحثهما على الحوار). (3) كما وحرص وزير الخارجية الابراي على نفي تورط بلاده في هذه الاحداث، متمنيا على موسى ضرورة ابلاغ هذا الموقف إلى الأعضاء في الجامعة العربية .

وفي هذه الاثناء ايضا، وجه الاتهام إلى ايران بأنها عرضت على الولايات المتحدة منذ سنة 2003 (فترة حكم الاصلاحيين) وقف مساعداتها إلى حزب الله وإلى حركة حماس، ففي تقرير لتلفزيون ال بي بي سي البريطاني أشير إلى أن ايران اقترحت في رسالة سرية إلى الإدارة الأمريكية، عبر الممثلة السويسرية في طهران، قبول المبادرة العربية للسلام، واقناع حماس وحزب الله بوقف العمليات ضد المدنيين في اسرائيل، مقابل ابطال الولايات المتحدة لكل العقوبات ضد ايران، والاعتراف بحقها في امتلاك تكنولوجيا نووية وبيولوجية وكيميائية سلمية بدون قيود، والاعتراف بمصالح ايران المشروعة في المنطقة، والتوقف عن محاولات الإطاحة بالنظام . وهذا ما أطلقت عليه بعض المصادر الامريكية (الصفقة الكبرى)، التي عرض تفاصيلها في نهاية شهر كانون الاول/ديسمبر 2007 برنامج فرونت لاين

(1) <http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%>

(2) <http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%>

(3) الايام، رام الله، ع 4229، 26 تشرين الاول، 2007م .

الامريكي، وذكر فيها أن متشددى الإدارة وخصوصا ديك تشيني رفضوه في ذلك الوقت . في مقابل هذه الاتهامات أكدت ايران بلسان أحد المسؤولين في وزارة الخارجية أنها لم تقدم أي عرض بانهاء تعاونها مع حزب الله وحركة حماس، كما قال محمد تاجيك عضو لجنة الدفاع في البرلمان الايراني أن تقرير ال بي بي سي لا يخلو من الأوهام، لأننا لا يمكن أن نتنازل عن قيمنا وثوابتنا، وأن المساعدات التي تقدمها ايران لتلك الحركات لا تنبغي من ورائها إلا مصلحة واحدة هي مصلحة الإسلام . (1)

المبحث الثاني: موقف المجتمع الدولي والعربي من الإنقسام السياسي الفلسطيني

الفرع الأول: الموقف الدولي

شكلت الأزمة الداخلية الفلسطينية، قبل اتفاق مكة وبعده، ومحاولات بعث الحياة في التسوية السياسية بين الفلسطينيين والاسرائيليين سمتين مركزيتين، وحددت هاتان سمتان الإطار الذي تحركت فيه السياسة الدولية تجاه الموضوع الفلسطيني، إذ عملت القوى الدولية المختلفة على تكييف هاتين سمتين بما يتناسب مع توجهاتها.

واتسمت سياسيات بعض القوى الدولية في توجهاتها المركزية بالعمل على الحيلولة دون تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية في المرحلة الأولى، وعند تشكيلها سعت إلى افشالها من خلال إرهابها بمطالب مختلفة وتدخلات من وراء ستار. وبعضها راح يميز في المعاملة بين وزير واخر، وقام بمقاطعة وزراء حماس ورئيس الوزراء نفسه.

وأسهمت السياسات الدولية، إلى جانب عوامل أخرى، في حدوث انشطار حاد في البنية الفلسطينية الحكومية والإقليمية، وتمثل ذلك في وجود حكومتين، في غزة ورام الله، وانفصال اداري ومالي مواز بين الضفة والقطاع .

وراحت بعض الجهود الدولية تعمل على استثمار هذا الإنشطار بما يخدم رؤيتها الاستراتيجية للمنطقة، وعمل البعض الآخر على حث الاطراف الفلسطينية للعودة إلى الوحدة. وتشير المعطيات المتاحة أن قوى استثمار الانشطار وتوظيفه لأغراض استراتيجية، كانت أكثر حراكا وفاعلية .

وعليه سوف نتبع سياسة كل من الإتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمم المتحدة، وروسيا في مواجهة الإنقسام السياسي الفلسطيني .

<http://www.albayan.ae/servlet/Satellite?c=Article&cid=1167833018064&pagename=Albayan> (1)

أولاً: الإتحاد الاوروبي

تثير دراسة السياسة الاوروبية نوعاً من الإشكال المنهجي، فهناك سياسة أوروبية خارجية، يجري الإعلان عنها من قبل منسق السياسة الخارجية والامنية الاوروبية خافيير سولانا من ناحية، لكن بعض جوانب هذه السياسة لا يتسق في بعض الاحيان مع مواقف تعلن عنها أو تمارسها بعض دول الاتحاد بشكل فردي من ناحية أخرى .

ويلاحظ من ناحية ثانية ومن خلال استطلاعات الرأي العام الاوروبية أن ايقاع التغيير في توجهات الراي العام الاوروبية يسير بوتيرة أسرع من التغيير في التوجهات السياسية الرسمية تجاه الوضع في الشرق الأوسط، فثمة هوة ما بين الرأي العام الأوروبي وبين الموقف الرسمي الأوروبي إزاء الموقف من العدوان والاحتلال الاسرائيليين والتعاطف مع الشعب الفلسطيني أو الحرب على العراق أو الحرب على ايران .

وبناء على ذلك، سنتناول الموقف الاوروبي بشكل عام من خلال مواقف الاتحاد، مع التنويه إلى السياسات الفردية، التي يتم التعبير عنها من قبل مسؤولي الدول الأوروبية الأساسية (المانيا، وفرنسا، وبريطانيا)، دون اغفال المواقف الأوروبية الاخرى للدول الأقل وزناً في صنع القرار السياسي الاوروبي .

بحيث اتسم الموقف الاوروبي بشكل عام بأنه أقل حدة في موقفه من فوز حركة حماس في الانتخابات سنة 2006 من الموقف الامريكي، لكنه حافظ على موقف ثابت بعد ذلك يتمثل في

الضغط التدريجي والمتزايد على حركة حماس للقبول بشروط اللجنة الرباعية، لا سيما الإعراف بإسرائيل، ونبذ العمل المسلح والقبول بكل الإتفاقيات السابقة التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الفلسطينية مع إسرائيل .

ذلك يعني أن بعض الدول الأوروبية ترى أن الحوار أو الاتصال بحركة حماس يساعد في الوصول إلى الاهداف المطلوبة، وأن ضبط الازمة الداخلية الفلسطينية يساعد في ذلك، لذا نجد أن وزير خارجية ايطاليا ماسيمو داليمبا يرحب بحوار بين حركة حماس وفتح ، وأبدى تأييدا لحوارهما في غزة، واعتبرت مفوضية الاتحاد الاوروبي للعلاقات الخارجية بينيتا فيرير وفالذر أن الاتصال بحركة حماس (يشجع الحركة على التغيير) . (1)

لكن هذه المواقف كانت في الغالب مرتبطة بعدد من الشروط أشار لها وزراء خارجية دول اوروبية مثل اسبانيا وايطاليا وهي (2) :

(1) الشيخ، وليد، الاتحاد الاوروبي والأزمة الفلسطينية، مجلة السياسة الدولية، (عدد168)، يوليو 2007: ص 56
 (2) المصدر نفسه، ص57

- اعلان الحكومة احترامها للقرارات الدولية والاتفاقيات السابقة .
- اعترافها بقيادة محمود عباس للمفاوضات مع اسرائيل .
- وقف اطلاق الصواريخ وتهريب الأسلحة الى غزة .
- الإفراج عن الجندي الاسرائيلي الذي اسرته حماس 2006/6/25، وقد أبدى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي اهتماما خاصا بهذا الموضوع .
- وتعزز هذا التوجه بموقف البرلمان الاوروبي الذي طالب أغلب اعضائه برفع الحصار المفروض على الحكومة الفلسطينية، التي تلت اتفاق مكة في شباط/فبراير 2007. وقد أيد هذا الموقف النواب الذين يمثلون الاثريين والخضر والليبراليين واليسار الموحد، بينما عارضه نواب حزب الشعب الموحد . (1)
- وقد اتخذ التعامل مع الحكومة الفلسطينية شكلا غير مألوف في تاريخ الدبلوماسية، إذ اتجهت أغلب الدول الأوروبية للتعامل مع الوزراء غير المنتمين لحركة حماس فقط، وبعد تفجر الاوضاع في شهر حزيران/يونيو 2007 بين فتح وحماس، ودخول المجتمع الفلسطيني في أزمة الصلاحيات والشرعية بين رام الله وغزة، توقفت كافة الاتصالات الأوروبية مع غزة، واعتبرت الحكومة القائمة في رام الله برئاسة سلام فياض هي الحكومة الشرعية، وتم رفع الحصار المالي من قبل الإتحاد الأوروبي عن هذه الحكومة . وبالمقابل فقد أعلنت المتحدثة باسم المفوضية الأوروبية انطونيا موشان بان الاتحاد الاوروبي (لن يمول الوقود لغزة إذا

كانت حماس ستجبي الفواتير)، وعاد الاتحاد إلى تمويل الكهرباء بعد أن اكدت حماس بأنها ليست الجهة التي تجبي فواتير الكهرباء. (2)

وعند تتبع السياسات المختلفة للدول الأوروبية كل منها على حدة، نجد تباينا واضحا في بعض الاحيان بين هذه الدول، وتباينا بين تصريحات المسؤولين في الدولة الواحدة احيانا أخرى، وقد يعود هذا التضارب إلى التغيير في الحكومات الأوروبية، كما حدث في فرنسا وبريطانيا والمانيا من ناحية، ولتباين توجهات القوى السياسية المختلفة داخل هذه الدول الأوروبية من ناحية اخرى .

ويمكن تقسيم المواقف الأوروبية من الحكومات الفلسطينية (حكومة حماس قبل اتفاق مكة، وحكومة الوحدة الوطنية بعد اتفاق مكة، وحكومتى رام الله وغزة) إلى ثلاثة مواقف :

(1) <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=188974&issueno=9035>

(2) صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، مرجع سابق، ص242

أ) المواقف التي اقتصر تعاملها مع جناح من الحكومات الفلسطينية دون الجناح الاخر، حيث تعاملت مع الوزراء من خارج حركة حماس فقط، وتمثلت هذه المجموعة في الدول الأوروبية المركزية، وهي فرنسا وبريطانيا والمانيا .

غير ان مواقف هذه الدول شهدت قدرا من التذبذب في حديثها، ولعل موقف الحكومة الفرنسية، هو الذي عرف التغيير الأكثر حدة، فبعد وصول ساركوزي إلى الرئاسة الفرنسية، أخذ وزير خارجيته برنار كوشنير يعبر عن موقف أكثر عداء لحماس، وأكثر قربا من فتح .

وقد عبر ساركوزي بشكل عام عن هذا الموقف بقوله (لدي سمعة بأبني صديق لاسرائيل، وهذا صحيح، ولن أساوم أبدا على أمنها) (1) . وفسر كوشنير هذا اجرائيا بهجوم على حماس،

حيث اتهمها بأن لها علاقات مع القاعدة، ثم أن حكومته تقدم المساعدات المالية المباشرة للحكومة التي عينها عباس في رام الله . لكن ساركوزي طالب في مؤتمر باريس للدول

المانحة بانسحاب اسرائيل من الضفة، وتجميد الاستيطان، وإعادة فتح المؤسسات في القدس الشرقية، ومساعدة الشعب المعزول في غزة، ولكنه طالب من ناحية ثانية بتشكيل قوة دولية لمساعدة أجهزة الأمن الفلسطينية . وساند مثل هذا التوجهات وزير الدفاع الالمانى فرانز

جوزيف يونج، الذي دعا إلى دعم حركة فتح وعزل حماس (2) .

ب) تبنت مواقف بعض المسؤولين في هذه المجموعة من الدول فكرة ضرورة التواصل مع الجناح الاخر من الحكومات الفلسطينية وبالتحديد وزراء حماس، فوزير الخارجية الالمانى

فرانك فالتر شتاينماير طرح، في مؤتمر عقد في لندن في بداية سنة 2007 بخصوص الوضع في العراق، رأيه في العلاقة مع حماس فقال (ليس بإمكاننا الطلب من حماس تسليم سلطتها قبل أن نتحدث ونتفاوض معها، فهذا الأمر لم نفعله مع منظمة الشين فين وخصومها في إيرلندا) (3).

وفي بريطانيا طالبت لجنة برلمانية بإجراء محادثات مع حماس، لأن عزل حماس سيزيد من اقترابها من إيران، بل أن رئيس وزراء إيطاليا رومانو برودي دعا في اب/اغسطس 2007 إلى الحوار مع حماس حتى بعد سيطرتها على قطاع غزة (4). كما اتهم رئيس وزراء هولندا الأسبق، دريس فان اخت التعامل من قبل اللجنة الرباعية مع الحكومة الوطنية الفلسطينية

(1) صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، مرجع سابق، ص 245

(2) الدستور، عمان، ع 14718، 21 حزيران، 2007م .

(3) <http://www.alquds.co.uk:9090/pdf/2007/01/19JanFri/qds04.pdf>

(4) صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، مرجع سابق، ص 247

(التمييز بين الوزراء) على أنه نوع من المعايير المزدوجة وتتنافى مع مبادئ التوازن والحياد والعدل، وساند هذا التوجه رئيس البرلمان الايطالي، فاوستو بيرنتوتي، الذي وصف الحكومة الوطنية بأنها حكومة شرعية. كما أعلن الحزب الاشتراكي السويدي (وهو أكبر الأحزاب السويدية) اعترافه بحكومة الوحدة الوطنية بكامل وزرائها دون تمييز (1) .
وحيث أن هاتين المجموعتين تمثلان القوى المركزية في الاتحاد الاوروربي، فإن هذا التوجه انعكس بشكل عام على سياسة الاتحاد الاوروربي، من موضوع الأزمة الداخلية الفلسطينية، على النحو التالي:

- الضغط المتواصل على حركة حماس لتغيير مواقفها، وتقديم المزيد من الاغراءات لحركة فتح، للاستمرار في نهج التسوية السياسية مع اسرائيل، ولعل البيان الذي اصدره وزراء خارجية عشر دول اوروربية في حزيران/يونيو 2007 دعماً للرئيس عباس ، يمثل التعبير الأوسع نطاقاً عن هذه السياسة . وقد عبر بلير عن استراتيجية إغواء حماس من خلال قوله (إن بعض الاشارات التي تصدر من حماس ليست بلا فائدة، لكننا في حاجة إلى معرفة أين تتموضع فعلياً) . (2)

- تقديم مساعدات اقتصادية تحول دون الوصول إلى كارثة انسانية، مع ضمان عدم استفادة حركة حماس من هذه المساعدات بأي شكل من الأشكال .

وتتدرج المساعدات الاوروربية، التي تم التعهد بتقديمها في مؤتمر باريس في 2007/12/17 في هذا السياق، وبخاصة الربط الواضح بين المساعدات والتقدم في عملية التسوية .

(ج) ثمة طرف ثالث حاول أن يبقي علاقاته مع حماس قائمة، حتى بعد سيطرتها على غزة، إلا أنه تراجع أمام الضغط الخارجي، مثل النرويج، التي قررت قطع علاقاتها مع حماس بعد عدة اتصالات بينهما، وهو أمر ابلغه وزير الخارجية النرويجي يونس غار ستوري لاسرائيل، غير أن وفدا ايطاليا من السياسيين والنواب التقى ممثلين عن حركة حماس في الضفة الغربية، واجرى اتصالا هاتفيا مع رئيس الحكومة المقالة في غزة، اسماعيل هنية، في اواخر كانون الاول/ديسمبر 2007 على الرغم من الضغوط من جهات عدة لمنع الاتصال بحركة حماس

ثانيا: روسيا

يتميز الموقف الروسي بأنه الأكثر حرصا بين القوى الدولية، على تماسك الجبهة الداخلية

(1) الدستور، عمان، ع 14739، 31 تموز، 2007م .

(2) <http://www.aawsat.com/default.asp?myday=29&mymonth=12&myyear=2007&I2.x=8&I2.y=3>

الفلسطينية، وعلى الرغم من تأييده لمواقف اللجنة الرباعية الدولية، فإنه يحاول الاحتفاظ بقدر من المسافة المتساوية بينه وبين أطراف النزاع الداخلي الفلسطيني، ولقد دعمت السياسة الروسية لقاءات حركتي فتح وحماس في السعودية، وأيدت اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وقد عبر المتحدث الرسمي الروسي ميخائيل كامينين عن ذلك كله في مناسبات متعددة.

لكن الموقف الروسي، اتسم من ناحية اخرى، بمحاولة تفسير النزاع الفلسطيني الداخلي بأنه ناجم عن تدخل عناصر خارجية، وعلى الرغم من أن الحكومة الروسية لم تحدد هذه الجهات، إلا أن السياق العام يوحي بأنه موجه نحو ما عرف بخطة دايتون، التي جرى الحديث عنها كثيرا، والتي رأت حركة حماس بأنها السبب الحقيقي وراء انفجار الازمات المتلاحقة في الجبهة الداخلية الفلسطينية.(1)

ويبدو أن الدبلوماسية الروسية ترى أن الحوار مع حماس لتغيير موقفها، كما ألمح إلى ذلك وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، أجدى من الضغط عليها. ولا يبدو أن ذلك راجع لرأفة روسية من قسوة الواقع على حماس، بل لأسباب عدة:

- أن للعلاقة الروسية مع حماس تجعل للدور الروسي في الموضوع الفلسطيني أهمية، من حيث القدرة على التواصل معها والتأثير عليها من ناحية، ومن خلال تقديم العلاقة مع حماس

على أنها دليل على أن الموقف الروسي تجاه الحركات الاسلامية ليس موقفا دينيا، كما تروج الحركات الشيشانية، التي تمثل مصدر قلق داخلي للحكومة الروسية من ناحية ثانية .
 - أن روسيا ليست معنية بإجهاض القوى الممانعة للسياسة الامريكية في المنطقة، فهي حريصة على إبقاء القبضة الامريكية على المنطقة رخوة قدر الإمكان، بما يسمح لروسيا التسلل إلى المنطقة من خلال شقوق هذه القبضة .
 - لا شك أن العلاقة الروسية الايرانية، والعلاقة الروسية السورية، لها بعض التأثير النسبي في جعل روسيا أقل حدة في التعامل مع حركة حماس .
 - تخضع روسيا مواقفها في قضايا العرب والمسلمين والعالم الثالث عموما لمصالحها الذاتية بالدرجة الأولى، ولخدمة قضايا تهمة أمنها القومي في أوروبا . مثلا التصريح الأخير بأن روسيا مستعدة لدعم حلف الأطلسي في أفغانستان إذا تخلى الحلف عن ضم

(1) <http://www.aljazeera.net/Channel/archive/archive?ArchiveId=89631>

أوكرانيا وجورجيا إليه . ولكن الموقف الروسي سينفتح أكثر إذا اغلق الغرب باب المساومة معها في أوروبا، أو تشدد في التضييق عليه . (1)
 ويمكن تلمس الأسباب السابقة في التصريحات والنشاطات الدبلوماسية الروسية، فقد قال لافروف في تحديد موقفه من حكومة الوحدة الوطنية بعد اتفاق مكة (امل أن تعبر الرباعية عن دعمها للاتفاق على تشكيل حكومة فلسطينية جديدة، وأن تعلن تأييدها لرفع القيود الاقتصادية الاسرائيلية، وهذا ما سيكون عليه الموقف الروسي والإتحاد الأوروبي والأمين العام للأمم المتحدة) (2) ، والملاحظ أن تصريحه استثنى الولايات المتحدة .
 وفي اعقاب انفجار أزمة الصلاحيات والشرعية في حزيران/يونيو 2007، اكدت روسيا موقفها من أهمية الحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية الفلسطينية، فدعت حكومة الطوارئ التي نشأت في رام الله برئاسة سلام فياض إلى الحوار مع حركة حماس . كما دعت روسيا كلا من اسرائيل واللجنة الرباعية لرفع الحصار عن غزة، واستمرت في رفض تصنيف حركة حماس كحركة ارهابية، وهي مواقف تقليدية للسياسة الروسية . (3)
 لكن الحكومة الروسية مارست الضغط على حماس من خلال تخفيض مستوى الاتصال معها، كما فعل بوتين مع وفد من حماس ذهب إلى موسكو في اواخر شهر تموز/يوليو 2007.

وفي مؤتمر باريس للجهات المانحة في كانون الاول/ديسمبر 2007، تعهد الروس بتقديم 10 ملايين دولار للسلطة الفلسطينية، كما أن وزير الخارجية الروسي تعهد بعقد لقاء دولي في موسكو لمتابعة نتائج انابوليس، غير أنه ربط المتابعة بضرورة تنفيذ التزامات الاطراف لتعهداتها، كوقف الإستيطان من الجانب الاسرائيلي، ووقف العمليات العسكرية من الجانب الفلسطيني، ولكن من المستبعد أن يظل متمسكا بهذين الشرطين، إذا ما وجد أنه من الضروري عقد مؤتمر دولي في موسكو. (4)

ثالثا: منظمة الامم المتحدة

تمثل منظمة الامم المتحدة أهم المنظمات الدولية ذات الشأن في الموضوع الفلسطيني، ومن الضروري النظر إلى توجهات الامم المتحدة، سواء من خلال قراراتها أو توصياتها أو التصريحات التي يدلي بها الامين العام أو من يمثله، على أنها انعكاس لتوازنات القوى داخل

(1) صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، مرجع سابق، ص255

(2) <http://www.al-akhbar.com/ar/node/23731>

(3) <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6E1901AA-E7F2-4147-BC84-521C787285D7.htm>

(4) القدس، القدس، ع13735، 10 كانون اول، 2007 م .

مجلس الأمن فقراراتها ليست إلا انعكاسا لإرادة الأعضاء فيها، أما على مستوى الجمعية فالمعادلة مختلفة لأن الهيمنة الامريكية أو سطوة بضعة دول تضيع أمام إرادة جماعية أكبر وأوسع .

في ضوء ما سبق يمكن إدراك موقف الأمم المتحدة من الأزمة الداخلية الفلسطينية، بحيث لم تبد الأمم المتحدة موقفا عدائيا من جهود تشكيل حكومة وحدة وطنية، كما أنها أبدت نقدا للتضييق على الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني في كل من الضفة وغزة، وقد كان ذلك واضحا في عدد من مواقف الأمين العام بان كي مون، الذي رأى أن اتفاق مكة بين فتح وحماس خطوة ايجابية، وانتقد التضييق الاسرائيلي على حركة الأشخاص والبضائع، ومنع تسليم الجمارك والضرائب من قبل اسرائيل، لا سيما بعد تولي حماس الحكومة الفلسطينية، بالإضافة إلى تكرار ضرورة المحافظة على الحقوق الفلسطينية، على غرار ما فعله المكتب التنفيذي للجنة الأمم المتحدة المعنية بالمطالبة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه (بإقامة دولة فلسطينية في أراضي 1967 بما فيها القدس) (1). وانتقاد بان كي مون قرار اسرائيل اعتبار قطاع غزة كيانا معاديا، لأن ذلك مناقض للقانون الدولي .

لكن السلوك السياسي للامين العام للامم المتحدة ولممثليه لم ينسجم مع هذه التوجهات بشكل واضح، بل كان سلوكا متناغما وبشكل كبير مع التوجهات التي تبنتها واشنطن بشكل خاص، والقوى الدولية الأخرى بشكل عام، فقد أعلنت الأمم المتحدة بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، بأنها ستجري اتصالات دبلوماسية مع وزراء لا ينتمون لحركة حماس، وفسر بان كي مون ذلك بقوله (ننتظر أن تستجيب هذه الحكومة لتوقعات المجتمع الدولي، من أجل إحلال السلام والامن في المنطقة) (2) .

ذلك يعني أن الامين العام للامم المتحدة عكس إرادة الأطراف الفاعلة في مجلس الأمن ولا سيما امريكا واوروبا، والمتمثلة في الضغط على حركة حماس، وهو الأمر الذي عبرت عنه اللجنة الرباعية الدولية، والمتمثل في الشروط المركزية الخاصة بالإعتراف بإسرائيل، وقبول كافة الإتفاقات التي سبق ووقعتها السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي يؤكد أن مواقف الامين العام لا تعكس مواقف الجمعية العامة، وإنما له أجندته في العلاقة بامريكا وبمجلس الأمن عموما .

(1) الحياة الجديدة، رام الله، ع 4205، 8 حزيران، 2007م .

(2) http://www.alhayat.com/world_news/europe/05-2009/Item-20090508-21c

وفي أعقاب انفجار أحداث غزة برز موضوع نشر قوة دولية في قطاع غزة، وهي الموضوع الذي نادى به رئيس السلطة الفلسطينية، واستبعد موفد الأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط مايكل وليامز الاستجابة لهذا الطلب على المدى القصير، كما أوضحت المتحدثة باسم الأمانة العامة للأمم المتحدة ميشيل مونتاس أن فكرة نشر مراقبين دوليين في قطاع غزة هي فكرة جاءت من رئيس السلطة الفلسطينية، وليس من الأمين العام للأمم المتحدة (1) . علما بأن الحكومة الاسرائيلية عارضتها وهو ما يفسر التنصل منها بالرغم من أنها مرفوضة فلسطينيا كذلك . وفي البعد الاقتصادي، تكررت الشكوى من هيئات الامم المتحدة، لا سيما وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين الاونروا، من نقص الامكانيات المادية للوفاء باحتياجات الشعب الفلسطيني، والتي قدرتها لعام 2007 بحوالي 246 مليون دولار (2).

ويمكن فهم تلك الدول المانحة في تقديم مساعداتها إلى الأمم المتحدة، في هذا الجانب، بأنه غير منفصل عن الحصار الاقتصادي ذي الخلفيات السياسية، التي أسرنا لها اكثر من مرة، والموجه تحديدا نحو حكومة حماس قبل اتفاق مكة، أو جناح حماس في حكومة الوحدة الوطنية أو حكومة غزة .

ومما يدل على توظيف توجهات الامم المتحدة بشكل يتوافق مع توجهات واشنطن، أن البنك الدولي أصدر تقريراً في شباط/فبراير 2007، مترافقا مع اتفاق مكة قال فيه أنه (من غير الواضح مدى خضوع المدفوعات عن طريق مكتب عباس للضوابط المالية، وتدابير المراجعة الداخلية المعمول بها في الحكومة الفلسطينية، وثمة أدلة تثير المخاوف من تراجع ملموس في الشفافية والمحاسبة، بسبب التقاعس عن رفع التقارير المالية بصفة دورية) (3)، والقراءة المتأنية للتقرير تشير إلى مسألتين:

- أن موعد صدور التقرير جاء مترافقا مع انفراج الأزمة الداخلية الفلسطينية من خلال اتفاق مكة، والذي لم تكن الولايات المتحدة مطمئنة له .
- الإيحاء الضمني للرئيس الفلسطيني عباس بأنه قد يواجه مشكلات مالية مستقبلا، إذا بقي يسير في تقارب مع حماس، لا سيما إذا ربطنا مضمون هذا التقرير بقرار الكونجرس في الفترة نفسها، وبعد اتفاق مكة، بتجميد مساعدة مالية للحكومة الفلسطينية بمقدار 86 مليون دولار.

(1) <http://www.palestine-info.info/Ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd9>

(2) <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=372775&issueno=10088>

(3) صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، مرجع سابق، ص 261

الفرع الثاني : الموقف العربي من الإنقسام السياسي الفلسطيني

دائما كانت هناك خلافات ومنافسات وإنقسامات في اواسط فصائل وحركات المقاومة الفلسطينية بكافة اتجاهاتها، وكانت هذه كلها أمور طبيعية بالنسبة للظروف الصعبة التي تحيط بالعمل الوطني الفلسطيني داخل الوطن المحتل، وضمن اطار البيئة العربية والاقليمية والدولية ودائما كان الموقف العربي رافضا لكل تلك الخلافات والإنقسامات من منطلق الحرص على وحدة العمل الفلسطيني، والحفاظ على تماسك القضية الفلسطينية، لكن هذا الموقف العربي تغير تغييرا ملموسا في اعقاب فوز حركة المقاومة الاسلامية حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، بسبب متغيرين أساسيين: أولهما، الصراعات السياسية الداخلية في كثير من الدول العربية، وبروز العامل الاسلامي كمنافس قوي في عملية التنافس الداخلي على السلطة، وبالذات حركة الاخوان المسلمين في مصر الذي تزامن نجاحها في تحقيق فوز مشهود في انتخابات مجلس الشعب مع فوز حركة حماس المحسوبة على تيار الإخوان، في الانتخابات التشريعية الفلسطينية . ومن هنا بدا التمايز في مواقف الدول العربية من الصراعات الفلسطينية- الفلسطينية يبرز على قاعدة مدى خطورة المتغير الاسلامي في المعادلة السياسية

الداخلية في كل دولة، فالدول الأكثر تعرضاً لتهديد ما يسمى الخطر الاسلامي وجدت نفسها مدفوعة للانحياز ضد حركة حماس ودعم السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس، أما الدول الأقل تعرضاً لذلك الخطر، فجاءت مواقفها متوازنة من الصراعات الفلسطينية . أما المتغير الثاني فيتعلق بالضغوط الامريكية والاسرائيلية التي تمارس ضد الدول العربية، لاجبارها على اتخاذ مواقف عدائية ضد حركة حماس، ومجمل منظمات المقاومة التي ما زالت تمارس أدواراً مقاومة ضد الكيان الصهيوني، وتشجيعها على دعم السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس، ليس حبا في هذه السلطة أو تأييدا لمواقفها، ولكن حرصا على تصفية كل منظمات المقاومة. (1)

لذلك فإنه على الرغم من كل المرونة التي أبدتها حركة حماس طيلة المساعي التي بذلت لتشكيل حكومة وحدة وطنية، فإن الولايات المتحدة ظلت تضغط على الدول العربية كي تتعامل معها باعتبارها تهديدا على أساس أنها جزء من حركة أصولية عالمية الاخوان المسلمين، وليس كامتداد للحركة الوطنية الفلسطينية المرتبطة عضويا بالأمن القومي العربي وتمثل الموقف العربي من الإنقسامات التي صاحبت تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، من

(1) المشهد العربي وانعكاساته على الانقسام الفلسطيني، تقدير استراتيجي رقم(12)، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، يونيو 2009: ص2

حدوث اشتباكات داخلية بين قوات الامن التابعة للسلطة الفلسطينية وحركة حماس، كادت تطيح باتفاق مكة الذي تم انجازه بواسطة سعودية وشخصية من الملك عبدالله بن عبد العزيز، فالاتفاق جاء مفاجأة غير سارة للامريكيين والاسرائيليين الذين راهنوا على دعمهم لرئيس السلطة لافشال هذا الاتفاق .

وفي هذه الاوضاع اقتصر الموقف العربي على دعوات من أجل وقف الاقتتال والحفاظ على اتفاق مكة، وأجرت الجامعة العربية مشاورات واتصالات مع عدد من العواصم العربية ووزراء الخارجية العرب، لتحديد شكل التحرك الذي ستقوم به الجامعة لمعالجة هذه القضية وأعلن عمرو موسى، الأمين العام للجامعة العربية، استعداده لإرسال وفد رفيع المستوى من الجامعة إلى الأراضي الفلسطينية للقاء جميع الاطراف على الساحة الفلسطينية، لإنهاء الاحتقان السياسي، ووقف الاقتتال الداخلي بين الفلسطينيين، لكنه تساعل: ماذا سيقول الوفد في ظل الوضع الراهن، والكل يعرف ما هو المطلوب. (2)

سؤال يكشف عن مدى عجز الجامعة العربية، الذي يرجع سببه إلى انقسامات حقيقية في الموقف العربي ازاء الاطراف الفلسطينية المتصارعة، فقد ظلت دول عربية عديدة عازفة

طيلة عام 2006 عن التدخل لاصلاح ذات البين بين الفلسطينيين، وانحاز بعضها إلى الرئاسة ضد الحكومة، وعبرت عن انحيازها ذلك إما بالتصريحات السياسية، أو الدعم المالي، وأحيانا بتقديم السلاح وتدريب القوات . وهذا الانحياز، كان له أثره السلبي الذي أدى إلى تعميق الفجوة بين حركتي فتح وحماس، حيث أنه اعطى انطبعا لبعض قيادات فتح بأن لهم ظهيرا عربيا يسانداهم، اضافة إلى الأطراف الدولية، الامر الذي أدى إلى زيادة التشدد والمعاندة من جانبهم في رفض التفاهم مع حماس .(3) هذا الموقف جاء اختراقه بالتوقيع على اتفاق مكة، لكن معظم الدول العربية ظلت تتعامل معه بحذر احيانا، وتردد في أحيان أخرى، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تمكين الاطراف المتصارعة من الانقلاب على هذا الاتفاق، مرحليا بتفجير الصراعات الدامية وإعادة تشكيل الحكومة، وكلها فيما بعد باسقاط حكومة الوحدة الوطنية بعد جولة هائلة ومريرة من الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس .

وبعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية رحبت الجامعة العربية على لسان أمينها العام بهذه

(1) شفيق، منير، الوضع العربي الراهن.. انقسامات ومفاوضات سرية، 2008/4/5

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/78D4C7F9-3BB0-4D3D-A59E-7FBD8613EA04.htm>

(2) هويدي، فهمي، لا محل للتردد العربي بعد اتفاق مكة، 2007/2/28

<http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=408478&issueno=10319>

الخطوة، التي اعتبرها مهمة لانتهاء الاحتقان السياسي ومختلف تداعياته بما يسمح للفلسطينيين العودة إلى التركيز على قضيتهم الأساسية، وهي إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف. وانتقد عمرو موسى مقاطعة بعض الدول، وخاصة بريطانيا، الوزراء المنتمين لحركة حماس في حكومة الوحدة الوطنية، ووصفه بأنه موقف سلبي جدا . وأضاف أنه لا يوجد الآن أي مبرر للحصار الدولي المفروض على الفلسطينيين أو لتجويعهم واستمرار معاقبتهم . واحتج موسى على موقف اسرائيل الرفض للاعتراف بحكومة الوحدة وقال نحتج على الموقف الاسرائيلي الذي من صالحه أن تكون الفرقة بين الفلسطينيين (1).

وبانعقاد القمة العربية في الرياض اهتم البيان الختامي الصادر عنها بالدعوة أولا إلى ضرورة التزام حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية بقرارات القمم العربية، التي اكدت أن السلام هو الخيار الاستراتيجي للدول العربية وفقا لمبادرة السلام العربية(وهذه موجهة بصفة اساسية لحركة حماس)، وبعدها اهتم البيان بالتأكيد على دعم اتفاق مكة، ودعم السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة الوحدة (2). هذه التراتبية تكشف جوهر الموقف العربي، فالأولوية للالتزام حكومة الوحدة الفلسطينية (التزام حركة حماس تحديا) بالحل السلمي كخيار استراتيجي، بما

يعني رفض خيار المقاومة، وضرورة التزام حركة حماس بذلك، وثانيا دعم السلطة الفلسطينية، ثم ثالثا دعم حكومة الوحدة .

أما الموقف العربي من الصراعات الدامية وحل حكومة الوحدة الوطنية، فقد ظل عاجزا عن القيام بدور فعال لوقف تدفق شلالات الدم الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، لكن التحرك بدا بعد أن تبين نجاح حركة حماس في إقصاء حركة فتح وأجهزة السلطة بشكل كامل عن قطاع غزة، وفرض سيطرتها على القطاع، ثم بعد إعلان رئيس السلطة محمود عباس مراسيمه الثلاثة الشهيرة .

فالتطور الأول يعني حدوث تحول في موازين القوى لصالح حركة حماس لا يرضى عنه النظام العربي الرسمي، وحتما فإن الموقف كان سوف يختلف جذريا لو أن السيطرة على قطاع غزة كانت من نصيب حركة فتح وأجهزة السلطة، أما التطور الثاني والذي قام به الرئيس محمود عباس، والذي يعتبره البعض انقلابا دستوريا على الشرعية لا يقل في خطورته عن الانقلاب الذي قامت به حماس في غزة، فقد اتجه التحرك العربي لدعمه، ولوصف مراسيم الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالشرعية.

(1) المشهد العربي وانعكاساته على الانقسام الفلسطيني، مرجع سابق، ص3

(2) المصدر نفسه، ص4

في البداية أعلنت الجامعة العربية تأييدها متحفظا مرتبطا بالشرعية، وقال الأمين للجامعة العربية ليس لدينا تحفظ على قرارات عباس التي تصدر في نطاق الدستور . وفي محاولة لاطهار الحيادية قال نحن نؤيد عباس ونؤيد المجلس التسريعي المنتخب . وبعد اجتماع استمر ست ساعات لبحث الوضع الفلسطيني، طالب وزراء الخارجية العرب بعودة الاوضاع في قطاع غزة إلى ما كانت عليه، قبل إعلان حماس سيطرتها عليه، ودعوة كافة الأطراف الفلسطينية للعودة إلى الحوار لحل خلافاتها . وقرروا تشكيل لجنة لتقصي الحقائق تضم السعودية ومصر والاردن وقطر وتونس والأمانة العامة للجامعة العربية، وطالبوا اللجنة بأن تقدم تقريرها إلى مجلس الجامعة في غضون شهر، ودعا الوزراء كافة الأطراف الفلسطينية إلى التجاوب مع هذه الجهود، كما أدانوا الأحداث الإجرامية التي جرت في غزة دون ان يحملوا أي طرف بعينه مسؤوليتها . (1)

وفي اعقاب أول اجتماع للجنة تقصي الحقائق على مستوى المندوبين الدائمين، برئاسة الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، صرح الأمين العام أن الاجتماع ركز على كيفية عمل اللجنة، وشدد على ثلاثة محاور وهي: ضرورة احترام الشرعية الممثلة بالرئيس محمود

عباس، والمؤسسات التشريعية، والعودة بالإوضاع إلى ما كانت عليه، ورفض فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية أو السماح بوجود كيانين فلسطينيين، واعترف عمرو موسى بوجود ما وصفه (هواجس لدى بعض الاطراف الفلسطينية تجاه لجنة تقصي الحقائق، لكنه لا يوجد رفض فلسطيني لهذه اللجنة) (2). وكان هشام يوسف، مدير مكتب الامين العام للجامعة العربية قد أوضح خلفيات تلك الهواجس وأسبابها بقوله (أن اللجنة هدفها فقط التعرف على رؤية كل طرف لما حدث، ولماذا حدث، وأن كل طرف سيقدم رؤية ستتم دراستها وتقديم تقرير عنها في اجتماع وزراء الخارجية) (3).

لكن المدهش أن ما ذكر عن وجود خلافات لم يعد مقتصرًا على أطراف فلسطينية من لجنة تقصي الحقائق، بل إمتد إلى أعضاء اللجنة ذاتها، وخصوصًا حول اليات عملها، مما زاد من الصعوبات التي تواجهها خاصة مع نقص المعلومات المتوفرة لديها بشأن أحداث غزة . فقد ذكرت وكالة يونايتد برس عن أحد أعضاء اللجنة قوله، أن اللجنة تواجه خلافات بين أعضائها، حيث يسود نوع من التسوف والمماطلة في عملها، وأن لا أحد يوفر لنا المعلومات

(1) <http://www.aljazeera.net/Channel/archive/archive?ArchiveId=91485>

(2) المشهد العربي وانعكاساته على الانقسام الفلسطيني، مرجع سابق، ص5

(3) المصدر نفسه، ص6

الحقيقية بين أعضائها، وكل ما نسمعه هو اتهامات واتهامات مضادة . ونقلت عن عضو اخر قوله أن الأعضاء لا يبذلون متحمسين لإنهاء التحقيق واصدار نتيجة معينة، وأنفق العضوان على أن اللجنة قد تضطر في النهاية إلى اصدار موقف لا يدين بالضرورة أيا من الطرفين المتنازعين، خصوصا وأن اللجنة لم تقم بزيارة إلى الاراضي الفلسطينية لاستطلاع الحقائق على الارض، إلا انها تسلمت تقارير من كل من السلطة وحماس تعبر عن وجهات نظرهما(1).

ولم يتوقف الأمر على ذلك بل كشفت مصادر اعلامية مصرية وفلسطينية النقاب على أن الخلاف بين حركتي فتح وحماس قد انعكس بدوره على العمل العربي المشترك، وكان وراء فشل اجتماع وزراء الخارجية العرب، حيث ظهر الخلاف بين فريقين من الوزراء فريق عربي مكبل بارتباطات إقليمية ودولية، يرى في الضغط على حركة حماس وسيلة لترويضها واخضاعها لمتطلبات السلام، كما هو مطروح، أي الاعتراف بشروط الرباعية الدولية والاعتراف بإسرائيل . وكانت كفة هذا الفريق تبدو ارجح من كفة الفريق المحايد، الذي لا يرى مخرجا لازمة الفلسطينية إلا عبر حل توافقي لا يقصي أحدا . (2)

وقد تضمنت مسودة التقرير النهائي الذي أعدته لجنة تقصي الحقائق توصيات، تركز على ضرورة راب الصدع الفلسطيني، وتمكين الأطراف الفلسطينية المتناحرة من استئناف الحوار، وإيجاد دور للجامعة العربية في هذا المجال، كما كرر التقرير التأكيد على تحريم الإقتتال الفلسطيني، وطلب من حركتي فتح وحماس الوقف المستمر والكامل للاقتتال . وأشار التقرير إلى التأثيرات السلبية وحالة الاحتقان التي نجمت عن الحصار الجائر، الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، وتبنت اللجنة سلسلة من الخطوات والاتصالات مع الأطراف الفلسطينية والعربية المعنية، بهدف تحقيق المصالحة الوطنية وعودة الوضع في قطاع غزة إلى الإطار القانوني الملزم بالأطر الدستورية الفلسطينية (3). وهي توصيات لم يتحقق أي منها، خصوصا مع تفاقم العجز العربي عن احتواء الصراع والقطيعة بين حركتي فتح وحماس، كما تجلى عندما تفجرت قضية المعابر الفلسطينية، إثر إحكام سلطات الاحتلال حصارها على القطاع وقطع الكهرباء وامتدادات الوقود .

وسنتطرق في هذا المقام إلى موقف بعض الدول العربية من الانقسام السياسي الفلسطيني، إذ

(1) صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، مرجع سابق، ص133

(2) القدس، القدس، ع 13747، 22 كانون اول، 2007م .

(3) الحياة الجديدة، رام الله، ع 4325، 17 تشرين ثاني، 2007م .

يلاحظ وجود بعض التمايز والاختلاف في مواقف الدول العربية، بحيث يرتبط هذا التمايز والاختلاف بدرجة الاقتراب أو الابتعاد عن القضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية الأولى للامة العربية .

1. مصر

أعطت مصر، أهمية وألوية لاحتواء الخلافات التي تحولت إلى صراعات، بل وصراعات دامية بين السلطة الفلسطينية وحركة فتح من ناحية، وبين حركة حماس من ناحية أخرى . واتبعت مصر أكثر من وسيلة لاحتواء هذه الخلافات ابتداء من الاتصالات الثنائية والحوارات الثلاثية، تم ايفاد وفد امني مصري على مستوى عال، برئاسة اللواء برهان حماد وتحت رعاية الوزير عمر سليمان، رئيس جهاز المخابرات المصرية، وترتيب لقاءات قمة ثنائية وثلاثية ورباعية، وتبني هذا الموقف في اجتماعات وزراء الخارجية العرب، لكن هذا الموقف المصري تطور بعد احداث غزة الدامية، حيث قامت مصر بسحب وفدها الأمني وأعادته للقاهرة عقب تلك الأحداث في إشارة إلى رفض ما حدث من تصفية دموية للصراع بين حركتي فتح وحماس، واعقب ذلك انحياز مؤقت للسلطة الفلسطينية، ثم عودة إلى تبني موقف

متوازن بين الحركتين، لكن الأمر تطور في النهاية إلى ميل ودعم لموقف الرئيس محمود عباس في مواجهة حركة حماس . (1)

ففي بداية سنة 2007 دعت مصر والأردن، عقب قمة جمعت الرئيس المصري حسني مبارك وملك الأردن عبدالله الثاني بن الحسين، إلى وقف الاقتتال الداخلي الفلسطيني وإلى اتفاق بين فتح وحماس على تشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة تكنوقراط . ثم دعت مصر الفصائل الفلسطينية إلى الانضمام إلى اتفاق مكة، ونفت أي تراجع عن موقفها الداعم للحوار الفلسطيني بعد توقيع حركتي حماس وفتح اتفاق مكة، وأكدت أن تنفيذ هذا الاتفاق يتم بالتنسيق وتشاور بين مصر والمملكة العربية السعودية، وبعد تجدد الاشتباكات الدامية بين حركتي فتح وحماس تدخلت مصر عبر وفدها الأمني برئاسة اللواء برهان حماد والمقيم في غزة، ونجحت في عقد اتفاق لوقف إطلاق النار كان هو الخامس بينهما منذ تجدد الاشتباكات . (2) ثم بدأت بعد ذلك جولة جديدة من الحوار بمشاركة العديد من الفصائل الفلسطينية على غرار حوار

(1) صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، مرجع سابق، ص163

(2) <http://www.aawsat.com/default.asp?myday=20&mymonth=5&myyear=2007&I2.x=13&I2.y=16>

القاهرة في عام 2005 . لكن هذه الحوارات لم تكتمل بعد لجوء حركة حماس إلى الحسم العسكري في القطاع .

قبل هذا الحسم العسكري لجأت إسرائيل إلى التشكيك في نوايا الموقف المصري عندما ادعت جريدة هارتس الاسرائيلية على الرئيس المصري حسني مبارك قوله أن (مصر لا تقبل وجود حماس في الحكم خصوصا في ظل تعزز علاقاتها مع حركة الإخوان المسلمين) (1)، واستمر في مواصلة دوره الرامي إلى احتواء الأزمة بين حماس وفتح، وفي وقت من الأوقات أصبح هو قناة الاتصال الوحيدة بين الحركتين، قبل نجاح حماس في حسم المواجهة عسكريا . قبيل هذا الحسم العسكري أكد اللواء برهان حماد أن أياد شيطانية تلعب في الساحة الفلسطينية، وأنها أصبحت محترفة في اشعال الاقتتال بين الاشقاء . وهدد بالنزول إلى الشوارع مع المواطنين الفلسطينيين لوقف الاقتتال الدامي في الشوارع، ودعا إلى اجتماع عاجل في مكتبه بغزة لوقف هذا الاقتتال . وفي الوقت نفسه رفضت مصر، على لسان وزير خارجيتها، فكرة إرسال قوات دولية إلى الاراضي الفلسطينية، وحدد أحمد ابو الغيط أربعة شروط للقبول بهذه الفكرة، أولها: ألا يكون هناك اقتتال فلسطيني-فلسطيني، وثانيهما: أن يكون هناك وقف

لاطلاق النار، وثالثهما: أن تتوقف اسرائيل عن كل أعمال التعرض للفلسطينيين، ورابعهما: أن يكون الهدف هو التسوية النهائية، وأن يكون هدف هذه التسوية معلوما . (3)

هذه الأدوار المصرية أسهمت في ايجاد قناعة لدى المسؤولين المصريين بأن هناك مجموعة عابثة، تلعب في الساحة الفلسطينية، وتستخدم كأدوات لجهات مرتبطة باجندات خارجية، تسعى لتنفيذ سيناريوهات محددة على رأسها ايجاد الفوضى على الساحة الفلسطينية، لإزاحة حركة حماس عن السلطة، ونقلت جريدة الحياة عن مصادر مصرية موثوقة قولها أن الرئيس محمود عباس يعلم بمجريات الامور، ويعلم الشخصيات الضالعة في الاقتتال، وكل المعلومات لديه، ورغم ذلك لم يتخذ ضدهم أي اجراء، ولم يتم توقيفهم . (4)

ولقد نظمت مصر قمة رباعية في شرم الشيخ بمشاركة أردنية وفلسطينية واسرائيلية، استهدف دعم الرئيس محمود عباس، والسعي لانهاء الخلافات الفلسطينية، لكن ظهر تشدد ايهود

(1) <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=64144&MARK>

(3) ملحم، احمد، القوات الدولية في غزة .. ضرب لمشروع المقاومة، 2007/6/11

<http://www.nnw1.net/media/?articles=topic&topic=194>

(4) <http://international.daralhayat.com/internationalsub/1420>

اولمرت ازاء استئناف عملية السلام، وهدد بالتراجع عن التعهدات القليلة التي قدمها لمحمود عباس لو عاد للحوار مع حركة حماس، كما مال اولمرت والإعلام الإسرائيلي لخيار الحل العسكري ضد حركة حماس .(1) فقد ركزت مصر في هذه القمة على دعوة الفلسطينيين لانهاء خلافاتهم، وأكد الرئيس المصري حسني مبارك مجددا أن مصر ستعاود الوساطة بين حركتي فتح وحماس بعد أن تهدا الامور، وأكدت مصادر مصرية أن القاهرة تجري اتصالات مكثفة مع الجانب الاسرائيلي، لضمان عدم تعرض قطاع غزة لأية أزمة إنسانية فيما يتعلق بالإمدادات الأساسية من الغاز والماء والكهرباء والأغذية والمواد الطبية، ونفت ما تردد عن احتمال قيام مصر بقطع الإمدادات عن غزة، وقالت أن الرغبة المصرية في دعم وتأكيد شرعية الرئيس عباس تصطدم مع مفهوم استعادة وضمان وحدة الصف الفلسطيني، مشيرة إلى خشية القاهرة فيما يتعلق باستئصال الوضع في غزة، ونسبت إلى مصدر دبلوماسي مصري قوله أن مصر تتقرب ما تسفر عنه الأحداث في المنطقة، وأنها لن تسعى لعزل حماس، مشيرا إلى أن القاهرة ستستدعي الفصائل لبدء مفاوضات حول الاوضاع في غزة، وشدد على رفض مصر فكرة إرسال قوات دولية لقطاع غزة.(2)

وقامت مصر بدور بارز في دعوة مجلس وزراء خارجية الدول العربية للانعقاد لبحث ازمة الصراع الفلسطيني-الفلسطيني، وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق تضم مصر والسعودية والاردن وقطر، بهدف التعرف على رؤية كل طرف لما حدث ولماذا حدث، والبحث في الاليات المناسبة التي تؤمن استمرار التواصل واستئناف الحوار الفلسطيني-الفلسطيني. وبعد تعثر مهمة هذه اللجنة واصلت مصر جهودها الخاصة لاستئناف الحوار الفلسطيني-الفلسطيني، واحتواء الخلافات خاصة بين حركتي فتح وحماس. (3)

2. سورية

تاريخيا يمكن القول أن سورية كانت على الدوام غير متوافقة مع قيادة فتح والمنظمة في كثير من الأمور، وظلت دمشق تطرح علامات الشك بشأن ادارتها للوضع الفلسطيني الداخلي، وبشأن منهجية إدارتها لعملية التسوية، لذلك كانت اكثر استعدادا وقبولا لدعم المعارضة الفلسطينية وفتح البلاد أمامها كي تمارس نشاطها الذي يصطدم، في معظم الأحيان مع رؤى

(1) <http://www.al-akhbar.com/ar/node/37190>

(2) صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، مرجع سابق، ص166

(3) القدس، القدس، ع 13696، 14 تشرين اول، 2007 م.

قيادة فتح والمنظمة، لذلك فعندما وقعت أحداث غزة الدامية، اتسم الموقف الرسمي السوري بالحنز والتريث في المرحلة الأولى، وفي المرحلة الثانية انتقل إلى حيز الدعوة إلى استعادة الوحدة الوطنية وعدم تصعيد الوضع إلى درجة الافتراق النهائي الذي لا يخدم غير العدو الصهيوني. (1) هذا الموقف جاء مغايرا لاتجاه عربي اخر يقوم على دعم السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس .

وقبل أن تقع تلك الأحداث حرصت سورية على إبراز دعمها لاتفاق مكة في لقاء تم بين الرئيس بشار الأسد وخالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس . لكن هذا الدعم كان يجري جنبا الى جنب مع أهمية خاصة توليها سورية لكل من حزب الله وحركة حماس، ففي كلمته الافتتاحية التي ألقاها الرئيس بشار الأسد في افتتاح اجتماعات اللجنة المركزية لحزب البعث الحاكم تعهد بمواصلة دعم حزب الله وحركة حماس . لذلك جاء انسحاب رئيس الوفد السوري من اجتماع وزراء خارجية الدول العربية، الذي عقد في جامعة الدول العربية للتوصل إلى حل للأزمة بين حركتي فتح وحماس، وقد فسر مراقبون هذا الانسحاب بأنه جاء اعتراضا على موقف غالب، تعتمد الضغط على حركة حماس لاختصاصها لما يسمى متطلبات

السلام، أي الاعتراف بشروط اللجنة الرباعية الدولية والاعتراف بإسرائيل . كما تعمد الإنحياز إلى صف رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس .(2)

هذا الموقف جاء امتداداً لموقف سابق اتخذه السفير السوري في القاهرة ومندوبها لدى جامعة الدول العربية في جلسة اجتماع وزراء الإعلام العرب . فقد اعترض السفير السوري يوسف الأحمد على ما اعتبره تجاهل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لـ المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي تهيمن عليه حركة حماس .(3)

وكان الموقف السوري من أحداث غزة وتداعياته قد أوضحه وليد المعلم الذي أكد على أن الأولوية يجب ألا تكون للتفاوض مع إسرائيل، بل لتحقيق المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، محذراً من أن فرض حصار على قطاع غزة سيؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار، وبعد إعلان الرئيس الفلسطيني حل حكومة حماس، وتشكيل حكومة سلام فياض، أعلن المعلم أن سورية تعترف بشرعية الرئيس عباس وحقه المشروع بحل الحكومة، وهي في

(1) كياي، ماجد، سوريا وازمة غزة.. موازنة الفرص والقيود، السياسية الدولية، المجلد 42، العدد 170، أكتوبر 2007: ص126

(2) المصدر نفسه، ص127

(3) المصدر نفسه، ص127

الوقت نفسه، تؤكد أن هناك حكومة منتخبة شرعياً وبرلماناً شرعياً .(1) وعاد فاروق الشرع نائب رئيس الجمهورية ليؤكد هذا الموقف والتحذير من أن يجري هو خلط أوراق ولا سابق لها وخصوصاً في فلسطين، ورأى أن المصلحة تتطلب أن نكون نحن مع الشعب الفلسطيني ومع كل الفصائل، التي تعبر عن تطلعات هذا الشعب المكافح، ولا يمكن أن نكون مع طرف ضد طرف، خصوصاً وأن الإنحياز بهذا الشكل هو انحياز تدميري . واعتبر أن من يقف مع طرف ضد طرف يدمر القضية الفلسطينية، وأساساً لا سلام مع وجود شرخ خطير في الساحة الفلسطينية.(2) هذا الموقف جاء ليحذر من انحياز السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس وضد حركة حماس، هو انحياز ظهر طاغياً في مواقف الدول العربية.

3. السعودية

شكلت مبادرة السلام العربية التي أعيد تأكيدها في القمم العربية اللاحقة، الأساس الصلب الذي تتحرك عليه السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية وقضية السلام العربي - الإسرائيلي الشامل، باعتباره غير قابل للتحقيق إلا عبر التزامات متبادلة بين إسرائيل والعرب . تشكلت هذه الرؤية عبر افتراض ضمني، لم يكن مطروحاً للنقاش من قبل، وهو وحدة القيادة الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني، والتي تحظى بشرعية غير مشكوك فيها فلسطينياً أو

عربيا، ومن ورائها دعم عربي وإقليمي . لكن هذا الافتراض تعرض للإنهيار مع الإنقسامات الفلسطينية التي أخذت تصيب مجمل النظام السياسي الفلسطيني بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية، إذ أدى هذا الفوز إلى تغيير الأسس التي عمل عليها النظام الفلسطيني المبني أساسا على اتفاقيات اوسلو، وأبرزها وجود قوة سياسية بارزة، هي حركة فتح ومؤسساتها المختلفة السياسية والعسكرية والأمنية، التي تفقد هذا النظام، وتؤمن بأسس اوسلو، وتتمسك بالمبادرة العربية للسلام . غير أن فوز حماس غير هذه المعادلة جذريا، ومن ثم صار المصير الفلسطيني مرهونا بنتيجة الصراع العلني بين فتح وحماس سواء داخل المؤسسات السياسية التي شكلتها اتفاقيات اوسلو أم خارجها . ولذلك فقد شكلت سيطرة حماس على قطاع غزة تطورا نوعيا جديدا بكل المقاييس .(3)

الاقتتال الفلسطيني شكل صدمة للفلسطينيين وللعرب، خاصة الدول المعنية مباشرة بالقضية

(1) <http://www.alarabiya.net/views/2009/01/01/63249.html>

(2) الحياة الجديدة، رام الله، ع 4166، 22 تموز، 2007م .

(3) صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، مرجع سابق، ص 171

الفلسطينية، ومن بينها المملكة العربية السعودية، والتي رأت أن الوضع الفلسطيني بسماته التي بات عليها من شأنه أن يضر ليس فقط بالقضية الفلسطينية، بل بكل المساعي العربية الخاصة بإقامة سلام عربي - اسرائيلي . (1)

وفي محاولة لتجاوز هذه الوضعية الفلسطينية البائسة، وتوظيفا للنفوذ المعنوي والإقليمي للملكة، كانت دعوة العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز لقيادات حركتي فتح وحماس للقاء في مكة، والبحث عن مخرج ينهي الاقتتال، ويعيد التماسك للنظام الفلسطيني، ويساعد على الخروج من دائرة الحصار والعزلة الدولية، التي تقودها الولايات المتحدة ضد حكومة حماس .

ويعتقد البعض أن هناك تفسيرات أخرى لدوافع وأسباب هذا التحرك السعودي للجمع بين حركتي فتح وحماس منها المخاوف من اتساع نطاق النفوذ الإيراني في العالم العربي، وخاصة في العراق ولبنان وفلسطين.(2) أما أهداف السعودية من هذه الخطوة فهما بالتحديد هدفان رئيسيان، الأول : إبعاد حركة حماس عن المحور الإيراني السوري، والثاني: تهدئة الأوضاع في الأراضي المحتلة بما يساعد في إنجاح التحرك الأمريكي لدفع المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية . ولا بد من الإشارة إلى أن السعودية شكلت حاضنة مقبولة لكل من

فتح وحماس، كما عرف الملك عبدالله بن عبد العزيز بمشاعره القوية تجاه فلسطين، وحرصه على حقن الدم الفلسطيني .

أيا كانت الدوافع، فإن اتفاق مكة توصل إلى تحقيق خطوات مهمة على طريق الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتجاوز الخلافات التي أدت إلى اللجوء للعنف بين حركتي فتح وحماس، والأهم هو أن يأخذ القضية الفلسطينية بعيدا عن الرهانات الاسرائيلية والأمريكية، وخاصة ما يتعلق باختواء حركة حماس واخراجها من المعادلة السياسية، واعطاء كل الدعم للقضية الفلسطينية وتقويتها عسكريا وماديا ومعنويا . أثار اتفاق مكة الغضب الأمريكي والاسرائيلي على الرئيس محمود عباس لدرجة اتهامه من جانب ليفني بخيانة اسرائيل . أما روبرت ساتلوف المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى فقد اعتبر أن هذا الاتفاق أثار معضلات خطيرة أمام الولايات المتحدة . ومن ثم اخذ يفرض على واشنطن مراجعة وعودها بدعم محمود عباس، وتجميد المساعدات التي كانت قد تقررت، ووقف الجهود الساعية للتفاوض بشأن افق

(1) ابو طالب، حسن، الدور السعودي.. حدود الاشتباك مع شان معقد، السياسية الدولية، المجلد 42، العدد 170، اكتوبر 2007:ص118

(2) عطوان، عبد الباري، دور سعودي محفوف بالمخاطر، 2007/2/8

<http://www.alquds.co.uk:9090/pdf/2007/02/08FebThu/qds01.pdf>

سياسي اسرائيلي - فلسطيني . ولعل هذا ما دفع كونداليزا رايس إلى وصف اتفاق مكة بأنه عقبة في وجه عملية السلام . (1)

وعندما تفجرت أحداث غزة الدامية وما ترتب عليها من تداعيات إسقاط حكومة الوحدة الوطنية، وتشكيل حكومة طوارئ تحولت فيما بعد إلى حكومة تسيير اعمال، انتهجت السعودية ما اسماء البعض بدبلوماسية الصمت الايجابي،(3) لكن رد الفعل السعودي كان عنيفا وغازبا عبر عنه سعود الفيصل، إذ اعلن أن المملكة لن تعود إلى التوسط منفردة بين الفلسطينيين مرة أخرى بعد اخفاق اتفاق مكة المكرمة، وأكد في لقاء مع رؤساء تحرير الصحف السعودية في باريس على وجوب اجراء انتخابات قادمة لاستخلاص الشرعية بشكل ديمقراطي لحسم الخلاف القائم بين الفلسطينيين، ونوه الفيصل إلى البيان الذي كان قد صدر عن اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب، وطالب بضرورة العودة إلى الاتفاق الذي سينهي الاقتتال بينهم إما أن يختاروا فتح وحماس أو الطلاق فهذا قرارهم . واستطرد قائلاً لقد قامت المملكة في حينها بدورها، وبالتالي لن تعود إلى نفس المحاولة مرة أخرى، وعملها سيكون عن طريق الجامعة العربية، وبالشراكة مع الدول العربية، والمسؤولية تقع على عاتق الفلسطينيين الذين وصلوا إلى حافة الهاوية، فإما أن يرتقوا فوق خلافاتهم أو يسقطوا فيها تماما، مضيفاً (لا يمكن أن

تكون ملكيا أكثر من الملك، فإذا عقد الفلسطينيون اتفاقا أمام بيت الله، وعقدوا أغلظ الايمان ثم نقضوها، فليس ثمة ما تستطيع المملكة فعله (4).

هذا الإحباط السعودي من الانقلاب الفلسطيني على اتفاق مكة، لن يؤدي فقط إلى وضع نهاية ل التوسط السعودي المنفرد بين حماس وفتح، والعودة إلى إطار الدبلوماسية الجماعية العربية، لكنه أدى أيضا إلى فتور سعودي في التعامل مع أحداث غزة الدامية، وكان واضحا خلال اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب الذي عقد لمناقشة أحداث غزة حرص السعودية على موقف متوازن إلى حد ما بين حركتي فتح وحماس .

لقد أيدت السعودية حكومة الطوارئ التي شكلها محمود عباس، لكنها لم تقبل باقصاء حماس . وقد عبر سعود الفيصل عن هذا بقوله أن (الرئيس الفلسطيني منتخب، وتشكيل الحكومة

(1) ساتلوف، روبرت، (ترجمة مروى صبري)، اتفاق مكة معضلة جديدة لامريكا، 2007/2/18

<http://www.islamonline.net/servlet/satellite?c=articleA-c&cid=1171539813953>

(3) الامام، احمد، السعودية واحداث غزة .. دبلوماسية صامتة ايجابية، 2007/6/28

<http://www.islamonline.net/servlet/satellite?c=articleA-c&cid=1182774643595>

(4) المصدر نفسه، ص4

السابقة كان بقرار من الرئيس، وبالتالي من حقه أن يغير من هذه الحكومة، أما اقصاء حماس فهذه مسألة فلسطينية داخلية يجب أن يحتكم فيها إلى المؤسسات الدستورية الفلسطينية كالبرلمان أو منظمة التحرير، وبدون ذلك ستكون هناك انتخابات قادمة لاستخلاص الشرعية بشكل ديمقراطي. (1) لكن ظل الموقف السعودي طامحا إلى عودة الطرفين مجددا إلى الالتزام باتفاق مكة، ففي اعقاب اجتماع وزراء الخارجية العرب صرح سعود الفيصل قائلا (سيكون من الأفضل لإخوتنا الفلسطينيين أن يعودوا إلى التزامهم باتفاقية مكة المكرمة، التي تمت في فبراير الماضي ويحرصوا على تطبيق بنودها) . (2)

هذا الموقف تجدد بعد اجتماع انابوليس وتجدد الخلافات الفلسطينية الفلسطينية، واللجوء الاسرائيلي إلى أشد انواع البطش والقهر ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، فقد سعت السعودية مع مصر إلى تجديد الحوار بين حركتي فتح وحماس .

4. الاردن

أبدت المملكة الاردنية الهاشمية اهتماما باحتواء عمليات الاقتتال بين العناصر الموالية لحركة فتح وحماس، وجاء هذا الاهتمام مقرونا بدعوة إلى احترام اتفاق مكة، ودعوة أخرى إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، هذه الاهتمامات عبر عنها الملك عبدالله الثاني في لقاءه مع الرئيس المصري حسني مبارك في شهر كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2007 .

ولقد تركز الموقف الاردني في أمرين، أولهما: الدعوة إلى وقف الاقتتال، وثانيهما: دعم وحماية السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس، وقد عبر عن هذا الموقف الملك عبدالله الثاني أكثر من مرة سواء في تصريحات أم مؤتمرات ولقاءات ثنائية مع الرئيس المصري، أم مع الرئيس الفلسطيني ولقاءات قمة ثلاثية اردنية - مصرية - فلسطينية، وكذلك القمة العربية في شرم الشيخ التي شارك فيها ايهود اولمرت، والتي خصصت لدعم السلطة واستئناف المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية .

وفور اندلاع القتال الدامي في قطاع غزة، دعا الملك عبدالله الثاني في اتصال هاتفي مع الرئيس الفلسطيني، إلى اتخاذ جميع الخطوات الكفيلة بحقن الدماء الفلسطينية، وإنهاء حالة الفوضى وتغليب لغة الحوار . كما دعا الملك عبدالله الثاني إلى حماية السلطة ومنع انهيار مؤسساتها. (3) الموقف نفسه أكده رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت في لقاءه مع نائب

(1) عطان، دور سعودي محفوف بالمخاطر، مرجع سابق، ص2

(2) المصدر نفسه، ص3

(3) الدستور، عمان، ع 13711، 14 تموز، 2007م .

رئيس الوزراء الفلسطيني، حيث أكد على رفض الاردن القاطع للاقتتال، واكد ضرورة احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية التي تجسدها منظمة التحرير الفلسطينية، واحترام مؤسسات السلطة الفلسطينية الدستورية. (1)

وفي القمة الرباعية التي عقدت في شرم الشيخ، كان الملك عبدالله الثاني قد اعتبر، في كلمته في تلك القمة، أن التطورات في قطاع غزة لا تخدم الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وشدد على دعم الأردن للشرعية الفلسطينية، وضرورة تعامل المجتمع الدولي واسرائيل مع قطاع غزة، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية

5. اليمن

أعطى اليمن اهتماماً ملحوظاً بعملية التسوية من خلال دعمه لمبادرة السلام العربية، ولاحقاً الصراع الفلسطيني - الفلسطيني، من خلال طرح مبادرة يمنية، ورفض فكرة إرسال قوات دولية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد دعا الرئيس اليمني علي عبدالله صالح المجتمع الدولي، وفي المقدمة الولايات المتحدة الامريكية والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، إلى ممارسة الضغط على اسرائيل لقبول بالمبادرة العربية التي وصفها بأنها تمثل الحد الأدنى لتحقيق السلم العادل والدائم. كما أكد الرئيس اليمني أهمية الالتزام بقرارات القمم العربية، والعمل على انجاح القمة العربية في الرياض. وعندما تفجر الصراع الدامي في

غزة، رفض الرئيس اليمني فكرة إرسال قوات دولية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، مؤكداً أن وجود قوات دولية في ظل الاحتلال لا يستقيم مع حقائق الواقع الفلسطيني وما تقتضيه مصلحة الشعب الفلسطيني. وكان أن طرح الرئيس اليمني مبادرة بديلة لحل الأزمة بين حركتي فتح وحماس وافقت عليها الأخيرة، وهي المبادرة التي وصفت بأنها تستهدف رءب الصدع الفلسطيني، وتركز على أساس استئناف الحوار بين الحركتين على قاعدة اتفاق القاهرة 2005 واتفاق مكة 2007 بما يضمن تجاوز الخلافات ووحدة الشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية، والتأكيد على الشرعية الفلسطينية، واحترام القانون الفلسطيني، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية، والتوافق الوطني على تشكيل حكومة وحدة وطنية تكون قادرة على ممارسة مهامها ومسؤولياتها. كما اقترحت هذه المبادرة تشكيل لجنة عربية للإشراف على متابعة تنفيذ اتفاقي مكة والقاهرة (2).

(1) الدستور، عمان، ع 13712، 15 تموز، 2007م.

(2) <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1086560>

الفصل الثالث

أثار الإنقسام السياسي الفلسطيني

المبحث الأول

أثار سياسية

الفرع الأول: أزمة الصلاحيات

الفرع الثاني: أزمة الشرعية

المبحث الثاني

أثار عسكرية

الفرع الأول: الحصار على غزة

الفرع الثاني: العدوان الإسرائيلي على غزة

الفصل الثاني

أثار الانقسام السياسي الفلسطيني

المبحث الأول: الأثار السياسية

ترتب على الانقسام السياسي الفلسطيني أثارا سياسية، بحيث كانت هذه الاثار سياسية بحيث كان الخلاف فيها سياسيا وقانونيا ، بحيث نتناول في هذا المبحث أزمة الصلاحيات بين الرئاسة الفلسطينية والحكومة الفلسطينية وبمعنى اخر بين حركة فتح وحماس. وأزمة الشرعية الفلسطينية، حيث ثار الجدل كثيرا حول شرعية الحكومة الفلسطينية سواء حكومة هنية، أو حكومة فياض، كما ثار الجدل حول شرعية الرئاسة.

الفرع الأول: أزمة الصلاحيات

إذ كانت حالة الفلتان الامني والافتتال الداخلي تهدأ حيناً ثم تعود، فإن صراع الصلاحيات استمر منذ اللحظة الاولى لوصول حماس إلى السلطة، وقد برز صراع الصلاحيات بعد فوز حماس على عدة مستويات ما قبل وما بعد اعلان حكومة الطوارئ، وتجلى في عدة احداث وهي :

1. صراع الصلاحيات قبل اعلان حالة الطوارئ

1. 2. الإدارات

كان صراع الصلاحيات في الإدارات أول الصراعات المستشرقة بعد فوز حماس، إذ أن الصلاحيات كانت أصلاً متداخلة بين رئاسة الوزراء ورئاسة السلطة قبل الانتخابات التشريعية ولا يعود هذا لغموض في القوانين إذ أن القوانين واضحة في تحديد صلاحيات كل منهما، ولكن اللذين شغلا المنصبين كانا سابقا من حركة فتح، وكان كل منهما دائما في سعي للاستئثار بنصيب أكبر من هذه الصلاحيات. وبعد فوز حماس، سعى الرئيس الفلسطيني محمود عباس وفتح إلى إبقاء حالة التفرد الفتاوية في الإدارات قدر الامكان سواء عبر التعيينات والترقيات المختلفة أم حتى بالاضرابات والعصيان المدني (1). وقامت مؤسسات السلطة والوزارات بحملة تعيينات وترقيات واسعة، وملء لكافة الشواغر حتى تلك التي كان مضي على فراغها سنين، بينما استوعبت الاجهزة الامنية الاف العناصر من فتح بتدخل مباشر من قيادات الأجهزة الامنية والقيادات الفتاوية، وذلك حتى تحكم فتح

(1) عناتي، مريم (2008)، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس، (ط1)، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات، ص38

السيطرة على الوزارات والمؤسسات. كما أن النفقات المالية للمسؤولين في سنة 2006 ارتفعت لتصل إلى أكثر من 100 مليون دولار، وجرى حديث عن وظائف وهمية في السلطة لا يمارس اصحابها أي عمل فعلي. (1) كما قام المجلس التشريعي المنتهية ولايته باصدار مجموعة قرارات توسع صلاحيات الرئيس في عدة مجالات تشمل الموظفين، وقامت حكومة تسيير الاعمال في حينه (حكومة قريع) باصدار قرارات ترقية وتعيين 19 وكيل وزارة دفعة واحدة ممن ينتمون إلى حركة فتح أو يوالونها، وتم سحب الاشراف على وكالة الانباء الفلسطينية الرسمية ومؤسسة الاذاعة والتلفزيون الفلسطيني من وزارة الاعلام الى الرئاسة . وقد نقلت صحيفة الشرق الاوسط في 2006/4/7 عن مصادر في حماس أن القرارات التي اتخذت تهدف عمليا إلى انقلاب على حكومتها، عبر تكريس وجود حكومة ظل تسيطر عليها فتح . كما أن بعض الموظفين في الوزارات ساءت هذه الترقيات والتعيينات المغرضة، والتي وجهت إلى فئة معينة من الموظفين دون غيرها، فكان مثلا أن نشرت مجموعة من الموظفين في وزارة الثقافة نداء في إحدى الصحف طالبوا فيه بالتحقيق في الترقيات (2) وذكر وزير العدل احمد الخالدي في حكومة حماس، الحكومة العاشرة، أنها ستراجع جميع الترقيات التي تمت بعد الانتخابات، وتلغي ما هو غير قانوني منها. وهو الموقف نفسه الذي أكده سامي أبو

زهري ، اثر تناقل اخبار عن عزم حماس فصل موظفي السلطة وتعيين موظفي حماس
مكانهم .(3)

وفي الاتجاه المقابل، فقد نشر مركز الاعلام والمعلومات التابع لفتح في اب/اغسطس 2006،
تقريراً بعنوان (حكومة حماس والاقصاء السياسي) ، تحدث فيه عن سياسة اقصاء سياسي
منظمة، يمارسها وزراء حكومة حماس بدوافع سياسية بحثه لا علاقة لها بضوابط إدارية أو
قانونية أو ذات علاقة بالعمل، ضحيتها الأولى الموظفين المنتمين لحركة فتح ضمن مخطط
لاحلالهم باعضاء من حركة حماس، في مسعى واضح للانقلاب على هيكل السلطة الوطنية
والسيطرة عليها .

وتحدث التقرير عن حالات معينة لوزارات مثل وزارة الاوقاف والشؤون المدنية، حيث كان
وزير الاوقاف في حكومة حماس، نايف الرجوب، قد قرر إلغاء مرسوم لمجلس الوزراء

(1) <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=348750&issueno=9943>

(2) <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=356994&issueno=9992>

(3) القدس، القدس، ع13125، 22 شباط، 2007م .

السابق والذي صدر في 2005/12/11 يتضمن ترقية وتسكين 14 موظفاً من المديرين
العامين في الوزارة، على الرغم من مصادقة مجلس الوزراء السابق على تعيينهم وحصولهم
على درجاتهم من ديوان الموظفين، وتقاضيهم رواتبهم، وفقاً لدرجاتهم الوظيفية لمدة سبعة
اشهر. وفي الاطار نفسه يتناول التقرير كلا من وزارة الصحة وقسم التمريض، ووزارة
الزراعة حيث فرض الوزير الحمساوي عزلة تامة على مكتبه، وعمل منذ اليوم الاول على
تعيين طاقم خاص من خارج الوزارة، ولم يعد يلتقي أي موظف عادي. وتناول التقرير ايضا
وزارة الثقافة، حيث رفع الوزير الحمساوي شعار التفرد والديكتاتورية في تسيير الوزارة، أو
اصدار قرارات العزل والتهميش دون أي مبررات قانونية أو إدارية .(1)

وفيما كانت فتح تحاول عبر مثل هذه التقارير تسليط الضوء على سياسة انتاج فساد جديد
حمساوي، بررت حماس ما صح من هذه المقولات بأنه من باب الاصلاح، وليس من باب
استهداف سلطة فتح، وبأن أي تغيير في المناصب العليا لا بد وأن يمس احداً من فتح إذ أن
أغلبهم إن لم يكن كلهم من الموالين لفتح . كما أن أي حكومة جديدة وسياسية جديدة تستوجب
تغيير في مراكز وهيكلية صناعة القرار والادارات، وسياسة الفصل كان لا بد منها، إذ أنه
وبغض النظر عن الازمة المادية الخانقة التي كانت تمر بها السلطة، فإن حركة فتح استبقت

قدوم حماس بجملة تعيينات هائلة، حيث تم بين فترة 1/25-2006/3/31 وحدها تعيين نحو 20 ألف موظف في أجهزة السلطة المختلفة، دون الترفيعات والترقيات (2). وحاولت حماس توضيح موقفها، فعقد وزير الخارجية في حكومة حماس محمود الزهار في 2006/8/30 مؤتمرا صحفيا دعا إليه وسائل الاعلام، وخصصه للفساد الذي أنشأته فتح في الادارات والسلطة الفلسطينية (3). وقد أبرز الزهار خلال المؤتمر مجموعة من الوثائق الرسمية ليبين مستعينا بالارقام، أن نسبة كبيرة من الاموال تذهب للفصائل التابعة إلى منظمة التحرير، والمنظمات الاهلية غير الحكومية التابعة لحركة فتح . فقال أن الحكومة (حكومة حماس) مديونية تبلغ قيمتها 1.772 مليون دولار/ منها ديون خارجية بقيمة 1.061 مليوناً، وحسابات مكشوفة للبنوك العاملة في الاراضي الفلسطينية بقيمة 550 مليوناً، واقساط للبنوك ايضا بقيمة 66 مليوناً، ونفقات اخرى بقيمة 95 مليوناً، واصفا هذا الوضع بأنه كارثة مالية حقيقية. وأضاف الزهار ان هناك 133 منظمة أهلية كانت تحصل على

(1) عناتي، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس، مرجع سابق، ص43

(2) <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=380525&issueno=10138>

مخصصات مالية، الكثير منها منظمات وهمية، إلى جانب أن بعضها يقف على رأسه مسؤولون في السلطة الفلسطينية، وأشار إلى أن بعض وسائل الاعلام الخاصة، التي تخدم اطرافا سياسية فلسطينية تحصل على مخصصات من موازنة السلطة، معتبرا أن ذلك من مظاهر الفساد المالي والإداري (1).

وقارن الزهار بين الحكومات السابقة التي كانت ترأسها فتح والحكومة التي شكلتها حماس، وقال أن الوزير والنائب كانا يتلقيان راتبا شهريا قدره ثلاثة الاف دولار امريكي، في حين أن الوزير والنائب في حكومة حماس لم يتلقيا سوى 1500 شيقل، نحو 330 دولار، ولمرتين فقط منذ تشكيل الحكومة. وحول الاتهامات الموجهة للحكومة بأنها تمارس الاقصاء الوظيفي، ضرب الزهار مثلا بوزارة الخارجية التي تضم نحو 400 موظف، 99% منهم من المحسوبين على فتح، في حين أنه لم يوظف سوى اربعة موظفين في شواغر الوزارة بحاجة لهم، لافتا النظر إلى أن حكومة حماس وظفت عددا من المحسوبين على حماس ممن حرموا على مدار 12 عاما من حقوقهم، بسبب ما يعرف بالسلامة الأمنية، التي كانت تقصي من ينتمون إلى الحركة، لكن الحكومة قصرت هذه السلامة على العملاء واصحاب القضايا الجنائية (2).

وعلى صعيد القرارات، فقد أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس قي 2006/5/8 قرارا رئاسيا ينص على أنه وفقا لقانون الخدمة المدنية رقم 4 لسنة 1998 وتعديلاته، فإن دور مجلس الوزراء يقتصر على التنسيب فيما يتعلق بموظفي الفئة العليا . ويؤكد القرار أنه لا يجوز للموظفين المنسب بتعيينهم من مجلس الوزراء ممارسة مهام الوظيفة، مالم تستكمل الاجراءات القانونية لتعيينهم، وأن كافة القرارات المتعلقة بالوضعية الوظيفية لموظفي الفئة العليا في قطاع الخدمة المدنية من تعيين وتوقيف ونقل وإنهاء خدمة، تصدر عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية فقط. (3)

كما قام الرئيس الفلسطيني بتجميد قرار رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية القاضي بتحديد يومين كعطلة اسبوعية بدلا من يوم واحد، وعاد وأكد الرئيس أنه لا يوجد سلطة في الاراضي الفلسطينية تواجه سلطة الرئيس، وأن الحكومة هي حكومة الرئيس، وقال (صحيح

(1) <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=380525&issueno=10138>

(2) المصدر نفسه، ص2

(3) <http://fatehforums.com/showthread.php?t=26108>

أن رئيس الوزراء هو عضو في التشريعي المنتخب، وأن الوزراء معظمهم منتخبون من قبل الشعب، لكن عندما يصبحون وزراء لا يعودون هكذا فصفتهم أنهم وزراء معينون من قبل الرئيس). (1)

والاجندتان المختلفتان لعباس وحماس، برزتا ايضا عند اضراب الموظفين مثلا بسبب أزمة الرواتب، حيث حمل عباس الصواريخ مسؤولية الحصار، أي الفصائل والمقاومة، بينما دعا هنية الى توجيه التظاهرات إلى العنوان الحقيقي الذي يفرض الحصار على الشعب الفلسطيني إشارة لى الاحتلال، وفيما أكدت الحكومة على حق الموظفين في التظاهر، لكنها دعت العمال إلى مراعاة حياة المواطن والظروف، أكد الرئيس الفلسطيني على شرعية إضراب الموظفين عن العمل وقانونيته، وأكد عباس أن لقمة العيش أهم من نتائج الديمقراطية. (2)

1. 2. وزارة الخارجية والتمثيل الخارجي

كانت مسألة وزارة الخارجية إحدى الحقائق السيادية الثلاث في حكومة الوحدة، والتمثيل الخارجي للسلطة الفلسطينية إحدى الوزارات الأكثر إثارة للجدل في صراع الصلاحيات، بعد وزارة الداخلية، فالقانون الفلسطيني ككل يتجه نحو حصر مهام رئيس الوزراء بالشؤون الداخلية، ويعطي صلاحيات أكبر للرئيس وللمنظمة التحرير الفلسطينية فيما يخص التمثيل

والعلاقات الخارجية، فالرئيس هو من يملك الحق الحصري في تعيين ممثلي السلطة الوطنية لدى الدول والمنظمات الدولية والهيئات الأجنبية، وفي إنهاء أعمالهم. أما المتابعة وإدارة الاعمال فهي من اختصاص وزارة الخارجية بحسب اتجاهات معظم الباحثين، وبحسب مواد قانون السلك الدبلوماسي. وعلى الرغم من أنه لا يوجد نص قانوني صريح يمنح هذه الصلاحية حرفيا لأي من الرئاسة أو وزارة الخارجية،(3) إلا أن قانون السلك الدبلوماسي صريح وواضح بشأن صلاحيات كل من الرئيس والوزير .

بحيث تنص المادة 2 من قانون السلك الدبلوماسي، على أنه يتم استحداث البعثات الفلسطينية أو إغلاقها بقرار من الرئيس، بناء على تنسيب من الوزير. بينما تتولى الوزارة بحسب المادة 3 الإسهام في وضع السياسة الخارجية الفلسطينية وتنفيذها، وتمثيل فلسطين خارجيا، وتعزيز العلاقات الفلسطينية مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية عربيا واسلاميا ودوليا، والاشراف

(1) الغد، عمان، ع2115، 4 ايار، 2006م .

(2) الغد، عمان، ع2211، 31 اب، 2006م .

(3) المعاينة، سميح، صلاحيات رئيس السلطة، الغد، عمان، 29 نيسان، 2006م .

على جميع البعثات سياسيا واداريا وماليا، بما في ذلك التعيينات والتقلات وفقا للقانون، وتنمية التعاون الدولي مع فلسطين وتطويره، وتمثيل فلسطين لدى الجهات الخارجية، ورعاية مصالح الفلسطينيين في الخارج، وتعزيز العلاقة معهم وتواصلهم مع شعبهم ووطنهم، واعتماد جواز السفر الدبلوماسي وفقا لنظام يصدر عن مجلس الوزراء (1).

أما على الصعيد العملي والممارسات، فقد برز صراع الصلاحيات في وزارة الخارجية على مستويين، الأول داخلي فيما يتعلق بالاشراف على عمل الوزارة والموظفين والسلك الدبلوماسي، والثاني، على صعيد التمثيل والمشاركات الخارجية . فعلى الصعيد الداخلي، وفي اطار برنامج حماس الإصلاح، أعلن وزير الخارجية في حكومة حماس، محمود الزهار، أن وزارة الخارجية بحاجة إلى تنظيف من الأساس إلى الرأس، حيث تحولت سفاراتها وممثلياتها في الخارج حسب رايه إلى أوكار تسيئ للشعب الفلسطيني . وقال أن 99% من موظفي وزارة الخارجية البالغ عددهم 400 من لون واحد(في إشارة إلى فتح)، منهم 100 لم يحصلوا على شهادة الثانوية العامة. (2)

أما فيما يخص التمثيل والمشاركات الخارجية، فقد برز اول صدام حقيقي بين القدومي والزهار في اجتماعات وزراء خارجية دول عدم الانحياز في كوالامبور او اخر شهر ايار/مايو 2006، إذ انسحب الزهار حينها من الاجتماع الوزاري للمنظمة امام وسائل

الاعلام، بسبب حضور القدومي. وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية الفلسطينية بأن إجماع الوزير والوفد المرافق عن المشاركة في المؤتمر، جاء عقب الوصول المفاجئ لفاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في المؤتمر. وأشار إلى أن الزهار تلقى دعوة ليرأس وفد فلسطين في المؤتمر، وأبلغ المسؤولين الماليزيين موافقته على ذلك. وأبدى استياءه مما وصفه التصرف الغريب الذي قام به السيد القدومي. (3) الجدير ذكره أنه وقبل عقد الاجتماع بأيام نشرت بعض الصحف الفلسطينية خبر مشاركة فلسطين في المؤتمر بوفد يتزاسه القدومي، ويشارك فيه الزهار كعضو، باعتبار الوفد ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية لا للسلطة الوطنية الفلسطينية. (4)

وبعد الحادثة، تحدث فاروق القدومي عما حصل، فقال أنا أعلى منه مرتبة، فانا رئيس الدائرة

(1) <http://www.pnic.gov.ps/arabic/25-1-2009.html>

(2) الايام، رام الله، ع3425، 31 اب، 2006م.

(3) <http://www.alwatanvoice.com/arabic/content-46038.html>

(4) الحياة الجديدة، رام الله، ع3877، 26 تموز، 2006م.

السياسية لمنظمة التحرير وهو وزير خارجية سلطة محلية، ولم يستطع الزهار أن يدرك ذلك. أما مصادر في وزارة الخارجية فقد وصفت ما قام به القدومي أنه يتناقض مع الاصول المتعارف عليها دبلوماسياً وسياسياً وفلسطينياً، ووضع الفلسطينيين في حرج شديد أمام الدول المشاركة في المؤتمر، إذ أن الدولة المضيفة للمؤتمر (ماليزيا) وجهت الدعوة لوزير الخارجية الزهار لترؤوس وفد فلسطين، الذي سمي في حينها ستة اشخاص ارسلت اسماؤهم إلى سفير فلسطين في ماليزيا. (1)

وفي 2006/6/8 أثرت مسألة صلاحيات كل من الوزارة ومنظمة التحرير الفلسطينية مجدداً بخصوص تمثيل فلسطين في إجتماعات الجامعة العربية، فأصدر وزير الخارجية محمود الزهار بياناً عبر فيه عن أسفه لمحاولات بعض الجهات الفلسطينية الالتفاف على الحكومة، مؤكداً أن الوفد الفلسطيني المشارك لا يمثل الحكومة الفلسطينية، ولا يشارك بموافقة أو بتسيق مع الحكومة أو وزير الشؤون الخارجية الذي دعي بالإسناد لهذا الاجتماع، وبناء على هذا فإن الحكومة الفلسطينية غير ملزمة بأي موقف يتخذه الوفد أو أي قرارات يوافق عليها (2) ومن الجدير بالذكر، أن وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار قام بصفته الرسمية بجولات على عدة دول عربية وإسلامية وإسيوية.

ومع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وافقت حماس على التخلي عن وزارة الخارجية، وبالتالي خف الحديث عن الصراع في شرعية التمثيل.

1. 3. الأمن ووزارة الداخلية

بعد فوز حماس، ألحق الرئيس الفلسطيني محمود عباس بمكتب الرئاسة كافة الأجهزة الأمنية والمؤسسات الإعلامية الرسمية وإدارة المعابر، ورفض تبعية الشرطة والدفاع المدني والامن الوقائي للحكومة مقابل الأمن الوطني والمخابرات العامة للرئاسة. في مقابل ذلك، فقد قامت حماس بتأسيس القوة التنفيذية في قطاع غزة كنوع من الرد للتمكن من ممارسة صلاحياتها وتطبيق برامجها، خصوصا فيما يتعلق بضبط الأمن .

كما قام الرئيس الفلسطيني محمود عباس على صعيد الاجهزة الامنية بعدة تعيينات دون الرجوع إلى أحد. وكان من الملفت للنظر ان الرئيس الفلسطيني محمود عباس ومعاونيه كانوا دائما يجدون المبررات لسحب صلاحيات هي حكما وعرفا وقانونا من صلاحيات وزارة

(1) <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=10045&article=365692&feature>

(2) عناتي، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس، مرجع سابق، ص 54

الداخلية، كمسؤولية حفظ الامن الداخلي، وبالتالي قوات الشرطة والأمن، وكذلك إدارة المعابر

1. 3. 1. صراع الصلاحيات في التعيينات الامنية

فور فوز حركة حماس في الإنتخابات التشريعية قام الرئيس عباس بجملة من التعيينات، شملت تعيينات لقادة امنيين في الضفة والقطاع، وكذلك تعيينات اخرى تضمن له نقل صلاحية إدارة الأجهزة الأمنية لديوان الرئاسة، حتى ولو ظلت تابعة لوزارة الداخلية كما ينص القانون ومن أبرز التعيينات التي قام بها عباس بعد فوز حماس في الانتخابات، في الأجهزة الأمنية التي يفترض أنها تابعة للوزارة، باستثناء الأمن الوطني والإستخبارات، على صعيد القيادات، تعيين رشيد أبو شباك مديرا عاما للامن الداخلي، وصخر بسيسو مديرا عاما للمعابر والحدود، وعبد الرزاق مجايدة مستشارا عسكريا مهمته التنسيق بين وزارة الداخلية والاجهزة الامنية والامن الوطني، وسليمان حلس قائدا لقوات الامن في الضفة وغزة.(1)

بالإضافة إلى من ذكروا أعلاه، فقد قام الرئيس عباس بالكثير من التعيينات الاخرى ضمن

الأجهزة الأمنية مما لا مجال لحصره، فقد ذكرت مثلا صحيفة الاتحاد الاماراتية في

2007/1/10 أن الرئيس عباس اصدر أمرا باستبدال 158 من كبار المسؤولين في الأجهزة

الأمنية بشكل فوري في مرسوم واحد، بذريعة قضايا الفساد الداخلي والحاجة إلى إعادة الاستقرار إلى الأجهزة الأمنية.(2)

في المقابل، فإن وزير الداخلية سعيد صيام لم يقيم على صعيد تعيينات القيادات إلا بتعيين اثنين، وفي الحالتين تم إلغاء قراره أو تعديله من قبل الرئيس عباس ومساعديه، أولهما عندما ألغى الرئيس عباس قرار صيام الذي وافقت عليه الحكومة، بتعيين جمال ابو سمهانة مراقبا عاما في وزارة الداخلية بذريعة أن الحكومة لا تملك الصلاحيات، وأن ذلك من صلاحيات الرئيس فقط. مع العلم أن منصب المراقب العام في وزارة الداخلية هو منصب مستحدث من قبل حكومة فلسطينية سابقة، وشغله سمير المشهراوي عندما كان محمد دحلان وزيرا للامن الداخلي في حكومة محمود عباس في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات.(3) ويمكن ملاحظة أن معظم التعيينات في اغليبتها غير قانونية، إذ ينص القانون على أن التعيين يكون بتسيب من الوزير ومصادقة من الرئيس. وثاني هذه التعيينات لصيام، قراره بإقالة سليمان أبو مطلق

(1) <http://www.alquds.co.uk:9090/pdf/2006/04Apr/10AprMon/qds05.pdf>

(2) <http://www.alittihad.ae/jaridati.php?id=91446&adate=2007>

(3) الحيلة، احمد، صراع الصلاحيات بين الرئاسة والحكومة الفلسطينية، 2006/4/26

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a=4847>

مدير الامن الوقائي في غزة، وتعيين يوسف عيسى مديرا للامن الوقائي في غزة، وقد تم تعديله لاحقا بتوافق بين صيام ورشيد أبو شباك مدير عام الامن الداخلي على تعيين زياد هب الريح مديرا للصفة وغزة ويوسف نائبا له. (1)

ومن التعيينات الأمنية الاخرى لعباس والتي أثارت جدلا، تعيينه لمحمد دحلان مستشارا للامن القومي، إذ يشدد القانون الفلسطيني على أنه لا يجوز لعضو التشريعي تولي أي منصب في السلطة التنفيذية ما عدا منصب الوزير، ويمنعه ايضا من تولي مهام استشارية.

1. 3. 2. القوة التنفيذية

بعد تسلم وزير الداخلية في حكومة حماس سعيد صيام لمهامه، وجد أن ما تسلمه كان أقرب لهيكلية وزارة، صلاحياته القانونية فيها مسحوبة على أرض الواقع، لمصلحة رجال الأمن وقيادات الرئيس الفلسطيني محمود عباس. وكانت قراراته تواجه بالرفض من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للوزارة، في وقت كانت الساحة الفلسطينية تعاني فيه من فلتان امني، وكان تحدي الحكومة الأساسي ضبط هذه الحالة الأمنية، وفي ظل عصيان الأجهزة الأمنية الموجودة، وما كانت تسببه أحيانا من فلتان أمني أو فوضى وهي المسؤولة عن حفظ النظام،

أو خلافاتها الداخلية أو المصلحية داخل فتح، لم يكن هناك من خيار أمام وزير الداخلية سوى إنشاء قوة جديدة، هي القوة التي عرفت فيما بعد بالقوة التنفيذية. وأسست القوة التنفيذية كقوة مساندة تتبع وزارة الداخلية، وكجزء من المؤسسة الأمنية يتبع لقوى الأمن الداخلي، على أن تدمج لاحقا في الجهاز ككل. (2)

ومنذ إنشاء القوة التنفيذية، أثارت جدلا سواء بخصوص قانونية إنشائها أم بخصوص انتماءات أفرادها أم في إمكانية ضمهم إلى عداد موظفي الأجهزة الأمنية .

وقد أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس مرسوما يلغي قرار وزير الداخلية بتشكيلها، كما أمر بعد تشكيلها بحلها، إلا أن قرارات عباس هذه كانت أيضا مثارا للجدل، عما إذا كان يحق للرئيس الفلسطيني حل هذه القوة وإلغاء قرار وزير الداخلية. واستند وزير الداخلية ورئيس الحكومة في إنشاء هذه القوة إلى القانون الأساسي الفلسطيني، حيث صرح ابراهيم صلاح مدير مكتب وزير الداخلية الفلسطيني أن: (هذه القوة شكلت في اطار صلاحيات وزير الداخلية وبشكل واضح حسب القوانين الفلسطينية والقانون الاساسي، حيث نصت المادة 69

(1) <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=480529&issue=10835>

(2) عناتي، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس، مرجع سابق، ص60

أن مسؤولية حفظ النظام والأمن الداخلي من صلاحيات وزير الداخلية، وأن إعداد الجهاز الإداري ووضع هيكله وكافة الوسائل اللازمة له والإشراف عليه من صلاحيات وزير الداخلية، كما نصت الفقرة التاسعة/أ أن إنشاء أو إلغاء المؤسسات أو السلطات وما في حكمهم من وحدات الجهاز الإداري، الذي يشملهم الجهاز التنفيذي التابع للحكومة (1). وردا على قرار الرئيس عباس بخصوص حل القوة، ذكرت رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني في بيان لها أن الرئيس عباس لا يمتلك صلاحيات تنفيذية تخوله إنشاء أو إلغاء قوة أمنية تخضع لصلاحيات مجلس الوزراء ووزير الداخلية.

وعبرت الرئاسة عن إستياءها من قيام وزير الداخلية بتشكيل جسم من خارج الأجهزة الأمنية، ولا يتلقى تعليماته من قيادات الأجهزة كما هو متبع، بل يتلقى أوامره مباشرة من وزير الداخلية، وأن صيام طالب بعد ذلك بتقريغ 1700 عنصر على ملاك جهاز الشرطة، إلا أن الرئيس عباس رفض هذا الطلب، لأنه لا يريد تشكيل قوة تنفيذية في الضفة الغربية، كما شكلت قوة تنفيذية في قطاع غزة. كما شددت الرئاسة على أنه يجب أن تدمج القوة التنفيذية في الأجهزة الأمنية، وإلا فإنها ستبقى غير شرعية، خصوصا وأنها أصبحت طرفا أساسيا في

حالة الإنفلات الأمني الذي شهده قطاع غزة، واقترح أن يقوم عناصر القوة بتسليم أنفسهم إلى الأجهزة الأمنية، وإلا سيتم ترقيين قيودهم. (2)

1 . 3 . 3. الخطة الامنية

بعد اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة، قدم وزير الداخلية الجديد في الحكومة، هاني القواسمي (مستقل) خطة أمنية موحدة أقرها مجلس الوزراء، ووافق عليها الرئيس الفلسطيني محمود عباس وابدأ دعمه لها واستعداده لتقديم كافة التسهيلات لتنفيذها. وقد حددت الخطة أسباب انتشار ظاهرة الفلتان الأمني، ووضعت استراتيجية عامة، تمارس فيها وزارة الداخلية عملها كجهة حيادية ومؤسسة وطنية مسؤولة عن الأمن وبسلامة المواطن.

وقد تضمنت الخطة آلية تنفيذ لما بعد المائة يوم الأولى، تقترح تشكيل جهاز قوات الأمن الداخلي المركزي، ونشره الدروريات، ونقاط التفتيش، وتشكيل غرفة عمليات خاصة بالوزارة واخرى مشتركة. وتضمنت الخطة كذلك الية للمتابعة والتقييم تشترك فيها أيضا الرأي العام، وحددت أبرز ما قد يعوق تطبيق الخطة من معوقات سياسية وإدارية أو في التدريب للعمل على تلافيتها.

(1) عناتي، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس، مرجع سابق، ص 65

(2) الايام، رام الله، ع3566، 11 اذار، 2007م .

حظيت هذه الخطة بدعم كامل من كافة الاطراف، الرئاسة والحكومة والتشريعي، كما أقرها مجلس الوزراء في 2007/4/14. وفور اقرارها أعلن عن تشكيل مجلس الامن القومي خلال يومين، وفي حين لم يشأ القواسمي الإعلان عن وعد نهائي للبدء بتطبيقها، صرح وزير الاعلام في حكومة الوحدة الوطنية مصطفى البرغوثي، أن البدء بتطبيق الجزء الأول من الخطة الامنية، سيبدأ أيضا بعد يومين، وأن الخطة ستعمل على تطبيق قرارات القضاء الفلسطيني، وسيتم تنفيذها بالتعاون الكامل بين وزارة الداخلية والمجلس التشريعي الفلسطيني والرئاسة والمجتمع الفلسطيني ومؤسساته المدنية، وأنه سيكون هناك تركيز خاص على مكافحة الجريمة المنظمة، وإنهاء الصفة الحزبية للأجهزة الأمنية الفلسطينية، وسيكون ذلك بالتكامل مع الجهود للمصالحة الوطنية الشاملة. (1)

وبالفعل، فقد أصدر الرئيس عباس مرسوما رئاسيا في 2007/4/15 يقضي بتشكيل مجلس الامن القومي الفلسطيني برئاسته، كجهاز أمني غير تنفيذي مهمته وضع السياسات الاستراتيجية للامن الفلسطيني والاشراف عليه، بما في ذلك الأمن الاقتصادي والمفاوضات الامنية، كما حدد المرسوم أعضاء المجلس. (2)

ولكن بعد يومين فقط على هذا المرسوم، أي في 2007/4/17 قدم وزير الداخلية في حكومة الوحدة هاني القواسمي استقالته إلى مكتب رئاسة الوزراء. وذكر القواسمي أن سبب استقالته يعود لمعوقين رئيسيين يمنعانه من تطبيق الخطة الأمنية أو تحقيق انجاز ملموس في ملف الفلتان الأمني، وهما :

1. كل الصلاحيات هي مع مدير عام الامن الداخلي، وأنه لا يملك أي صلاحية إلا من خلال الأول.

2. عدم وجود التزامات جادة من قبل فريق السلطة لتحقيق استقلالية وزارة الداخلية. وبعد اصرار القواسمي على طلب الاستقالة، لم يكن أمام الحكومة إلا قبول الاستقالة، ليتولى رئيس الوزراء اسماعيل هنية القيام باعمال وزير الداخلية، وقد اصدر هنية عدة قرارات تمهيدية للبدء بتطبيق الخطة الامنية، وأكد محمد المدهون رئيس ديوان رئيس الوزراء على أن العمل جار للشروع بالبدء بتنفيذ الخطة الامنية، وأنه تم التوافق على اتخاذ جملة من القرارات

(1) الايام، رام الله، ع3647، 15 نيسان، 2007م .

(2) القدس، رام الله، ع13178، 16 نيسان، 2007م .

على المستويات العليا في المؤسسة الأمنية، حسب ما تقتضيه المصلحة الوطنية. (1) ولكن مع تطورات احداث شهر حزيران/يونيو 2007 وما تلاها قد قضت تقريبا على أي فرصة ممكنة لتنفيذ الخطة الامنية.

1. 4. إدارة المعابر

بتاريخ 2006/3/24 قرر الرئيس الفلسطيني محمود عباس انشاء هيئة للإشراف على المعابر برئاسة صائب عريقات، بعد أن كان الإشراف على المعابر سابقا من صلاحيات الحكومة. وفي أوائل شهر حزيران/يونيو 2006، كشف العقيد سليم أبو صفية مدير عام أمن المعابر عن ترتيبات تجري لتسلم قوات أمن الرئاسة كافة المعابر على غرار تسلمها معبر رفح، مبررا بأن المصلحة الوطنية تقتضي ضرورة أن تكون مؤسسة الرئاسة هي المرجعية للمعابر، كما أشار إلى تقليص حجم تواجد مختلف وزارات السلطة في المعابر، وإلى دخول عدد من أفراد أمن الرئاسة كموظفين دائمين في المعابر. (2)

وعندما اصدر وزير الداخلية سعيد صيام قرارا يتعيين محمود فرج مديرا عاما لامن المعابر، قام الرئيس محمود عباس باصدار جملة من القرارات المتعلقة بالمسؤولين عن المعابر، ابرزها إلغاء تعيين فرج وإعادة تعيين سليم أبو صافية.

سياسات الرئيس الفلسطيني اتجاه المعابر، بررها في اطار ما اكره عليه لتسيير الامور، إذ أن الوضع من حصار دولي مفروض على حكومة حماس واستحالة أي تعاون بين حماس والاسرائيليين، يستدعي بحسب تصريحات عباس، من منصب الرئاسة تحركا تمليه خبرته في المفاوضات وعلاقاته الدولية.

فالمعابر هي المنفذ الاخير للحكومة التي تقودها حماس على العالم الخارجي، وينقل المعابر من سيطرتها يكون الحصار قد صار محكما، إذ أن سلطة الرئيس محمود عباس ملتزمة بالتعاون مع الامريكيين، ولعل اكبر دليل على هذا حادثة ايقاف الناطق باسم حماس سامي ابو زهري، وهو يحاول ادخال مبالغ مالية الى غزة عبر معبر رفح من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية، بعد أن مر على المراقبين الدوليين دون توقيفه، بحجة أن ادخال الاموال إلى غزة يجب أن يكون عبر وزارة المالية. (3)

(1) الحياة الجديدة، رام الله، ع4091، 15 ايار، 2007م .

(2) الايام، رام الله، ع3251، 2 تموز، 2007م .

(3) <http://www.alquds.co.uk:9090/pdf/2006/05May/02MayTue/qds05.pdf>

1. 5 السياسة تجاه فصائل المقاومة وسلاحها

إذا كان الرئيس الفلسطيني والحكومة الفلسطينية اتفقا على أن مسألة فوضى السلاح لما تسببه في تقادم مشكلة الفلتان الامني، فانهما كانا في صراع مستمر في كيفية لجم هذه الفوضى. ويصر عباس على حل الميليشيات، ونزع كل سلاح لا يقع تحت سيطرة الأجهزة الأمنية، بينما تتمسك حماس، بموقفها الراض لمسألة نزع سلاح المقاومة، والداعي إلى التفريق بين السلاح الفوضوي وسلاح المقاومة، إذ أن الأول يمكن معالجته بالقانون والأجهزة الأمنية، أما الاخير فنزعه غير مطروح في هذه المرحلة لانه مرتبط بزوال الاحتلال.

وقد تضمن برنامج حكومة حماس بشأن فصائل المقاومة، برنامجا للتنسيق المشترك بينها كلا يتترك العمل المقاوم على عواهنه، مما قد يؤدي إلى افساح المجال اكثر للسلاح الفوضوي كما تعهد وزير الداخلية أنه لن يعتقل أي مواطن على خلفية انتمائه السياسي، ولن يتم التعرض للناشطين ولمنفذي الهجمات ضد العدو الاسرائيلي، تأكيدا على حق المقاومة. (1)

1. 6 الدعوة إلى إنتخابات تشريعية مبكرة

كانت الإنتخابات المبكرة أحد أبرز ما أثار الجدل في صراع الصلاحيات، وفي كل مرة كان سؤال واحد يفرض نفسه ويفرض الجدل حوله: هل يحق للرئيس الدعوة لانتخابات تشريعية مبكرة؟

جرى الحديث عن الإنتخابات المبكرة في أواخر شهر ايلول/سبتمبر من العام 2006، ولم يمض على فوز حماس حينها في الإنتخابات التشريعية ثمانية أشهر، كانت فتح تتحدث عن الإنتخابات التشريعية المبكرة كخيار للخروج من الأزمة.

وبما أن القانون لا يذكر شيئاً عن هذا البند، ذهب مؤيدو حركة فتح إلى القول بأنه طالما أن القانون لا يتضمن مواد تمنع الرئيس من الدعوة لاجراء انتخابات مبكرة، يتم التعامل وفق روح القانون الاساسي وليس فقط نصه، وبالتالي فإن دعوة الرئيس الفلسطيني للانتخابات التشريعية المبكرة شرعية لانها تستند إلى فكرة ومادة أن الشعب هو مصدر السلطات. أما مؤيدو حركة حماس، فقالوا بأن القانون لا يعطي الرئيس هذه الصلاحية، وبالتالي فإنه لا يمتلكها. وقد مال الخبراء القانونيون إلى الرأي القائل بأن الرئيس لا يملك هذه الصلاحية، فالمجلس التشريعي هو السلطة التشريعية وهو سلطة مستقلة عن باقي السلطات، بل ويمنع القانون الأساسي المعدل الرئيس من حله في حالة الطوارئ. أما الرئيس ومؤسسات الرئاسة

(1) عناتي، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس، مرجع سابق، ص 71

فهم جزء من السلطة التنفيذية، ويحق له، أي الرئيس، اقالة الحكومة، وكما تحق له الاستقالة، أي الدعوة لانتخابات رئاسية.

وبهذا فإن الدعوة لانتخابات تشريعية جديدة هي تدخل من قبل السلطة التنفيذية في السلطة التشريعية، وهذا يتعارض مع مبدأ الفصل التام بين السلطات.

وبغض النظر عن قانونية دعوة الرئيس للانتخابات التشريعية المبكرة، فإن الرئيس عباس دعا لانتخابات تشريعية مبكرة اكثر من مرة، أولها في خطابه يوم 2006/12/16 الذي ختمه (أليس في القانون الأساسي أن الشعب مصدر السلطات، فلنعد إلى الشعب لكي يقول كلمته، ويكون هو الحكم، وسأبحث، وقد بحثت مع لجنة الانتخابات المركزية في وقت ممكن، لبدء الاستعداد لهذا الامر). (1)

دعوة عباس للانتخابات المبكرة قابلتها عدة ردود، أبرزها بيان الفصائل في دمشق الراض لها والذي شارك فيه القدومي، وكذلك بيان الحكومة الفلسطينية، الذي رفض أيضا دعوة محمود عباس واعتبرها مخالفة دستورية، وتمثل انقلابا على ارادة الشعب الفلسطيني.

1. 7 طلب قوات دولية

كانت القوات الدولية مما لوح به الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مواجهة حماس، إذ أشار أكثر من مرة إلى امكانية نشر قوات دولية في غزة. والبارز في موضوع القوات الدولية التي طالب بها عباس، أنه لم يتناول إلا القطاع بينما لم يطالب بذلك في الضفة الغربية، التي ينتشر فيها جنود الاحتلال وحواجزه، على الرغم من أن الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات طالب أكثر من مرة بنشر قوات دولية في الضفة الغربية، ولم يلق طلبه أي تجاوب. (2)

2. صراع الصلاحيات بعد اعلان حالة الطوارئ

كانت مرحلة الحسم اجراءا تصعيديا كبيرا من قبل حماس، على الجانبين، السياسي والامني. وقد تعامل الرئيس عباس معها بتصعيد مماثل فكان إعلان حكومة الطوارئ. وقد تلا مرحلة الحسم واعلان الطوارئ، إجراءات اتخذت من قبل الفريقين، هدفها الرئيسي احكام كل فريق السيطرة على قطاعه، السلطة في الضفة الغربية، وحماس في قطاع غزة. وهكذا خرج صراع الصلاحيات من كواليس السلطة الفلسطينية ومراكز صناعة القرار إلى

(1) الايام، رام الله، ع3071، 17 شباط، 2007م .

(2) عناتي، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس، مرجع سابق، ص85

العلن، فصارت هناك حكومتان، وكل منهما تصدر قراراتها للموظفين، وتعين وترقي وتقرر، ولكل منها إدارة على الأجهزة الأمنية في منطقتها، مما أوجد انقسامًا كبيرًا بين الضفة والقطاع

2. 1 الإدارات والمؤسسات

كانت إدرات ومؤسسات السلطة الفلسطينية ضحية لهذا الصراع، الذي تجسد عبر عدة قرارات وممارسات اتخذت بعد مرحلة الحسم، من قبل الرئيس الفلسطيني وحكومة سلام فياض، ومن قبل حكومة هنية المقالة .

ولعل أبرز ما تم اتخاذه بهذا الخصوص، قرار رئاسي يقضي بسحب كافة القرارات الرئاسية الصادرة في الفترة من 2007/3/7 إلى 2007/4/15 أي خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية، وقرار حكومة فياض الغاء كافة المراسيم وقرارات الشراكة التي تم توقيعها بعد اتفاق مكة.(1)

وعلى الصعيد الفعلي، فقد بادرت حكومة قياض والرئيس عباس، إلى اغلاق عدد من المؤسسات في قطاع غزة أو تعطيل شرعيتها، كان أبرزها قرار الرئيس الفلسطيني بتغيير جوازات السفر المعتمدة للسلطة الفلسطينية، واعفاء أبناء قطاع غزة من دفع الضرائب والرسوم، وقرار وزير النقل والمواصلات في حكومة قياض باغلاق جميع دوائر الترخيص في قطاع غزة، واعتبار كل اعمال جبائية الرسوم التي تتم هناك باطلة، وكذلك قرار حكومة قياض تعليق العمل في الهيئة العامة للمدن الصناعية بقطاع غزة، واغلاقها لمقر وزارة الاعلام في القطاع، وتعليقها في جميع ادارات الخدمات الطبية العسكرية في القطاع.(2) وعلى صعيد الرواتب، فقد اعلنت حكومة الطوارئ في 2007/7/2 أنها ستدفع رواتب العاملين في القطاع العام لمدة ستة اشهر، باستثناء 31 الف موظف كانت قد اصدرت قرار ينص على إلغاء عقودهم، كما هددت حكومة قياض بفصل كافة الموظفين في قطاع غزة الذين لا يلتزمون بالشرعية بعد أن كانت اكنفت في وقت سابق بقطع رواتبهم. (3) أما حكومة هنية المقالة، فقد اتخذت عدة اجراءات في قطاع غزة بخصوص الادارات والمؤسسات الرسمية، فقررت مثلاً وزارة الصحة في حكومة هنية اغلاق العيادات الخاصة للاطباء المضربين عن العمل، اثر اعتقال مسؤول كبير في وزارة الصحة موال لفتح، وقررت منع من لا يحمل بطاقتها الصحافية من العمل(4)، أما القرارات الأبرز فكانت الاجراءات التي

(1) <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1066209>

(2) عناتي، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس، مرجع سابق، ص 101

(3) الايام، رام الله، ع3645، 28 اب، 2007 م .

(4) <http://www.alquds.co.uk:9090/pdf/2007/11/11-15/qds01.pdf>

تم اتخاذها في الجانب القانوني والقضائي، إذ أقيّل النائب العام أحمد المغني من منصبه وتم إلغاء كافة صلاحياته، وقامت حكومة هنية بتعيين وكلاء نيابة ومعاونين جدد كما اعلنت الحكومة أنها بصدد تعيين قضاة جدد في قطاع غزة.(1) وفي 2007/9/20 اعلنت حكومة هنية تشكيل مجلس العدل الاعلى، لضبط وتفعيل القضاء وتطبيق القانون في قطاع غزة، وقالت أن هذا القرار جاء بعد فشل كل المحاولات للتعاون مع رئيس مجلس القضاء الأعلى عيسى أبو شرار لوقف استئناف القضاة والمحاكم عن العمل(2)، مما أدى إلى إنقسام جديد، هذه المرة في السلطة القضائية للسلطة الفلسطينية.

كما شملت ممارسات كل من حكومة قياض وحكومة هنية المقالة اجراءات ضد المؤسسات الاعلامية ذات التوجهات المضادة، فقامت الأولى بحظر اعلام حماس لتحريره على القتل

والكراهية. بما يشمل صحيفة فلسطين اليومية والرسالة الاسبوعية وفضائية الاقصى واذاعتها(3)، وقامت الاخرى بمنع بث برنامج حوارى اسبوعي من غزة على تلفزيون فلسطين إذ أن تلفزيون فلسطين وبحسب حكومة هنية المقالة مؤسسة متوقفة عن العمل وخاضعة للحل السياسي المرتقب بين الرئاسة والحكومة. (4)

2. 2 حل البرلمان والانتخابات التشريعية المبكرة

أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس في 2007/7/5 مرسوما بشأن دعوة المجلس التشريعي للانعقاد في دورته الثانية لسنة 2007، ونص المرسوم على إجراء انتخابات هيئة مكتب جديدة للمجلس بالاقتراع السري قبل إجراء أي مناقشة لأي موضوع على جدول الاعمال، ورفضت حماس هذا الامر، وقالت أنه لا يوجد نص في القانون الاساسي يخول الرئيس عقد دورة جديدة للتشريعي. (5)

وقد أبدى الرئيس الفلسطيني نيته في إجراء انتخابات مبكرة وفقا لنظام القائمة النسبية، الذي يهدف الى حرمان حركة حماس من الاغلبية في المجلس التشريعي، وإلى استرضاء الفصائل اليسارية المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير، والتي تطالب، نظرا لمحدودية شعبيتها، بالنسبة لزيادة وزنها في صناعة القرار السياسي، بحيث تصبح عوامل مرجحة لا يمكن أن

(1) <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=10514&article=436581&feature>

(2) <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=10524&article=438022&feature>

(3) <http://www.alquds.co.uk:9090/pdf/2007/08/02AugThu/qds05.pdf>

(4) <http://www.alquds.co.uk:9090/pdf/2007/08/02AugThu/qds05.pdf>

(5) <http://www.alquds.co.uk:9090/pdf/2007/07/06JulFri/qds05.pdf>

يستغني عنها أي من الطرفين الكبيرين، فتح وحماس، لتشكيل اقليته. (1) وفي 2007/7/18 اجتمع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في رام الله، حيث دعا عباس خلال كلمته المجلس إلى اصدار المراسيم الضرورية لاجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة على أساس القائمة النسبية، وقد حصل عباس على تفويض من المجلس المركزي لاجراء انتخابات مبكرة، وقرر المجلس ايضا عقد دورة جديدة للمجلس الوطني، والاعداد لاجراء انتخابات جديدة لعضوية المجلس في الوطن والشتات. (2)

وقد أصدر الرئيس الفلسطيني مرسوما رئاسيا جديدا عدل بموجبه قانون الانتخابات وأبرز ما جاء فيه اشتراطه في المادة 45 في الباب السادس، وضمن شروط الترشح لعضوية المجلس التشريعي، أن يلتزم المرشح بمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد

للشعب الفلسطيني، وبوثيقة اعلان الاستقلال، وبأحكام القانون الأساسي، (3) وهو الأمر الذي انتقده رئيس المجلس التشريعي بالإجابة أحمد بحر، إذ أنه ينطوي على تمييز واضح وصريح بين الفلسطينيين بسبب الرأي السياسي، في ممارسة حقهم الدستوري بالمشاركة في الحياة السياسية والانتخابات العامة، كما أنه يعطي اعترافا مجانيًا لإسرائيل. (4)

وقد دار حديث عن مشروع لتعديل القانون الأساسي، يعده مستشارو الرئيس الفلسطيني محمود عباس، يسمح للرئيس بحل المجلس التشريعي بحجة أنه مؤسسة فلسطينية معطلة، كما يقوم المجلس المركزي الفلسطيني باخذ دور المجلس التشريعي في اقرار القوانين، مستندين قانونيا في هذا إلى أن السلطة التي أجرت انتخابات المجلس التشريعي هي جزء من منظمة التحرير واحدى مؤسساتها، وأن النظام الأساسي الحالي للسلطة لا يعطي الرئيس الحق في حل المجلس التشريعي، لكن يعطيه الحق في حل اية مؤسسة معطلة، (5) وقد رد وكيل وزارة العدل في الحكومة المقالة عمر البرش في بيان صحفي مكتوب أن تعديل أحكام القانون الأساسي الفلسطيني لا يتم إلا بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس التشريعي. (6)

2.3 الأجهزة الأمنية والقوة التنفيذية والخطة الأمنية

بعد أحداث غزة، تجدر إلى جانب الإنقسام السياسي بين الضفة وغزة انقسام في الأجهزة

(1) عناتي، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس، مرجع سابق، ص96

(2) القدس، رام الله، ع13417، 20 تموز، 2007م .

(3) <http://www.pnic.gov.ps/arabic/law/maraseem/2007-1.html>

(4) <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1067690>

(5) الدستور، عمان، ع14095، 26 تشرين الاول، 2007م .

(6) الدستور، عمان، ع14108، 9 تشرين الثاني، 2007م .

الأمنية، فقد أصدر هنية قرار بتشكيل مجلس أعلى للشرطة في غزة، وأصدر قرار بوقف أبو شباك عن عمله مديرا عاما للأمن الداخلي، وتم استيعاب عدد اضافي كبير للقوة التنفيذية بالإضافة لعدد اخر من عناصر الشرطة، يقدرون بحوالي ألفي عنصر، كما قامت حكومة هنية بحل جهاز الأمن الوقائي، وشرعت في إنشاء جهاز أمني جديد بديل عنه تكون مهمته الأساسية جمع المعلومات الأمنية ورصدها وتوثيقها، وأعلنت وزارة الداخلية في الحكومة المقالة عن الانتهاء من دمج أفراد هذه القوة في جهاز الشرطة، بحيث أصبح عدد الأجهزة الأمنية التابعة لها خمسة: جهاز الشرطة، ودائرة الأمن الداخلي، وجهاز أمن وحماية الشخصيات، وجهاز الدفاع المدني، وجهاز الأمن الوطني. (1)

أما من ناحية الرئيس الفلسطيني محمود عباس، فكان أبرز ما أصدره بعد أحداث غزة بخصوص الأجهزة الأمنية أربعة مراسيم، وهي: مرسوم حل القوة التنفيذية، ومرسوم للشرطة الفلسطينية لرفض إطاعة الإنقلابيين في غزة، ومرسوم إقالة قادة الأجهزة الأمنية في غزة الموالين لعباس، ومرسوم حل لجنة الأمن القومي. (2)

كما قامت حكومة سلام فياض باتخاذ عدة قرارات على الصعيد الأمني، فبدأت بتنفيذ خطة لتقليص حجم قوات الأمن بواقع الثلث وإعادة هيكلة القوات الأمنية المختلفة، كما أقرت مشروع قانون لجهاز الأمن الوقائي، وبدأت عملية لإعادة نشر قواتها في الضفة الغربية بشكل أوسع. (3)

أما على صعيد ممارسات كل من الأجهزة الأمنية والقوة التنفيذية، فقد حصلت انتهاكات من قبل الطرفين للعديد من الحقوق والحريات، فقد أفادت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، قيام الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية بعمليات اعتقال بحق المواطنين، وتعرضهم للضرب والتعذيب اثناء الاعتقال والتحقيق، منبهة إلى أن القانون الأساسي لا يجيز في حالة الطوارئ اعتقال احد المواطنين الا بمذكرة من الضابطة القضائية، وهو ما لم يتوفر في عمليات الاعتقال في الضفة الغربية.

وفي غزة تعرضت القوة التنفيذية للصحافيين وصادرت الات تصوير واشرطة مصورة، ومنعت عددا من المسيرات الاحتجاجية لانصار حركة فتح، بعضها بالقوة، وهي الممارسات

(1) <http://www.alquds.co.uk:9090/pdf/2007/10/03OctWed/qds05.pdf>

(2) يوسف، محمد، مراسيم عباس، 2007/6/30

(3) <http://www.ikhwanonline.net/Article.asp?ArtID=29421&SecID=452>

(3) الايام، رام الله، ع3712، 30 تشرين الاول، 2007م .

التي رفضتها نقابة الصحافيين، كما رفضها الإعلاميون وفصائل منظمة التحرير وإدانتها، لانتهاكها حقوق حرية الرأي والتعبير. كما اتهم المركز الفلسطيني لحقوق الانسان القوة التنفيذية بتعذيب المعتقلين من أنصار حركة فتح. (1)

وقد شرع فياض إلى تطبيق ما عرف بالخطة الأمنية في الضفة الغربية، بهدف فرض القانون والنظام، والحد من حالة الفلتان الامني، التي كانت متجلية بالضفة الغربية، وقد بنيت الخطة الامنية على ثلاث مراحل: الاولى، انهاء ظاهرة المطلوبين لاسرائيل، حيث نجحت حكومة فياض في حل 80% من هذه الظاهرة، وأن اسرائيل ترفض ضم عدد من المطلوبين إلى قائمة من شملهم اتفاق وقف الملاحقة. والثانية، تقوم على تطوير أجهزة الامن ونشرها في المدن

والبلدات الكبرى، حيث تتطلب هذه المرحلة إعادة تسليح وتدريب قوات الامن. والمرحلة الثالثة، تقوم على إعادة بناء أجهزة الامن وتنظيمها وتوفير دعم خارجي لاعادة بنائها وتسلحها وإعادة بناء مقاراتها التي دمرها الاحتلال.

1.4 المعابر

في 2007/7/9، اعلنت حكومة الطوارئ قبولها عرضا اسرائيليا مصريا باستخدام معبر كرم ابو سالم الخاضع للسيطرة الاسرائيلية، من اجل عبور الفلسطينيين العالقين على معبر رفح الذي اغلق منذ احداث غزة، حيث سيطرت القوة التنفيذية على معبر رفح الحدودي وجميع النقاط الحدودية في ممر فيلادلفيا من ناحية الاراضي الفلسطينية. (2)

1.5 القوات الدولية

قام الرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال زيارته إلى فرنسا في 2007/6/29 بطلب استقدام قوات دولية، وذلك لنيته اجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، فردت حكومة هنية بالرفض وعد الناطق باسم الحكومة غازي حمد أنه من الخطر تدويل القضية الفلسطينية من خلال القوات الدولية، متسائلا: ماذا ستكون مهمة هذه القوات في الساحة الفلسطينية التي تتميز بالتعقيد، وما تزال مليئة بالرؤى والخيارات، وتقوم على العمل السياسي والمقاومة؟(3)

(1) عناتي، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس، مرجع سابق، ص109

(2) الايام، رام الله، ع3594، 30 حزيران، 2007م .

(3) الحياة الجديدة، رام الله، ع4131، 1 تموز، 2007م .

الفرع الثاني: أزمة الشرعية

تتناول أزمة الشرعية على الساحة الفلسطينية، ازماتان، الأولى والمتعلقة بأزمة شرعية الحكومة الفلسطينية، سواء حكومة فياض أو حكومة هنية، والثانية أزمة شرعية الرئاسة.

أولا: شرعية الحكومة الفلسطينية

كانت مراسيم الرئيس الفلسطيني الثالث، إقالة حكومة هنية، وعلان حكومة الطوارئ، وتشكيل حكومة الطوارئ، فور صدورها مثار جدل ونقاش، وبالاخص مرسوم تشكيل الحكومة، إذ لا يوجد في القانون الاساسي الفلسطيني ما ينص على تشكيل حكومة في حالة الطوارئ، حيث أنها حالة يفترض أن تكون مؤقتة.

وتنوعت الآراء في هذه المراسيم، ما بين تأييد تام لقانونيتها أو رفض تام لها، في حين ذهب أكثرية الباحثين القانونيين إلى خلاصة مفادها أنه يحق لعباس إعلان حالة الطوارئ وإقالة الحكومة، لكن ليس تشكيل حكومة للطوارئ لا تأخذ ثقة المجلس التشريعي.

إن حق الرئيس عباس في إقالة الحكومة لما فيه مصلحة الشعب الفلسطيني، موجود في القانون الأساسي المعدل، وكذلك حقه في إعلان حالة الطوارئ عند وجود عصيان مسلح، وإن كان يحق للبعض التساؤل، حول تفسير بعض المصطلحات، ك(مصلحة الشعب الفلسطيني) و(العصيان المسلح). إذ أن إقالة الحكومة وتعيين حكومة موازية دون اللجوء إلى البرلمان سيؤدي بدون شك إلى زيادة الانقسام في صفوف الشعب الفلسطيني، وبالتالي تنتفي مصلحة الشعب الفلسطيني. كما أن العصيان المسلح وإن لم يأت نص قانوني لتفسيره، فقد تم التعارف عليه في الوضع السياسي والقانوني على أنه عصيان من فئة من داخل إطار السلطة الحاكمة أو خارجه، تستخدم فيه هذه الفئة قدراتها للسيطرة على مقاليد الأمور باستخدام جزء من القوة المحددة في المادة 3 من قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية، أو قوى تنظيمية عسكرية، أو مليشيا خاصة (1) لكن خصوصية أحداث غزة، تجعل من الصعب تعريفها باعتبارها عصياناً مسلحاً أو انقلاباً، إذ أن حماس تسيطر على الحكومة ولها أغلبية أعضاء المجلس التشريعي، ثم أن العصيان المسلح وإن أتى بمساعدة بعض الأطراف من خارج السلطة (كتائب القسام)، لكنه لم يكن بهدف سلب السلطة، بل لاعادتها، حسب رأي حماس، إلى من يحق له استلامها. (2)

(1) حمامي، وليد، أحداث غزة وتنازع الصلاحيات، 2007/7/10

<http://www.alquds.co.uk:9090/pdf/2007/07/10JulTue>

(2) المصدر نفسه، ص 2

وعليه يعتبر إعلان حالة الطوارئ وإقالة الحكومة مبررين للرئيس، ولكن هل يحق لع تعيين حكومة إنفاذ حالة الطوارئ؟

من الطبيعي أنه في حالة إعلان الطوارئ المستندة إلى الدستور، تعطي الحكومة الحالية حق تسيير أعمال إنفاذ حالة الطوارئ. وقد برر البعض للرئيس تشكيل حكومة إنفاذ طوارئ بأن العصيان أتى من الحكومة ذاتها، وبالتالي من غير المعقول إبقاؤها في منصبها، على الرغم من أنه بالمقابل، يمكن الرد بأن العصيان لم يأت من الحكومة، حكومة الوحدة الوطنية، بل من حركة حماس، والحكومة شيء مختلف عن الحركة، كما أنها تضم أعضاء من تنظيمات

مختلفة، وبالتالي فإن بقاء الحكومة كحكومة تسيير اعمال لا مفر منه في حال كان هناك حاجة لحكومة انفاذ احكام الطوارئ، حتى يتم تشكيل حكومة جديدة تنال ثقة التشريعي. (1)

أما تشكيل حكومة جديدة بشكل يتجاوز نيل ثقة التشريعي فهو غير دستوري، إذ أن التشريعي سلطة لا يمكن للرئيس تجاوزها حتى في حالة الطوارئ، إذ لا يحق للرئيس بنص صريح أن يحل التشريعي في حالة الطوارئ، كما أنه حتى القرارات التي يحق له اصدارها بقوة القانون في الحالات الضرورية، يجب أن يصادق عليها التشريعي في أول جلسة يعقدها وإلا تعد لاغية. (2)

وبناء على هذا، ذهب البعض إلى أن تشكيل حكومة انفاذ احكام الطوارئ هو ضرورة غير ممكنة في ظل الحالة الراهنة للتشريعي، وهي استحالة عقد جلسة مكتملة النصاب القانوني لاعطاء الثقة للحكومة، وبالتالي فإن عباس استخدم الصلاحية المذكورة أعلاه وألغى المواد 56 و66 و67 من القانون (وهي المواد التي تتناول عدد الوزراء وتشكيل الحكومة وعرضها على المجلس التشريعي، وقد اصدر الرئيس عباس بالفعل في 2007/6/16 مرسوما رئاسيا يعلق من خلاله العمل بهذه المواد الثلاث)، (3) بما أنه لا يوجد نص صريح يمنعه من تعليقها كما في حالة منعه من حل البرلمان .

لكن هذه الجدلية تظل جدلية سطحية لسببين رئيسيين، أولهما: أن هذه المواد تمس عمل التشريعي، وتعطل دوره فيما يخص تشكيل الحكومة الفلسطينية، وبالتالي فما الجدوى من منعه من حل البرلمان اذا كان بإمكانه سحب صلاحياته. وثانيهما: أنه بناء على مثل هذه الجدلية سيمكن للرئيس الفلسطيني تعليق كل مواد القانون الأساسي أو تغييرها، باستثناء تلك المواد

(1) عناتي، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس، مرجع سابق، ص88

(2) القانون الاساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003

(3) المصدر نفسه

المعدودة التي يمنع من تغييرها صراحة. (1)

وقد برر قانونيون تشكيل حكومة الطوارئ، بأن حكومة الوحدة الوطنية(حكومة هنية) فاقدة للشرعية حتى في حال لم تكن اقالتها من قبل عباس دستورية، وذلك بسبب فقدانها لاكثر من ثلث اعضائها(وزراء فتح والمستقلين الذين وافقا على قرارات عباس)، حيث جاء في الفقرتين 3 و5 من المادة 83 من القانون الأساسي المعدل أن الحكومة تعد مستقيلة ويعاد تشكيلها في حالات منها(أي اضافة أو تغيير أو شغور أو اقالة تشمل ثلث أعضاء مجلس الوزراء على الأقل)، أو(استقالة رئيس الوزراء أو استقالة ثلث أعضاء الحكومة على الأقل). (2)

وبما أن أكثر من نصف أعضاء الحكومة وافقوا على قرار عباس، وسلموا وزاراتهم للوزراء الجدد فلم يعد هناك مجال لتطبيق أي تعديل وزاري حسب ما تحدده المادة (79-1/3) بأنه يعد تعديلا وزاريا أي اضافة او تغيير يطال حقيبة وزارية أو وزيرا أو أكثر من أعضاء مجلس الوزراء ما دام لم يبلغ ثلث عددهم. (3)

وبغض النظر عن الغموض أو النقص في القانون الأساسي الفلسطيني، والذي يتفق على وجوده جميع الخبراء القانونيين، فإنه وبناء على ما سبق، نجد أن صعوبة، أو استحالة، عقد جلسة للتشريعي حاليا بنصاب يفوق الثلثين من الاعضاء، تجعل من التوصل بشأن الحكومة أو الصلاحيات أيضا شبه مستحيل، مثله مثل تمديد فترة الطوارئ، التي لا يمكن لها أن تمتد لأكثر من 30 يوما، إلا بموافقة من التشريعي بأغلبية الثلثين، إذ أن اسرائيل تعتقل 45 عضوا من أعضاء التشريعي البالغ مجموعهم 132 عضوا، وبحسبة بسيطة، فإن ثلثي الاعضاء أي 88 صوتا يستحيل أن يجتمعوا اصلا.

وإذا خلاص الرئيس عباس ومستشاروه من هنا إلى مبرر جديد لتشكيل حكومة الطوارئ، ثم تكليفها كحكومة شرعية بعد انتهاء مدة الطوارئ إلى أن يتم اجراء انتخابات مبكرة كخلاصة وحيدة، فإن رأي القانونيين وبرزهم واضعوا الدستور الفلسطيني، اتجه إلى أن عباس تجاوز بهذه الممارسات القانون الفلسطيني، وإلى أن حكومة هنية هي حكومة تسيير الاعمال لحين تشكيل حكومة جديدة أو اجراء انتخابات مبكرة.

وقد صرح أنيس القاسم الذي اشرف على وضع القانون الأساسي، والمحامي الدستوري

(1) حماني، وليد، احداث غزة وتنازع الصلاحيات، 2007/7/10

<http://www.alquds.co.uk:9090/pdf/2007/07/10JulTue>

(2) القانون الاساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003

(3) المصدر نفسه

الفلسطيني المستقل يوجين قطران، أن الوثيقة التي بدأ الاثنان صياغتها قبل أكثر من عشرة اعوام تمنح عباس صلاحية عزل هنية، لكنها لا تمنحه حق تعيين حكومة جديدة من دون موافقة تشريعية، ولا حق تعطيل مواد في القانون الاساسي لتجنيب رئيس الوزراء الجديد سلام فياض خوض عملية تصويت في البرلمان. (1)

وأكد الاثنان أن القانون الاساسي ينص على بقاء حكومة الوحدة المقالة بقيادة هنية لتصريف الامور لحين حصول عباس على موافقة برلمانية على الحكومة الجديدة، وهو ما أكده أيضا رئيس لجنة صياغة الدستور الفلسطيني ووزير العدل السابق احمد الخالدي لصحيفة الشرق

الايوسط (أن تحويل حكومة الطوارئ إلى حكومة تصريف أعمال غير قانوني ومخالف للدستور، ويتطلب ثقة وموافقة المجلس التشريعي، لأن القانون ينص على أن رئيس الوزراء المقال يبقى واعضاء حكومته يسيرون الأعمال، لحين عرض حكومة جديدة على المجلس التشريعي). (2)

وقال القاسم: (من الواضح أنهم يبحثون عن أوهى الدفوع كي يبنوا فوقها جبلا ويجففوا المحيط، انهم يهدمون الأساس الذي اقيم عليه القانون الأساسي)، بينما صرح قطران: (ما هو واضح هو وجوب ألا تسقط حكومة هنية خلال فترة طوارئ). كما أن ناثن براون، أحد الذين قدموا المشورة للفلسطينيين والعراقيين بشأن دستوريهم، صرح أن ما قام به عباس (انتهاكات واضحة، ليس من حقه على الاطلاق تعيين حكومة طوارئ). (3)

وبحسب قطران، فإن صلاحية الرئيس بالحكم في حالة الطوارئ بموجب المراسيم لا تعني أن بمقدوره تشكيل حكومة جديدة أو تعطيل أو تغيير الدستور. أما بخصوص نصاب المجلس التشريعي، فقد أضاف أن عباس ما زال بحاجة إلى موافقة برلمانية، وسيتعين على المحكمة الدستورية أن تحسم ذلك في نهاية الامر، ولكن ذلك يبدو غير ممكن في أي وقت قريب حيث أن المحكمة الدستورية لا تعمل. (4)

كما عد د. عصام العابدين، المستشار القانوني لرئاسة المجلس التشريعي، أن البند السابع في القانون الفلسطيني لا يعطي الصلاحية لرئيس السلطة بتشكيل حكومة تسمى حكومة انفاذ احكام حالة الطوارئ، إذ أن المادة 67 من القانون الأساسي المعدل تؤكد على أن الحصول على ثقة

(1) <http://www.aljazeeraatalk.net/forum/archive/index.php/t-53034.html>

(2) <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=10455&article=428091&feature>

(3) <http://www.aljazeeraatalk.net/forum/archive/index.php/t-51290.html>

(4) <http://www.aljazeeraatalk.net/forum/showthread.php?t=51290>

المجلس التشريعي هو شرط دستوري وواجب لأي حكومة، ويجب أن يسبق هذا الشرط أداء اليمين أمام رئيس السلطة الوطنية. وتابع بالقول: (في حالة اقالة رئيس السلطة رئيس الوزراء، وهو ما حصل في اقالة الحكومة الحادية عشر برئاسة هنية، فإن الحكومة تصبح مستقبلة بحكم القانون الأساسي الفلسطيني، وتتحول بقوة القانون إلى حكومة تسيير اعمال). (1) وكخلاصة، فإن الجدل القائم حول إعلان حالة الطوارئ، حتى ولو كان غير شرعي، لم يعد هناك من داع له إذ أن حالة الطوارئ تنتهي حكما في حال لم يقم المجلس التشريعي بالتصديق

ثانيا: شرعية الرئاسة الفلسطينية

يثار الجدل حول المدة الزمنية لولاية الرئيس الفلسطيني محمود عباس الـ 4 سنوات، بحيث يجادل به البعض في أو حول موضوع المدة تحديد مدة الرئاسة بـ 4 سنوات وهي من التعديلات التي أدخلها المشرع على القانون الأساسي وعلى قانون الانتخابات أيضا بعد أن كانت هذه المدد غير محددة في السابق ومقرونة بانتهاء المرحلة الانتقالية الأمر الذي أدى لاستمرار المجلس التشريعي الأول عشرة سنوات، وكذلك فترة رئاسة (رئيس) السلطة الوطنية الأولى حتى رحيله، حيث تبين أن المرحلة الانتقالية لم تنته في عام 1999م. (إضافة إلى أن استمرار المجلس السابق لتلك الفترة كان أيضا بسبب موقف سياسي فلسطيني تبناه الرئيس الشهيد الراحل ياسر عرفات يقول بعدم إجراء انتخابات قبل إعادة انسحاب قوات الاحتلال من المناطق الفلسطينية)، الأمر الذي جعل المشرع الفلسطيني لاحقا يتوقف عند مبدأ وفكرة تحديد مدة المجلس التشريعي والرئاسة زمنيا وعدم ابقائهما محددتان بالسقف الزمني والحد السياسي فقط، ورأى أن يحدد مدة الرئاسة وعدد مرات توليها من قبل ذات الشخص، فنص على أن مدة الرئاسة اربع سنوات وللرئيس أن يترشح لمرة (دورتين) فقط وكذلك حدد مدة المجلس التشريعي باربعة سنوات واعاد في المادتين المذكورتين (34،48) كل ما يتعلق بالعملية الانتخابية لأحكام قانون الانتخابات، مع العلم أن الرئيس محمود عباس هو من أقر القانون وفي عهده تم تحديد المدد سابقة الذكر وهو صاحب القرار والفصل في هذا التطور الديمقراطي والقانوني وكذلك المجلس التشريعي الأول. (2)

وعندما حدد المشرع هذا المبدأ كان يدرك تماما أن القانون وحدة واحدة ولا يمكن أن يضع في ذات القانون سواء القانون الأساسي أو قانون الانتخابات مواد تناقض بعضها، ولكنه أراد بذلك

(1) <http://www.aljazeeraatalk.net/forum/showthread.php?t=51290>

(2) <http://www.p-s-news.com/news.php?go=fullnews&newsid=4894>

أن يحافظ على أصل وطبيعة النظام والعملية الانتخابية وانتظام واستقرار النظام السياسي، ونظم في الوقت ذاته الاستثناء والفرع وأوضح العلاقة ما بين الدستور والقانون (القانون الأساسي كأصل وما بين القوانين الانتخابية كفرع) ليصبح بذلك قانون الانتخابات حكما كأنه جزءاً من القانون الأساسي وتابعا له ومتفرعا عنه ومنه.

وقد تضمن قانون الانتخابات من نص على وجوب التلازم بين الانتخابات التشريعية والرئاسية وذلك في المادة رقم (2) منه التي تنص في فقرتها الأولى على أنه (مع مراعاة أحكام المادة الانتخابية (111) من هذا القانون وفيما عدا أول انتخابات تشريعية تجري بعد إقرار هذا

القانون فقط يتم انتخاب الرئيس وأعضاء المجلس في آن واحد في انتخابات عامة حرة مباشرة بطريق الاقتراع السري). (1) وهو نص واضح لا مجال للاجتهاد فيه أو التفسير أو التأويل فهي أقرت أن ولاية رئيس السلطة الوطنية محمود عباس تنتهي مع ولاية المجلس وفقا للمادة (111) التي تنص على أن (تجري الانتخابات الرئاسية القادمة بحلول نهاية الدورة التشريعية لأول مجلس تشريعي ينتخب بعد نفاذ أحكام هذا القانون المعدل ووفقا له)، (2) وبالعطف على ما أقره القانون في المادة (2) منه تصبح الغاية مكتملة وجليّة وبنص لا لبس فيه وهو مبدأ التزام والتلازم بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

فالرئيس ينتخب مع انتهاء فترة المجلس الحالي وهو ما يعني كذلك إقرار استمراراً لمدة رئاسة الرئيس أبو مازن بما يزيد عن أربع سنوات من تاريخ انتخابه كرئيس للسلطة وإقرارها بمدة ولاية المجلس وفي ذلك نص قانوني واضح لا لبس فيه وهنا لا يجب أن نغفل أو ننسى أن الأصل في أن الرئيس عندما انتخب لم يكن هناك مدة محددة للرئاسة بل إن التحديد جاء بعد انتخابه. (3)

وعليه لا ينبغي أن يكون هناك جدل حول موعد الانتخابات الرئاسية القادمة أو متى تنتهي مدة الرئاسة، والحكمة في ذلك التي أرادها القانون بإرادة المشرع أنه مع شغور منصب الرئيس السابق الراحل ياسر عرفات بحكم الشهادة (الوفاة قانوناً)، وليس لأسباب طبيعية كانتهاء مدة ولاية الرئيس باستحقاق انتخابي، وعليه فقد جاء انتخاب الرئيس محمود عباس لملئ هذا الشغور وفقاً للقانون والنظام، وفيما بعد ذلك أي بعد انتخاب الرئيس أبو مازن أصبح النقاش يدور حول كيفية تحديد واحتساب فترة الرئاسة وعلاقتها بالانتخابات التشريعية التي جرت فيما

(1) قانون الانتخابات الفلسطيني رقم 9 لسنة 2005

(2) المصدر نفسه

(3) <http://www.p-s-news.com/news.php?go=fullnews&newsid=4894>

بعد في كانون ثاني من عام 2006، وهذا النقاش كان يتمحور حول هل تعتبر مدة الرئاسة بعد انتخابات الرئيس محمود عباس وحتى انتخابات المجلس التشريعي المتوقعة استكمالاً لفترة سابقة للرئيس الراحل؟ أم بداية لفترة جديدة؟ فكانت إرادة المشرع الذي صاغ وسن قانون الانتخابات المعدل لسنة 2005 أن هذه الفترة هي استكمال لفترة الرئاسة المقررة بالمرحلة الانتقالية المعرفة والمحددة لمدة الرئيس السابق أي ياسر عرفات. (1)

والأهم من ذلك أيضاً أنه لم يكن في حينه تحديداً دقيقاً لموعد الانتخابات التشريعية التي ستتم وتمت في عام 2006 والتي كانت ما زالت موضوع جدل من حيث المبدأ، ولو كان المشرع

في حينه يدرك أو يقدر بشكل يقيني أن الانتخابات التشريعية القادمة ستكون بعد أربع سنوات مثلاً لوضع النص بشكل آخر، أما لكونه يجهل ولم يكن يعلم بشكل يقيني هذا الموعد لعدم تحديد موعد نهائي، فلا يعقل أن تنتخب رئيساً لأشهر ثم تعيد انتخابه، وبذلك اعتبر انتخاب الرئيس محمود عباس استكمالاً للفترة الانتقالية تضاف إلى السنوات الأربع لفترة الرئاسة التي تبدأ وتنتهي مع أول مجلس تشريعي ينتخب وفقاً للقانون ذاته أي المجلس الذي انتخب في يناير 2006 وهذه الفترة الاستكمالية هي زمنياً سنة وستة عشر يوماً من تاريخ انتخاب الرئيس بتاريخ 2005/1/9 وسنة وعشرة أيام من تاريخ أداء اليمين الدستورية بتاريخ 2005/1/15(2)

وبما أن المشرع أقر ذلك وسنه في تشريع واضح، ولكون المجلس التشريعي في ذلك الحين هو صاحب الولاية في هذا الشأن وولايته مارسها وفوضها أصولاً وبقانون، فإن هذا الأمر أصبح محسوماً وهو ما أكد عليه وأتى على تشريعه وتفسيره بصورة واضحة في المادة (97) من القانون ذاته سواءً في حالة الرئيس محمود عباس، أو بما يخص موقع الرئاسة في النظام السياسي والدستوري بغض النظر عن شخص من يتولى هذا المنصب أو اتجاهه السياسي أو الفكري... الخ، إذا ما صادف الدولة والنظام والمجلس واقعه مماثلة لاحقاً كوفاة الرئيس أو استقالته وطالما هذا القانون هو النافذ والمعمول به وفي ذات السياق من معالجة القانون لمنصب الرئاسة في كل المجالات والظروف أوضح المشرع بما لا لبس فيه كل ما يتعلق بحالات الشغور واستكمال انتخابات الرئاسة وموقع الرئيس المنتخب نتيجة الشغور والاستكمال، وكيفية التعامل مع المدة التي سيشغلها بعد الشغور إن كانت ستحسب دورة كاملة

(1) <http://www.p-s-news.com/news.php?go=fullnews&newsid=4894>

(2) المصدر نفسه، ص 3

أو استكمالاً لدورة سابقة في البند (4) من المادة 97 ليشرع وينص على أنه إذا كانت الفترة المتبقية والتي سيشغلها الرئيس المنتخب بعد حالة من الشغور أقل من عام تعتبر استكمالاً للدورة التي سبقتها، وإذا كانت أكثر من عام فتعتبر كأنها دورة جديدة كاملة توجب إعلان انتخابات جديدة للرئيس في موعد أول انتخابات تشريعية تجرى بعد ذلك أو تستحق، وتحسب للرئيس دورة من أساس دورتين يحق له الترشيح لهما، أي بمعنى أنه لن يترشح إلا لدورة أخرى بعدها وهذا الحكم يصبح سارياً وقائماً بعد نفاذ هذا القانون (رقم 9 لسنة 2005) وفي غير حالة الرئيس عباس. (1)

ومن المهم أن نعلم أن كل ما سبق من مراحل نقاش حول هذا القانون سواء بدء النقاش له أو مرحلة صياغة وإعداد وإقرار القانون في المجلس التشريعي ثم صدوره من السيد الرئيس بتاريخ 2005 /8/13، كل ذلك تم قبل أن تقرر حماس بشكل نهائي مشاركتها في الانتخابات و قبل أن تكون جزءاً من العملية السياسية والتشريعية، وقبل أن يتوقع على الأقل أحد أنها ستشارك في الانتخابات وستفوز بالأغلبية في المجلس التشريعي، أي أن القانون وضع في وقت وفي ظرف لا علاقة لحماس أو لنتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة عام 2006 بها، فقد تم سن وإقرار هذا القانون كتشريع فلسطيني يعالج حالة دستورية تحقق المصلحة العامة ومن أجل مصلحة النظام واستقراره كدولة يحكمها نظام دستوري يتفرع عنه نظام انتخابي، حيث كان الحديث عن تنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية في ذلك الحين وحتى قبل مشاركة حماس في اتفاق القاهرة، فهذا التشريع والقانون لم يسن ويقر لحسابات متعلقة لا بحماس ولا بغيرها من الفصائل الأخرى. (2)

(1) قانون الانتخابات الفلسطيني رقم 9 لسنة 2005

(2) <http://www.p-s-news.com/news.php?go=fullnews&newsid=4894>

المبحث الثاني: الآثار العسكرية

الآثار العسكرية هي الآثار التي ترتبت على الانقسام السياسي الفلسطيني، وكانت آثارها على الأرض إذ عانى منها المواطن الفلسطيني، وتتمثل في الحصار على غزة، إذ عانى المواطن الفلسطيني في غزة بشكل ملموس ومباشر، والعدوان الإسرائيلي على غزة .

الفرع الأول: الحصار على غزة

بعد أن شكلت حماس الحكومة الفلسطينية، التي غلب عليها الطابع الحمساوي البحث، أعلنت كل من أمريكا والإتحاد الأوروبي وتلتها إسرائيل، عزمها على قطع كافة الاتصالات السياسية

مع حكومة حماس، ووقف تحويل المستحقات المقتطعة، وكافة اشكال المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني، وهو ما يعني دخول المشروع الوطني والشعب الفلسطيني نفق العزلة السياسية والحصار الإقتصادي، حيث أن هذه المساعدات تعتمد عليها السلطة في إدارة سلطتها وتسيير حياة المواطنين.

ولا ريب أن المساعدات المقدمة للسلطة كانت ومنذ اللحظة الأولى جزءا من العملية السياسية وجزءا من تفاهم سياسي، وهو ما يتعرض لتحد كبير بتشكيل حكومة حماس التي ترفض شروط ومرتكزات العملية السياسية، ولذا فإن تحقيق حل جذري للمشكلة المالية التي تواجهها الحكومة يبدو غير ممكن دون تحقيق تقدم في عملية التسوية، ودون المعونات المالية تبدو حماس عاجزة عن تسديد رواتب الموظفين الحكوميين، ولا يمكنها القيام باصلاحات اقتصادية وسياسية تعهدت بها من قبل، اضافة إلى ذلك حد من ممارسة السلطة لدورها في التمثيل الدبلوماسي، (1) وهو ما يدل على العلاقة الطردية الوثيقة بين التقدم في عملية السلام، وبين تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني.

كان رهان حماس على أن هذا الحصار سوف يفك يوما ما، وأن الحركة تستطيع إدارة الدولة بسلاسة، وذلك استنادا إلى العمق العربي والاسلامي للتخفيف من الازمة المالية، وكان هذين العالمين يعيشان بمعزل عن المتغير الدولي، وهو رهان ثبت أنه لا يعتد به، إذ لم تستطع سوى جمع التعهدات من أصدقاء مثيرين للجدل مثل ايران في احسن الاحوال. في ظل عدم ادراكها أن ما يجري لا يمكن فهمه بعيدا عن ادوار اللاعبين الخارجيين، الذين تحولوا إلى

(1) الحمد، جواد، تجربتها في الحكم تحت الحصار والعدوان: من فشل حكومة حماس ولماذا؟، 2006/11/3

<http://www.al-majall.com/listfiles.asp.?newsid=137>

لاعبين داخليين في الوضع الفلسطيني.(1) وفي كل الاحوال، فإن كل محاولات حكومة حماس الالتفاف حول القرار الامريكي - الاوروبي بتجميد المساعدات، اصطدمت بحاجز التهديد الامريكي، من خلال توجيه تهمة تمويل الارهاب لاي بنك يساهم في تحويل اموال لحكومة حماس. بعضهم رأى أن حماس(الحركة والحكومة) مسؤولة عن الحصار، غير أن وصول حماس إلى مركز السلطة اظهر عموما، كم تبدو القضية الفلسطينية مكشوفة اقتصاديا وماليا(2) وليس هناك شك أن بمقدور اسرائيل والمجتمع الدولي بقيادة امريكا وضع عوائق تجعل من مهمة الحكم مهمة مستحيلة لحماس، ففي الجانب المالي، تجد حماس نفسها غير قادرة على دفع

الرواتب الشهرية لحوالي 160 ألفاً من موظفي القطاع العام، حيث تبلغ فاتورة الرواتب الشهرية حوالي 120 مليون دولار، يأتي معظمها من خلال تحويلات مالية اسرائيلية أو تبرعات من دول مانحة.

ويرى (الليستر كروك) في مقال له بعنوان: (إخضاع الفلسطينيين للحماية)، أن هذا العنوان هو مصطلح استخدمه (دوف فايسغلاس) - وهي مرحلة أقل من التجويع الكامل - في نصيحة له وجهها لصانعي السياسات الخارجية في أمريكا والاتحاد الأوروبي، للعمل على عزل حكومة حماس سياسياً ومالياً لدفعها إلى الفشل في ادائها الحكومي وإلى انهيار حكومتها، وليس في دفعها إلى التحول والاعتدال في موقفها. (3) هذا الفعل للأخلاقي من مجتمع يدعي أنه المخلص المنتظر من شر الاستبداد ويريد نشر الحرية والديمقراطية في الشرق الأوسط، يعاقب شعباً بكامله على خياره الديمقراطي الشعبي، ويعرض الشعب الفلسطيني لحافة المجاعة والكارثة الصحية وتفاقم أزمة البطالة، كما أفادت تقارير المنظمات الدولية. وقد حذر عمر عبد الرزاق وزير المالية في الحكومة العاشرة من (أن المجاعة والمشاكل الاقتصادية وعدم دفع الرواتب، ستؤدي إلى مقاومة أكبر ومصاعب أمنية، وهو ما سيأتي بصومال جديدة للعالم). (4) فيما يشكك كل من (جاريث ايفانز) و(روبرت مالي) في مقال لهما بعنوان: كيف يمكن احتواء التوتر في غزة؟ أن هدف أمريكا وأوروبا المعلن من الحصار، هو اقناع حماس بالتحول، والتغيير جذرياً من ايديولوجيتها، معتبرين أن الاستراتيجية التي يتبعها المجتمع

(1) نصار، ابراهيم، المازق الفلسطيني والضغط الخارجية.. الفوضى الخلاقة والانتخابات المبكرة، 2006/12/20

<http://www.alternativenews.org/index?.php?option=content&task=view&id=104>

(2) الازعر، محمد خالد، حكومة حماس تحمل اوزار غيرها، 2006/5/1

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/palestine/topic01/2006/05/01.dhtml>

(3) الدوسوقي، ابو بكر، حماس والحصار الدولي. بين التراجع والصمود، مجلة السياسة الدولية، (عدد 165)، يوليو 2006: ص 111

(4) المصدر نفسه، ص 112

الدولي، هي الضغط على حكومة حماس وعزلها وتجفيف مواردها المالية، والاعتماد على التذمر الشعبي من فشلها في أداء واجباتها. (1) أن هدف المجتمع الدولي من وراء حصار الحكومة التي شككتها حماس ليس دفعها للاعتدال بل افشالها، وربما يأتي هذا في سياق حرب أمريكا على ما يسمى الارهاب، وبخاصة أن حماس موضوعة على قائمة الارهاب منذ عدة سنوات.

ويخالف هذا الحصار كل الاعراف الدولية، ويستهدف بالأساس مستقبل القضية الوطنية، وتصفيتها وتحويلها إلى مجرد قضية مالية، علاوة على إركاغ الشعب الفلسطيني بمؤسساته

وقواه السياسية والاجتماعية، وهو ما يتطلب من حماس وغيرها إبتداع أفضل الصيغ للتعامل مع هذا الحصار.

إن مقاطعة دولية للسلطة الوطنية، قد تؤدي إلى انهيار تدريجي لقدرتها على توفير الخدمات، ولعجز تدريجي مماثل في قدرة حكومة حماس على الحكم، وهو ما يعني افشال التجربة الديمقراطية، وتأخير قدرته على حسم المعركة مع اسرائيل، واقامة الدولة المستقلة. وتقويض البنى التحتية للاقتصاد الفلسطيني، ويضر بقدراتها على السيطرة بشكل فعال على الأرض، وربما تفكيك السلطة، (2) ومن شبه المؤكد أيضا، أن تعمد حماس إلى تأجيج العنف الداخلي، أو العنف الذي يستهدف اسرائيل، إذا استمر الحصار كونها تحررت من الضوابط التي تفرضها المسؤوليات الحكومية.

نجحت حماس حركة وحكومة حتى الان في التمسك برفضها تلبية ما تسمى شروط ومطالب المجتمع الدولي، لكنها فشلت في تجنب الفلسطينيين عموما العواقب الاقتصادية والمعيشية لاستمساكها بذلك الرفض. والنجاح السياسي يفقد معناه، إذا لم يترجم إلى حلول اقتصادية ومالية، تحضن اقتصاديا البرنامج السياسي للتنظيم السياسي أيا كانت أيديولوجيته. وقد راهن البعض على أن الحصار الاقتصادي ومنع المساعدات المالية، قد يوفر، على الأقل بالمدى المنظور، الظروف المواتية لاسقاط حكومة حماس. لكن الشواهد تدل على أن ذلك ليس اكيدا تماما، حيث أنه من شأن هذا التدخل الفاضح في الشؤون الداخلية، أن يستثير الكرامة الوطنية، ويعزز من الالتفاف حول الحكومة، وتعميق ردود الفعل الفلسطينية، وزيادة حدة الكراهية للغرب عموما. (3) ولعل استمرار الحكومة، يثبت أن مثل هذه الضغوط لن تحقق

(1) الدسوقي، حماس والحصار الدولي.. بين التراجع والصمود، مرجع سابق، ص113

(2) عزام، التجربة السياسية لحركة المقاومة الاسلامية حماس واثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وغزة، ص172

(3) المصدر نفسه، ص173

اهدافها باجبار حماس على التراجع أو تطويعها سياسيا، بحيث تتواءم مع شروط الرباعية، أو دفع الشعب للشارع لاسقاط الحركة.

تعاطت حكومة حماس مع هذه الأزمة المالية والحصار الاقتصادي، من خلال محاولتها الحصول على تمويل عربي واسلامي، وحققت بعض النجاح في هذا الامر، مع اطلاقها التحذيرات الموجهة للخارج بوقوع ازمة انسانية وانهيار السلطة، وحدث حالة من الفوضى (الصوملة في مناطق السلطة). اضافة إلى قيامها بحملة لجمع التبرعات للسلطة بواسطة الانترنت والقنوات الفضائية. واعلانا على لسان وزير المالية عمر عبد الرازق، عن نيتها

تقديم دعوى قضائية إلى محكمة العدل العليا الاسرائيلية ضد حكومة اسرائيل كي تقوم اسرائيل بتحويل الاموال المحتجزة لديها.(1) وهي اجراءات على اهميتها لا ترقى إلى الفعل السياسي المؤثر في ظل العولمة وتجلياتها، كما أنها حلول جزئية لمشاكل معقدة جدا ولازمة اقتصادية جامعة، لا تحلها مسكنات، بل بحاجة إلى حلول ابداعية تخفف حدة الفقر والبطالة، التي ارتفعت إلى اعلى مستوياتها، وايجاد طريقة لدفع رواتب موظفي القطاع العام. وعلى الرغم من نجاح حماس في اجراء بعض التعديلات الطفيفة على مواقفها السياسية التي لا تمس ثوابتها، مثل تمديد التهدة مع اسرائيل، إلا أنها لم تستطع الالتفاف على الشروط الرباعية، أو فك العزلة الدولية عن الحكومة التي شكلتها، أو عن الشعب الفلسطيني.

1. أثر الحصار على الحالة الاقتصادية والاجتماعية

أ. انخفاض ملحوظ بالنتائج القومي الإجمالي ونصيب الفرد السنوي، فقد انخفضت مساهمة القطاع بالنتائج القومي الإجمالي، وكذلك وصل نصيب الفرد السنوي إلى 600 \$ سنوياً وارتفعت معدلات الإعالة من 1-4 إلى 1-6. (2)

ب. تعطل عمل القطاعات الإنتاجية الرئيسية (الصناعة، التجارة، الإنشاءات، الخدمات، الزراعة) فقد قدرت الخسائر الشهرية بحوالي 48 مليون \$، جراء هذا التعطل . وقد تم إغلاق حوالي 3500 مصنع من أصل 3900 مصنع والتي لا تعمل هي الأخرى بطاقة إنتاج كاملة، بل بطاقة تصل إلى 50% على الأكثر وكانت قطاعات الصناعات الغذائية، والملابس، والأثاث، هما الأكثر تضرراً كما يذكر أن هناك ظاهرة انتقال رأسمال

(1) الحنفي، حسن، حصار غزة.. وسقوط الأعداء، نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات والأبحاث، نشرة مسار اليومية، عدد 2008/9/13: ص 8

(2) ابو بزن، مازن، اثار الحصار على قطاع غزة، 2008/4/26

<http://www.almolltaqa.com/vb/showthread.php?t=14605>

الفلسطيني للعمل بالخارج بسبب المضايقات وصعوبة عملية التصدير والاستيراد ومنع دخول المواد الخام اللازمة للإنتاج . (1)

وقد أثر الإغلاق على قطاع التجارة استيراداً وتصديراً، فقد قررت إسرائيل إدخال 20 سعة أساسية تشمل الأغذية وبعض الأنواع من الأدوية وذلك من أصل حوالي 5000 سعة كانت تدخل قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع غير مسبوق وبصورة باهظة الأسعار . وكان من أكثر القطاعات تضرراً على الصعيد الزراعي (التوت الأرضي والزهور) وقدرت

خسائرها بسبب منع التصدير إلى حوالي 60 مليون \$ علماً بأنه برزت ظاهرة هجرة الأرض والعزوف عن الزراعة مما أدى إلى انضمام العديد من المزارعين إلى جيش العاطلين عن العمل، علماً بأن عدد الذين يعملون بالقطاع الزراعي في غزة يقدر بـ 45 ألف مزارع. وقد تضرر قطاع المنشآت بصورة كبيرة، حيث تعطلت عمل المشاريع الخاصة بالبنية التحتية إضافة إلى المشاريع الخاصة وتجمدت بصورة كبيرة حركة الاعمار والبناء وارتفعت أسعار بعض المواد البنائية المتبقية بصورة كبيرة أيضاً. (2)

ولقد أدى الحصار الإسرائيلي الأخير والذي كان الأقسى والأكثر حدة وشدة والذي بدأ يوم 2008/1/19 خاصة فيما يتعلق بمنع إدخال الوقود وكذلك المساعدات الإنسانية التي تأتي بواسطة الاونروا وغيرها من مؤسسات الإغاثة الدولية إلى مفاقمة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، فقد توقف عمل محطة الكهرباء إضافة إلى محطات البترول، وتهدد الخطر المستشفيات والأجهزة التي تعمل بواسطة الوقود، كما أصبحت غزة تقع على مشارف أزمة بيئية بسبب عدم وجود الوقود المشغل للماتورات الخاصة بالمياه العادمة، وأصبحت غزة تغرق في ظلام دامس تعطلت بموجبها كافة مقومات الحياة المدنية في محاولة لإعادة القطاع للأزمة القديمة . (3)

ج. ارتفاع غير مسبوق بمعدلات الفقر والبطالة، التي وصلت إلى حوالي 80 % - 35% على التوالي، علماً بأن نسبة الذين يعيشوا في ظروف الفقر المدقع تصل إلى 36%، وأن

(1) ابو يزن، اثار الحصار على قطاع غزة، مرجع سابق، ص2

(2) ابو رمضان، محسن، أثر الحصار على الاوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، 2008/2/4

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=123841>

(3) ابو يزن، اثار الحصار على قطاع غزة، مرجع سابق، ص3

حوالي 80% من المواطنين يتلقوا مساعدات إنسانية من الوكالات الدولية. (1)

ت. ثبات الأجور وعدم انتظامها خاصة بالنسبة لموظف القطاع العام، علمً بأن متوسط الأجر اليومي في القطاع الخاص يصل إلى 40 شيكل، والقطاع الحكومي إلى 78 شيكل وفي الاونروا والمنظمات الأهلية 89 شيكل، أما بالقطاع الزراعي هو فقد وصل إلى 29 شيكل.

ث. تأثير الحصار والإغلاق على الحالة الصحية من خلال حرمان مئات المرضى من الذهاب

للعلاج بالخارج والنقص الحاصل بالأدوية، وقد كان لقطاع التعليم نصيبه الناتج من إضرار الحصار حيث تقلص نسبة الأوراق والأدوات الخاصة بالتعليم وكذلك حرم مئات الطلبة من حقهم بالالتحاق بجامعاتهم بالخارج بسبب الإغلاق . (2)

2. الحصار الإسرائيلي وفقاً للقانون الدولي

يعد الحصار عقاباً جماعياً مقنناً وصفه جون دو غارد المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة (غزة عبارة عن سجن وإسرائيل هي السجن الذي ألقى بمفاتيح السجن بعيداً) ووصفه الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر بالسجن الكبير . (3)

و تبلغ المأساة ذروتها حين نكتشف أن غزة من أكثر المناطق ازدحاماً بالسكان فسكان القطاع أكثر من 1.5 مليون نسمة يعيش كل 3823 نسمة في كل كيلو متر مربع وعلى هذا فإن الحصار يعد جريمة ضد الإنسانية وفق المادة 5 و6 من النظام الأساسي لروما وكذا المادة 2 و3 من اتفاقية جريمة الإبادة الجماعية والتي عرفت الإبادة الجماعية وذكرت في الفقرة جـ إخضاع الجماعة عمداً للظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً وقد تحققت أركان الجريمة المادية والمعنوية في الحصار الاقتصادي الذي سبق العدوان على غزة ووقوع جريمة دولية في حق سكان القطاع تحتم على المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية باعتباره ممثلاً للمجتمع الدولي وفقاً للمادة (1/15) من نظام المحكمة أن يباشر التحقيقات من تلقاء نفسه وإن كان الاختصاص الأصيل ينعقد للأمم المتحدة المسؤولة عن حفظ الأمن والسلم الدوليين وفق الفصل السابع من الميثاق كما أن القانون الدولي الإنساني يحظر مهاجمة

(1) ابو رمضان، اثر الحصار على الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، مرجع سابق، ص3

(2) المصدر نفسه، ص3

(3) هزازي، علي حسن، العدوان الإسرائيلي على غزة في ضوء القانون الدولي، 2009/3/19

<http://www.hoodonline.org/print.php?sid=2>

الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين كأبار الشرب وشبكات الري ومحطات التحلية ويعتبر استخدام أسلوب التجويع ضد السكان المدنيين انتهاكاً جسيماً وهذا ما نصت عليه المادة 54 من البرتوكول الأول 1977 الملحق باتفاقيات جنيف والمادة 14 من البرتوكول الثاني 1977م . (1)

الفرع الثاني: العدوان الإسرائيلي على غزة

في 2008/12/27 قام الاحتلال الإسرائيلي بشن عدوان على قطاع غزة، والذي استمر 22

يوما، والذي يعد جريمة بشعة في حق الانسانية فيها الكثير من الحقائق المؤلمة والتي يمكن أن تشكل تعذيبا للضمير الانساني فمشاهد القتل والدمار والخسائر الكبيرة في الارواح والممتلكات بين المدنيين وفرض سياسة الحصار واغلاق المعابر والمنافذ وضرب المدارس والمنتشيات واماكن العبادة، والقصف العشوائي على المباني السكنية واماكن تواجد الصحفيين واستخدام أسلحة محرمة دولية كالنابالم والفسفور الابيض وما نتج عن ذلك من تهجير وتشريد لالاف الاسر، حيث بلغ اجمالي الضحايا ما لا يقل عن 1400 شهيدا و 6500 جريحا وحوالي 600 مواطن اعتقلوا .

1. أسباب العدوان الاسرائيلي على غزة

يبدو أن إسرائيل ليست بحاجة إلى أسباب لكي تعتدي على غزة أو غير غزة لأنها دولة قامت بداية على العدوان والقتل والتدمير والتشريد. أتى الصهاينة إلى أرض الشام وفي رؤوسهم طموح بإقامة وطن قومي لليهود على أرض يسمونها أرض الآباء والأجداد، التي تمتد وفق وعد سيدنا إبراهيم من الفرات إلى النيل، أو من طرابلس في أواسط الساحل الشامي إلى العريش في سيناء وفق وعد سيدنا موسى.

ابتدأت الصهيونية بعدوان هادئ بتشجيع ودعم من بريطانيا، وتدرجت بعدوانها بعد قيام الدولة إلى أن وصلت مرحلة الضرب الدموي ذات اليمين وذات الشمال، إسرائيل صنعت شلالا من الدم منذ أن قامت.

تختلق إسرائيل الأسباب والأعذار مع كل عدوان جديد تشنه على الفلسطينيين وغيرهم من العرب، وكل اعتداءاتها في النهاية تخدم الهدف الأعم والأشمل الذي تعمل على تحقيقه. اليوم هو دور غزة في القصف والتدمير وسفك الدماء، وهي تحشد قدرات عسكرية ضخمة بحرا

(1) هزازي، العدوان الاسرائيلي على غزة في ضوء القانون الدولي، مرجع سابق، ص5

وبرا وجوا في تنفيذ عدوانها. لماذا أتى دور غزة، وما هي الأسباب المباشرة التي دعت إسرائيل إلى هذه الجولة الدموية وتكمن هذه الأسباب في:

أولا: هذه حرب مكملة للحصار المضروب على الشعب الفلسطيني منذ أن فازت حماس في الانتخابات التشريعية، والمضروب بصورة شديدة على غزة منذ سيطرة حماس على القطاع. كان الحصار يهدف إلى إسقاط حركة حماس، وإخراجها من الحكومة ومن السلطة الفلسطينية عموما وذلك من خلال إنهاء الحركة معنويا وأخلاقيا، ومن خلال تأليب الناس عليها عسى أن يقوموا بتحريك جماهيري يضحى بحماس من أجل لقمة الخبز. وكان الظن أن حماس

ستسقط خلال مدة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر من سيطرتها على غزة، لكن الأشهر مرت وحماس بقيت صامدة، واستطاعت أن تدبر أمورها جيدا في إدارة القطاع وتحقق مزيدا من التأييد على المستويات الفلسطينية والعربية والإسلامية. الحرب الآن هي الخيار البديل للحصار. إنهم يحاولون بالحرب تحقيق ما عجزوا عن تحقيقه بالحصار. (1)

ثانيا: اهتمام شركاء الحصار على غزة بإسقاط سلطة حماس نابع أساسا من رؤيتهم للحل الخاص بالقضية الفلسطينية. هناك مشروع يقوم على حل يسمى بحل الدولتين الذي ينتهي، وفق مادة الاتفاقيات المتوفرة لدينا مثل اتفاقيتي أوسلو وطابا.

بسيطرتها على القطاع أفسدت حماس على الأميركيين والإسرائيليين مشروعهم، الذي هو مرتبط أيضا بالرؤية الأميركية الإسرائيلية لما يجب أن تكون عليه المنطقة العربية الإسلامية المسماة بالشرق الأوسط. ولهذا كان لا بد من إسقاط حماس وإعادة قطاع غزة إلى بيت الطاعة ليكون مشمولا بالحل القائم على خريطة الطريق الذي يجند الفلسطينيين ضد الفلسطينيين. (2)

ثالثا: حماس حركة مقاومة إسلامية تعتبر الاعتراف بإسرائيل حراما شرعا، وعلى الرغم من أنها مستعدة لهدنة طويلة الأمد مع إسرائيل، فإنها غير مستعدة للتخلي عن فكرة الأرض الإسلامية المقدسة والواجب الشرعي الخاص بتحرير المقدسات الإسلامية. بالنسبة لإسرائيل تشكل حماس خطرا ماثلا أمامها الآن، وربما خطرا أشد مستقبلا بسبب إمكانية حشد طاقات إسلامية في دول عديدة للمساهمة في المجهود الجهادي. إنها حركة مقاومة دينية تلقى أذانا صاغية من ملايين المتدينين في المنطقة العربية الإسلامية.

(1) قاسم، عبد الستار، اسباب العدوان على غزة، 2009/1/3

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/89E45D9F-E3EB-4B36-B28F-D138741CA419.htm>

(2) نعيير، راند (2009)، الحرب على غزة قراءة الواقع ودلالات المستقبل، نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، ص 9

حماس بالنسبة لإسرائيل لا تتوقف عن تحسين أدائها الجهادي بالتدريب والتنظيم والسرية وتحسين وسائلها القتالية وأساليبها، وهي تنظم منهمك في الإعداد والاستعداد، ويوميا يراكم المزيد من القوة التي تشكل خطرا على أمن إسرائيل. (1)

رابعا: حماس محسوبة على ما أسماه الرئيس بوش محور الشر الذي يضم إيران. إسرائيل مرتابة جدا من إيران، وكذلك الولايات المتحدة والعديد من الأنظمة العربية، وجميعهم يعملون على تحجيمها، والانقضاض عليها إن أمكن لأنها تمثل عنصرا جديدا في المنطقة من ناحية الطموح الاستقلالي القيادي، ومن ناحية التطوير العلمي والتقني والاعتماد على الذات.

عملت إسرائيل ومعها أميركا وأنظمة عربية على التمرس خلف فكرة المذهبية وأخذت تغمز على الشيعة بوصفهم مصدر خطر على السنة. ركب موجة السنة والشيعة كل من والى الأنظمة العربية وأميركا وإسرائيل، وصبوا كل غضبهم على حماس التي تخون أهل السنة في نظرهم. فشلت محاولات الفتنة واستمرت حماس في موقفها الباحث عن داعمين للمقاومة الفلسطينية. (2)

خامسا: بات واضحا أمام إسرائيل كما ورد على لسان مسؤولين إسرائيليين سياسيين وفي وسائل الإعلام الإسرائيلية أن حماس نجحت في تهريب أسلحة وأموال إلى القطاع. ولم تكن معروفة المبالغ التي استطاعت إدخالها عبر الأنفاق، ولكنها أظهرت قدرتها على الإنفاق وصرف رواتب آلاف الموظفين لديها، وصرف معونات للعديد من القطاعات العمالية والحرفية. أما بالنسبة للأسلحة فبقيت الأمور غامضة جدا بالنسبة لإسرائيل، لكنها تحسنت قدرة حماس والفصائل الفلسطينية المقاومة على تهريب أو صناعة أدوات قتالية جديدة. واستغلت حماس والفصائل الأخرى فترة التهدئة للتنظيم والتدريب والتسليح. ولم يضع الوقت سدى بالنسبة لهذه الفصائل، وشعرت إسرائيل بأن القطاع يتحول إلى بؤر عسكرية مستعدة للقتال. وحسب النظرية الأمنية الإسرائيلية، فالضربة الاستباقية هي القرار الصحيح. (3)

2. العدوان الإسرائيلي على غزة وفقا للقانون الدولي

2.1. المبرر الإسرائيلي للعدوان (الدفاع المشروع عن النفس)

يمكن المبرر في وقف إطلاق صواريخ المقاومة، بحجة الدفاع المشروع عن النفس .

(1) قاسم، اسباب العدوان على غزة، مرجع سابق، ص2

(2) سعيد، محمد، اسرئيل واستراتيجية الحرب في غزة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، (عدد44588)، يناير2009: ص17

(3) نعيرات، الحرب على غزة قراءة الواقع ودلالات المستقبل، مرجع سابق، ص11

إن الدفاع عن النفس وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، هو الذريعة الدائمة التي تتحجج بها دويلة إسرائيل منذ ولادتها لقيطة لم يعرف لها كيان كشعب ولا وطن، وإنما ولدت من الثمار الفجة للحرب العالمية الثانية التي فوض الغرب والشرق لأنفسهم حق إنشاء دويلة تقوم على اغتصاب ارض فلسطين في قلب الوطن العربي وكل طرف سعى لأن تكون هذه الدويلة قاعدة نفوذ له في اخطر مناطق العالم.

منذ عام 1948 وإسرائيل تتذرع في كل أعمالها العدوانية الغاشمة والسافرة بحجة حقها في الدفاع عن النفس، وقد برر "الن كالون" نائب رئيس وزراء اسرئيل في كتابة الموسوم

"الحرب الوقائية" عدوان اسرائيل الصارخ على مصر وسوريا والأردن وفلسطين في 5 حزيران 1967، واحتلالها لأراض شاسعة من تلك الدول تفوق أربع اضعاف مساحة اسرائيل التي منحت لها على حساب سكان البلاد الاصليين (عرب فلسطين) بموجب قرار التقسيم ، وسبقت هذا العدوان، العدوان الثلاثي عام 1956 على مصر لنفس المبرر - الدفاع عن النفس - وتواترت ذات الذريعة في عدوانها على لبنان عام 1982 و 2006، وعدوانها على سوريا لمرات عدة بضرب قواتها في لبنان أو قصف اراضيها بحجج مختلفة اخرها عام 2007 بحجة قصف مشروع مفاعل نووي سوري.

وعليه سنقوم بتسليط الضوء على مفهوم الدفاع عن النفس في ظل أحكام القانون الدولي بغية الوقوف على حقيقة ادعاءات الكيان الصهيوني المستمرة وعلى وفق المحاور الآتية:-

* يجب أن يكون فعل الإعتداء غير مشروع

تفيد قواعد فقه القانون الدولي بأن الدول حتى تكون ازاء حالة دفاع عن النفس، لا بد أن تواجه عملا عدوانيا غير مشروع على إقليمها أو مواطنيها أو مصالحها، بحيث يرقى وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، إلى توصيف ذلك العمل غير المشروع بالعدوان استنادا لما نصت عليه المادة (39) من الفصل السابع من الميثاق، وبمفهوم المخالفة فعدم وقوع عمل غير مشروع لا يسوغ للدولة أن تقدم على عمل عدواني ازاء دولة ثانية وتدعي أنها في معرض دفاع عن النفس، لأن هذا الحق لا ينهض إلا إذا تعرضت لعدوان جدي من جهة أخرى. (1)

* يجب أن يكون فعل الاعتداء غير المشروع حالا.

وعلة اشتراط تحقق حق الدفاع عن النفس، بأن يكون الاعتداء حالا (انيا) ، لأن الدفاع إنما يباح للضرورة، ولا تتحقق هذه الضرورة إلا اذا وجد الخطر فعلا، أما الخطر المستقبلي

(1) عمر، ابو الخير (2008)، نظرية الضربات العسكرية الاستباقية، (ط1)، القاهرة: دار الشروق، ص43
المحتمل فمهما كان قريبا فإنه لا يبيح حق الدفاع، لأنه ليس مؤكدا الوقوع،(1) ولذلك فإن هذه القاعدة الفقهية تناقض تماما كافة الادعاءات الإسرائيلية التي أقدمت على أساسها بعدوانها المتكرر على الدول العربية، تحت ذريعة خطر العدوان المحتمل من تلك الدول، وتبنيها في هذا السياق، ما اصطلحت عليه بالحرب الوقائية أو الضربة الاستباقية، أو تبني قاداتها العسكريين امثال "دايان" وزير الدفاع الإسرائيلي عقيدة مفادها (أن خير وسيلة للدفاع هي الهجوم)، وهي العقيدة العسكرية التي واضبت عليها في كافة اعمالها العدوانية في حرب 1956 و 1967 و 1982 عند ضرب مفاعل تموز في العراق، وعدوانها المتكرر على

سوريا ولبنان وفلسطين. (2)

ويأتي في هذا السياق كذلك العدوان على لبنان في تموز 2006، وعدوانها على سوريا عام 2007 بضرب ما ادعت انه مشروع بناء مفاعل نووي بخبرة كورية، واخيرا هجومها على غزة في 2008/12/27.

أما إذا كان الخطر قد وقع وانتهى فعلا، فلا يكون هناك محل للدعاء بحق الدفاع عن النفس، وإنما يكون هناك محل للشكوى أمام مجلس الأمن الدولي، لتقرير الاجراء أو الجزاء المناسب الذي يتوجب فرضه على الدولة المعتدية وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. (3)

ولكن العقيدة السياسية والعسكرية للكيان الصهيوني منذ إنشائه، هي ضمان التفوق العسكري على القوة العسكرية لكافة الدول العربية مجتمعه، وبما يضمن له الضربة الاستباقية دائما، وتأسيسا على هذه العقيدة فإن اسرائيل لم تتهج لية التظلم أو الشكوى أمام مجلس الأمن الدولي ازاء أي اعتداء واقعي أو مفترض من قبل الدول العربية، معتمدة على الدعم اللامحدود سياسيا وعسكريا من الدول الغربية عموما والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا.

*** يجب أن يكون فعل الدفاع متناسبا مع فعل الاعتداء.**

يشترط في فعل الدفاع الذي تقوم به الدولة المعتدى عليها أن يكون متناسبا مع فعل الاعتداء الواقع عليها في حالة تعذر الالتجاء إلى مجلس الأمن الدولي، أو وجود أية وسيلة أخرى لرد الاعتداء أو إيقافه بغير طريقة استخدام القوة المسلحة، مثالها تدخل طرف ثالث لتسوية النزاع، عن طريق منظمة اقليمية أو دولية، أو دولة تثق وتطمئن اليها الدولتان المختلفتان أو

(1) ابو الخير، نظرية الضربات العسكرية الاستباقية، مرجع سابق، ص45

(2) موسى، حكمت، هل يغطي القانون الدولي ادعاء اسرائيل حقها في الدفاع عن نفسها، 2009/1/2

<http://www.iraq4allnews.dk/new/ShowNews.php?cat=23&id=14998>

(3) ابو الخير، نظرية الضربات العسكرية الاستباقية، مرجع سابق، ص47

المتنازعتان. (1)

إن يجب أن يكون فعل الدفاع عن النفس بالقدر اللازم لدرء العدوان الحاصل، وبما لا يزيد عن الحد اللازم لدفع الاعتداء، لأن حق الدفاع عن النفس لا يبيح احداث ضرر اشد مما يستلزمه هذا الدفاع، وعند تجاوز الدفاع التناسب اللازم لفعل الاعتداء لا يعفي تلك الدولة من الجزاء الذي يتوجب أن يفرضه مجلس الأمن الدولي بحقها، إلا انه غير قادر بسبب الفيتو الأمريكي الداعم دوما لعدوان اسرائيل. (2)

يعاب على هذا الرأي في قياس التناسب أن يجعل من الدفاع عن النفس نوعا من القصاص،

أي يحدث نوعاً من المقاصة بين الضرر الذي يسببه الاعتداء، والضرر الذي يسببه الدفاع، وإذا صح ذلك في حالة الضرورة، فلا محل له في حالة الدفاع عن النفس.

وذهب رأي آخر في الفقه القانوني بأن تتناسب الدفاع مع الاعتداء، أما يجب أن يتم في ضوء الوسيلة التي استعملتها الدولة المدافعة في رد الاعتداء، بما لا يتجاوز الوسيلة التي ارتكب بها العدوان، والمثال العملي على ذلك هو الأزرمة التي نحن بصددتها، فإن ادعاء إسرائيل بأن المقاومة تطلق صواريخ على حدودها، ادعاء يفتقر إلى الدقة على إطلاقه، لأن القاضي والداني يعلم بأن حماس لا تطلق صواريخها على إسرائيل إلا كرد فعل على اعتداءاتها المتكررة على غزة، وإيقاع خسائر بشرية ومادية فيها، فضلاً عن استمرار احكام اسرائيل الحصار على غزة أكثر من 18 شهراً، عانت فيها ولا زالت من شحة الماء والغذاء والدواء والكهرباء والمشتقات النفطية. (3)

وعليه فإن أعمال القاعدة القانونية التي تقضي بان يكون فعل الدفاع متناسباً مع فعل الاعتداء، هو مواجهة هذا الاعتداء بما يماثله من الاسلحة ولا يزيد عنه لمنع أو إيقافه، ولكن أن تلجأ إسرائيل إلى استخدام القوة المفرطة المتمثلة بالطائرات المقاتلة F16 والمروحيات والدبابات والمدافع الثقيلة والقنابل الفسفورية، وتشن هجوماً شاملاً على قطاع غزة المكتظ بالسكان المدنيين العزل، الذين لا تمثل الكتائب المسلحة فيهم سوى بضعة آلاف قد لا تزيد على عشرين ألف، وفقاً لتقديرات الخبراء، والعسكريين، ووقع خلال ثلاثة أسابيع أكثر من 6600 شهيد وجريح، أغلبهم من النساء والأطفال والمدنيين عموماً، والحاق دمار شامل في

(1) حمودة، منتصر (2006)، المحكمة الجنائية الدولية.. النظرية العامة للجريمة الدولي، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ص333

(2) المصدر نفسه، ص335

(3) موسى، هل يغطي القانون الدولي ادعاء إسرائيل حقها في الدفاع عن نفسها، مرجع سابق، ص4

مباني المؤسسات ومنازل المواطنين، فضلاً عن الحصار الشامل الذي هو استمرار لحصار تجاوز 18 شهراً، عانت غزة فيه من شحة الماء والغذاء والدواء والكهرباء ومشتقات الوقود، حتى قدرت المنظمات الدولية ان 80% من مواطني غزة يعيشون تحت خط الفقر، و750 ألف منهم يعتمدون على المعونات التي غالباً، لا تصل بسبب الحصار الذي تفرضه إسرائيل. (1)

* تجاوز حدود حق الدفاع عن النفس.

يشترط تحقق تجاوز حدود حق الدفاع عن النفس توافر الشرطين الآتيين:-

1. عدم تناسب وسيلة الدفاع مع وسيلة الاعتداء.

إن ادعاء إسرائيل بأنها تمارس حق الدفاع عن النفس بهجومها على قطاع غزة يوم 2008/12/27، باستخدام القوة العسكرية المفرطة، المتمثلة بالطائرات المقاتلة F16، والطائرات المروحية Apache، والدبابات والمدربات المتطورة، والمدفعية الثقيلة، والقنابل الفسفورية، بما اشيع عنه في ادبيات العلوم العسكرية "الصدمة والترويع" عندما شنت أكثر من 80 طائرة مقاتلة حديثة ومتطورة F16، ترافقها عشرات الطائرات المروحية نوع Apache واستنادا لما تقدم فإن وسيلة الدفاع المستخدمة من القوات الإسرائيلية تفوق اضعافاً مضاعفة الوسيلة المستخدمة من قبل جميع فصائل المقاومة التي لا تعدو أن تكون صواريخ محلية الصنع، متواضعة التأثير على البشر والحجر، قصيرة المدى لا تطال إلا مناطق حدودية من إسرائيل، ولا تمتلك إمكانية التوجيه الدقيق، مما يتأكد مما تقدم عدم تناسب وسيلة الدفاع مع وسيلة الاعتداء، التي يتحقق بها تجاوز حدود حق الدفاع عن النفس، والذي يترتب استنادا للمواد (39-42) من ميثاق الأمم المتحدة المساءلة القانونية عن كافة الأضرار البشرية والمادية والمعنوية. (2)

2. عدم تناسب حجم الأضرار البشرية والمادية بين فعل الدفاع وفعل الاعتداء.

إن فقه القانون الدولي يؤكد على أن فعل الدفاع يجب أن يتناسب مع فعل الاعتداء المدعى به، من حيث كمية الذخائر وخطورة تأثيرها، وطول مدى استخدامها، لتعظيم الأضرار البشرية والمادية التي يوقعها فعل الدفاع، وبمقارنة بسيطة بين القوة التدميرية المتواضعة للصواريخ التي تطلقها حماس، وعددها القليل، وقصر مداها، وزمن استخدامها الذي لا يتجاوز بضع

(1) ليتيم، نادية، المسؤولية القانونية الدولية للجرائم الإسرائيلية في غزة، مجلة السياسة الدولية، (عدد176)، ابريل 2009: ص65
(2) المصدر نفسه، ص66

دقائق بين فترة وأخرى في أحسن الأحوال، مع القدرات التدميرية الهائلة للأسلحة الإسرائيلية التي قصفت في الأيام الأولى من العدوان أكثر من 1000 هدف في قطاع غزة قتلت وجرحت الآلاف من أهالي غزة، تجاوزت إعدادهم (6600) شهيد وجريح، أغلبهم من المدنيين، ويزيد عن نصفهم من الأطفال والنساء، والحقت دماراً شاملاً بالمؤسسات الحكومية والمدارس والمساجد ومساكن المواطنين. فضلاً عن طول مدة العدوان الإسرائيلي واستمراره على مدار الساعة ليلاً ونهاراً وبلا هوادة حتى جاوز ثلاثة أسابيع. (1)

وتؤكد التصريحات التي وجدت تجسيدها فعلاً على قطاع غزة والمتمثلة بتصريحات القيادات الإسرائيلية، أن العدوان على غزة لم يكن وليد لحظة رفض المقاومة تمديد التهدئة، كما

صورته الإدارة الاسرائيلية، واطلاق صاروخ واحد أو صاروخين أو ثلاثة، على جنوب اسرائيل، حيث تؤكد المعلومات الاستخبارية وتحليلات الخبراء العسكريين أن صواريخ المقاومة في اغلبها محلية الصنع وبدائية، ووزن المتفجرات التي تحتويها بسيطة جداً، وقدرتها التدميرية متواضعة، والاهم من كل ذلك، أن المسح الميداني على الأرض يؤكد أن 70% من هذه الصواريخ تسقط في فضاءات خالية وغير اهلة بالسكان، ولا توقع أية خسائر بشرية أو مادية، كما ان الـ 30% الباقية من الصواريخ المطلقة على اسرائيل قدراتها التدميرية محدودة جداً، فضلاً من أن اسرائيل تمتلك تقنيات تؤمن انذاراً مبكراً على اطلاق الصواريخ، يوفر فرصة مناسبة لاحتماء السكان في ملاجئ حصينة تغطي الحاجات المحلية.

ومصادق أن العدوان الاسرائيلي لم يكن وليد الساعة هو تصريح وزير الدفاع الاسرائيلي "باراك" بقوله (لقد تم التخطيط طويلاً لهذه العملية) ثم تأكيده بأن اسرائيل ليست بصدد إجراء تسوية مع حماس، وإنما بصدد اخضاعها، وفي تصريح آخر يؤكد باراك (أن الهدف من العملية هو انزال ضربة قوية بحركة حماس واحداث تغيير جدي للوضع في الجنوب)، ويذهب نائب رئيس الوزراء "حاييم رامون" إلى ابعد من تصريحات باراك بقوله (أن الهدف من العملية هو اسقاط حماس) وفي تعبير اخر له (هدف العملية هو تصفية حماس)، أما وزيرة الخارجية الاسرائيلية "ليفني" فإنها تردد (اسرائيل تتصرف وفق اعتباراتها الأمنية للدفاع عن النفس)، ويؤكد رئيس الوزراء الاسرائيلي "اولمرت" بأن اسرائيل مستمرة بالعملية العسكرية لحين انجاز كامل اهدافها بضمن امن جنوب اسرائيل من صواريخ حماس، وحتى

(1) موسى، هل يغطي القانون الدولي ادعاء اسرائيل حقها في الدفاع عن نفسها، مرجع سابق، ص4
 يعلم الجميع أن أي عدوان على اسرائيل أو تعريض مواطنيها للخطر سيواجه بقوة فائقة. مع العلم بان المستهدف كان جميع سكان غزة ولم تكن هناك علامة تميز المقاومة ولم تكن هناك جبهة مواجهة واضحة المعالم. (1)

وفي هذا السياق أكدت منظمة (هيومن رايتس) "باستخدام القوات الاسرائيلية اسلحة محرمة دولياً في عدوانها على غزة، الذي تعزز بتصريح خبير نرويجي واعترافات عدد من الاطباء بان الاثار الناجمة عن تلك الاسلحة المحرمة المتمثلة بالحروق البليغة في اجساد الضحايا واحيانا تذويب اللحم، وبترا الأطراف، ونزيف الامعاء، وفقدان البصر والعمق الدائم، تؤكد أن عدداً من تلك الاسلحة ليست محرمة فقط وإنما تستخدم لأول مرة عرفها الخبراء بذخائر (دايم) التي تؤدي الى الاصابة بالسرطان ونتيجته المحتمومة الوفاة بعد 6 - 8 أشهر من الاصابة بها،

وهي مجهزة من الولايات المتحدة الأمريكية ومعامل بريطانية لاغراض تجريبية، وقد اكدت السيدة "رونيتلا روفيرا" من منظمة العفو الدولية في غزة أن القنابل الفسفورية المحرمة لا يزال عدد منها موجود على الارض، وان معلومات مؤكدة تفيد بان سفينة حربية امريكية قادمة عن طريق اليونان تحمل قنابل فسفورية انزلت حمولتها في اسرائيل، وربما هناك شحنات أخرى، وقد طلبت المنظمة إجراء تحقيق مستقل لتحديد حجم الخروقات والجرائم المرتكبة بحق أهالي غزة، مؤكدة أن ابلغ تعبير عن الهمجية هو اطمئنان اسرائيل إلى عدم مساءلتها دوليا، كما حصل في مرات سابقة. (2)

إن العدوان الاسرائيلي على غزة وجسامة الخسائر البشرية والمادية، التي فاقت الالف المرات ما تدعي به من أنها تمارس حق الدفاع عن النفس، دفع بـ 90 منظمة فرنسية إلى اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية لمقاضاة حكام اسرائيل بتهمة ارتكابهم جرائم حرب وجرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الانسانية، كما طالب حقوقيون بريطانيون المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية لاصدار اوامر قبض بحق قادة اسرائيل لارتكابهم جرائم حرب وإبادة جماعية، وهو ما اكده مجلس حقوق الإنسان في جنيف بادانته اسرائيل على انتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في غزة. (3)

لقد أكد رئيس وكالة (الاونروا) التابعة للأمم المتحدة في غزة بأن العدوان الاسرائيلي تجاوز

(1) موسى، هل يغطي القانون الدولي ادعاء اسرائيل حقها في الدفاع عن نفسها، مرجع سابق، ص5

(2) ليتيم، المسؤولية القانونية الدولية للجرائم الاسرائيلية في غزة، مرجع سابق، ص66

(3) المصدر نفسه، ص67

كل الحدود الدولية والاخلاقية والانسانية باقدامه على قصف عدد كبير من المواقع التابعة لوكالته، بما فيها مقر الوكالة الرئيسي، ومبنى الشروق الذي يضم اغلب المكاتب الاعلامية الدولية، ومركز الهلال الاحمر، وتجاوز ذلك إلى حرق الخزين الاستراتيجي للمواد الغذائية والطبية للوكالة التي تقدر بمئات الملايين من الدولارات، فضلا عن مخازن الوقود، ومستشفى الشفاء ومستشفى القدس ومستشفى تل الهوى. والامر من ذلك ان هذا القصف والتدمير والحرق قد تزامن مع زيارة الامين العام "بان غي مون" إلى اسرائيل وهي رسالة واضحة على تجاوز كافة الخطوط الحمر واستهانة اسرائيل بالمنظمة الدولية، والتأكيد على اقدامها على تصفية عرقية لانهاء الوجود الفلسطيني، واستباحة صارخة للمنطقة العربية، فالعدوان على غزة محرقة حقيقية في كل المقاييس. (1)

نخلص مما تقدم أن احكام القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة لا يغطي جريمة الكيان الصهيوني على غزة تحت ذريعة الدفاع عن النفس، لان أيا من شروط هذا الحق لم يتوفر في هذا العدوان، فليس هناك خطر (أني) جدي يهدد كيان الدولة العبرية، خاصة وان الوقائع التاريخية على الارض اكدت وتؤكد دوما على أن اطلاق المقاومة لصواريخها المتواضعة عددا وتأثيرا على اسرائيل مرهون بالاعتداءات الاسرائيلية المتمثلة بقصف الطائرات الحربية والمروحيات والمدفعية لاهداف في غزة، أو قيامها باغتيال قيادات من المقاومة، وفي ضوء ذلك فان اطلاق الصواريخ كرد فعل على عدوان إسرائيل لا يمثل خطر حال جدي باعتباره شرطاً من شروط حق الدفاع عن النفس، بل العكس هو الصحيح أن رد المقاومة على عدوان اسرائيل المستمر هو الدفاع عن النفس، كما أن القصف الجوي بالطائرات المقاتلة والمروحيات بواقع 80 طائرة حربية في الضربة الأولى على غزة، وتجاوز الاهداف المضروبة أكثر من 1000 هدف في الأيام الأولى للعدوان، واستمرار هذا الزخم طيلة أيام الهجوم يتجاوز الاف المرات، مستوى ودرجة فعل اطلاق صواريخ المقاومة المدعى به، سواء كان في الوسيلة المتمثلة بضخامة آلة الحرب التدميرية، أو حجم القتل والاصابات البليغة للضحايا، فضلا عن حجم الدمار الذي لحق بالمنشآت الرسمية والاهلية ومنازل المواطنين والبنى التحتية، التي قدرت خسائرها بما يزيد على ملياري دولار، إضافة إلى أن عدد القتلى الذين جاؤوا 1400 شهيد، 40% منهم من الاطفال والنساء، والجرحى جاوز عددهم 5300

(1) موسى، هل يغطي القانون الدولي ادعاء اسرائيل حقها في الدفاع عن نفسها، مرجع سابق، ص5 ، 50% منهم من الاطفال والنساء، واغلب القتلى والجرحى من المدنيين واكثر من ثلث الجرحى جراحهم خطيرة جداً والثلث الباقي جراحهم ترقى إلى العوق والعاهات المستديمة. (1)

2.2. جرائم الاحتلال الاسرائيلي وفقا للقانون الدولي

ارتكب العدو الإسرائيلي في حملته العسكرية على غزة انتهاكا جسيما للقانون الدولي الإنساني الذي كفل الحد الأدنى من حقوق الإنسان إثناء النزاعات المسلحة ، فاستهداف المدنيين والحاق خسائر بالأرواح والممتلكات يدل على قصد العدو الحاق خسائر فادحة بالمدينين في القطاع لإجبارهم على الاستسلام وإنهاء المقاومة وماتلك الهجمات العشوائية وملايين الأطنان من المتفجرات التي سقطت على رؤس المدنيين في غزة إلا دليلا على ذلك القصد المبيت ضد تدمير المدنيين وهو ما يعد انتهاكا جسيماً لنص المادة (33) من اتفاقية

جنيف الرابعة لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً وتحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد والإرهاب والسلب محظور وتحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المدنيين . (2)

والجريمة الثانية هي تعمد إحداث معاناة شديدة وأذى خطير بالجسم والصحة في قطاع غزة فالآلام المفرطة والتمزق الذي أحدثته قنابل النابالم والفسفور الأبيض في أجساد الأطفال والتشوهات الخطيرة في أجساد المدنيين يعدرتكاب للجرائم جسيمه في اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الأعيان المدنية وكذا البرتكولين 1977م واتفاقية لاهاي 1907م واللائحة المرفقة لها وكذا اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1980م بشأن حضر بعض الأسلحة التقليدية .

وتتمثل الجريمة الثالثة في استهداف الجرحى في سيارات الإسعاف واستهداف المستشفيات والطواقم الطبية والصحفيين وعدم معاملة المقاومين كاسرى حرب، وهذا يعد انتهاكا جسيماً لاتفاقيات جنيف الأربع ومنها الاتفاقية الثالثة لحماية أسرى الحرب . (3)

في حين أن الجريمة الرابعة تتضح من خلال الهجمات العشوائية وضرب المساجد والجامعات والكنائس و الحاق خسائر فادحة في الممتلكات الثقافية والتراث الإنساني وهذا أيضا يعد انتهاكا جسيماً كما نصت على ذلك اتفاقية لاهاي الرابعة 1907م المادتان 23 و 47 واتفاقية

(1) ليتيم، المسؤولية القانونية الدولية للجرائم الاسرائيلية في غزة، مرجع سابق، ص67

(2) هزاري، العدوان الاسرائيلي على غزة في ضوء القانون الدولي، مرجع سابق، ص6

(3) المصدر نفسه، ص6

جنيف الأولى المادتان 15 و 50 واتفاقية جنيف الثانية المادتان 18 و 51 وجنيف الرابع

المواد 16 و 33 و 53 و 143 والبرتكول الأول المواد 51 و 52 و 58 . (1)

أما الجريمة الخامسة فهي قصف مدرسة الاونروا وما نتج عن ذلك من عشرات القتلى والجرحى وهذا يعد اعتداء على مقر الأمم المتحدة يقتضي تحريك الأمم المتحدة دعوى جزائية ضد قادة الاحتلال الإسرائيلي فالمادة 85 من البرتكول الأول تحظر أي هجوم على المدارس وأماكن العبادة . (2)

3. العبر المستخلصة من العدوان الاسرائيلي على غزة (3)

أ. يعتبر هذا الصمود نصراً للشعب الفلسطيني ولكل قواه الوطنية والإسلامية التي تجسدت في مقاومة الاحتلال بكافة تياراتها وانتماءاتها السياسية والأيدولوجية.

- ب. يجب إعادة الاعتبار لخيار المقاومة كخيار يمكن المراهنة عليه إلى جانب المفاوضات بعد الصمود الذي حققته في ظل اختلال موازين القوى والغطرسة الإسرائيلية والأمريكية الامبريالية في المنطقة .
- ج. يعتبر الانقسام السياسي نقطة سوداء في التاريخ الفلسطيني وأعطى إسرائيل المبرر للاستفراد في القطاع وتصنيف القوى الفلسطينية ما بين معتدلة وإرهابية وحتى محيطنا الإقليمي والدولي حمل الانقسام مسؤولية الحرب.
- د. بالرغم من الانقسام السياسي الحاد بين فتح وحماس وما وصلت اليه الأحداث الدموية في قطاع غزة بين التيارين إلا أن الحرب على غزة والدم الفلسطيني المسكوب وحد الشعب وفصائل المقاومة تحت راية واحدة وهي مقاومة الاحتلال وصد العدوان ومن كانوا بالأمس أنداد اختلط دمهم بتراب الوطن والعزة في أسطورة الدفاع عن شرف الأمة.
- هـ. تعتبر حماس جزء أصيل من الشعب الفلسطيني ومن النسيج الاجتماعي والسياسي لا يمكن لأحد تجاهلها كقوة فاعلة ومقاومة وتتمتع بأغلبية برلمانية ، وأي تسوية سياسية سواء كانت إقليمية او دولية يجب ان تكون حماس قوة أساسية في المعادلة السياسية وعلى العالم ان يتقبل خيارات الشعب الفلسطيني.

(1) هزاري، العدوان الاسرائيلي على غزة في ضوء القانون الدولي، مرجع سابق، ص7

(2) ليثيم، المسؤولية القانونية الدولية للجرائم الاسرائيلية في غزة، مرجع سابق، ص67

(3) اللهالية، زياد، قراءة في نتائج الحرب على غزة، 2009/1/31

<http://www.amin.org/Print.php?t=opinion&id=5149>

- و. إن حرب غزة كما وحدث الشعب الفلسطيني في الدم والمصير ستوحده في السياسة وتلمم الجراح وتعيد اللحمة للشعب الفلسطيني للجلوس على طاولة الحوار ونبذ الماضي وبناء المستقبل وتكريس كل الجهود لأعمار ما دمرته الحرب وإغاثة المشردين وتضميد الجرح الفلسطيني النازف ، ولكن للأسف ازدادت الهوة والانقسام والتشردم وتصفية الحسابات الحزبية وارتفاع منسوب اشتراطات الحوار وكأن الأمور تسير باتجاه اللاعودة.
- ز. دور المحاور والتدخلات الإقليمية والدولية بدأ دورها وتأثيرها واضح للعيان في الشأن الفلسطيني وساهمت بشكل كبير في شق الصف الفلسطيني ولم يعد هناك استقلالية للقرار الوطني والذي دفع الشعب الفلسطيني آلاف الشهداء وخاض العديد من المعارك من اجل استقلالية القرار الوطني الفلسطيني.

ي. غياب منظمة التحرير الفلسطينية عن الساحة السياسية وتغييب دورها كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني من الحرب ومن العملية السياسية.

وناهيك عن الآثار السياسية والعسكرية فإنه يوجد آثار أخرى، منها الآثار الاقتصادية فقد اختلفت الآثار الاقتصادية من الضفة الغربية عنها في قطاع غزة ففي عام 2008 شهدت الضفة الغربية استقراراً في المؤشرات الاقتصادية، بينما شهد قطاع غزة تراجعاً ملحوظاً في كافة المؤشرات الاقتصادية، وذلك نتيجة للحصار السياسي والاقتصادي المفروض على قطاع غزة، ناهيك عن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة التي نالت من البنية التحتية وكافة القطاعات الاقتصادية. أما في الضفة الغربية فقد استقر الوضع الاقتصادي نتيجة لانتظام تدفق المساعدات الدولية لحكومة سلام فياض .

وقد شكّل استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة، والعدوان الإسرائيلي عليه في نهاية سنة 2008، أبرز العوامل التي ساهمت في تدهور الأوضاع الاقتصادية فيه، حيث أشار تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية حول تأثير الحصار على قطاع غزة إلى أن البطالة ارتفعت من 32.3% في الربع الثاني من سنة 2007 إلى رقم قياسي قدره 49.1% في الفترة نفسها من سنة 2008. وذكر تقرير أعدته اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة في 2008/11/25 أن 80% من سكان غزة يعيشون تحت خط الفقر. في حين كشف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن قطاع غزة قد تكبد خسائر اقتصادية مباشرة بقيمة 1.9 مليار دولار نتيجة العدوان الإسرائيلي وبلغت الخسائر المباشرة في البنية التحتية 1.2 مليار دولار (1)

(1) عوكل، طلال، من ينفذ اقتصاد غزة، نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية، نشرة مسار اليومية، عدد 2008/10/18، ص 12

ويمكن ملاحظة المؤشرات التالية الدالة على تدهور الوضع الاقتصادي :

- انخفاض الدخل الحقيقي
- توقف المنشآت الصناعية عن العمل .
- الارتفاع في الأسعار .
- ارتفاع نسبة البطالة والفقر والإعالة .
- تشويه كبير في البنية الهيكلية للاقتصاد.
- انتقال أعداد كبير من العمال في القطاع المنظم الى القطاع غير المنظم .
- انتقال نشات عديدة إلى البلدان المجاورة، ولجوء آخرين للاستثمار في الخارج .
- هجرة أصحاب الكفاءات إلى الخارج . (1)

- استمرار سوء توزيع الدخل والإستهلاك، وبروز شرائح جديدة من الأثرياء .
وفي إحصائية أعلنتها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول معدل البطالة، أشار التقرير إلى ارتفاع نسبة البطالة من 32.7% في الربع الثالث من عام 2008 إلى 33.4% في الربع الرابع، في حين كانت النسبة 28.8% في الربع الرابع من عام 2007 . بحيث أشارت النتائج إلى انخفاض نسبة البطالة في الضفة الغربية إلى 19.8% في الربع الرابع من عام 2008، في حين ارتفعت بشكل ملحوظ إلى 44.8% في نفس الفترة .

وما يزيد من خطورة الوضع الإقتصادي الفلسطيني اعتماده بدرجة أساسية على المساعدات و المنح الدولية، بحيث ترتبط هذه المساعدات بأجندة سياسية، فعند فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة، وحتى حكومة الوحدة الوطنية، توقفت هذه المساعدات . أما مع تشكيل حكومة سلام فياض عادت هذه المساعدات من جديد، ويبرز هذا الأمر في مسألة المساعدات المقدمة لإعادة إعمار غزة، فالدول المانحة تشترط عدم استفادة حركة حماس من هذه المساعدات وأن يتم توجيهها إلى حكومة سلام فياض .

أما على صعيد الآثار الاجتماعية فإن من أبرز المظاهر الدالة على تردي الوضع الاجتماعي الفلسطيني نتيجة الانقسام السياسي الفلسطيني:

- هجرة الشباب إلى الخارج، وتفريغ الطاقات الفلسطينية .
- انتشار ثقافة الفوضى وثقافة العنف .
- غياب الطبقة القيادية الاجتماعية، وبالتالي غياب الحكمة في التعامل مع المجتمع وشرائه .

(1) عوكل، من ينفذ اقتصاد غزة، مرجع سابق، ص14

- انتشار ثقافة التعصب في الحزب، وعدم قبول فكرة الشخص المستقل .
- غياب التضامن الاجتماعي بين الأسر .
- ازدياد المشكلات الناجمة عن الإنتماء السياسي بين العائلات الفلسطينية .

وفي دراسة ميدانية حول الآثار النفسية والاجتماعية لسكان قطاع غزة عام 2007، تم رصد النتائج التالية، 75% يعانون من الضغوط النفسية، و69% يعانون من القلق، و54% من العزلة الاجتماعية .

وفي دراسة أجراها مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، حول اثار الحصار على الفلسطينيين وتوجهاتهم الاجتماعية والسياسية، بحيث لوحظ من النتائج أن، 75% يعتقدون بأن هناك تضامن أكبر بين الجيران، بينما يعتقد 69% بأن الناس في بلدتهم تساعد بعضها البعض

في الظروف الحالية، واعتقد 75% بأن المشاكل تتزايد بين الناس، و72% صرحوا بأن لا أحد يمشي على النظام .

وترتب على الإنقسام السياسي اثار أمنية كان من أبرزها، ظاهرة الفلتان الأمني وغياب القانون والإقتتال الداخلي، وكان أبرز مظاهرها اعتداء على اشخاص، اختطاف اشخاص، احتلال مؤسسات، اعتداء على مؤسسات، اعتداء على ممتلكات عامة و خاصة، اعتداء على من يرعي القانون (نيابة عامة، القضاة، الشرطة.... الخ) تصفية شخصيات، التأثير في القرارات و توجيهها حسب الأهواء لمصلحة هذا الجناح العسكري أو ذاك .

وفي استطلاع للرأي العام الفلسطيني أجراه المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات حول ظاهرة الفلتان الأمني، برزت النتائج التالية بالنسبة لأسباب ظاهرة الفلتان الأمني:

- 56.7% من أفراد العينة يعتبرون أن الفلتان الأمني يعود إلى افتقار قرارات الجهات المختصة للحزم.

- 76.5% أن الفلتان الأمني يرجع إلى حالة التشرذم والانقسام داخل السلطة.

- 66.3% من نسبة أفراد العينة أن الفلتان الأمني يرجع إلى ضعف مركزية القرار في داخل السلطة وسيطرة الأجهزة الأمنية بشكل أقوى من سيطرة الحكومة،

- وأشار 69.9% إلى ضعف أجهزة السلطة الأمنية بما فيها الشرطة نتيجة الإضعاف المنهجي من قبل إسرائيل.

- وأوضح 55.6% من أفراد العينة أن الفلتان الأمني يرجع إلى سيطرة الأحزاب والفصائل السياسية على الشارع الفلسطيني .

- فيما رأى 77.5% من أفراد العينة أن الفلتان الأمني يرجع إلى تهاون السلطة في تطبيق القانون ومحاسبة المنفلتين .

- وأكد 53.1% من أفراد العينة أن الفلتان الأمني يرجع إلى سيطرة العشائر والعائلات الكبيرة على الشارع الفلسطيني .

- في حين عزا ما نسبته 55.8% من أفراد العينة أسباب الفلتان الأمني إلى سلبية الفصائل السياسية في التعامل مع ملف الفلتان الأمني والوقوف موقف المتفرج .

- وأرجع ما نسبته 47.4% أسباب الفلتان الأمني إلى سلبية دور المرجعيات المجتمعية للجان الإصلاح والمخاتير ومنظمات المجتمع المدني تجاه ملف الفلتان الأمني.

وحول نتائج ظاهرة الفلتان الأمني برزت النتائج التالية:

- وأظهرت نتائج الاستطلاع أن ما نسبته 93.6% من آراء المواطنين يرون أن نتائج الفلتان الأمني تؤثر على المجتمع الفلسطيني بشكل سلبي بينما عارضهم في الرأي ما نسبته 2.3% من نسبة أفراد العينة.
- وأوضح ما نسبته 68.0% أن الفلتان الأمني يفقد المواطن أمنه الشخصي.
- وأيد أن الفلتان الأمني يمزق الوحدة الوطنية الفلسطينية ما نسبته 66.8%.
- في حين اعتبر 66.7% استخدام إسرائيل لظاهرة الفلتان الأمني للتدليل على عدم أهلية شعبنا للدولة أخطر نتائج الفلتان .
- وأكد 66.4% من المواطنين المستطلعة آرائهم أن مظاهر الفلتان الأمني تقدم صورة سلبية عن شعبنا أمام العالم.
- وقال ما نسبته 62.0% إن الفلتان الأمني يساعد على خلق جو من الفساد والمحسوبية.
- وقد أثر الإنقسام السياسي الفلسطيني على التسوية السلمية للقضية الفلسطينية بحيث جعل الإنقسام السياسي المفاوضات الفلسطينية في وضع صعب أمام الجانب الإسرائيلي، بحيث كان دائما في موقف ضعيف، وذلك حسب ما تقوله اسرائيل بعدم وجود شريك جدي للسلام من قبل الفلسطينيين، وعدم القدرة على السيطرة على المنظمات الإرهابية على حد وصف الإسرائيليين، ولم يستطع المفاوضات الفلسطيني القدرة على بلورة موقف فلسطيني موحد للبدء في عملية تسوية سلمية جادة . وتأثرت من خلال الموقف الفلسطيني أمام المجتمع الدولي وفي المحافل الدولية، بحيث أصبح الموقف الفلسطيني ضعيف نتيجة لما تعانيه الساحة الفلسطينية من انقسامات وفوضى خلاقة .
- وأثر الإنقسام السياسي على وحدة سلاح المقاومة بحيث لم يعد هناك تنسيق بين فصائل المقاومة للعمل في جبهة واحدة ضد العدو الاسرائيلي، وإنما أصبحت المقاومة بشكل منفصل، وأكبر دليل على ذلك العدوان الإسرائيلي على غزة، بحيث قام كل فصيل بالعمل العسكري بشكل منفصل عن الفصائل الأخرى، فكل فصيل أخذ يتمركز في مواقع جغرافية معينة، أصبحت تخصه بذاته بعيدا عن فصائل المقاومة الأخرى، ناهيك عن البيانات العسكرية التي يصدرها كل فصيل على حده، مما أثر بشكل سلبي على أداء المقاومة أثناء العدوان .

الفصل الرابع

مبادرات إنهاء الإنقسام السياسي الفلسطيني

المبحث الاول

المبادرات العربية والفلسطينية

الفرع الاول: مبادرات عربية

الفرع الثاني: مبادرات فلسطينية

المبحث الثاني

الحوار الفلسطيني

الفرع الأول: جذور الحوار الفلسطيني بين فتح وحماس الفرع الثاني: الحوار الفلسطيني في القاهرة 2009

الفصل الرابع

مبادرات إنهاء الإنقسام السياسي الفلسطيني

المبحث الأول: المبادرات العربية والفلسطينية

بعد الإنقسام السياسي والجغرافي الذي حدث على الساحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، وحالة الإقتتال الداخلي بين التيارين الكبيرين على الساحة الفلسطينية، هذا الأمر لم يرق إلى الكثير من الاطراف سواء كانت محلية أو عربية، فشرع الكثير في اطلاق مبادرات لاحتواء الموقف وانهاء حالة الانقسام السياسي الفلسطيني، ومن أهم المبادرات التي طرحت، هي المبادرة السعودية(اتفاق مكة)، الذي جاء بمبادرة سعودية لاحتواء الازمة بعد احداث الاقتتال الداخلي في غزة، ومبادرة الوفاق الوطني، وهي المبادرة التي تقدم بها الاسرى في سجون الاحتلال من مختلف الفصائل والتي وضعت الأسس والمرتكزات التي يجب على حركتي فتح

وحماس القيام بهما، لإنهاء حالة الإنقسام السياسي الفلسطيني، والمبادرة اليمنية برعاية علي عبدالله صالح، ومبادرة الرئيس عباس للحوار الوطني، ووثيقة قوى وفصائل ومؤسسات المجتمع المدني، وأخيرا الحوار الفلسطيني في القاهرة، والذي جاء عقب العدوان الاسرائيلي على غزة، بحيث كان الحوار ضرورة ملحة في ذلك الوقت. وعليه سنتعرض إلى هذه المبادرات بالتحليل، لمعرفة الأسس التي قامت عليها ودعت إليها، وأسباب نجاح أو عدم نجاح تلك المبادرات في إنهاء الإنقسام السياسي الفلسطيني.

الفرع الأول: المبادرات العربية

أولا: اتفاق مكة

لم يكن من المفاجئ أن تتوصل لقاءات القادة الفلسطينيين أو حركتي حماس وفتح في مدينة مكة إلى اتفاق متكامل وشامل بالمعنى الحقيقي للكلمة. فإضافة إلى التوقعات العاطفية المبنية على رغبات الفلسطينيين بتوصل قاداتهم إلى اتفاق يقيهم متاهات الحرب الأهلية وويلاتها خصوصا بعد أحداث الأسبوع الدامي الممتد من أواخر كانون الثاني/ يناير إلى بداية شباط/ فبراير 2007 الذي أوقع سبعين شهيدا فلسطينيا ومئات الجرحى الآخرين، فإن مجرد الدعوة السعودية لـ الاخوة المتقاتلين من أجل الاجتماع في مكة والتباحث المباشر وجها لوجه حول قضايا الخلاف، والترحيب الفوري بهذه الدعوة من قبل القادة الفلسطينيين، وضع الساحة السياسية الشعبية بوجه عام في حال من التفاؤل الواقعي بإمكانية التوصل إلى اتفاق ودفع في اتجاه ضرورة وحتمية التوصل إلى اتفاق في ظل القناعة بأن لقاءات السعودية هي الفرصة الاخيرة للفلسطينيين.

و بناء عليه جاء اتفاق مكة شاملا وكاملا ومتضمنا للأسس الضرورية والمهمة من أجل مواجهة التحديات والصعوبات والمشاكل الهائلة التي يعانيها الشعب الفلسطيني وقضيته. (1) الاتفاق جاء شاملا لأنه تعاطى مباشرة بجدية مع قضايا الخلاف :حكومة الوحدة الوطنية وبرنامجها الأساسي وخطاب التكليف وإعادة بناء منظمة التحرير وفق أسس شفافة ونزيهة وتأكيد مبدأ الشراكة الأساسية التي باتت بحاجة ملحة خصوصا بعد المستجدات والتداعيات التي أحدثتها وأنتجت الانتخابات التشريعية التي أجريت في الخامس والعشرين من كانون الثاني 2006.

1. ملاحظات حول اتفاق مكة

أولا: ساهمت المملكة العربية السعودية مساهمة أساسية في حسم القادة الفلسطينيين خلافاتهم والخروج باتفاق جدي وحقيقي، وعلى رغم أن السعودية لم تشارك في شكل مباشر

في الحوارات والنقاشات وبحسب تعبير الوزير الفتحاوي نبيل عمرو لم تقم بممارسة أي ضغوط وقدمت نوعاً من المشاورة، إلا أن مجرد إستضافة اللقاء ودعوة الطرفين للقاء وتوجيه رسالة مباشرة بأن الفلسطينيين مضطرون للاتفاق، ونتيجة لحيثيات الظروف الفلسطينية جعل السعودية قادرة على ممارسة نوع من الضغوط الأدبية وفرض جو أدى إلى خيارين لا ثالث لهما، إما الاتفاق أو الفشل والذهاب إلى حرب أهلية مدمرة للطرفين المتقاتلين كما للشعب الفلسطيني ومنجزاته ومكتسباته الوطنية التي تحققت عبر عشرات السنين من النضال والتحديات. (2)

ثانياً: ما يؤكد أن الدور السعودي لم يكن مباشراً هو أن اللقاءات خرجت باتفاق في مدى زمني قصير جداً، الأمر الذي يعني أن اللقاءات لم تتطرق من نقطة الصفر إنما من النقطة التي توقفت عندها الحوارات السابقة التي إمتدت من غزة إلى دمشق مروراً بالقاهرة والتي راكمت نجاحات وانجازات جزئية تم تجميعها ووضع الاطار المناسب لها في الجو المثالي الذي توافر في مكة. (3)

ثالثاً: لا يمكن إنكار أو تجاهل أن القادة الفلسطينيين وتحديدا قادة حركتي حماس و فتح

(1) عبد الهادي، مها، ما بعد اتفاق مكة، <http://www.fm-m.com/2007/Mar2007/story15.htm>

(2) عوكل، طلال، اتفاق مكة قراءة في المقدمات والنتائج، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 18، (عدد 69)، شتاء 2007: ص 142

(3) المصدر نفسه، ص 142

جاؤوا إلى مكة بقناعة في ضرورة التوصل إلى اتفاق، وهذه القناعة تبلورت أيضا في شكل تدريجي، غير أنها اكتملت بعد الأحداث الدامية الممتدة بين نهاية كانون الثاني وبداية شباط التي أكدت استحالة الحسم بين الطرفين، وأن هذا الأمر دونه طريق طويل من الدماء والشهداء، والأهم من ذلك أن ليس من الممكن تحقيق إنتصار في أي صراع واقتتال داخلي لأن الخسارة هي النتيجة الحتمية والأكيدة. (1)

رابعاً: من حيث المضمون يستند الاتفاق إلى مزاجية أو انصهار بين اقتناع فتح بضرورة الشراكة السياسية وأن زمن التفرد والهيمنة والاستئثار انتهى عمليا في كانون الثاني 2006 أي مع الانتخابات التشريعية وحتى قبل ذلك مع استشهاد الرئيس ياسر عرفات في تشرين الثاني / نوفمبر 2004 وبين اقتناع حركة حماس بأن ثوابتها الفكرية والسياسية والايديولوجية تمنعها من تشكيل الجسم الكامل للسلطة الفلسطينية أو حتى مفاصله الرئيسية

وأن مصلحتها الخاصة والوطنية تقتضي الشراكة مع الآخرين ليس فقط في منظمة التحرير وإنما في الحكومة أيضاً. (2)

خامساً: جاء اتفاق مكة حقيقياً وجاداً وليس وهمياً أو ناتجاً من المجاملة والعواطف والضغوط الخارجية، كونه تعاطى مباشرة مع القضايا الأساسية: حكومة وحدة وطنية على أساس برنامج وطني يتراوح بين التزام فتح والرئاسة بالاتفاقات الدولية واحترام حماس وتقمهما لتلك الالتزامات، كما أن الحكومة نفسها ستعبر عن الوحدة الوطنية في شكل مباشر عبر مشاركة حماس وفتح والمستقلين وبقية الفصائل فيها. وعلى رغم أن التطورات والمستجدات على الساحة الفلسطينية كما اتفاق مكة نفسه أكدت ثنائية فتح وحماس وقيادتهما للحل الوطني الفلسطيني، إلا أن الحركتين معا لن تحظيا سوى بـ 14 مقعداً من مقاعد الحكومة الـ 24 فيما يمثل المستقلون والفصائل الأخرى عشرة مقاعد أخرى على رغم أن الانتخابات التشريعية وفق النظام النسبي (نظام القوائم) وليس النظام الجغرافي (نظام الدوائر). أعطت حماس وفتح معا 85.4% من أصوات الناخبين الفلسطينيين وعلى رغم إشارة الاتفاق إلى ضرورة المضي قدماً في إجراءات إصلاح وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية استناداً إلى تفاهات القاهرة ودمشق فإن هذه المصطلحات جاءت كحل وسط بين المصطلح الحمساوي وإعادة بناء منظمة التحرير والمصطلح الفتحاوي

(1) عوكل، اتفاق مكة قراءة في المقدمات والنتائج، مرجع سابق، ص 143

(2) ابو طالب، حسن، اتفاق مكة اثار ايجابية وتحديات متطورة، مجلة السياسة الدولية، (عدد 168)، يوليو 2007: ص 67
القائل بـ تفعيل منظمة التحرير، وفي ذلك اعتراف ضمني بصعوبة هذا الأمر في ظل التعقيدات السياسية والحزبية والجغرافية والاقليمية، كذلك جرى التأكيد في البند اللاحق على مبدأ الشراكة السياسية المعمول بها في السلطة الفلسطينية وفق التعددية السياسية أي أن الشراكة ستبدأ عبر وجود فتح في رئاسة السلطة وحماس في رئاسة الحكومة والحركتين معاً في الحكومة والمجلس التشريعي على أن تنقلا أو تترجما تلك الشراكة في حال نجاحها إلى منظمة التحرير الفلسطينية في فلسطين والشتات. (1)

2. العوامل التي أدت لعقد الاتفاق

العامل الأول: أن الحل العسكري الذي تبنته بعض الميليشيات الفلسطينية ضد الحكومة الفلسطينية لم يؤت أي أكل، فيما بدأت هذه الميليشيات تعاني من الهزائم على الأرض من الناحية العسكرية والأمنية من جهة، وبدأت تخسر شعبياً من جهة ثانية مما أفقد هذه الأداة

دورها المنشود في إسقاط الحكومة .

العامل الثاني : استمرار الانحياز إلى وثيقة الوفاق الوطني من جميع الفصائل كقاسم مشترك فلسطيني لهذه المرحلة .

العامل الثالث: أن الدور السوري لعب دوراً مهماً في إذابة الجليد بين الرئيس الفلسطيني عباس والسيد خالد مشعل رئيس حركة حماس في الجولة التي تمت في دمشق، حيث أسست لمرحلة تفاهم مباشر بينهما .

العامل الرابع: أن الوساطات الفلسطينية والعربية والإسلامية الأخرى التي تداعت بين الجانبين كانت كثيرة ومفصلة، حتى أنهما توصلا تقريباً إلى أسس الاتفاق الذي أعلن في مكة، قبل الذهاب إلى مكة برغم اندلاع الاقتتال ثانية (وذلك فيما يتعلق بوزارات السيادة ، صيغة كتاب التكليف لرئيس حكومة الوحدة الوطنية، تسمية رئيس الوزراء، توزيع الحقائق الوزارية عددياً، استئناف جهود إعادة بناء منظمة التحرير، تحريم الاقتتال الداخلي... الخ). ما جعل هذه العوامل الأربعة تتفاعل تفاعلاً حقيقياً وأن تثمر ثمرة حقيقية في ظل الدور الجوهري الذي اتخذته المملكة العربية السعودية في مباحثات مكة حسب مختلف المعلومات المتوافرة عن أجوائها. (2)

(1) أبو طالب، اتفاق مكة أثار إيجابية وتحديات متطورة، مرجع سابق، ص 68

(2) الحمد، جواد، عوامل نجاح اتفاق مكة، 2007/3/7

[/ http://www.alwatan.sy/pdf](http://www.alwatan.sy/pdf)

3. موقف المجتمع الدولي من إتفاق مكة

لقد حظي اتفاق مكة بردود فعل كثيرة ومتباينة، وتباينت المواقف التي صدرت بشأن الاتفاق بين مؤيد ومعارض وبين موقف الدول والهيئات المشروط ، فقد تمحورت المواقف العربية والإسلامية كمواقف مؤيدة للاتفاق، في حين الموقف الأمريكي والإسرائيلي عند الموقف المشروط والمنتظر لما بعد قراءة وتحليل مضمون الاتفاق بشرط أن يكون الاتفاق قد ألزم حركة حماس بالاعتراف بدولة إسرائيل ، أما موقف بعض الدول والمؤسسات الأوروبية فقد توقف الموقف عن التأكيد الحذر ويمكن رصد المواقف لجميع الأطراف كالتالي:-

3. 1. موقف الدول العربية

رحبت الدول العربية بعقد اتفاق مكة برعاية سعودية، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وأن هذه هي الخطوة الأولى في إنهاء الإنقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس، وأنها على

استعداد تام لدعم حكومة الوحدة الوطنية المنبثقة عن اتفاق مكة، والتعامل مع كامل وزراء هذه الحكومة، سواء وزراء من حركة حماس أو فتح. وتمثل الموقف العربي الشعبي بالارتياح من عقد الاتفاق الذي سيعمل على حقن الدم الفلسطيني. واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية. (1)

3. 2. موقف الأمم المتحدة

موقف الأمم المتحدة صدر عن أمينها العام (بان كي مون) خلال اتصال هاتفي أجراه مع خادم الحرمين ، وأثنى على جهود الملك عبدالله ورعايته هذا اللقاء الذي حقق المصالحة الوطنية للقيادات الفلسطينية وحقن دماء أبناء الشعب الفلسطيني. وأعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن سعادته وترحيبه بهذا الاتفاق وبأنه سيعمل ما في وسعه لمتابعة نتائجه للفلسطينيين والمنطقة. (2)

3. 3. موقف الدول الأوروبية

فقد صدر العديد من المواقف عن بعض قادة الدول الأوروبية والتي لها ثقل في السياسة الدولية ، فقد رحب الرئيس الفرنسي جاك شيراك في اتصال هاتفي مع الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز بالاتفاق معبرا عن الأمل في أن يضع هذا الاتفاق حدا للمواجهات بين الفلسطينيين، (3) كما رحب وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي باتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس،

(1) كامل، يوسف، اتفاق مكة بين المؤيدين والمعارضين والحذرين والمواقف المشروطة، 2007/2/14

http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=1310&table=articles

(2) <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=405744&issueno=10301>

(3) <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=405744&issueno=10301>

كما رحب بتشكيل حكومة وحدة وطنية وأضاف في هذه الظروف نعتبر أن تشكيل الحكومة الجديدة على أساس الوحدة الوطنية بين فتح وحماس يجب أن يكون موضع تشجيع وأن يلقي دعما من المجموعة الدولية من أجل تمهيد الطريق لعلاقات تعاون جديدة واستئناف عملية السلام .

كما رحبت وزيرة الخارجية البريطانية مارغريت بيكيت باتفاق مكة معتبرة ذلك انه تطور مهم على طريق المصالحة بين الفلسطينيين. وقالت بيكيت في بيان نرحب بالجهود الجارية لوقف العنف والتشجيع على مصالحة بين الفلسطينيين. وتابعت علينا أن ندرس هذه المقترحات بدقة ونناقشها مع شركائنا الأوروبيين وغيرهم كما رحب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالاتفاق ودعا إلى رفع التعليق المفروض على المساعدات المباشرة إلى الحكومة الفلسطينية. (1)

3. 4. موقف الاتحاد الأوروبي

فقد أعلن الاتحاد الأوروبي أنه يحل بطريقة ايجابية لكن حذرة الاتفاق الذي وقع في مكة بين حركتي حماس وفتح لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وهذا الموقف عبرت عنه المتحدث باسم الممثل الأعلى لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية خافيير سولانا. وقالت كريستينا غالاش سنحل كل التفاصيل بطريقة ايجابية لكن حذرة . (2)

أما المشاركة الألمانية أنجيلا ميركل قد رحبت في مؤتمر ميونخ الأمني بالاتفاق، واعتبرته خطوة في الاتجاه الصحيح لأنه أتى من منطقة الشرق الأوسط، رغم أن هناك الكثير من العمل لتلبية شروط اللجنة الرباعية . (3)

3.5. موقف اللجنة الرباعية

قررت اللجنة الرباعية التي تضم الولايات المتحدة والأمم المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي في انتظار معرفة ما إذا كانت الحكومة الجديدة ستقبل الشروط التي وضعتها اللجنة، وهي نبذ ما يسمى العنف والاعتراف الكيان الصهيوني وبالاتفاقات الموقعة بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية، وفي السياق ذاته جددت المجموعة الرباعية في بيان أصدرته

-
- (1) كامل، اتفاق مكة بين المؤيدين والمعارضين والحذرين والمواقف المشروطة، مرجع سابق، ص3
 (2) جمعة، محمد، اتفاق مكة قراءة في التداخات السياسية وحدود الشراكة، مجلة السياسة الدولية، (عدد168)، ابريل 2007: ص55
 (3) المصدر نفسه، ص56

دعمها حكومة فلسطينية تتعهد بنبذ العنف والاعتراف بإسرائيل والموافقة على الاتفاقات المعقودة والالتزامات بما في ذلك خارطة الطريق . (1)

3.6. الموقف الأمريكي

فقد فضلت الولايات المتحدة التريث في اتخاذ موقف نهائي من اتفاق مكة إلا انه قد صدر موقف عن البيت الأبيض ووزيرة الخارجية، حيث قال المتحدث باسم البيت الأبيض إنه بحاجة لبعض الوقت لدراسة تفاصيله، وأبدى البيت الأبيض حذرا بشأن اتفاق مكة لكنه ذكر في المقابل شروط للتعاون مع حكومة فلسطينية بدءا بالاعتراف بإسرائيل. قال المتحدث توني سنو أنه من السابق لأوانه اتخاذ موقف وأن البيت الأبيض لا يملك سوى معلومات أولية. وقال سنو لكن ما سبق أن أكدناه وسنستمر في تأكيده هو أنه من الضروري تشكيل حكومة فلسطينية تكون شريكة في المفاوضات مع إسرائيل وتلتزم بالتالي بشروط اللجنة الرباعية الدولية التي وضعت

خطة سلام تنص على قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وذكر سنو بهذه الشروط التي هي ركائز السياسة الأمريكية وتختصر بنبذ العنف والاعتراف بالاتفاقات المبرمة وبحق إسرائيل في الوجود، أما وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليسا رايس فقد أكدت أن واشنطن لن تعقب على الاتفاق إلا بعد دراسته. وقد صرحت الوزيرة رايس في كلمة ألقته أمام زعماء المنظمات اليهودية الأمريكية أن الولايات المتحدة مصرّة على أن تمتثل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية لشروط الرباعية الدولية . (2)

3.7. الموقف الإسرائيلي

فقد جاء الموقف الإسرائيلي من اتفاق مكة على لسان العديد من المسؤولين الصهاينة وكذلك من خلال ديوان رئيس الوزراء والذي أشار إلى انه في حالة عدم امتثال الحكومة الفلسطينية لهذه الشروط وفي مقدمتها الاعتراف بدولة إسرائيل فإنها لن تحظى باعتراف دولي ، كما أشار النائب الأول لرئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيرس أنه يجب دراسة تفاصيل اتفاق مكة بين فتح وحماس بإمعان مؤكدا ضرورة أن تلبى الحكومة الفلسطينية المنوي تشكيلها شروط الرباعية الدولية، أما رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست (تساحي هنغبي) أن اتفاق مكة لا

(1) ابو طالب، اتفاق مكة اثار ايجابية وتحديات متطورة، مرجع سابق، ص70

(2) جمعة، اتفاق مكة قراءة في التدايعات السياسية وحدود الشراكة، مرجع سابق، ص57

يتضمن التزاما من جانب حماس بالاعتراف بدولة إسرائيل مضيفا أن حركة حماس كررت مجددا موقفها الرفض للتخلي عن ميثاقها الداعي إلى ابادة إسرائيل، من ناحيته عبر وزير الشؤون الإستراتيجية الصهيوني (افيغدور ليبيرمان) في مقابلة مع مجلة (دير شبيغل) الألمانية عن خشيته من أن يؤدي تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية إلى منح حماس الشرعية الدولية التي افتقدتها حتى الآن، دون أن تعترف بالكيان الصهيوني أو تضع حدا لإستراتيجيتها الإرهابية ضدنا. (1)

4. عوامل إنهيار اتفاق مكة

كان هناك عدد من العوامل أدت إلى انهيار اتفاق مكة، وفشله : (2)

* اتفاق مكة حمل بذور فشله، لأنه لم يعالج بشكل جذري أهم مشكلة أدت الى الإقتتال الداخلي، ألا وهي الطابع التنظيمي لتشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، حيث أن الأجهزة الأمنية التي كان

يتوجب عليها أن تخضع لأي حكومة فلسطينية تصرفت وكأنها ذراع عسكري لحركة فتح . صحيح أن الاتفاق تحدث عن الحاجة إلى ضرورة إعادة هيكلة هذه الأجهزة، لكن لم يتم تفعيل هذا الاتفاق، وبقيت الصفة التنظيمية هي التي تسود على تشكيل الأجهزة الأمنية، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وبالتالي بقيت هذه المشكلة معضلة اساسية لم يتم التعامل معها على أسس وطنية ومهنية، وأن الأجهزة الأمنية يجب أن تكون بعيدة عن كل التجاذبات السياسية، ولا تتأثر بأي دافع تنظيمي.

* اندلاع عمليات القتل على خلفية الأخذ بالتأثر بين العائلات التي ينتمي إليها نشطاء حركتي فتح وحماس. صحيح أن هناك التزام بالاتفاق من قبل الحركتين، إلا أن العائلات التي قتل ابناؤها في الاشتباكات خلال الجولة الأولى تحركت لأخذ الثأر. وقد قتل في الفترة الممتدة بين التوقيع على اتفاق مكة واندلاع الموجة الثانية من الإقتال عشرة اشخاص على هذه الخلفية.

* حالة عدم الثقة التي نشأت بين حركتي فتح وحماس، فلم يكن هناك ثقة بين الطرفين في قناعة أن الطرف الاخر معني بإنجاح حكومة الوحدة الوطنية، لتكون المخرج من الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني ، فالنية الصادقة لم تكن موجودة لدى الفصيلين حركة فتح وحماس .

(1) شلحت، انطوان، اسرائيل واتفاق مكة، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد18، (عدد69)، شتاء 2007: ص149

(2) النعماني، صالح، كيف سيطرت حماس على غزة، 2008/12/21

<http://www.annabaa.org/nbanews/68/117.htm>

* الضغوط الخارجية: تجند الولايات المتحدة وإسرائيل بشكل علني وواضح لإحباط الاتفاق، وتحرك واشنطن بشكل رسمي لدى الكثير من الدول العربية لعدم رفع الحصار عن حكومة الوحدة.

* عدم تحرك الدول العربية، لانجاح حكومة الوحدة، وتحديدًا على صعيد رفع الحصار.

ثانياً: المبادرة اليمنية

المبادرة اليمنية للمصالحة بين الفلسطينيين هي مبادرة مصالحة طرحها الرئيس اليمني علي عبد الله صالح لحل الخلاف بين حركتي فتح وحماس إثر اشتباكات في صائفة 2007 أدت إلى سيطرة حماس على قطاع غزة .

وتقوم المبادرة اليمنية على سبع نقاط هي : (1)

1. عودة الأوضاع في غزة إلى ما كانت عليه قبل انقلاب حماس على مؤسسات السلطة .

2. إجراء انتخابات نيابية مبكرة .
3. واستئناف الحوار على قاعدة اتفاق القاهرة 2005م .
4. العودة إلى تطبيق اتفاق مكة 2007م .
5. اعتبار أن الشعب الفلسطيني كل لا يتجزأ .
6. السلطة الفلسطينية تتكون من سلطة الرئاسة المنتخبة والبرلمان المنتخب والسلطة التنفيذية ممثلة بحكومة وحدة وطنية .
7. الالتزام بالشرعية الفلسطينية بكل مكوناتها ' .

1. عوامل عقد اللقاء (2)

- العامل الزمني والتوقيت لدعوة اليمن الذي استبق عقد القمة العربية بعدة أيام فقط وهو ما شكل مفعول السحر في موافقة حماس وفتح لإدراك كل طرف بأن عدم الموافقة عليها سيعرضه لانتقادات المجتمعون من زعامات العرب في دمشق ويضعه في قفص الاتهام.
- إدراك حركة حماس لدور اليمن من خلال أن وجودها الشعبي في اليمن يعتبر من أكثر الامتدادات الشعبية في الوطن العربي وأن رفض المبادرة أو إفشالها سيضعها في موضع

(1) الاخرس، سامي، المبادرة اليمنية وقابليتها للحياة، 2008/4/4

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=130330>

(2) المصدر نفسه، ص2

- الإحراج لو أعلن علي عبدالله صالح عن ذلك وهو ما سيؤثر فعليا علي حركة حماس .
- إدراك سوريا وسعيها لإنجاح قمة دمشق وهو ما سعت له من خلال تعرض القمة لعملية مجاذبات سياسية بين الدول العربية ، فكانت الرغبة السورية بأن يتم الاتفاق حتى تبعد عن نفسها أي شبهات في فشل المبادرة اليمنية وتتهم بالانحياز لطرف دون الآخر كما هو الحال في لبنان .

2. ملاحظات على المبادرة اليمنية (1)

- أولا : هذه المبادرة هي إحياء لمبادرة يمنية سابقة كان الرئيس علي عبد الله صالح قد اقترحها منذ بدايات المأزق الداخلي الفلسطيني، غير أن المبادرة الأولى كانت أشبه بدعوة لاستضافة الحوار الفلسطيني في صنعاء، ولكنها لم تكن تتضمن جدول أعمال محدد النقاط ، بينما المبادرة الحالية حددت جدولا من سبع نقاط .

ثانياً : المبادرة اليمنية أخذت بعين الاعتبار المبادرات والجهود العربية السابقة التي بذلت على صعيد تسوية الوضع الفلسطيني وتخليصه بشكل نهائي من منابع الانشقاق والاضطراب والتناقض ، وكانت أهم محطتين على هذا الطريق هما اتفاق القاهرة في مارس 2005 ، واتفاق مكة في فبراير 2007 .

ثالثاً : المبادرة اليمنية رسمت للحل النهائي طريقاً عملياً قابلاً للتطبيق، حيث أوجد إمكانية حقيقية لحل قابل للتحقيق ودائم، ولذلك فقد اقترحت المبادرة أن يبدأ الحوار بخطوته الطبيعية الأولى وهي عودة الأوضاع في قطاع غزة إلى ما كانت عليه قبل الرابع عشر من حزيران العام 2007، ثم التحضير لانتخابات رئاسية وتشريعية على قاعدة تطبيق الأنظمة الفلسطينية وعلى قاعدة الاعتراف الواضح الصريح بالشرعية الفلسطينية عبر هياكلها الرئيسية وهي الرئاسة المنتخبة، والمجلس التشريعي، وحكومة الوحدة الوطنية، وكل ذلك يصب في خانة الالتزام بالاتفاقات والاستحقاقات التي تربط السلطة الوطنية الفلسطينية بالعالم .

رابعاً : سياق هذه المبادرة اليمنية يؤكد أن الانقسام لا يمكن تبريره، ولا غطاء له، وهو يصب من وجهة نظرهم بالمطلق في مصلحة الاحتلال الإسرائيلي، وضد مصلحة الشعب الفلسطيني بشكل مباشر، وبالتالي فإن التمسك بحالة الإنقسام بأي شكل من الأشكال هو أمر مرفوض ولا مبرر له، وأن استثمار هذا الإنقسام لتحسين شروط أي طرف في السجال الداخلي هو أمر مرفوض بالمطلق .

(1) قاسم، فاطمة، المبادرة اليمنية والارادة الفلسطينية، 2008/2/29

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=126430>

والخلاف الابرز حول المبادرة اليمنية كان يتعلق بأن المبادرة إطار للتنفيذ أم للحوار ومرتبطة أساساً بالبند الأول؟ وفي واقع الأمر فإن هذا البند ملتبس وغامض ويحتاج إلى حوار معمق أو لإرادة وحسن نية. إذا وضعنا جانبا المعوقات المتعلقة بغياب استقلالية القرار لكلا طرفي المعادلة بالرغم من أهميتها، حيث الجغرافيا السياسية تجعل الموافقة الإسرائيلية شرط ضرورة لعودة التواصل بين الضفة وغزة، وحيث الاقتصاد السياسي يجعل الموافقة الأمريكية والدولية، وهي الجهات المانحة، شرطا أساسيا لقدرة السلطة وأي حكومة ستشكل على القيام بمهامها، والأيدولوجيا السياسية تجعل الموافقة الإيرانية والسورية ومراكز الإسلام السياسي الخارجي شرطا لا يمكن تجاهله، حيث الدعم المالي والسياسي والعسكري لحركة حماس، إذا تجاوزنا ذلك مؤقتا واعتبرنا أن القرار بيد حركتي فتح وحماس فلنا أن نتساءل: ما هي الفترة الزمنية المطلوب الرجوع إليها، التي عندها يمكن القول إن الخلاف أو التصدع قد انتهى أو قابل

للانتهاء؟ إذا كان الجواب هو يوم العودة لحكومة الوحدة الوطنية، فإن هذه الحكومة كانت مأزومة، وشهدت أسوأ حالات الفلتان والقتال الداخلية مع استمرار الحصار على الضفة وغزة، وسقطت هذه الحكومة بانقلاب حماس بالحسم العسكري، وعليه لا يجوز العودة إلى وضع مأزوم؟ وإذا قلنا العودة لما قبل حكومة الوحدة الوطنية، وهذا معناه العودة لحكومة حماس التي أدى فشلها والحصار المفروض عليها وعلى الشعب إلى حالة الفوضى والانفلات الأمني الذي دفع الأطراف لتوقيع وثيقة الوفاق الوطني ثم الذهاب لمكة. (1)

3. عوامل فشل المبادرة اليمنية (2)

أولاً : تجاوزت المبادرة اليمنية كافة القوي الوطنية في النسيج الفلسطيني الداخلي والخارجي الممثلة في المجلس التشريعي أو غير الممثلة فيه.

ثانياً: تجاوزت حق فلسطينيو الشتات في عملية القرار وتحديد المصير الوطني ودورهم المشروع في رسم مستقبل وطنهم .

ثالثاً : استتنت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والشخصيات المستقلة .

رابعاً : تجاوزت الأبعاد الحقيقية للأزمة وهي أزمة الصدام الدستوري والقانوني الذي لم يستطع حسم عملية الصراع.

(1) ابراش، ابراهيم، المبادرة اليمنية والتباس مفهوم عودة الاوضاع لما كانت عليها، 2008/4/1

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=126430>

(2) قاسم، المبادرة اليمنية والإرادة الفلسطينية، مرجع سابق، ص2

خامساً : تجاوزت العامل الجغرافي بين الضفة الغربية وغزة وأهمية هذا العامل في نجاح أي حوار مستقبلي .

سادساً : تجاهل المبادرة اليمنية لأثار وتبعات المرحلة السابقة علي صعدها الاجتماعية والسياسية وانتقال الصراع بين حزبين إلي احتراب اجتماعي بين شرائح المجتمع الفلسطيني .

الفرع الثاني: المبادرات الفلسطينية

أولاً: وثيقة الأسرى

وثيقة الأسرى هي وثيقة وقعتها قادة فصائل المقاومة الفلسطينية الأسرى في سجون

الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 14 مايو أيار سنة 2006 .

1. دوافع تشكيل وثيقة الاسرى

كان هنالك العديد من الظروف التي دفعت الاسرى الى طرح هذه المبادرة، وهي: (1)

* كان الشعب الفلسطيني يمر بأزمة سياسية (تفاقت مع قدوم حماس واستلامها السلطة) حيث إسرائيل تدعي عدم وجود شريك فلسطيني لتفاوض معه. وذلك كي تبرر وتمهد الطريق لتنفيذ خطتها الأحادية الجانب في الضفة.

* أزمة اقتصادية، وانقطاع الرواتب، والحصار المالي الكامل على السلطة والشعب الفلسطيني، بحيث تأتي الأزمة لتفاقم أزمة موجودة أصلاً بفعل سياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلية التي أدت إلى ارتفاع صاروخي في البطالة وازدياد معدلات الفقر.

* غياب شبه كامل للقانون، وحالة فوضى وفتان عارمة، واندلاع معارك اقتتال داخلي.

* حالة شلل في كل المؤسسات الرسمية - المدنية والأمنية.

* انقسام عمودي في المؤسسات القيادية بين قطبي الصراع الرئيسيين، وظهور السلطة منقسمة برأسين يحمل كل منهما برنامجاً الخاص (الرئاسة ووراءها فتح، والحكومة ووراءها حماس).

* تعاطم المخاطر من تنفيذ اولمرت لخطته الأحادية الجانب مستغلاً الانشغال الفلسطيني بالخلافات الداخلية والتأييد الأمريكي الكامل والصمت الأوروبي والتخاذل العربي.

* وأخيراً الدعوة لحوار وطني فلسطيني شامل للخروج من الأزمة.

وقد حملت هذه الوثيقة نقاط قوة أكدت على أهميتها، بحيث كانت في مضامينها (أي ما تحتويه من بنود لبرنامج سياسي)، وهي البنود التي تتطابق إلى حد كبير مع برنامج منظمة

(1) منصور، خالد، وثيقة الأسرى الفلسطينيين .. تحليل وموقف وتوقعات، 2006/6/18

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67772>

التحرير الفلسطينية. التي التفت حولها الجماهير طوال عشرات السنين. وخاضت وراءها معارك شرف كثيرة، وأنها وثيقة صادرة عن الحركة الأسيرة. بما يعنيه ذلك من بعد نضالي ثوري. وآلام وتضحيات، وتجرد من المصالح الذاتية الأنانية لمن وقعوها. والموقعين عليها رموز قيادية مناضلة، تحظى باحترام وسمعة كبيرة في الشارع الفلسطيني. بالمقارنة مع مبادرات أخرى كالتى قدمها حزب الشعب أو الجبهة الديمقراطية أو رجال الأعمال الفلسطينيين. فإن هذه الوثيقة تقف وراءها قوى أكثر واكبر. وهي قوى رئيسية على الساحة الوطنية.

2. المحتويات الأساسية لوثيقة الأسرى (1)

* تؤكد على أن الشعب الفلسطيني ما زال يعيش في مرحلة النضال التحرري الوطني، وهذا يشير إلى رفض الصراع الدائر على السلطة، ودعوة إلى حشد الجهود وتوجيهها ضد الاحتلال.

* النصوص تتحدث على أن الوثيقة هي وثيقة الأسرى، ويمكن أن تتحول إلى وثيقة وفاق وطني إذا ما حملتها جميع القوى، وتبنت ما بداخلها من نصوص كرزمة واحدة وكل لا يتجزأ. هنا قد يظهر التباس في قول موقعي الوثيقة بضرورة أخذها ككل لا يتجزأ، وقولهم أنها ممكن أن تشكل أساس لوثيقة وفاق وطني. وحل الالتباس هو في فهم أن اعتبارها أساس يعني إمكانية البناء عليها أي إمكانية إضافة أمور أخرى إليها، وليس في شطب أجزاء منها أو تعديلها بما يتعارض مع نصوصها.

* تتحدث عن إقامة دولة فلسطينية في حدود عام 1967، لكنها لم تتحدث صراحة عن الاعتراف بدولة إسرائيل. إن هذا الطرح تقدم في اتجاه الواقعية السياسية، وهو طرح فيما لو وافقت عليه حماس. سيكون بمثابة تغيير هائل في برنامج حماس (مع العلم أن بعض قيادات حماس قد أعلن استعداد حماس للقبول بدولة على أراضي 1967 بشرط أن يكون الانسحاب كاملاً ومقابل ذلك تكون حماس على استعداد للقبول بهدنة طويلة) .

* تتحدث عن منظمة التحرير الفلسطينية وتصفها بالممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. ولا تشترط تغيير برنامجها السياسي كمقدمة لدخول الأطراف الفلسطينية الغير ممثلة بها كحماس والجهاد الإسلامي. وفي نفس الوقت تطالب بإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية تسمح بدخول الأطراف الجديدة إليها، وتعتمد لإصلاح المنظمة نفس الآلية

(1) وثيقة الوفاق الوطني مالها وما عليها، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات، مقال منشور بتاريخ 2006/5/28، ص1 التي توصل إليها حوار القاهرة.

* تتحدث عن موقف جريء وهو حصر النضال والمقاومة في الأراضي المحتلة عام 1967. وهي تلتقي بذلك مع المبادرة التي اطلقها حزب الشعب في العام 2003 ، عندما دعا إلى تجنيب المدنيين من كلا الطرفين ويلات الحرب بضمانات دولية وحصر النضال في أراضي 1967 ضد الجنود والمستوطنين على اعتبار أن المستوطنين هم غزاة وليسو مدنيين.

* تشدد على أهمية المقاومة الشعبية ضد الاحتلال وكافة إفرزاته، وبذلك تقر أن للمقاومة أشكال أخرى غير الكفاح المسلح. لا تقل أهمية عنه في بعض المراحل، وأن المرحلة النضالية الحالية بحاجة الى تصعيده (أي تصعيد الكفاح الجماهيري).

* تدعوا إلى بناء خطة تحرك فلسطينية تستند إلى برنامج الإجماع الفلسطيني والشرعية العربية (أي قرارات القمم العربية) وقرارات الشرعية الدولية، ومن المعروف أن جميع تلك القرارات وخصوصا الدولية. هي في جوهرها تدعو إلى حل على أساس دولتين لشعبيين على أرض فلسطين التاريخية. الأمر الذي لا يجعل لكلمة (المنصفة) المرافقة لتلك القرارات أي تأثير يناقض جوهر المسألة وهي دولتين لشعبيين، إن في ذلك إدراك لأهمية البعد العربي والبعد الدولي للقضية الفلسطينية. وإقرار بضرورة أخذ هذين البعدين في الاعتبار عند صياغة برامجنا وعند ممارستنا لأشكال النضال.

* تضع حلا لتنازع الصلاحيات بين مؤسستي الرئاسة والحكومة، بالاحتكام الى القانون الأساسي. وهو ما دعا إليه حزب الشعب الفلسطيني وآخرين، منذ بروز بوادر الصراع وتنازع الصلاحيات. إن هذا الحل يدل على أن موقعي الوثيقة يدركون تماما صعوبة تعايش رئيس للسلطة وحكومة يحمل كل منهما برنامجا الخاص، والحل محاولة لجمع الطرفين بديلها الوصول إلى حالة شلل تام، ومن ثمة الدعوة لانتخابات عامة جديدة للرئاسة والحكومة. * تؤكد الوثيقة على أهمية عملية الإصلاح. وتطالب بتعزيزها باعتبارها ضرورة وطنية. والإصلاح هو إداري ومالي في السلطة وخارج السلطة، والإصلاح المطلوب سيمس حركة فتح أكثر من غيرها كون الفساد الأكبر كان في مؤسسات السلطة التي كانت تقودها بشكل كامل حركة فتح. (1)

* تتحدث الوثيقة عن مخرج للحصار الدولي الجائر، بتشكيل حكومة وحدة وطنية، مع أن هناك

(1) منصور، وثيقة الاسرى الفلسطينيين.. تحليل وموقف وتوقعات، مرجع سابق، ص3

تطوير لهذه الفكرة يقوم على أساس أن يترأس الحكومة شخصية وطنية مستقلة تنال الإجماع، لكن هذا يتطلب عدم قيام حماس باستخدام أغليبتها النيابية للتحكم بتوجهات هذه الحكومة.

* تقر الوثيقة بمسئولية منظمة التحرير عن الملف السياسي والتفاوضي، الأمر الذي يعني إعطاء الرئيس أبو مازن الضوء الأخضر للتحرك السياسي.

* تتحدث الوثيقة عن وجوب عرض أي اتفاق سياسي على الشعب الفلسطيني، للاستفتاء عليه، وهذا تطور آخر مهم للغاية.

* تتحدث الوثيقة عن الثوابت الفلسطينية جمعاء، ومن بينها حق العودة، وتربطها بقرارات الشرعية الدولية ومن بينها قرار 194، لكن يبدو أن ذكر قرار 194 لم يعد كافيا، بل يجب

إقرانه بتوضيح أن عودة اللاجئين هي إلى الأراضي والديار التي هجروا منها.

* تتحدث الوثيقة عن توحيد الأجنحة العسكرية للتنظيمات، وهي خطوة تهدف لمنع فوضى السلاح وانتشار المظاهر المسلحة وتعدد السلطات، وهنا لا بد من التذكير بتجربة الجبهة الوطنية الفلسطينية في العام 1974، عندما جرت محاولة لتوحيد الأجهزة العسكرية، لكنها قتلت وهي جنينية .

* تتحدث الوثيقة عن دور جديد يمكن لقطاع غزة وجماهيره أن يلعبوه في عملية النضال الوطني من أجل كس الاحتلال، وهنا يمكن أن يكون جرى مبالغة في تصوير ما حدث لغزة بعد الانسحاب الإسرائيلي منها بأنه انتصار عظيم، واعتبار أن غزة قد تحررت، ويمكن لها أن تلعب دور فينتام الشمالية في دعم الثورة في فينتام الجنوبية.

* تتحدث الوثيقة عن مطلب وطني وشعبي قديم بضرورة القيام بعملية إصلاح للأجهزة الأمنية الفلسطينية.

هذه هي المحتويات أو ما حاول واضعوا الوثيقة أن يتوصلوا إليه، ولكن كان هنالك نقاط إنقاء واختلاف حول هذه المحتويات.

3. نقاط الإنقاء والإختلاف في وثيقة الأسرى (1)

- الفقرة الأولى، أكدت على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على كامل الأراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس، وضمان حق اللاجئين في العودة، وهذه محل إجماع فلسطيني.

ولكن الفقرة ذاتها تستمد شرعية هذه الحقوق استنادا إلى الحق التاريخي، وإلى ميثاق الأمم

(1) وثيقة الوفاق الوطني مالها وما عليها، مرجع سابق، ص2

المتحدة، والقانون الدولي، والشرعية الدولية، وهنا يبرز الخلاف والتباين لأن الشرعية الدولية تعني الاعتراف بالاحتلال، وحقه في 78% من أرض فلسطين التاريخية، وهذا ما ترفضه حركتي حماس والجهد الإسلامي على وجه الخصوص.

- الفقرة الثانية، تؤكد على ما تم الاتفاق عليه في القاهرة في آذار/ مارس 2005 فيما يتعلق بإعادة تفعيل وتطوير م.ت.ف وانضمام حركتي حماس والجهد إليها، وهذا مجمع عليه، وهناك مساع في هذا الاتجاه.

لكن الفقرة تستكمل ذاتها بالقول: بوصفها (أي المنظمة) الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده. وهذا محل تباين بين فتح وبعض الفصائل من جهة وبين حركتي حماس والجهد من جهة أخرى، لأن حماس تعتبر المنظمة إنجاز وطني لا يمثل الشعب

الفلسطيني كافة في الوقت الراهن، كون حماس التي حازت على أغلبية فلسطينية في الانتخابات التشريعية غير ممثلة فيها إضافة إلى الجهاد. أي أن حماس تطالب أولاً إعادة بناء المنظمة على أسس سياسية وتنظيمية جديدة تسمح لحماس والجهاد الانضمام إليها لتصبح المنظمة من بعد ممثلاً شرعياً حقيقياً لكافة الفلسطينيين في الداخل والشتات.

- الفقرة الرابعة من الوثيقة تطالب بوضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل، على أسس برنامج الاجماع الوطني الفلسطيني (الذي لم يتوصل إليه بعد)، والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا. وهنا يظهر التباين من جديد، فإذا اعتبرنا كلمة منصفة مخرجا للتوصل من بعض القرارات الدولية على أساس عدم إنصافها، فإنها قد تكون مثار جدل آخر بين الأطراف الفلسطينية حول ما هية معيار الانصاف. فعند الحديث مثلاً عن حق العودة فإن حماس ترى فيه حقاً فردياً وجماعياً لكل اللاجئين بالعودة إلى الأراضي التي هجروا منها بما فيها الأراضي المحتلة عام 1948، لكن حركة فتح أو بعضاً منها قد يعتبر الانصاف هو فن المتاح، أي توطين جزء، وعودة جزء إلى الضفة والقطاع فقط، على قاعدة عدم إمكانية عودة اللاجئين إلى الأراضي التي هجروا منها في فلسطين المحتلة عام 1948 وعدم قدرة الضفة وغزة على استيعاب كل اللاجئين، وهذا ما تناولته وثيقة جنيف المعروفة بوثيقة بيلين – عبد ربه التي تنازلت عن حق العودة تحت مبرر عدم واقعية عودة اللاجئين .

أما فيما يتعلق بالشرعية العربية، فما المقصود بها؟ هل هي المبادرة العربية في قمة بيروت؟ المبادرة التي تعترف بحق وجود دولة إسرائيل في حدود أمانة على 78% من أرض فلسطين التاريخي، المبادرة التي تلتف على حق العودة من خلال الحديث عن إيجاد حل عادل تتوصل إليه الأطراف.

- الفقرة السابعة تعتبر أن إدارة المفاوضات هي من صلاحيات م.ت.ف ورئيس السلطة، على أن يتم عرض أي اتفاق مصيري على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد للتصويت عليه، أو إجراء استفتاء عام .

وهنا قد تلتقي الأطراف على تفويض م.ت.ف لإدارة المفاوضات بعد إعادة بنائها على أسس سياسية وتنظيمية جديدة تتيح لجميع الفصائل حماس والجهاد الانضمام إليها. وهذا المعنى يفهم ويستشف بشكل غير مباشر من النص أن يتم عرض أي اتفاق مصيري على المجلس الوطني الجديد، أي أن الفقرة بحاجة إلى توضيح للنس في المعنى، ومخافة أن يظن البعض أن الوثيقة تفوض أبو مازن رئيس السلطة، رئيس اللجنة التنفيذية الحالية للمنظمة للتفاوض مع الاحتلال فوراً، قبل إعادة بناء م.ت.ف، والتي قد تنتخب غيره رئيساً في حينه.

وعلى الرغم من كل نقاط الالتقاء والخلاف حول الوثيقة، إلا أن الوثيقة تتناقض وبشكل جوهري مع حركة حماس .

4. الخلاف بين الوثيقة وحركة حماس (1)

- الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، حيث تريد حماس تغيير برنامج المنظمة وإحلال ثوابتها محلها، على أن يتم ذلك قبل دخولها في المنظمة والاعتراف بها كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.
- الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية والشرعية العربية، حيث تدرك حماس جيدا أن هذه القرارات تتضمن الاعتراف بدولة إسرائيل، في الوقت الذي ما زالت به حماس تتمسك بموقفها الداعي إلى تدمير دولة إسرائيل.
- موضوع قصر النضال على الأراضي المحتلة عام 1967 حيث أن حماس الداعية لتدمير دولة إسرائيل ما زالت تصر على الحق بممارسة النضال المسلح في جميع ارض فلسطين التاريخية، بما يتضمنه ذلك من قتل المدنيين ومن عمليات استشهادية.
- وترتكز حركة حماس في طلب تعديل الوثيقة على النقاط التالية:
- تقول حماس أن المبادرة خرجت من سجن هداريم، وهي لا تمثل جميع الأسرى في جميع السجون.

(1) منصور، وثيقة الاسرى الفلسطينيين .. تحليل وموقف وتوقعات، مرجع سابق، ص3

- تقول حماس أن قياداتها الموجودة في السجن، والتي وقعت على الوثيقة، لم توقع عليها لتكون موضع الاستفتاء.
- تقول حماس أن من وقعوا على الوثيقة قدموها لتكون أساسا للحوار الوطني، أي أنها بالضرورة قابلة للتعديل.

ثانيا: مبادرة من فصائل وشخصيات فلسطينية

قامت كل من الفصائل والشخصيات بإطلاق مبادرة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني وهي، الجبهتان الديمقراطية والشعبية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطيني، وجبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة التحرير العربية، والجبهة العربية الفلسطينية، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، وشبكة المنظمات الأهلية، ود. زياد أبو

عمرو، ود. إياد السراج، و د. أسعد أبو شرح.

وتقوم المبادرة على المرتكزات التالية :

- توفير الأجواء الملائمة لنجاح الحوار، بوقف الحملات التحريضية والإعلامية المتبادلة، ووقف الاعتقالات وانتهاك الحريات الديمقراطية في جميع المحافظات الجنوبية والشمالية للوطن، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين وتحريم الاعتقالات السياسية.
- استعداد حركة المقاومة الإسلامية "حماس" للتراجع عن نتائج الحسم العسكري في قطاع غزة، وإعادة الأمور إلى نصابها واستعدادها لتسليم المقدرات الأمنية والرسمية والمعابر للرئيس أبو مازن أو من ينتدبه، واستعداد حركة فتح للعودة إلى مائدة الحوار الوطني الشامل. وعودة الجميع عن الإجراءات التي تعمق الانقسام الداخلي.
- إن حل الأزمة الداخلية يكون على أساس وثيقة الوفاق الوطني وإعلان القاهرة، ووضعها موضع التطبيق.
- تشكيل حكومة انتقالية ومتوافق عليها، تعمل خلال سقف زمني على ضبط الوضع الأمني وفك الحصار واستعادة وحدة المؤسسات الرسمية للسلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة على أسس وطنية وبعيداً عن المحاصصة، وتهيئ الظروف للعودة إلى الشعب.
- وضع خطة لإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية بعيداً عن الحزبية والفصائلية وبما يمكنها من فرض سيادة القانون والحفاظ على النظام العام وأمن الوطن والمواطن وذلك من خلال هيكلة أجهزتها على أسس مهنية، وإبعادها عن التجاذبات والصراعات السياسية وترسيخ ولائها للوطن، والعمل على تفعيل القوانين التي تم اعتمادها من المجلس التشريعي بشأن المؤسسة الأمنية. والاستفادة من الأوراق الأمنية المقررة بإجماع وطني لوضع خطة لفرض النظام العام.
- إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة وفقاً للتمثيل النسبي الكامل في الضفة والقدس وقطاع غزة، وفي توقيت متوافق عليه.
- تفعيل المجلس التشريعي لأخذ دوره في التشريع والرقابة ومراجعة القوانين والمراسيم لاستئناف مسيرة الوحدة والإصلاح.
- تفعيل وتطوير م.ت.ف، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وذلك بوضع الآليات لتطبيق إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني، ومن خلال انتخابات حرة للمجلس الوطني في الوطن وخارجه حيثما أمكن في مناطق اللجوء والشتات وفق نظام التمثيل النسبي الكامل.
- تشكيل لجنة تحقيق وطنية لمحاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في الأحداث من خلال

تقديمهم لمحاكمات عادلة. وذلك كمقدمة لمصالحة وطنية واجتماعية شاملة، تنهي نتائج وتداعيات الأحداث المؤسفة، من خلال تشكيل لجنة وطنية.

- العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة حسب ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني. (1)
ولكن لم يكتب لهذه المبادرة النجاح أو أي أثر، ويمكن أن يعزى ذلك كونها صادرة عن شخصيات ومؤسسات غير فاعلة بشكل كبير على المستوى السياسي والاجتماعي الفلسطيني.

ثالثاً: مبادرة الرئيس عباس للحوار الوطني

في خطاب ألقاه الرئيس محمود عباس بمناسبة الذكرى الحادية والأربعون للنكبة، دعا لحوار وطني شامل لتنفيذ المبادرة اليمينية وإنهاء ظاهرة الانقسام بعد أحداث حزيران 2007، وأصبح يهدد وجود الشعب وقضيته ويهدد المشروع الوطني الفلسطيني .

وما يلاحظ على هذه المبادرة ولأول مرة منذ سيطرة حماس على قطاع غزة في يونيو 2007، خلا خطاب عباس من أي هجوم على حركة حماس أو تكرار شروطه المعهودة على حماس للعودة الحوار، وفي مقدمتها التراجع عن انقلابها في غزة، في إشارة إلى سيطرة الحركة عسكرياً على القطاع منتصف يونيو الماضي 2007، وأشار عباس إلى أنه سيتحرك على المستوى الدولي والعربي لإنجاح هذا الحوار ومبادرته، بما يعيد للشعب الفلسطيني وحدته الوطنية، وقد أشار عباس إلى إمكانية إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة .

(1) مبادرة من فصائل وشخصيات فلسطينية لانتهاء الانقسام، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 19، (عدد 73)، شتاء 2008:

ورحبت حركة حماس بالدعوة إلى الحوار، ولكن بشكل غير مشروط، وطالما أنها تأتي دون تدخلات أجنبية وبأجندة فلسطينية خالصة وبرعاية عربية .

وتعد هذه الدعوة، وترحيب حركة حماس بها علامة على استيقاظ الحس السياسي للقيادات الفلسطينية، وإدراكها لثقل الفاتورة التي يدفعها الشعب الفلسطيني، وقضيته العادلة مقابل الانقسام والتشرذم والفرقة، والتي تجاوزت قدراته على التحمل.

ويعزو البعض توقيت هذه الدعوة إلى التجربة الفاشلة في المفاوضات التي تخوضها السلطة الوطنية مع الجانب الإسرائيلي . وأن الوحدة الوطنية أصبحت ضرورة ملحة تعويضاً عن تجربة المفاوضات التي تخوضها السلطة الفلسطينية، وأن الموقف الأمريكي أصبح واضحاً من القضية الفلسطينية بانحيازها الكامل للجانب الإسرائيلي على حقوق الطرف الفلسطيني .

المبحث الثاني: الحوار الفلسطيني

الفرع الأول: جذور الحوار الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس

الحوار المنشود بين فتح وحماس سبقه 18 عاما من الحوار بين الطرفين، إلا أن الإشكاليات الأساسية العالقة بينهما لم تحل، وأول حوار رسمي بين فتح وحماس كان في صنعاء في 10-12/8/1990، وفي اغسطس/اب 1991 عقد لقاء بينهما في الخرطوم، وكان عرفات يرغب في انضمام حماس إلى المنظمة والمجلس الوطني المرتقب في الشهر التالي، والذي كلن بصدد اتخاذ قرار المشاركة في مؤتمر التسوية في مدريد. ثم عقد لقاءان متتاليان، أولهما في تونس في اواخر سنة 1992، وثانيهما في الخرطوم في مطلع سنة 1993. وفي الفترة 18-21/12/1995 عقد حوار بين السلطة الفلسطينية وحماس، حاولت خلاله فتح الموجودة في السلطة اقناع حماس بالمشاركة في انتخابات الحكم الذاتي، أو على الأقل الحصول على ضمانات بعدم سعي حماس لافشال الانتخابات، وبالفعل فقد قاطعت حماس الانتخابات. (1) ومنذ 1996 وحتى انتفاضة الأقصى عام 2000، لم تعد السلطة التي ترأسها فتح تشعر بضرورة الحوار مع حماس وقوى المعارضة، بعدما تمكنت من بسط سيطرتها على مناطقها. وفي الفترة 10-13/11/2002 عقدت مفاوضات القاهرة بين فتح وحماس، ثم في يناير/كانون الثاني 2003، و 4-7/12/2003 بمشاركة كافة الفصائل، حيث تم تبني برنامج فلسطيني ينص على الحق في مقاومة الاحتلال، وعلى الإعلان على تهدئة تستمر حتى

(1) صالح، محسن ، تجربة الحوار بين فتح وحماس.. أين المشكلة؟، 2008/6/20

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a=67034>

نهاية العام، كما تم الاتفاق على اجراء انتخابات تشريعية، وعلى القيام باعادة تنظيم منظمة التحرير واصلاحها وفق أسس تمكن جميع القوى الفلسطينية من الانضمام اليها. أما الحوارات التي تلت فوز حماس في الانتخابات التشريعية، فرغم تعددها ونقاشاتها الطويلة المستفيضة، ورغم توصلها إلى وثيقة الوفاق الوطني في 27/6/2006، وإلى اتفاق مكة في 8/2/2007، فإن نتائجها ما لبثت أن ذرتها رياح الممارسات على الأرض والإنفلات الأمني والاغتيالات. (1)

وثمة هنالك عدة عوامل تدفع الأطراف الفلسطينية المتنافسة إلى الحوار، وهي: (2)

1. الشرخ الفلسطيني الحاصل يلحق ضررا كبيرا بالقضية الفلسطينية ككل، كما أنه يمنع أيًا من الطرفين من المضي قدما في مشروعه دون الطرف الاخر، وهو ما يشكل دافعا لكليهما للخروج

من حالة الإنقسام إن أراد انقاذ مشروعه.

2. انسداد أفق مشروع التسوية وخطة خارطة الطريق في المرحلة الراهنة، خصوصا مع عدم تحقيق أي تقدم حقيقي في المفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين فيما يتعلق بقضايا الوضع النهائي، إلى جانب رفض اسرائيل الالتزام بتعهداتها، واستمرارها في التوسع الاستيطاني، على الرغم من التزام السلطة بجانب كبير من تعهداتها.
3. ضعف امكانية استمرار سيطرة حماس على قطاع غزة وادارته في ظل الحصار الخانق، دون تفاهم الازمة الانسانية لسكان قطاع غزة، وهو ما قد يشكل دافعا للحوار مع السلطة في رام الله، لايجاد صيغة تخفف من وطأة الحصار.
4. استحالة امكانية اجراء أي انتخابات رئاسية أو تشريعية في ظل استمرار حالة الإنقسام.
5. وجود رغبة شعبية فلسطينية عارمة في اتفاق فتح وحماس، وعودة التلاحم إلى الصف الوطني الفلسطيني.
6. فشل الطرفين في كسر الاخر واسقاطه، فحركة حماس ما زالت تدير قطاع غزة على الرغم من كل اجراءات السلطة في رام الله ضدها، ولا زالت تملك شعبية واسعة في صفوف الفلسطينيين على الرغم من عدم وجود تقدم في التسوية وهي تملك اعترافا عربيا ودوليا.
7. تعرض المشروع الامريكي في المنطقة لأزمة في الوقت الراهن، وفشل الرهانات عليه وهو

(1) صالح، تجربة الحوار بين فتح وحماس.. أين المشكلة؟، مرجع سابق، ص2

(2) الرنتاوي، عريب، حوارات القاهرة فرصة ولكن، نابلس:المركز الفلسطيني للديمقراطية، مسار اليومية، عدد2009/2/28: ص11

غير راغب في فرض ضغوط على اسرائيل، وغير قادر على فرض خياراته على المنطقة. وثمة هنالك عوامل معيقة للحوار:

1. العوامل الخارجية:

- تمثل الشروط الإسرائيلية والأمريكية على الحوار العامل الأبرز بين هذه العوامل، وهو يستمد قوته من ارتباط تمويل مؤسسات السلطة واستمرار عملها بتلبية هذه الشروط، وهذا الامر يوجد تخوفا لدى الكثيرين من أن عدم تلبية الشروط سيؤدي إلى توسيع الحصار ليشمل الضفة الغربية إلى جانب قطاع غزة، وإلى وضع الفلسطينيين وقضيتهم في عزلة، خصوصا وأن الإحتلال الاسرائيلي لا زال يملك أدوات القتل والاعتقال والتدمير والحصار في الضفة والقطاع، والتي تمكنه من التأثير في المشهد السياسي الفلسطيني، وهو بالتالي قادر

على تعطيل الكثير من النتائج التي قد تصدر عن الحوار .
 - عدم قبول البيئة العربية والدولية لوجود التيارات الاسلامية في الحكم، والتخوف من تأثير نجاح هذه التجربة أو امتدادها إلى أماكن أخرى.
 - عدم استجابة حماس للشروط الدولية على الرغم من وجود الحصار، وعلى الرغم من كل الإجراءات الاسرائيلية والدولية لاسقاطها، مما يعني أن الأطراف الراضية لبقاء حماس في الحكم ستواصل الضغط عليها، بغض النظر عن أي نتائج من الممكن أن تصدر عن الحوار، وهو ما قد يضعف من تأثيراته العملية، وبالتالي من جدواه. (2)

2. العوامل الداخلية:

- وجود أشخاص لدى أحد الطرفين أو كليهما، يعتمدون تعطيل الحوار . وعلى الرغم من أنهم قد يمثلون أقلية، إلا أنهم في احيان عديدة يكونون في مواقع مؤثرة تمكنهم من سوء استغلالها، وتدخل في هذا الإطار خشية من يراهن على خيار التسوية من تعطل هذا المسار نتيجة الحوار، وخشية البعض من خسارة مواقعهم ومكاسبهم.
 - أزمة القرار لدى حركة فتح نفسها، وتعدد الاتجاهات داخلها، تجعل من الصعب توحيد القرار الحركي بشأن الحوار، وتضعف من قدرة قيادة الحركة على ضبط كافة عناصرها، وعلى تطبيق الاتفاقات التي قد يتم التوصل إليها. (2)

(1) دراغمة، أيمن، معوقات الحوار الفلسطيني، نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية، مسار اليومية، عدد 2008/7/14: ص15

(2) المصدر نفسه، ص16

- ضعف فاعلية الفصائل الاخرى المؤثرة في الساحة الفلسطينية، في الدفع باتجاه الحوار، وخصوصا حركة الجهاد الاسلامي وفصائل اليسار الفلسطيني المتمثلة في الجبهتين الشعبوية والديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب.

الفرع الثاني: الحوار الفلسطيني في القاهرة 2009

اختتم ثلاثة عشر فصيلاً فلسطينياً في القاهرة يوم 2009/2/27 الجولة الأولى للحوار الوطني الشامل الذي طال انتظاره، وقد توصل المشتركون إلى (خطة طريق) لمعالجة القضايا التي في حال تم حلها، يكون الإنقسام الجغرافي والوطني قد حسم ودفن أيضاً، وعادت اللحمة إلى جناحي الدولة المنشودة في الضفة والقطاع.

ويجمع المحللون على أن فصائل العمل الوطني قد اتفقت على تشكيل حكومة وفاق وطني

جديدة، للإشراف على إعادة إعمار قطاع غزة التي دمرت إسرائيل البنية التحتية التحتية فيه تدميراً شبه كامل، بعد عدوان همجي ووحشي لا سابق له، ودام ثلاثة أسابيع، ثم تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة، ووفق مبدأ التمثيل النسبي .
وتوصل المتحاورون إلى تشكيل ست لجان متخصصة، تبدأ عملها فور الإعلان عن تشكيلها، وهي: (1)

1. لجنة تفعيل وبناء مؤسسات (م.ت.ف).
2. لجنة إعادة تأهيل الأجهزة الأمنية على أسس مهنية ووطنية.
3. لجنة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المبكرة.
4. لجنة إزالة آثار الانقسام الفلسطيني.
5. لجنة تشكيل حكومة الوفاق الوطني .
6. لجنة التوجيه العليا، وهي متخصصة بتذليل العقبات والتباينات التي يمكن أن تعترض عمل اللجان الخمس أعلاه، ويكون في عضويتها جمهورية مصر والجامعة العربية ومعتمدون قياديون من الصف الأول في الفصائل الفلسطينية.
وسنتعرض إلى طبيعة الخلافات التي تتعرض لها هذه اللجان :

(1) الرنتاوي، عريب، حوارات القاهرة فرصة ولكن، نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، نشرة مسار اليومية، عدد 2009/2/28 ص8

أولاً: لجنة الحكومة

يبرز الخلاف حول امرين :

1. طبيعة الحكومة
 2. برنامج الحكومة.
- والخلاف على طبيعة الحكومة يتحدد في هل تكون حكومة وحدة وطنية، كما تريدها حركة حماس، أم حكومة توافق وطني غير فصائلية، كما تريدها حركة فتح ؟
وحماس تعني بحكومة الوحدة الوطنية، أن تكون حكومة فصائلية، في حين حددت حركة فتح أنها لا تريد حكومة فصائلية. تريد حكومة كفاءات وتكنوقراط. وتردد حركة حماس على ذلك بأنه يمكن تشكيل حكومة كفاءات وتكنوقراط فصائلية، أي من وزراء تنطبق عليهم

صفات الكفاءة والتكويرا من داخل الفصائل.

وهل يكون مقر الحكومة في غزة، كما تريد حركة حماس، أم في رام الله، كما تريد حركة فتح . إن كان مقر الحكومة في رام الله، فهذا يعني فقدان حركة حماس لأهميتها، حتى لو تشكلت الحكومة برئاسة أحد قادة حماس، أو من تختاره حركة المقاومة الإسلامية. أما في حالة جعل غزة مقرا للحكومة، فيمكن لحركة حماس أن تحتفظ بأهمية دورها حتى لو كان رئيس الحكومة من خارجها، أو من اختيار غيرها . (1)

و تناقش حركة حماس انطلاقا من أنها هي صاحبة الأغلبية التشريعية، وعليه

هي صاحبة الحق في اختيار رئيس الحكومة، سواء أكان من داخلها، أم من خارجها.

أما وفد حركة فتح فيجادل في أن اختيار رئيس الحكومة هو من اختصاص رئيس السلطة. وأن حكومة الوحدة الوطنية السابقة لم تفلح في رفع الحصار عن غزة. ويرد وفد حماس أن حكومة الوحدة الوطنية لم تحصل على الوقت الكافي، أو الدعم الحقيقي من قبل رئيس السلطة كي تحقق اهدافها. لقد تم التوقيع على اتفاق مكة في شهر آذار/مارس، وتم اللجوء للسلاح والحسم العسكري منتصف حزيران/يونيو .

وحركة حماس تصر على أن يكون رئيس الحكومة من غزة، ومقره غزة، حتى لا يهشم دور غزة، ولأن رئيس السلطة من الضفة . (2)

أما الخلاف على برنامج الحكومة فيتلخص في هل يقتصر هذا البرنامج على برنامج حكومة

(1) حمد، جهاد، حوار القاهرة.. خفايا وأسرار الحوارات الداخلية للمصالحة الفلسطينية، نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، نشرة مسار اليومية عدد2009/3/16: ص6

(2) المصدر نفسه، ص6

الوحدة الوطنية السابقة، التي شكلت برئاسة اسماعيل هنية بعد اتفاق مكة، ووثيقة الوفاق الوطني/الأسرى 2006، والتي أمكن جسر الخلاف في حينه باستخدام كلمة "احترام" الحكومة لإلتزامات منظمة التحرير الفلسطينية، أم بضرورة "التزام" الحكومة بالاتفاقات التي ابرمتها منظمة التحرير الفلسطينية، كما تريد حركة فتح، مضيئة لها في هذه المرة قرارات الشرعية الدولية، واللجنة الرباعية الدولية. (1)

حركة فتح تمسكت بما طرحه مدير المخابرات المصرية في كلمة افتتاح الحوار في أنه يهدف إلى التوصل إلى تشكيل حكومة وفاق وطني غير فصائلية. ورد وفد حماس إن وجهة نظر

سليمان هي واحدة من جملة اقتراحات يمكن مناقشتها في إطار اللجنة.

ومع أنه لم يتم مناقشة أسماء مرشحين لرئاسة الحكومة، أو لعضويتها، فإنه واضح في جلسات

الحوار أن وفد فتح، مدعوما من الراعي المصري، الممثل بأحد كبار ضباط المخابرات المصرية في جميع اللجان، يريد إعادة تكليف سلام فياض بإعادة تشكيل الحكومة، في حين تضع حركة حماس فيتو على فياض، وتؤكد أنها هي صاحبة الحق في ترشيح رئيس الحكومة كونها صاحبة الأغلبية في المجلس التشريعي. وإن حماس تعتزم ترشيح رئيس توافقي للحكومة، من خارجها، ويكون مقبولا من قبل المجتمع الدولي إلى الحد الذي يرفع معه الحصار عن قطاع غزة. (2)

ولقد قدم وفد حماس في اليوم الأول للحوار ورقة عمل تضمنت مبادئ عامة لتشكيل الحكومة، تضمنت 23 بندا، تم اختصار صياغتها في 12 بندا، وذلك من قبل لجنة صياغة. وفي اليوم التالي قدم الدكتور نبيل شعث ورقة أخرى باسم فتح، أكد فيها على ضرورة تشكيل حكومة توافق وطني غير فصائلية، تضم شخصيات وطنية ومستقلين، ولم يتم الإتفاق على ذلك، واتفق فقط على رفع الأمر إلى اللجنة العليا.

قبل ذلك كان تم الإتفاق على عشرة بنود منها أن تشكل حكومة وحدة وطنية، أو توافق وطني انتقالية من الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية، يتم التوافق عليها، وتكون ذات طابع انتقالي لحين انتهاء ولاية المجلس التشريعي، وإجراء الإنتخابات وتشكيل حكومة جديدة.

ثانيا: لجنة الإنتخابات

يبرز الخلاف حول:

1. قانون الإنتخابات.

(1) حمد، حوار القاهرة.. خفايا وأسرار الحوارات الداخلية للمصالحة الفلسطينية، مرجع سابق، ص7

(2) الرنتاوي، عريب، حوارات القاهرة مواقف غير مقبولة، نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية، مسار اليومية، ع2009/3/14: ص9

2. موعد الإنتخابات.

3. الرقابة على الإنتخابات.

فيما يتعلق بقانون الإنتخابات، تصر حركة حماس على اجراء الإنتخابات بموجب ذات القانون الذي أجريت بموجبه انتخابات 2006، وهو القانون الذي أصرت عليه حركة فتح في حوار القاهرة 2005، وعدم جواز تعديل قانون الإنتخابات وفقا لمصالح حركة فتح . لقد نص ذلك القانون على انتخاب نصف مقاعد المجلس التشريعي على قاعدة التنافس الفردي، والنصف الثاني على قاعدة التمثيل النسبي. أما حركة فتح، فهي تصر الآن على اجراء كل الإنتخابات على قاعدة التمثيل النسبي، وهو ما كانت تطالب به فصائل أخرى سنة 2006،

ورفضته فتح في حينه.

وتوافق حماس على اعتماد قاعدة التمثيل النسبي الكامل في انتخابات المجلس الوطني

الفلسطيني، والانتخابات البلدية. (1)

والخلاف على موعد اجراء الانتخابات يتمثل فيما يلي:

وفد حركة فتح يصر على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في حزيران/يوليو من عام 2009، في حين يصر وفد حماس على إجرائها في شهر كانون أول/ديسمبر من عام 2009 وقد قدمت في الجلسة الأولى لهذه اللجنة ورقتان من قبل حركة حماس، وحركة فتح. (2) ورقة حماس تضمنت جملة اقتراحات:

1. تهيئة اجواء الحوار بإطلاق سراح المعتقلين .
2. ضمان شمول الانتخابات للقدس .
3. التعامل مع جميع الإتفاقات التي يتم التوصل لها في مختلف اللجان كرزمة واحد .
4. ضمان التزام فتح بنتائج الانتخابات المقبلة، وعدم تكرار ما فعلته لجهة عدم الإلتزام، بنتائج الانتخابات الأخيرة.

ورقة حركة فتح اقترحت بدورها:

1. الإلتزام الكامل بالقانون الأساسي وقانون الانتخابات .
2. الطلب من الحكومة ومؤسسات السلطة كافة تهيئة الظروف والمناخات الإيجابية للإنتخابات
3. اعتبار نتائج عمل اللجان كل في اختصاصه مكتملة لبعضها البعض.

(1) الرنتاوي، حوارات القاهرة مواقف غير مقبولة، مرجع سابق، ص10

(2) حمد، حوار القاهرة.. خفايا وأسرار الحوارات الداخلية للمصالحة الفلسطينية، مرجع سابق، ص8

وقد تقرر تشكيل لجنة صياغة، غير أن اللجنة لم تفلح بالتوصل إلى صياغة مشتركة، بسبب الجدل حول النقاط المشار إليها سابقا. ومن بين نقاط الجدل ما تعنيه الإشارة إلى قانون الانتخابات..؟ هل هو القانون التوافقي الذي جرت بموجبه انتخابات 2006، أم هو القانون الذي تم اصداره من قبل عباس من جانب واحد بعد تفجر الخلاف عسكريا في قطاع غزة .

ثالثا: لجنة منظمة التحرير الفلسطينية:

يبرز الخلاف في هذه اللجنة على:

1. إعادة تفعيل، أم إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير .
 2. متى يتم إعادة التفعيل، أو إعادة البناء والتفعيل .
- حركة فتح تريد قصر العملية على إعادة تفعيل منظمة التحرير دون إعادة بنائها. أي أن تلتحق حركتا حماس والجهاد الإسلامي بمنظمة التحرير، كما هي عليه اليوم، وذلك في وقت لاحق، لأن التركيز يجب أن يكون الآن على تشكيل الحكومة.
- أما حركة حماس، تؤيدها هنا حركة الجهاد الإسلامي، والجهة الديمقراطية، والجهة الشعبية/ القيادة العامة، وفصائل أخرى، فترى إعادة بناء المنظمة أولاً، ثم يعاد تفعيلها من قبل قيادتها الجديدة، وذلك لعدم منطقية أن يعاد تفعيل المنظمة من القيادة التي تسببت بإصابتها بالشلل. (1)
- هنا يدور الخلاف في حقيقته حول إصرار فتح على مواصلة الإمساك بمنظمة التحرير منفردة، وإصرار بقية الفصائل على وضع حد لاحتكار حركة فتح لقيادة المنظمة، وأكثر من ذلك، تخشى حركة فتح من أن يؤدي دخول حركة حماس إلى منظمة التحرير إلى سيطرة حركة المقاومة الإسلامية على الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بدلا عنها، وذلك استنادا إلى دورها في قيادة المقاومة الفلسطينية، وهو ما سبق أن أهل حركة فتح لهذا الدور سنة 1969، وإصرار حماس على تشكيل مجلس وطني فلسطيني جديد منتخب بالكامل، أو حيثما يمكن ذلك، مع توفر رقابة دولية للانتخابات الفلسطينية.
- وقد انتهت هذه اللجنة إلى الإتفاق على النقاط التالية: (2)

1. منظمة التحرير إطار جبهوي عريض واتتلاف وطني شامل، وإطار جامع ومرجعية

- (1) الرنتاوي، حوارات القاهرة مواقف غير مقبولة، مرجع سابق، ص10
 - (2) حمد، حوار القاهرة.. خفايا وأسرار الحوارات الداخلية للمصالحة الفلسطينية، مرجع سابق، ص9
- سياسية عليا للفلسطينيين في الوطن والمنافي. (تحفظت على هذا النص حماس، الجبهة الشعبية/القيادة العامة). وتقرر رفع الخلاف إلى لجنة التوجيه العليا.
2. استكمال تشكيل اللجنة العليا المكلفة بتطوير المنظمة وفقا لاتفاق القاهرة، وعقد أول اجتماع لها مع الإعلان عن تشكيل حكومة الوفاق .
 3. انتخاب مجلس وطني جديد بما يفسح المجال أمام مشاركة جميع القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية، وتجمعات الشعب في كل مكان، والقطاعات والمؤسسات والفاعليات والشخصيات كافة .
 4. تجرى انتخابات المجلس الوطني في الأراضي الفلسطينية، وحيثما أمكن في الشتات، وفق

مبدأ التمثيل النسبي الكامل، وبموجب قانون يتفق عليه . وبالتوافق إذا في المواقع التي يتعذر فيها ذلك، على أن تنتهي الإنتخابات بشكل متزامن مع انتخابات المجلس التشريعي، وبما لا يتجاوز 2010/1/25. (تحفظت حماس، وتمت احالة البند للجنة العليا)

5. يطلب من اللجنة العليا المكلفة بتطوير منظمة التحرير إعداد قانون انتخاب للمجلس الوطني، واحالته إلى رئيس اللجنة التنفيذية لإصداره.

6. ولاية المجلس الوطني اربع سنوات، بحيث تتزامن مع انتخابات المجلس التشريعي .

7. لم يتم الإتفاق على عدد اعضاء المجلس، وترك الأمر للجنة التطوير .

رابعا: اللجنة الأمنية

تم الإختلاف في هذه اللجنة على أساس تشكيلها، الذي ينص على إعادة بناء الأجهزة الأمنية في الضفة والقطاع، لكن حركة فتح حاولت قصر هذه العملية على قطاع غزة وحده، ما يعني تفكيك الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة حركة حماس، واستبدالها بأخرى غير تابعة لها. وإزاء إصرار حماس على إعادة بناء الأجهزة الأمنية في الضفة، تم التوافق في نهاية المطاف على اقتراح مصري يقضي بترك وضع الأجهزة الأمنية على حاله في كل من الضفة والقطاع، بانتظار انتهاء الفترة الإنتقالية مع نهاية العام الحالي. وقد أراح هذا الإقتراح الجميع، من القلق واحتمال حدوث فراغ . (1)

(1) حمد، حوار القاهرة.. خفايا وأسرار الحوارات الداخلية للمصالحة الفلسطينية، مرجع سابق، ص9 في هذه اللجنة تم التوافق على حصر الأجهزة الأمنية في:

1. وزارة للشؤون الداخلي.

2. قوى الأمن الداخلي.

3. المخابرات العامة.

غير أن خلافا نشب حول الإسم الذي يعتمد لقوى الأمن الداخلي، هل هو قوى الأمن الداخلي، أم الأمن الوقائي، فتح أصرت على الإحتفاظ باسم الأمن الوقائي، فيما أصرت حماس على إلغاء هذا الإسم، لما يمثله بالنسبة لها من تاريخ لا تريد اعادة ذكرياته من جديد .

وقد تقدمت حركة حماس بورقة مقترحات أمنية بينت مهام الأجهزة الأمنية، وعقيدتها الأمنية،

و مرجعيتها، وتحديد معايير وأسس إعادة بناء وهيكلية هذه الأجهزة، في الضفة والقطاع. وتم الإتفاق على آليات المساعدة العربية والصديقة غير المشروطة، وذلك من حيث مركزية الإتصال وتوفير الإحتياجات.

وشكلت لجنة صياغة لدراسة بقية الأوراق المقدمة من الجبهة العربية، والجبهة العربية الفلسطينية، فيما طلبت فتح امهالها هي الأخرى لتقدم ورقة أمنية خاصة بها.

غير أن أهم الخلافات التي برزت في هذه اللجنة تمثلت في: (1)

1. إصرار وفد حماس، ورفض وفد فتح حماية المقاومة الوطنية كحق مشروع للشعب الفلسطيني.
2. تنفيذ الأحكام القضائية والأوامر والجهة الموكلة لها مهمة التنفيذ، وقد كانت هناك وجهات نظر فنية ذات أبعاد سياسية للفصيلين.
3. تعاون الأجهزة الأمنية مع الأجهزة الأمنية في دول صديقة، وهو ما أصر عليه وفد فتح، ورفضه وفد حماس، مصرا على وضع ضوابط لذلك، لأن اسرائيل قد تتدرج في عرف البعض تحت مسمى دول صديقة.

(1) الرنتاوي، حوارات القاهرة مواقف غير مقبولة، مرجع سابق، ص11

خامسا: لجنة المصالحة الوطنية:

هذه هي اللجنة الوحيدة التي حققت تقدما كبيرا، وأنهت اعمالها. وقد تم الإتفاق في هذه اللجنة على: (1)

1. اعتبار الذين لحق بهم أذى على مختلف أنواعه واشكاله، خلال مرحلة المواجهة، ضحايا للعنف تتحمل السلطة من خلال حكومة التوافق معالجة القضايا الناجمة عنه، بمتابعة ومشاركة اللجنة الوطنية العليا للمصالحة .
2. عودة الذين خرجوا من قطاع غزة، أو الضفة الغربية على خلفية مطاردتهم من قبل السلطة القائمة هناك، دون المساس بهم، وضمان حريتهم في ظل تحقيق المصالحة الوطنية.

3. المساعدة في حل قضية المفقودين من قبل الفصائل، على أن تقدم كشوفاً بأسمائهم للجنة الشكاوى والتظلمات، وبحثها في إطار تخصصها
4. ينطبق على الجرحى ما ينطبق على القتلى .
5. شكلت لجنة صياغة لإعداد مقترح بميثاق الشرف .
6. رفع القضايا التي تتدرج تحت عنوان الدماء إلى اللجنة العليا، وهي: من لحق بهم أذى بسبب أعمال جنائية فردية في إطار الخلاف السياسي، يتحمل الجاني وحده مسؤولية ذلك، وتتخذ بحقه الإجراءات القضائية الملائمة. والذين لحق بهم الأذى بمختلف أنواعه، في إطار حوادث متفرقة، وعلى خلفية الصراع السياسي، يتحمل المسؤولية التنظيم المتسبب بالأذى، دون تحملها من قبل الأفراد. ويتم معالجة آثار ذلك بمشاركة وطنية من قبل الجميع، بما يحقق العدالة للمتضررين، وتحفظت على ذلك حماس، الصاعقة، القيادة العامة .
- وتحفظت الجبهة الشعبية على وحدة القضاء الشرعي، وتحفظ حزب الشعب والجبهة الديمقراطية، والمبادرة الوطنية، على وحدة القانون العام
- وقد جرى تشكيل لجنة التوجيه العليا من جميع الفصائل المشاركة في الحوار، مضافاً لهم عبد الله الحوراني، زياد أبو عمر، ومنيب المصري. واللجنة مكلفة بمتابعة أعمال مختلف اللجان، ومناقشة قضايا الحوار كافة، وصياغة الإتفاق النهائي للمرحلة الراهنة.
- كما أن هذه اللجنة ستستمر في العمل بعد التوقيع لمتابعة تنفيذ الإتفاق الشامل، وتحقيق الشراكة السياسية، حتى انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني المقبل.

(1) حمد، حوار القاهرة.. خفايا وأسرار الحوارات الداخلية للمصالحة الفلسطينية، مرجع سابق، ص 11

الفصل الخامس

الجزء العملي

المبحث الأول

الطريقة والاجراءات

المبحث الثاني

عرض النتائج

المبحث الثالث

الفصل الخامس

الجزء العملي

المبحث الأول: الطريقة والإجراءات

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية، ويتضمن هذا الفصل وصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها، وطريقة اختيارها، كما يتضمن وصفاً للأداة التي تم استخدامها في هذه الدراسة، وطرق استخراج دلالات صدقها

وثباتها، بالإضافة للإجراءات التي تم إتباعها في تطبيق الأدوات، والمعالجة الإحصائية التي تم استخدامها لاستخلاص النتائج.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في كليات الحقوق وأقسام العلوم السياسية في الجامعات الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، والبالغ عددهم (300) .

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (151) أعضاء هيئة التدريس في كليات الحقوق وأقسام العلوم السياسية في الجامعات الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، أي ما يقارب (50.3%) من مجتمع الدراسة، وتم اختيارهم بالطريقة الطبقيّة العشوائية، والجدول (1) يوضح خصائص العينة وفق متغيرات المؤهل العلمي، ومكان السكن، والعمر، والجنس، ومكان الإقامة.

جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغيرات المؤهل العلمي، ومكان السكن، والعمر، والجنس،

ومكان الإقامة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية%
المؤهل العلمي	بكالوريوس	25	16.6
	ماجستير	82	54.3
	دكتوراه	44	29.1
المجموع		151	100.0
مكان السكن	مخيم	18	11.9
	قرية	62	41.1
	مدينة	71	47.0
المجموع		151	100.0
العمر	أقل من 30 سنة	28	18.5
	من 30-40 سنة	50	33.1
	من 40-50 سنة	40	26.5
	أكبر من 50 سنة	33	21.9
المجموع		151	100.0
الجنس	ذكر	97	64.2
	أنثى	54	35.8
المجموع		151	100.0
مكان الإقامة	الضفة الغربية	84	55.6
	قطاع غزة	67	44.4
المجموع		151	100.0

أداة الدراسة:

لغايات تحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث بتصميم استبانته بالاستفادة من الأدب النظري والدراسات السابقة .

وبناءً على ذلك تم صياغة أداة الدراسة، والتي تكونت من (56) فقرة موزعة على

(4) محاور رئيسية، وهي :

المحور الأول: عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني .

المحور الثاني: الموقف الدولي والعربي من الانقسام السياسي الفلسطيني .

المحور الثالث : آثار الانقسام السياسي الفلسطيني

المحور الرابع : الحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني .

واعتمد الباحث النسب المئوية التالية لتقدير أثر الانقسام:

مرتفعة جداً	80% فأعلى
مرتفعة	70%-79.9%
متوسطة	60% - 69.9%
منخفضة	50% - 59.9%
منخفضة جداً	أقل من 50%

صدق الأداة:

لأغراض التحقق من صدق أداة الدراسة تم عرضها على لجنة من المحكمين

المتخصصين في مجال العلوم السياسية والحقوق، والبالغ عددهم (6) محكمين في جامعة

النجاح الوطنية وجامعة بيرزيت والجامعة العربية الأمريكية ، والملحق رقم (2) يبين ذلك،

وقد طلب منهم إبداء الرأي في فقرات الإستبانة من حيث صياغة الفقرات التي وضعت فيها ومدى سلامتها اللغوية وأي ملاحظات أو تعديلات يرونها مناسبة، وقد اعتمد الباحث ما نسبته (80%) لقبول الفقرة أو رفضها.

ثبات الأداة:

لأغراض التحقق من ثبات أداة الدراسة حيث تم حساب الاتساق الداخلي للفقرات باستخدام معادلة (كرونباخ ألفا) ، والجدول (2) يبين معاملات الثبات لمحاور أداة الدراسة.

جدول (2)

معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) لكل محور من محاور أداة الدراسة

معاملات الثبات (كرونباخ ألفا)	عدد الفقرات	المحور
0.78	16	عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني
0.77	7	الموقف الدولي والعربي من الانقسام السياسي الفلسطيني
0.79	8	آثار الانقسام السياسي الفلسطيني
0.78	12	الحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني

يتضح من جدول (2) أن جميع محاور الدراسة تمتعت بدرجة ثبات مرتفعة ملائمة لأغراض البحث العلمي.

إجراءات الدراسة:

لغايات تحقيق أهداف الدراسة تم إتباع الإجراءات التالية:

- تم إعداد أدوات الدراسة بصورتها النهائية، بعد التحقق من دلالات صدقها وثباتها باستخدام المعالجات الإحصائية المناسبة، بالإضافة إلى صدق المحكمين والأخذ بأرائهم وملاحظتهم.

- تم توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة لغايات جمع البيانات، وبعد أن تم توضيح الإجابة على أداة الدراسة، وبيان جميع المعلومات المتعلقة بذلك، من أن هذه المعلومات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.
- إدخال البيانات إلى ذاكرة الحاسوب، واستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) للمعالجات الإحصائية بهدف استخراج النتائج.

متغيرات الدراسة:

تضمنت الدراسة المتغيرات التالية:

أولاً: المتغير الرئيس :

- أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية.

ثانياً : المتغيرات الوسيطة وتشمل:

- المؤهل العلمي : وله ثلاث فئات : (بكالوريوس، وماجستير، ودكتوراه)
- مكان السكن : وله ثلاث فئات : (مخيم، وقرية، ومدينة)
- العمر: وله أربع فئات : (أقل من 30 سنة، ومن 30-40 سنة، ومن 40-50 سنة، وأكبر من 50 سنة)
- الجنس : وله فئتان : (ذكر، وأنثى)
- مكان الإقامة : وله فئتان : (الضفة الغربية، وقطاع غزة)

ثالثاً: المتغير التابع:

- فقرات أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية.

المعالجات الإحصائية:

- بعد تفريغ استجابات أفراد العينة تم ترميزها، وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب، ثم تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتم استخدام المعالجات الإحصائية التالية:
- التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات محاور الدراسة.
 - اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independent t-test)
 - اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)
 - اختبار شيفيه للمقارنة البعدية Scheffe Post Hoc Test.

المبحث الثاني: عرض النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية، كما هدفت إلى تعرف أثر متغيرات الدراسة (المؤهل العلمي، ومكان السكن، والعمر، والجنس، ومكان الإقامة) على أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية.

وفيما يلي عرضاً للنتائج التي تمخضت عنها الدراسة الحالية وفقاً لمراحل الدراسة وأسئلتها بعد تطبيق إجراءات الدراسة.

أولاً : النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة :

أ. النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: " ما درجة عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد العينة على كل

عامل من عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني، والجدول (3) تبين ذلك.

الجدول (3)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات أثر عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني

الرقم	العامل	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الأثر
1	اختلاف النهج والبرنامج السياسي لفتح وحماس	4.09	81.8	مرتفعة جداً
2	غياب القيادات التاريخية الفلسطينية المؤثرة	3.66	73.2	مرتفعة
3	الإرتباطات الخارجية للفصائل الفلسطينية	4.03	80.6	مرتفعة جداً
4	غياب المرجعية المؤسسية الفلسطينية	3.54	70.8	مرتفعة
5	الإحتلال الاسرائيلي	4.29	85.8	مرتفعة جداً
6	تركيبة الأجهزة الأمنية	3.89	77.8	مرتفعة
7	تهميش الدستور والقوانين الفلسطينية	3.35	67.0	متوسطة
8	عدم وجود ثقة بين حركة فتح وحماس	3.33	66.6	متوسطة
9	العامل الجغرافي بين الضفة الغربية وغزة	3.34	66.8	متوسطة
10	الإعلام الحزبي للفصائل الفلسطينية	3.73	74.6	مرتفعة
11	تغليب المصالح الحزبية على المصلحة الوطنية	3.58	71.6	مرتفعة
12	فشل النخب السياسية الفلسطينية الحالية	3.68	73.6	مرتفعة
13	قلة الثقافة والوعي السياسي للمواطنين	2.76	55.2	منخفضة
14	عدم تأثير الاحزاب السياسية (غير فتح وحماس)	2.96	59.2	منخفضة
15	غياب المؤسسات السياسية الفلسطينية	3.02	60.4	متوسطة
16	الإنقسام السياسي نتيجة للعملية الديمقراطية	3.40	68.0	متوسطة
	الدرجة الكلية لفقرات أثر عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني	3.541	70.8	مرتفعة

يتضح من نتائج الجدول (3) أن أثر عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني، قد حقق درجة أثر مرتفعة، وبمتوسط حسابي (3.54)، ونسبة مئوية (70.8)، وقد حققت العوامل (1، 3، 5) درجة مرتفعة جداً، وحققت العوامل (2، 4، 6، 10، 11، 12) درجة مرتفعة، بينما حققت العوامل (7، 8، 9، 15، 16) درجة متوسطة، وحققت العاملان (13، 14) درجة منخفضة.

ب. النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: " ما مستوى الموقف الدولي والعربي من الانقسام الفلسطيني؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد العينة على فقرات مستوى الموقف الدولي والعربي من الانقسام الفلسطيني، والجدول (4) تبين ذلك.

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات مستوى الموقف الدولي والعربي من الانقسام الفلسطيني

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الأثر
1	تميز موقف الولايات المتحدة بالانحياز لحركة فتح	3.67	73.4	مرتفعة
2	تميز الموقف الإيراني بالانحياز لحركة حماس	3.63	72.6	مرتفعة
3	تميز الموقف الروسي بالحياد بين الفصائل	3.01	60.2	متوسطة
4	تعاطى الإتحاد الأوروبي مع الأزمة بحياد	3.09	61.8	متوسطة
5	تميز موقف جامعة الدول العربية بالعجز عن حل الأزمة	3.99	79.8	مرتفعة
6	تعاطت منظمة الأمم المتحدة مع الأزمة وفق الرؤية الأمريكية	3.76	75.2	مرتفعة
7	تميز الموقف الرسمي للدول العربية بالحياد في التعامل مع الأزمة	2.89	57.8	منخفضة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الأثر
	الدرجة الكلية لفقرات مستوى الموقف الدولي والعربي من الانقسام الفلسطيني	3.434	68.6	متوسطة

يتضح من نتائج الجدول (4) أن مستوى الموقف الدولي والعربي من الانقسام الفلسطيني، قد حقق درجة متوسطة، وبمتوسط حسابي (3.43)، ونسبة مئوية (68.6)، وحققت الفقرات (1، 2، 5، 6) مستوى مرتفع، وحققت الفقرتان (3، 4) مستوى متوسط، وحققت الفقرة (7) مستوى منخفض

ويبين الجدول (5) نتائج استجابات أفراد العينة في تأثير الموقفين الدولي والعربي على الانقسام السياسي الفلسطيني

الجدول (5)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة في تأثير الموقفين الدولي والعربي

على الانقسام السياسي الفلسطيني

لا		نعم		الفقرة
%	التكرار	%	التكرار	
41.7	63	58.3	88	أثر الموقف الدولي على الإنقسام السياسي الفلسطيني
38.4	58	61.6	93	أثر الموقف العربي على الإنقسام السياسي الفلسطيني

يشير الجدول (5) أن (60%) تقريباً من أفراد عينة الدراسة، يرون أن الموقفين

الدولي، والعربي قد أثرا على الانقسام السياسي الفلسطيني.

جـ. النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: " ما درجة آثار الانقسام السياسي الفلسطيني؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد العينة على

آثار الانقسام السياسي الفلسطيني، والجدول (6) تبين ذلك.

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات آثار الانقسام السياسي الفلسطيني

الرقم	الآثار	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الأثر
1	ظاهرة الفلتان الأمني	3.96	79.2	مرتفعة
2	الاقتتال الداخلي	3.92	78.4	مرتفعة
3	الحصار على غزة	3.76	75.2	مرتفعة
4	العدوان الإسرائيلي على غزة	3.80	76.0	مرتفعة
5	أثر الإنقسام على الوضع الاجتماعي الفلسطيني	4.05	81.0	مرتفعة جداً
6	أثر الإنقسام على وحدة سلاح المقاومة	4.01	80.2	مرتفعة جداً
7	أثر الإنقسام على الوضع الاقتصادي الفلسطيني	4.05	81.0	مرتفعة جداً
8	أثر الإنقسام على التسوية السلمية للقضية الفلسطينية	4.11	82.2	مرتفعة جداً
	الدرجة الكلية لفقرات آثار الانقسام السياسي الفلسطيني	3.958	79.2	مرتفعة

يتضح من نتائج الجدول (6) أن آثار الانقسام السياسي الفلسطيني، قد حققت مستوى

مرتفع، وبمتوسط حسابي (3.96)، وبنسبة مئوية (79.2)، وحققت الآثار (5، 6، 7، 8)

مستوى مرتفع جداً، وحققت الآثار (1، 2، 3، 4) مستوى مرتفع.

وأما بالنسبة للإجابة على أسئلة آثار الانقسام السياسي الفلسطيني، فإن العرض الآتي،

يمثل النسب المئوية لكل إجابة :

1. أجاب (41.1%) من أفراد العينة بأن صراع الصلاحيات هو خلاف قانوني، بينما أجاب (58.9%) بأنه خلاف سياسي.
2. أفاد (37.7%) من أفراد العينة بأن سيطرة حماس على غزة مشروعة، بينما أفاد (62.3%) بأنها غير مشروعة.
3. أفاد (53.6%) من أفراد العينة بأن قرار تشكيل القوة التنفيذية في غزة هو قرار شرعي، بينما أفاد (46.4%) بأنه غير شرعي.
4. أفاد (68.2%) من أفراد العينة بأن قرار إقالة حكومة الوحدة الوطنية هو قرار دستوري، بينما أفاد (31.8%) بأنه غير دستوري.
5. أفاد (69.5%) من أفراد العينة بأن قرار إعلان حالة الطوارئ هو قرار دستوري، بينما أفاد (30.5%) بأنه غير دستوري.
6. أفاد (22.5%) من أفراد العينة بأن قرار تشكيل حكومة لإنقاذ حالة الطوارئ هو قرار دستوري، بينما أفاد (77.5%) بأنه غير دستوري.
7. أفاد (54.1%) من أفراد العينة بأن قرار الرئيس بإجراء انتخابات مبكرة هو قرار دستوري، بينما أفاد (49.9%) بأنه غير دستوري.
8. أفاد (46.4%) من أفراد العينة بأن انتهاء مدة السنوات الأربع للرئاسة، أصبحت شرعية، بينما أفاد (53.6%) بأنها غير شرعية.
9. أفاد (41.1%) من أفراد العينة بأن حركة فتح هي من أفضل اتفاق مكة، بينما أفاد (58.9%) من أفراد العينة بأن حركة حماس هي من أفضل اتفاق مكة.

10. أفاد (26.5%) من أفراد العينة بأن حكومة فياض هي حكومة شرعية، بينما أفاد (25.2%) بأن حكومة هنية هي الشرعية، ورأى (6.00%) من أفراد العينة بأن كلاهما شرعيتان، ورأى (42.4%) بأن كلاهما غير شرعيتان.

د. النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: " ما الحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد العينة على الحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني، والجدول (7) تبين ذلك.

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني

الرقم	الحلول المقترحة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الأثر
1	انتخابات تشريعية ورئاسية	3.60	72.0	مرتفعة
2	تشكيل حكومة وحدة وطنية	3.60	72.0	مرتفعة
3	إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية	3.98	79.6	مرتفعة
4	تشكيل الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية	3.77	75.4	مرتفعة
5	الحوار	4.03	80.6	مرتفعة جداً
6	المصالحة الوطنية بين العائلات والفصائل الفلسطينية	3.41	68.2	متوسطة
7	تحرر الفصائل الفلسطينية من الإرتباطات الخارجية	3.66	73.2	مرتفعة
8	تفعيل القوانين الفلسطينية والرجوع إليها لحسم الخلاف	3.65	73.0	مرتفعة
9	تغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية	3.32	66.4	متوسطة
10	وقف الحملات الإعلامية بين الفصائل الفلسطينية	3.49	69.8	متوسطة
11	تفعيل دور الأحزاب والمؤسسات السياسية الفلسطينية	3.80	76.0	مرتفعة

الرقم	الحلول المقترحة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الأثر
12	احداث تغيير في النخبة السياسية الفلسطينية	3.23	64.6	متوسطة
	الدرجة الكلية للحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني	3.628	72.6	مرتفعة

يتضح من نتائج الجدول (7) أن الحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني، قد حققت مستوى مرتفع، وبمتوسط حسابي (3.63)، وبنسبة مئوية (72.6)، وقد حقق الحل (5) درجة مرتفعة جداً، وحققت الحلول (1، 2، 3، 4، 7، 8، 11) درجة مرتفعة، وحققت الحلول (6، 9، 10، 12) درجة متوسطة.

وأما بالنسبة للسؤال بشأن الحوار الفلسطيني في القاهرة، فيعتقد (32.5%) من أفراد العينة بأنه سينجح، بينما يعتقد (67.5%) من أفراد العينة بأنه سيفشل.

ثانياً : النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة :

1- النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في أثر غياب

الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية، تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way

ANOVA) ونتائج الجدولين (8) و(9) تبين ذلك.

الجدول (8)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفئات متغير المؤهل العلمي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المؤهل العلمي	المحور
0.35	3.64	25	بكالوريوس	عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني
0.43	3.53	82	ماجستير	
0.41	3.50	44	دكتوراه	
0.41	3.54	151	المجموع	
0.49	3.51	25	بكالوريوس	الموقف الدولي والعربي من الانقسام السياسي الفلسطيني
0.55	3.40	82	ماجستير	
0.70	3.45	44	دكتوراه	
0.59	3.44	151	المجموع	
0.80	3.87	25	بكالوريوس	آثار الانقسام السياسي الفلسطيني
0.52	4.07	82	ماجستير	
0.60	3.79	44	دكتوراه	
0.61	3.96	151	المجموع	
0.48	3.67	25	بكالوريوس	الحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني
0.44	3.64	82	ماجستير	
0.43	3.59	44	دكتوراه	
0.44	3.63	151	المجموع	

الجدول (9)

نتائج اختبار التباين الأحادي؛ لفحص دلالة الفروق في أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني

على القضية الفلسطينية، تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني	بين المجموعات	0.293	2	0.147	0.859	0.426
	خلال المجموعات	25.276	148	0.171		
	المجموع	25.569	150			
الموقف الدولي والعربي من الانقسام السياسي الفلسطيني	بين المجموعات	0.256	2	0.128	0.370	0.692
	خلال المجموعات	51.187	148	0.346		
	المجموع	51.442	150			
آثار الانقسام السياسي الفلسطيني	بين المجموعات	2.507	2	1.254	3.493	*0.033
	خلال المجموعات	53.119	148	0.359		
	المجموع	55.626	150			
الحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني	بين المجموعات	0.136	2	0.068	0.349	0.706
	خلال المجموعات	28.913	148	0.195		
	المجموع	29.050	150			

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)

يتضح من نتائج الجدول (9) قبول الفرضية في محاور عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني، والموقف الدولي والعربي من الانقسام السياسي الفلسطيني، والحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية، تعزى لمتغير المؤهل العلمي، في محاور عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني، والموقف الدولي والعربي من الانقسام السياسي الفلسطيني، والحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني، بينما تشير نتائج الجدول (9) إلى رفض الفرضية في محور آثار الانقسام السياسي الفلسطيني، أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في أثر

غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية، تعزى لمتغير المؤهل العلمي، في محور آثار الانقسام السياسي الفلسطيني ولمعرفة مصدر الفروق بين فئات متغير المؤهل العلمي في محور آثار الانقسام السياسي الفلسطيني، فقد استخدم الباحث اختبار شيفيه للمقارنة البعدية Scheffe Post Hoc Test، والجدول (10) يبين نتائج المقارنة البعدية

الجدول (10)

نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات متغير المؤهل العلمي، في محور آثار الانقسام السياسي الفلسطيني

المؤهل العلمي	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
بكالوريوس		0.208-	0.072
ماجستير			*0.280
دكتوراه			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)

يتضح من الجدول (10):

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية، تعزى لمتغير المؤهل العلمي، في محور آثار الانقسام السياسي الفلسطيني، بين فئتي الماجستير والدكتوراه، ولصالح فئة الماجستير.

2- النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في أثر غياب

الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية، تعزى لمتغير مكان السكن.

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way

ANOVA) ونتائج الجدولين (11) و(12) تبين ذلك.

الجدول (11)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفئات متغير مكان السكن

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	مكان السكن	المحور
0.48	3.47	18	مخيم	عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني
0.42	3.56	62	قرية	
0.39	3.54	71	مدينة	
0.41	3.54	151	المجموع	
0.58	3.64	18	مخيم	الموقف الدولي والعربي من الانقسام السياسي الفلسطيني
0.63	3.49	62	قرية	
0.53	3.34	71	مدينة	
0.59	3.44	151	المجموع	
0.63	4.10	18	مخيم	آثار الانقسام السياسي الفلسطيني
0.62	3.95	62	قرية	
0.60	3.92	71	مدينة	
0.61	3.96	151	المجموع	
0.43	3.59	18	مخيم	الحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني
0.43	3.65	62	قرية	
0.45	3.62	71	مدينة	
0.44	3.63	151	المجموع	

الجدول (12)

نتائج اختبار التباين الأحادي؛ لفحص دلالة الفروق في أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني

على القضية الفلسطينية، تعزى لمتغير مكان السكن

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني	بين المجموعات	0.114	2	0.057	0.331	0.719
	خلال المجموعات	25.455	148	0.172		
	المجموع	25.569	150			
الموقف الدولي والعربي من الانقسام السياسي الفلسطيني	بين المجموعات	1.651	2	0.825	2.453	0.090
	خلال المجموعات	49.791	148	0.336		
	المجموع	51.442	150			
آثار الانقسام السياسي الفلسطيني	بين المجموعات	0.431	2	0.215	0.577	0.563
	خلال المجموعات	55.195	148	0.373		
	المجموع	55.626	150			
الحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني	بين المجموعات	0.072	2	0.036	0.184	0.832
	خلال المجموعات	28.978	148	0.196		
	المجموع	29.050	150			

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)

يتضح من نتائج الجدول (12) قبول الفرضية في محاور عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني، والموقف الدولي والعربي من الانقسام السياسي الفلسطيني، وآثار الانقسام السياسي الفلسطيني، والحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني أي انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية، تعزى لمتغير مكان السكن، في محاور عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني، والموقف الدولي والعربي من الانقسام السياسي الفلسطيني، وآثار الانقسام السياسي الفلسطيني، والحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني.

3- النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في أثر غياب

الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية، تعزى لمتغير العمر.

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way

ANOVA) ونتائج الجدولين (13) و(14) تبين ذلك.

الجدول (13)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفئات متغير العمر

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	العمر	المحور
0.49	3.56	28	أقل من 30 سنة	عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني
0.38	3.65	50	من 30-40 سنة	
0.38	3.50	40	من 40-50 سنة	
0.39	3.41	33	أكبر من 50 سنة	
0.41	3.54	151	المجموع	
0.41	3.41	28	أقل من 30 سنة	الموقف الدولي والعربي من الانقسام السياسي الفلسطيني
0.52	3.48	50	من 30-40 سنة	
0.61	3.40	40	من 40-50 سنة	
0.76	3.42	33	أكبر من 50 سنة	
0.59	3.44	151	المجموع	
0.74	4.01	28	أقل من 30 سنة	آثار الانقسام السياسي الفلسطيني
0.51	4.06	50	من 30-40 سنة	
0.65	3.90	40	من 40-50 سنة	
0.56	3.82	33	أكبر من 50 سنة	
0.61	3.96	151	المجموع	
0.54	3.65	28	أقل من 30 سنة	الحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني
0.39	3.76	50	من 30-40 سنة	
0.38	3.60	40	من 40-50 سنة	
0.43	3.45	33	أكبر من 50 سنة	
0.44	3.63	151	المجموع	

الجدول (14)

نتائج اختبار التباين الأحادي؛ لفحص دلالة الفروق في أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني

على القضية الفلسطينية، تعزى لمتغير العمر

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني	بين المجموعات	1.276	3	0.425	2.574	0.056
	خلال المجموعات	24.293	147	0.165		
	المجموع	25.569	150			
الموقف الدولي والعربي من الانقسام السياسي الفلسطيني	بين المجموعات	0.181	3	0.060	0.173	0.915
	خلال المجموعات	51.261	147	0.349		
	المجموع	51.442	150			
آثار الانقسام السياسي الفلسطيني	بين المجموعات	1.372	3	0.457	1.239	0.298
	خلال المجموعات	54.255	147	0.369		
	المجموع	55.626	150			
الحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني	بين المجموعات	1.926	3	0.642	3.479	*0.018
	خلال المجموعات	27.124	147	0.185		
	المجموع	29.050	150			

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)

يتضح من نتائج الجدول (14) قبول الفرضية في محاور عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني، والموقف الدولي والعربي من الانقسام السياسي الفلسطيني، وآثار الانقسام السياسي الفلسطيني، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية، تعزى لمتغير العمر، في محاور عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني، والموقف الدولي والعربي من الانقسام السياسي الفلسطيني، وآثار الانقسام السياسي الفلسطيني، ، بينما تشير نتائج الجدول (14) إلى رفض الفرضية في محور الحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني، أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في أثر غياب الاندماج السياسي

الفلسطيني على القضية الفلسطينية، تعزى لمتغير العمر، في محور الحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني، ولمعرفة مصدر الفروق بين فئات متغير العمر في محور الحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني، فقد استخدم الباحث اختبار شيفيه للمقارنة البعدية Scheffe Post Hoc Test، والجدول (15) يبين نتائج المقارنة البعدية

الجدول (15)

نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات متغير العمر، في محور الحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني

العمر	أقل من 30 سنة	من 30-40 سنة	من 40-50 سنة	أكبر من 50 سنة
أقل من 30 سنة		0.116-	0.046	0.191
من 30-40 سنة			0.162	*0.307
من 40-50 سنة				0.146
أكبر من 50 سنة				

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)

يتضح من الجدول (15):

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية، تعزى لمتغير العمر، في محور الحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني، بين فئتي (من 30-40) و(أكثر من 50)، ولصالح (من 30-40).

4- النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في أثر غياب

الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية، تعزى لمتغير الجنس.

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار (ت) لعينتين مستقلتين T-Test

Independent Samples ونتائج الجدول (16) تبين ذلك

الجدول (16)

نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين، لفحص دلالة الفروق في أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية، تبعا لمتغير الجنس

مستوى الدلالة	قيمة ت	إناث (ن=54)		ذكور (ن=97)		المحور
		الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
0.783	0.276	0.45	3.53	0.39	3.55	عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني
0.665	0.434	0.54	3.46	0.61	3.42	الموقف الدولي والعربي من الانقسام السياسي الفلسطيني
0.519	0.647	0.53	4.00	0.65	3.93	آثار الانقسام السياسي الفلسطيني
0.908	0.115	0.43	3.64	0.45	3.63	الحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، ودرجات حرية (149).

يتضح من نتائج الجدول (16) قبول الفرضية في محاور عوامل الانقسام السياسي

الفلسطيني، والموقف الدولي والعربي من الانقسام السياسي الفلسطيني، وآثار الانقسام

السياسي الفلسطيني، والحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني أي أنه لا توجد

فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في أثر غياب الاندماج السياسي

الفلسطيني على القضية الفلسطينية، تعزى لمتغير الجنس، في محاور عوامل الانقسام السياسي

الفلسطيني، والموقف الدولي والعربي من الانقسام السياسي الفلسطيني، وآثار الانقسام

السياسي الفلسطيني، والحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني.

5- النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في أثر غياب

الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية، تعزى لمتغير مكان الإقامة.

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار (ت) لعينتين مستقلتين T-Test

Independent Samples ونتائج الجدول (17) تبين ذلك

الجدول (17)

نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين، لفحص دلالة الفروق في أثر غياب الاندماج السياسي

الفلسطيني على القضية الفلسطينية، تبعا لمتغير مكان الإقامة

مستوى الدلالة	قيمة ت	قطاع غزة (ن=40)		الضفة الغربية (ن=111)		المحور
		الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
*0.046	2.016	0.46	3.43	0.39	3.58	عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني
0.863	0.173	0.61	3.42	0.58	3.44	الموقف الدولي والعربي من الانقسام السياسي الفلسطيني
0.645	0.462	0.69	3.92	0.58	3.97	آثار الانقسام السياسي الفلسطيني
0.375	0.890	0.38	3.58	0.46	3.65	الحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، ودرجات حرية (149).

يتضح من نتائج الجدول (17) قبول الفرضية في محاور الموقف الدولي والعربي من

الانقسام السياسي الفلسطيني، وآثار الانقسام السياسي الفلسطيني، والحلول المقترحة لإنهاء

الانقسام السياسي الفلسطيني أي انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α)

≥ 0.05) في أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية، تعزى لمتغير

مكان الإقامة، في محاور الموقف الدولي والعربي من الانقسام السياسي الفلسطيني، وآثار

الانقسام السياسي الفلسطيني، والحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني، بينما

تشير نتائج الجدول (17) إلى رفض الفرضية في محور عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني،

إلى انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية، تعزى لمتغير مكان الإقامة، في محور عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني، ولصالح الضفة الغربية.

المبحث الثالث: مناقشة النتائج

يتضمن هذا المبحث مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي هدفت إلى التعرف على عوامل الإنقسام السياسي الفلسطيني، والموقف الدولي والعربي من الإنقسام السياسي الفلسطيني، كما هدفت إلى التعرف على اثار الإنقسام السياسي الفلسطيني، وهدفت أيضا إلى التعرف على الحلول المقترحة لإنهاء الإنقسام السياسي الفلسطيني، كما هدفت أيضا إلى التعرف على أثر غياب الإندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية تبعا لمتغيرات الدراسة (المؤهل العلمي، مكان السكن، العمر، الجنس، مكان الإقامة)، وسيتم مناقشة النتائج وفقا لاشئلة الدراسة :

مناقشة نتائج السؤال الأول :

يتبين من الجدول رقم(3) أن تقديرات أفراد عينة الدراسة لعوامل الإنقسام السياسي الفلسطيني جاءت بدرجة مرتفعة، وتشير النتائج إلى حصول محور الإحتلال الإسرائيلي على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(4.29)، وبأهمية نسبية (85.8%) وبدرجة موافقة مرتفعة جدا، وجاء في المرتبة الأخيرة محور قلة الثقافة والوعي السياسي للمواطنين بمتوسط حسابي (2.76) و بأهمية نسبية (55.2%) ، وبدرجة موافقة منخفضة .

أما الأداة ككل فقد حصلت على درجة موافقة مرتفعة في عوامل الإنقسام السياسي الفلسطيني بمتوسط حسابي (3.54) وبأهمية نسبية بلغت (70.8%) وبتقدير درجة موافقة مرتفعة. ويمكن تفسير هذه النتائج كما يلي:

1- احتلت محور الإحتلال الإسرائيلي المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(4.29) وبأهمية نسبية بلغت (85.8%) ، وبتقدير درجة موافقة مرتفعة جدا، وهذه النتيجة تؤكد على الدور البارز للإحتلال الإسرائيلي في الإنقسام السياسي الفلسطيني، بحيث يسعى الإحتلال الإسرائيلي على

مدار السنوات الماضية بث بذور الفتنة والفرقة بين الفصائل الفلسطينية، فالدعم السياسي والمادي التي تقدمه إسرائيل للسلطة الفلسطينية ولحركة فتح، في سبيل تعزيز قدراتها في مواجهة حركة حماس، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الثقة بين السلطة وفتح من ناحية، وحركة حماس والفصائل الأخرى من ناحية أخرى، مما يساهم في تعزيز الانقسام السياسي .

2- إحتل محور قلة الثقافة والوعي السياسي للمواطنين المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.76) وبأهمية نسبية بلغت (55.2%) ، وبتقدير درجة موافقة منخفضة، وتؤكد هذه النتيجة على الثقافة السياسية التي يتمتع بها المواطنون الفلسطينيون في مواجهة كل مشاريع الإحتلال الإسرائيلي التي تعمل على هدم المشروع الوطني الفلسطيني، فالوعي السياسي الفلسطيني بأهمية الوحدة الوطنية وتعزيز صفوفها في جبهة واحدة لمواجهة كل مشاريع الإحتلال الإسرائيلي التي تحاول تصفية القضية الفلسطينية .

مناقشة نتائج السؤال الثاني :

يتبين من الجدول رقم(4) أن تقديرات أفراد عينة الدراسة للموقف الدولي والعربي من الانقسام الفلسطيني جاءت بدرجة متوسطة، وتشير النتائج إلى حصول محور تميز موقف جامعة الدول العربية بالعجز عن حل الأزمة على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.99) وبنسبة مئوية بلغت (79.8%) وبدرجة موافقة مرتفعة، كما وحصل محور تميز الموقف الرسمي للدول العربية بالحياد في التعامل مع الأزمة على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي(2.89) وبأهمية نسبية بلغت (57.8%) ، وبدرجة موافقة منخفضة .

أما الأداة ككل فقد حصلت على درجة متوسطة في مستوى الموقف الدولي والعربي من الانقسام الفلسطيني بمتوسط حسابي (3.43) وبأهمية نسبية بلغت (68.6%) ، وبتقدير درجة موافقة متوسطة، ويمكن تفسير هذه النتائج كمايلي :

1- احتل محور تميز موقف جامعة الدول العربية بالعجز عن حل الأزمة على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.99) وبأهمية نسبية (79.8%)، وبتقدير درجة موافقة مرتفعة، وتؤكد هذه نتيجة على فشل الجامعة العربية في إيجاد حل للأزمة الفلسطينية، وهو ما يؤكد فشل جامعة الدول العربية في حل الكثير من القضايا العربية، وهو ما يؤكد عجزها، ويمكن أن يعزى ذلك لعدم وجود أداة تنفيذ قوية، لفرض قراراتها التي تصدر عنها في مواجهة أي قضية، فكل القمم العربية أصدرت قرارات حاسمة، ولكن المشكلة دائماً في تنفيذ هذه القرارات واحترامها من قبل الدول الأعضاء وغير الأعضاء، فالجامعة العربية حاولت إيجاد حل للأزمة ولكن الأطراف الفلسطينية لم تحترم هذه القرارات، أو من الممكن وصف قرارات الجامعة العربية بأنها غير صارمة أو حتى غير جادة .

2- احتل محور تميز الموقف الرسمي للدول العربية بالحياد في التعامل مع الأزمة على المرتبة الأخيرة و بمتوسط حسابي (2.89) وبأهمية نسبية (57.8%) ، وبتقدير درجة موافقة منخفضة، وتؤكد هذه النتيجة على أن الدول العربية لم تراعي الحياد المطلوب في التعامل مع أزمة الإنقسام السياسي الفلسطيني، فبعض الدول العربية كانت منحازة لصف السلطة وحركة فتح، وبعضها الآخر منحاز لحركة حماس، بحيث تتعامل بعض الدول العربية مع وزراء من حركة فتح وبعضها الآخر يتعامل مع وزراء مع حركة حماس، هذا ولد الشعور لدى الفلسطينيين بأن الدول العربية غير محايدة في التعامل مع الأزمة الفلسطينية، وإنما تسعى لترجيح كفة الفصيل الذي تسانده، أو على الأقل تؤيده .

أما بالنسبة للسؤال المتعلق بمدى أثر الموقف الدول والعربي على الإنقسام السياسي الفلسطيني، فيشير الجدول رقم (5) أن (60%) من أفراد عينة الدراسة، يرون أن الموقفين

الدولي والعربي أثرا على الإنقسام السياسي الفلسطيني، ويمكن تفسير النتائج على النحو التالي:

1- يرى (58.3%) من أفراد عينة الدراسة على تأثير الموقف الدولي على الإنقسام السياسي الفلسطيني، وتعزى هذه النتيجة إلى الطبيعة التي يتعامل بها المجتمع الدولي مع الأزمة الفلسطينية، فالمجتمع الدولي أثر على الإنقسام الفلسطيني من خلال دعمه المباشر المادي والمعنوي، لأي حكومة تقودها حركة فتح، أو على الأقل شخصية مستقلة، ويقاطع المجتمع الدولي أي حكومة تقودها حركة حماس، كالحكومة العاشرة، أو حتى حكومة الوحدة الوطنية، لأن حماس أحد مكونات هذه الحكومة .

2- يرى (61.65%) من أفراد عينة الدراسة على تأثير الموقف العربي على الإنقسام السياسي الفلسطيني، ويعزى ذلك إلى الطريقة التي تتعامل بها الدول العربية مع الأزمة الفلسطينية، فبعض الدول يدعم حركة فتح، وبعضها يدعم حركة حماس، وارتباط بعض الدول العربية بمحاور الصراع الدولي وهما الولايات المتحدة والجمهورية الإيرانية، فمواقف تلك الدول العربية من الفصائل الفلسطينية، لا يمكن تفسيره إلا ضمن إطار العلاقة مع محاور الصراع العالمية .

مناقشة نتائج السؤال الثالث :

يتبين من الجدول رقم(6) أن تقديرات افراد عينة الدراسة لاثار الإنقسام السياسي الفلسطيني جاءت بدرجة مرتفعة، وتشير النتائج إلى حصول محور أثر الإنقسام السياسي الفلسطيني على التسوية السلمية للقضية الفلسطينية على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (4.11) وبأهمية نسبية بلغت (82.2%) ، وبتقدير درجة موافقة مرتفعة جداً، كما وحصل محور الحصار على

غزة المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.76) وبأهمية نسبية بلغت (75.2%) وبتقدير درجة موافقة مرتفعة .

أما الأداة ككل فقد حصلت على درجة موافقة بمتوسط حسابي (3.96) وبأهمية نسبية بلغت (79.2%) ، وبتقدير درجة موافقة مرتفعة، ويمكن تفسير النتائج كمايلي:

1- احتل محور أثر الإنقسام على التسوية السلمية للقضية الفلسطينية المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.11) وبأهمية نسبية (82.2%) وبدرجة موافقة مرتفعة جدا، بحيث أدى الإنقسام السياسي الفلسطيني من تعقيد مهمة المفاوضات الفلسطيني وازديادها صعوبة، وذلك لعدم القدرة على ايجاد موقف فلسطيني موحد للبدء في عملية تسوية سلمية جادة، فالمفاوض الفلسطيني يفتقر إلى الموقف السياسي المدعم من قبل مؤسسات وفصائل المجتمع الفلسطيني، فالإنقسام السياسي أدى إلى ظهور الموقف الذي لا يقبل بالتعاطي مع الإحتلال الإسرائيلي إلا من خلال المقاومة، وأصبح الموقف الفلسطيني ضعيف أمام المجتمع الدولي وذلك بحجة عدم وجود طرف فلسطيني قادر على البدء في مفاوضات تسوية سلمية جادة .

2- احتل محور الحصار على غزة المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.76) وبأهمية نسبية بلغت (75.2%) وبدرجة موافقة مرتفعة، ويعزى ذلك إلا أن الحصار على غزة كان سوف يتم حتى ولم تسيطر حركة حماس على غزة، أو تشكل حكومة، وإنما منذ وصول حركة حماس إلى السلطة، بدء الحصار على غزة، فالمبرر بأن الإنقسام السياسي الفلسطيني هو السبب في الحصار على غزة غير منطقي بدرجة كبيرة، ولكن يمكن اعتباره ساهم في الحصار على غزة، ولكن هدف الحصار هو إسقاط حركة حماس من السلطة نهائيا.

مناقشة نتائج السؤال الرابع :

يتبين من الجدول رقم (7) أن تقديرات أفراد عينة الدراسة في الحلول المقترحة لإنهاء الإنقسام السياسي الفلسطيني جاءت بدرجة موافقة مرتفعة، وتشير النتائج إلى حصول محور الحوار على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.03) وبأهمية نسبية (80.6%) وبدرجة موافقة مرتفعة جداً، كما وحصل محور أحداث تغيير في النخبة السياسية الفلسطينية على المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي (3.23) وبأهمية نسبية بلغت (64.6%) وبدرجة موافقة متوسطة.

أما الأداة ككل فقد حصلت على درجة موافقة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.63) وبأهمية نسبية بلغت (72.6%) وبدرجة موافقة مرتفعة، ويمكن تفسير النتائج كمايلي:

1- احتل محور الحوار المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.03) وبأهمية نسبية بلغت (80.6%) وبدرجة موافقة مرتفعة جداً، وتؤكد هذه النتيجة أهمية الحوار الوطني الفلسطيني في محاولة إنهاء الإنقسام السياسي الفلسطيني، فالحوار بين الفصائل الفلسطينية يجب أن يستمر حتى وإن لم تظهر نتائج مباشرة له، فالحوار يعمل على ايجاد صيغة توافقية بين الفصائل الفلسطينية، فمهما كانت حدة التنافر بينها، فالحوار من الممكن أن يوجد أن نقاط التقاء بين تلك الفصائل التي تسعى إلى تحقيق المسروع الوطني الفلسطيني، وغنما تختلف في مسألة التعاطي مع القضية الفلسطينية، فالعلاقة بين الفصائل الفلسطينية يجب أن تبقى على أساس الحوار .

2- احتل محور أحداث تغيير في النخبة السياسية الفلسطينية على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.23) وبأهمية نسبية بلغت (64.6%) وبدرجة موافقة متوسطة، ويعتقد الباحث على عدم منطقية هذه النتيجة، فالنخبة السياسية الفلسطينية الحالية هي أحد عوامل الإنقسام السياسي

الفلسطيني، ولكن يمكن أن تقبل هذه النتيجة إن كان هنالك وجوب لتغيير المسار السياسي الذي تسلكه تلك النخبة مع بقائها كما هي، وإنما تغيير في أسلوبها السياسي .

أما بالنسبة للسؤال المتعلق بالحوار الفلسطيني في القاهرة، فيرى (67.5%) من أفراد عينة الدراسة أنه سيفشل، وتلك نتيجة منطقية تؤكد على عدم وجود أي مؤشرات ايجابية تدل على نجاح حوار القاهرة، فالمسائل الخلافية تزداد ومسائل الوفاق تقل، والإرادة السياسية لحركة فتح وحماس غير جادة في إنجاح الحوار، وإنما الإصرار على مواقف معينة وعدم استعداد أي فصيل لتقديم أي تنازلات، وما يزيد الأمر تعقيدا ملف الإعتقال السياسي .

الإستنتاجات

في ضوء أهداف الدراسة، وبعد تحليل البيانات ومناقشتها، توصلت الدراسة إلى الإستنتاجات التالية :

- 1- أثر غياب الإدماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية بشكل سلبي .
- 2- ساهم الموقف الدولي في زيادة الإنقسام السياسي الفلسطيني، حيث تمثل موقف الولايات المتحدة الأمريكية بالإنحياز لحركة فتح، وتمثل الموقف الإيراني بالإنحياز لحركة حماس، مما جعل من القضية الفلسطينية ذات أبعاد سياسية دولية، وموقف الإتحاد الاوروبي ومنظمة الامم المتحدة تعاطى مع الأزمة وفق رؤية الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل من القضية الفلسطينية ذات أبعاد سياسية دولية.
- 3- أثر الموقف العربي على الإنقسام السياسي الفلسطيني، بحيث كانت بعض الدول العربية تؤيد حركة فتح في مواقفها، والبعض الاخر يؤيد حركة حماس، مما رسخ الإنقسام العربي حول الأزمة الفلسطينية، مما أثر على الإنقسام السياسي الفلسطيني، وفشل جامعة الدول العربية في ايجاد حلول للخروج من الأزمة.
- 4- الإحتلال الإسرائيلي كان العامل الرئيسي الأول في ظهور الإنقسام السياسي الفلسطيني، بحيث تمثل دعم اسرائيل لحركة فتح على الأقل سياسيا على حساب حماس، شعور حركة حماس بأن حركة فتح تسير وفق المخطط الإسرائيلي، وهذا ما يأزم من الموقف ويوجد الخلاف بين حركة فتح وحماس في طبيعة التعامل مع الطرف الإسرائيلي.
- 5- شكل اختلاف النهج والبرنامج السياسي لحركة فتح وحماس عاملا مؤثرا في الإنقسام السياسي الفلسطيني، ويبرز ذلك من خلال الموقف من التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وإلى الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية، وإلى الموقف من الحقوق الفلسطينية.
- 6- شكل الإرتباط الخارجي لحركة فتح بالولايات المتحدة، والإرتباط الإيراني بحركة حماس

أدى إلى جعل الخلاف بين حركة فتح وحماس، يرتبط بأبعاد دولية مما يصعب من هذا الخلاف وأن الحل يرتبط بتلك القوى التي لن تسمح للأمر إلا أن تسير وفق مخططاتها ومصالحها التي لا يمكن تتنازل عنها.

7- غياب مرجعية شاملة للفلسطينيين سهل من الانقسام السياسي الفلسطيني، فمنظمة التحرير الفلسطينية التي مثلت الشعب الفلسطيني على مدار عقود طويلة، تعاني من العجز وبحاجة الى اصلاحات وإلى أن تضم كافة القوى الفلسطينية، حتى تكون الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني.

8- غياب القيادات التاريخية الفلسطينية كالرئيس الشهيد ياسر عرفات، والشهيد الشيخ احمد ياسين، لعب دورا في التسهيل للانقسام السياسي الفلسطيني، حيث شكلت تلك القيادات صمام أمان للشعب الفلسطيني، الذين لم يسمحوا إلى أن يوجه السلاح إلى أي طرف داخلي، وإنما يجب أن يوجه السلاح باتجاه واحد وهو الإحتلال الإسرائيلي.

9- أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، حيث أدى إلى عدم القدرة على بلورة موقف فلسطيني موحد للمساعدة في البدء في عملية تسوية سلمية جادة، وأثر على وحدة سلاح المقاومة التي أصبح فيها للاقتتال الداخلي وليس موجها للإحتلال الإسرائيلي، كما أدى إلى الخلط بين السلاح الشرعي وغير الشرعي.

10- أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على الوضع الإقتصادي والإجتماعي الفلسطيني بشكل سلبي، حيث تفاقمت نسبة البطالة، وزاد معدل الفقر، وأثر على القطاعات الإقتصادية والبنية التحتية، وأعلى الصعيد الاجتماعي فقد تأثرت العلاقات الإجتماعية بين السكان وحتى في الأسرة الواحدة.

11- كان الانقسام السياسي الفلسطيني عاملا في الحصار على غزة، وفي العدوان الإسرائيلي على غزة، بحيث شكل أفراد اسرائيل بحركة حماس في قطاع غزة إلى التسهيل من الحصار والحرب، وإلى ايجاد الذرائع والمبررات التي اتخذتها اسرائيل للعدوان على غزة وحصارها.

12- ظاهرة الفلتان الأمني والإقتتال الداخلي كانت نتيجة طبيعية لما يعانيه الشعب الفلسطيني من إنقسام سياسي، حيث أدى الإنقسام إلى غياب الأمن، وإلى ظهور تيارات استغلت هذا الموقف .

13- صراع الصلاحيات بين حركة فتح وحركة حماس، كان خلاف سياسي بدرجة أكبر من كونه خلاف قانوني .

14- سيطرة حركة حماس على غزة غير شرعية، لأنه لا يجوز بأي حال من الأحوال اللجوء إلى السلاح لحسم أي خلاف داخلي، بذريعة القضاء على مجموعة كانت تخطط لإفشال اتفاق مكة وإفشال حكومة الوحدة الوطنية.

15- قرار الرئيس الفلسطيني بإقالة حكومة الوحدة الوطنية دستوري، وقرار إعلان حالة الطوارئ دستوري، ولكن تشكيل حكومة لانفاذ حالة الطوارئ غير دستوري، لأنه لا يوجد في الدستور الفلسطيني ما يسمى بحكومة انفاذ حالة الطوارئ، فحكومة الوحدة الوطنية المقالة هي الحكومة المكلفة بتسيير الأعمال حتى يتم تشكيل حكومة أخرى.

16- تتحمل حركة فتح وحركة حماس المسؤولية المشتركة في الإنقسام السياسي الفلسطيني، ف كلا الحركتين غلبت المصلحة الحزبية على المصلحة الوطنية، ولم يلاحظ أن حركة فتح أو حركة حماس كانت مستعدة لتقديم أي تنازلات في سبيل إنهاء الإنقسام السياسي الفلسطيني، وإنما بقيت كلا الحركتين مصرة على مواقفها.

17- يعتقد الباحث أن الحوار الفلسطيني في القاهرة سيفشل، لأن الإرادة السياسية لدى حركة فتح وحماس غير متوفرة في إنجاح الحوار، وأن كلتا الحركتين ما زالت تصر على مواقف معينة تربطها بإنجاح الحوار كملف المعتقلين السياسيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والخلاف بين الحركتين على أمور مرتبطة بإنجاح الحوار كالانتخابات التشريعية والرئاسية،

وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية. وأن الحوار الفلسطيني في القاهرة إلا مزيداً من إضاعة الوقت الذي لا يخدم المشروع الوطني الفلسطيني.

18- يعتقد الباحث أن إنهاء الإنقسام السياسي الفلسطيني في المرحلة الحالية يمر بظروف صعبة وغير ممكن في المدى القريب .

19- يعتبر الخطر الخارجي للدول من أهم العوامل التي أدت إلى وحدة الشعوب فيما بينها، والوضع الفلسطيني يمر بأكبر تهديد خارجي متمثل في الإحتلال الإسرائيلي وغيرها من الدول، ولكن هذا لم يحرك شعور الوحدة، كما حصل في تجارب شعوب كثيرة .

التوصيات

ومن خلال نتائج الدراسة توصل الباحث إلى التوصيات التالية :

- 1- استمرارية الحوار الفلسطيني على الرغم من فشله في مراحل كثيرة، إلا أن الحوار ضروري حتى لا تتسع الهوة والمساحة بين الفصليين، حركة فتح وحماس، ونعود إلى نقطة البداية، فالحوار افضل من عدمه.
- 2- اجراء انتخابات تشريعية ورئاسية عامة، حتى تعود الكلمة الى صناديق الإقتراع من خلال الشعب، الذي يتحمل مسؤولية اختياره، إلا أن نجاح أحد الفصليين في الإنتخابات لا يعني إنهاء الإنقسام، لأننا امام واقع سيطرة حركة حماس على غزة عسكريا، وسيطرة حركة فتح على الضفة عسكريا، فصندوق الإقتراع لن يكف ايدي الفصليين عن مناطق نفوذهما.
- 3- إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية على اسس وطنية ومهنية، ويجب أن تصبح الأجهزة الأمنية بعيدة عن أي فصيل سياسي، بل توجد لحماية أمن المواطنين، وليس لحماية الفصائل السياسية.
- 4- إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية من خلال اشراك مختلف القوى الفلسطينية سواء الوطنية أو الاسلامية او الشيوعية، حتى تكون المرجع والممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.
- 5- إعادة صياغة وتفعيل القوانين الفلسطينية، والرجوع إليها لحسم أي خلاف، لكي لا يصبح الخلاف السياسي خلاف قانوني ايضا.
- 6- المصالحة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية والعائلات الفلسطينية.
- 7- يجب أن يتم التمييز بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة فتح.
- 8- يجب أن يتم تدخل عربي جاد لإنهاء الإنقسام السياسي الفلسطيني، وذلك من خلال مقاطعة السلطة الوطنية الفلسطينية، إذا لم يتوصل الطرفان إلى إتفاق.

9- يعتقد الباحث أنه يجب تغيير النظام الرئاسي إلى نظام برلماني، حتى لا نكون أمام سلطة متعددة الرؤوس.

10- يعتقد الباحث أن أفضل الحلول لإنهاء الإنقسام السياسي الفلسطيني من خلال إيجاد صيغة توافقية بين الفصائل على استراتيجية الحل السياسي .

قائمة المراجع

أولاً : الكتب

1- الكتب باللغة العربية

- ابراهيم، حسنين توفيق (1992)، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت: د.ن
- الالوسي، رعد صالح (2006)، التعددية السياسية في عالم الجنوب، عمان: دار مجدلاوي
- بدوان، علي (1999)، عصر حماس، دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر .
- بغدادي، عبد السلام ابراهيم (1993)، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت: د.ن .
- ابو بكر، بكر (2003)، حركة فتح والتنظيم الذي نريد، رام الله: عناية للطباعة والنشر .
- البيطار، نديم (1983)، من التجزئة الى الوحدة، (ط4)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
- الجرباوي، علي (1989)، الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بيروت: دار الطليعة .
- حمدان، عبد المجيد (2007)، إطلالة على القضية الفلسطينية، د.ن .
- الحروب، خالد (1996)، حماس الفكر والممارسة السياسية، (ط1)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
- حمودة، منتصر (2006)، المحكمة الجنائية الدولية.. النظرية العامة للجريمة الدولي، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة .
- حنفي، حسن (1998)، في الثقافة السياسية، (ط1)، القاهرة: دار علاء الدين .
- الخزرجي، ثامر كامل (2004)، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي .

- ديفرجيه، موريس (1977)، الأحزاب السياسية، (ط2)، بيروت: دار النهار للنشر .
- الزبيدي، باسم (2003)، الثقافة السياسية الفلسطينية، (ط1)، رام الله، مواطن .
- الزبيدي، باسم (2001)، الفساد في النظام السياسي الفلسطيني، (ط1)، نابلس: مركز الدراسات والبحوث الفلسطينية .
- زعيتر، أكرم (1986)، القضية الفلسطينية، (ط3)، عمان: دار الجليل .
- السهلي، نبيل (2005)، حركة فتح من العاصفة إلى كتائب الأقصى، (ط1)، دمشق: دار الأوائل للنشر .
- شفيق، منير (1999)، من إتفاق اوسلو إلى الدولة، عمان: دار الشروق .
- صالح، محسن محمد (2008)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات .
- صالح، محمد محسن (2007)، منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات .
- صايغ، فايز (1977)، الصهيونية والعنصرية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر
- عبد السلام، جعفر (1990)، بين اوراق القضية الفلسطينية، القاهرة: دار النهضة العربية
- عبد الهادي، أنور (2005)، عرفات وطن وقضية، (ط1)، دمشق: دار الشجرة للنشر .
- عدوان، عاطف (1991)، الشيخ احمد ياسين، مركز التوثيق للمخطوطات والنشر .
- عمر، ابو الخير (2008)، نظرية الضربات العسكرية الاستباقية، (ط1)، القاهرة: دار الشروق .
- عناتي، مريم (2008)، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس، (ط1)، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات .

- ابو عمرو، زياد (1989)، الحركة الاسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، (ط1)، عكا: دار الاسوار .
- الفراء، محمد علي (2001)، السلام الخادع من مؤتمر مدريد إلى انتفاضة الأقصى، عمان: دار مجدلاوي .
- كابليوك، امنون، (ترجمة عصام البطران) (2005)، عرفات الذي لا يقهر، رام الله: الهيئة العامة الفلسطينية للكتاب .
- مشورب، ابراهيم (2004)، المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة، (ط2)، بيروت: دار المنهل اللبناني .
- نعيرات، رائد (2009)، الحرب على غزة قراءة الواقع ودلالات المستقبل، نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات .
- هادي، رياض عزيز (1995)، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، (ط1)، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة .
- هادي، رياض عزيز (1989)، المشكلات السياسية في العالم الثالث، (ط2)، الموصل: مطابع التعليم العالي .
- هانتجتون، صموئيل، (ترجمة سمية عبود) (1993)، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، (ط1)، بيروت: دار الساقى .
- هلال، جميل (2002)، تكوين التنمية الفلسطينية، (ط1)، رام الله: مواطن .
- والي، خميس (2003)، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، (ط1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
- ياكوف، رابكن (2006)، (ترجمة دعد عائدة)، المناهضة اليهودية للصهيونية، (ط1)، مركز دراسات الوحدة العربية .

- Barbara, ward(1966), **Nationalism and ideology** , New York: norton .
- Duverges, mayrice (1987), **Political parties**, New York, john wily sons
- Ergang, robert Reinhold (1971), **Emergence of national state**. New York: van no strand Reinhold .
- Eston, david(1995), **A system analysis of political life**, New York:wily
- Hanf.t , and sabella (1996), **A date with democracy**, Freiburg .
- Robert, hermann tenbrock(1968), **A history of germany**,munchen:huebe
- Heather, deegan (1998), **Moves towards democracy in traditional societies**: Therote of political culture, Ramallah: muwatin .
- kondric, charles babcock(1989), **The rise of american nationality**, New York: Harper and brothers
- Mulle,Herber(1971) , **Freedom in the wester world**, New york: basic books .
- Roy, Anderson(1990), Political elites, **In politics and change in the middle east**, 3rd edition, prentice hall, Englewood cliffs, New jersey .

ثانيا : الدوريات والمجلات

- بيان الحكومة الاسرائيلية بشأن الحكومة الفلسطينية الجديدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، (ع70)، ربيع 2007 .
- البيج، حسين علوان، المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية، مجلة المستقبل العربي، (عدد223)، 1997 .
- جاد، عماد، اسرائيل .. واستغلال الانقسام الفلسطيني، مجلة السياسية الدولية، (عدد168)، يوليو 2007 .
- جمعة، محمد، اتفاق مكة قراءة في التدايعات السياسية وحدود الشراكة، مجلة السياسة الدولية، (عدد168)، ابريل 2007 .
- حمد، جهاد، حوار القاهرة.. خفايا وأسرار الحوارات الداخلية للمصالحة الفلسطينية، نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، نشرة مسار اليومية عدد2009/3/16 .
- حمزاوي، عمرو، صراع فتح وحماس، التصعيد الأمريكي الاوروربي لأهداف إقليمية، مجلة السياسية الدولية، (عدد170)، اكتوبر 2007 .
- الحنفي، حسن، حصار غزة.. وسقوط الأعدار، نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، نشرة مسار اليومية، عدد2008/9/13 .
- دراغمة، أيمن، معوقات الحوار الفلسطيني، نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، نشرة مسار اليومية، عدد2008/7/14 .
- الدوسوقي، أبو بكر، حماس والحصار الدولي. بين التراجع والصمود، مجلة السياسة الدولية، (عدد165)، يوليو 2006 .
- الرنتاوي، عريب، حوارات القاهرة فرصة ولكن، نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، نشرة مسار اليومية، عدد2009/2/28 .

- الرنتاوي، عريب، حوارات القاهرة فرصة ولكن، نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، نشرة مسار اليومية، عدد 2009/2/28 .
- الرنتاوي، عريب، حوارات القاهرة مواقف غير مقبولة، نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، نشرة مسار اليومية، عدد 2009/3/14 .
- سعيد، محمد، إسرائيل وإستراتيجية الحرب في غزة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، (عدد 44588)، يناير 2009 .
- شلحت، أنطوان، إسرائيل واتفاق مكة، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 18، (عدد 69)، شتاء 2007 .
- الشيخ، وليد، الاتحاد الاوروري والأزمة الفلسطينية، مجلة السياسية الدولية، (عدد 168)، يوليو 2007 .
- ابو طالب، حسن، الدور السعودي..حدود الاشتباك مع شان معقد، السياسية الدولية، المجلد 42، العدد 170، اكتوبر 2007 .
- أبو طالب، حسن، اتفاق مكة أثار ايجابية وتحديات متطورة، مجلة السياسة الدولية، (عدد 168)، يوليو 2007 .
- عوكل، طلال، من ينفذ اقتصاد غزة، نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، نشرة مسار اليومية، عدد 2008/10/18 .
- عوكل، طلال، اتفاق مكة قراءة في المقدمات والنتائج، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 18، (عدد 69)، شتاء 2007 .
- غليون، برهان، منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، (عدد 213)، 1996 .

- قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية، (عدد36)، خريف 1998.
- كيالي، ماجد، سوريا وازمة غزة.. موازنة الفرص والقيود، السياسية الدولية، المجلد 42، العدد 170، اكتوبر 2007 .
- مبادرة من فصائل وشخصيات فلسطينية لإنهاء الانقسام، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 19، (عدد 73)، شتاء2008 .
- المشهد العربي وانعكاساته على الانقسام الفلسطيني، تقدير استراتيجي رقم(12)، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، يونيو 2009 .
- معوض، جلال عبدالله (1986)، أزمة عدم الاندماج في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد14، (عدد4) .
- ليتيم، نادية، المسؤولية القانونية الدولية للجرائم الإسرائيلية في غزة، مجلة السياسة الدولية، (عدد176)، ابريل 2009 .
- ياسين، السيد، التعددية والمسألة السياسية في الوطن العربي، عمان: مجلة الأفق العربي، (عدد9)، شباط1987 .

ثالثا : الرسائل الجامعية

- احمد، محمد شهيل (2007)، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير، نابلس: جامعة النجاح الوطنية .
- ابو جعفر، احمد (2008)، دراسة نقدية في قراري الجمعية العامة للمم المتحدة 181 و 194 المتعلقين بالقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، نابلس: جامعة النجاح الوطنية .

- عبد الخالق طه، صالح (2003)، ظاهرة العنف السياسي في النظام السياسي الفلسطيني، رسالة ماجستير، نابلس: جامعة النجاح الوطنية .
- عزام، تيسير فائق (2007)، التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية حماس وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة، رسالة ماجستير، نابلس: جامعة النجاح الوطنية .

رابعاً: الوثائق

- القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003
- قانون الانتخابات الفلسطيني رقم 9 لسنة 2005
- ميثاق حركة المقاومة الإسلامية

خامساً: الصحافة

- جريدة الأيام، رام الله
- جريدة الحياة الجديدة، رام الله
- جريدة الدستور، عمان
- جريدة الشرق الأوسط، لندن
- جريدة الغد، عمان
- جريدة القدس، القدس
- جريدة القدس العربي، لندن

سادسا : الموقع الإلكتروني

- ابراش، ابراهيم، المبادرة اليمنية والتباس مفهوم عودة الأوضاع لما كانت عليها،
2008/4/1

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=126430>

- الأخرس، سامي، المبادرة اليمنية وقابليتها للحياة، 2008/4/4

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=130330>

- الأزعر، محمد خالد، حكومة حماس تحمل أوزار غيرها، 2006/5/1

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/palestine/topic01/2006/05/01.d.html>

- اغنانيوس، ديفيد، انابوليس ... الأمل المتلاشي، 2008/3/17

<http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=463025&issueno=10702>

- الامام، احمد، السعودية واحداث غزة.. دبلوماسية صامتة ايجابية، 2007/6/28

<http://www.islamonline.net/servlet/satellite?c=articleA-c&cid=1182774643595>

- حمامي، وليد، أحداث غزة وتنازع الصلاحيات، 2007/7/10

[/http://www.alquds.co.uk:9090/pdf/2007/07/10JulTue](http://www.alquds.co.uk:9090/pdf/2007/07/10JulTue)

- الحمد، جواد، تجربتها في الحكم تحت الحصار والعدوان: من افشل حكومة حماس ولماذا؟، 2006/11/3

<http://www.al-majall.com/listfiles.asp.?newsid=137>

- الحمد، جواد، لماذا انهار الموقف العربي من لقاء انابوليس، 2007/11/27

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1195032673146%20&pa

- الحمد، جواد، عوامل نجاح اتفاق مكة، 2007/3/7

[/ http://www.alwatan.sy/pdf](http://www.alwatan.sy/pdf)

- الحيلة، احمد، صراع الصلاحيات بين الرئاسة والحكومة الفلسطينية، 2006/4/26

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a=4847>

- ابو رمضان، محسن، أثر الحصار على الاوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، 2008/2/4

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=123841>

- سائلوف، روبرت، (ترجمة مروى صبري)، اتفاق مكة معضلة جديدة لامريكا،

2007/2/18

<http://www.islamonline.net/servlet/satellite?c=articleA-c&cid=1171539813953>

- السعدي، جهاد، حماس وايران.. وجوه الاختلاف ودوافع الارتباط، 2007/12/26

<http://www.islamonline.net/servlet/satellite?c=article>

- شفيق، منير، مؤتمر انابوليس ظاهرة غير حقيقية، 2007/11/15

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0E553321-E76F-4EB7-8A5F-B46485CF87F5.htm>

- شفيق، منير، الوضع العربي الراهن.. انقسامات ومفاوضات سرية، 2008/4/5

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/78D4C7F9-3BB0-4D3D-A59E-7FBD8613EA04.htm>

- صالح، محسن، تجربة الحوار بين فتح وحماس.. أين المشكلة؟، 2008/6/20

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a=67034>

- عبد الهادي، مها، ما بعد اتفاق مكة،

<http://www.fm-m.com/2007/Mar2007/story15.htm>

- عطوان، عبد الباري، دور سعودي محفوف بالمخاطر، 2007/2/8

<http://www.alquds.co.uk:9090/pdf/2007/02/08FebThu/qds01.pdf>

- قاسم، عبد الستار، أسباب العدوان على غزة، 2009/1/3

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/89E45D9F-E3EB-4B36-B28F-D138741CA419.htm>

- قاسم، فاطمة، المبادرة اليمنية والإرادة الفلسطينية، 2008/2/29

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=126430>

- كامل، يوسف، اتفاق مكة بين المؤيدين والمعارضين والحذرين والمواقف المشروطة،

2007/2/14

http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=1310&table=articles

- اللبدي، أيمن، إيران ومشعل في خطاب الانفصال وإعلان الحرب الأهلية، 2009/1/23
<http://www.alsbah.net/mynews/modules.php?name=news>
- اللهاية، زياد، قراءة في نتائج الحرب على غزة، 2009/1/31
<http://www.amin.org/Print.php?t=opinion&id=5149>
- ملحم، احمد، القوات الدولية في غزة .. ضرب لمشروع المقاومة، 2007/6/11
<http://www.nnw1.net/media/?articles=topic&topic=194>
- مناع، معين، الشيخ احمد ياسين: بنى مجتمعا فلسطينيا، وصحح مسار القضية،
 2007/1/20
<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a=49768>
- منصور، خالد، وثيقة الأسرى الفلسطينيين .. تحليل وموقف وتوقعات، 2006/6/18
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67772>
- موسى، حكمت، هل يغطي القانون الدولي ادعاء اسرائيل حقها في الدفاع عن نفسها،
 2009/1/2
<http://www.iraq4allnews.dk/new/ShowNews.php?cat=23&id=14998>
- نصار، إبراهيم، المأزق الفلسطيني والضغوط الخارجية .. الفوضى الخلاقة والانتخابات
 المبكرة، 2006/12/20
<http://www.alternativenews.org/index?.php?option=content&task=view&id=61&termid=104>
- النعامي، صالح، كيف سيطرت حماس على غزة، 2008/12/21
<http://www.annabaa.org/nbanews/68/117.htm>
- هزاري، علي حسن، العدوان الإسرائيلي على غزة في ضوء القانون الدولي،
 2009/3/19
<http://www.hoodonline.org/print.php?sid=2>
- هويدي، فهمي، لا محل للتردد العربي بعد اتفاق مكة، 2007/2/28
<http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=408478&issueno=10319>

- أبو يزن، مازن، اثار الحصار على قطاع غزة، 2008/4/26

<http://www.almolltaqa.com/vb/showthread.php?t=14605>

- يوسف، محمد، مراسيم عباس، 2007/6/30

<http://www.ikhwanonline.net/Article.asp?ArtID=29421&SecID=452>

<http://www.al-akhbar.com> -

<http://www.dtate.gov> -

<http://www.aawsat.com> -

<http://www.whitehouse.gov> -

<http://www.alarabiya.net> -

<http://www.aljazeera.net> -

<http://www.assafir.com> -

<http://www.palestine-info.info> -

<http://www.albayan.ae> -

<http://www.alquds.co> -

<http://www.maannews.net> -

<http://fatehforums.com> -

<http://www.pnic.gov.ps> -

<http://www.alittihad.ae> -

<http://www.aljazeerataalk.net> -

<http://www.p-s-news.com> -

ملحق رقم (1) الاستبيان

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإعداد رسالة جامعية بعنوان (أثر غياب الاندماج السياسي الفلسطيني على القضية الفلسطينية)، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من الجامعة الأردنية .

لذا نأمل من حضرتكم التعاون في تعبئة الاستبيان بدقة وموضوعية بوضع إشارة (x) أمام الفقرة وتحت درجة الموافقة التي ترونها مناسبة . مؤكداً لكم أن البيانات الواردة في هذا الاستبيان ستوظف لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث

عصام حسني الأطرش

الجزء الأول : المعلومات الشخصية

(1) المؤهل العلمي

- بكالوريوس ()
- ماجستير ()
- دكتورة ()

(2) مكان السكن

- مخيم ()
- قرية ()
- مدينة ()

(3) العمر

- أقل من 30 سنة ()
- من 30 إلى 40 سنة ()
- من 40 إلى 50 سنة ()
- أكبر من 50 سنة ()

(4) الجنس

- ذكر ()
- أنثى ()

(5) مكان الإقامة

- الضفة الغربية ()
- قطاع غزة ()

الجزء الثاني : ضع إشارة (x) في المربع المناسب أمام كل فقرة
أولا : عوامل الانقسام السياسي الفلسطيني

درجة الموافقة					الفقرة
درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جدا	
					1- اختلاف النهج والبرنامج السياسي لحركتي فتح وحماس
					2- غياب القيادات التاريخية المؤثرة
					3- الارتباطات الخارجية للفصائل الفلسطينية
					4- غياب المرجعية المؤسسية الفلسطينية
					5- الإحتلال الإسرائيلي
					6- تركيبة الأجهزة الأمنية
					7- تهميش الدستور والقوانين الفلسطينية
					8- عدم وجود ثقة بين حركتي فتح وحماس
					9- العامل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة
					10- الإعلام الحزبي للفصائل الفلسطينية
					11- تغليب المصالح الحزبية على المصلحة الوطنية
					12- فشل النخب السياسية الفلسطينية الحالية
					13- قلة الثقافة والوعي السياسي للمواطنين
					14- عدم تأثير الأحزاب السياسية الأخرى (غير فتح وحماس)
					15- غياب المؤسسات السياسية الفلسطينية
					16- الانقسام السياسي نتيجة للعملية الديمقراطية

ثانيا : الموقف الدولي والعربي من الانقسام الفلسطيني

درجة الموافقة					الفقرة
درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة جدا قليلة	درجة قليلة جدا	
					1- تميز موقف الولايات المتحدة بالانحياز لحركة فتح
					2- تميز الموقف الايراني بالانحياز لحركة حماس
					3- تميز الموقف الروسي بالحياد بين الفصائل
					4- تعاطى الاتحاد الاوروربي مع الأزمة الفلسطينية بحياد
					5- تميز موقف جامعة الدول العربية بالعجز عن حل الأزمة
					6- تعاطت منظمة الأمم المتحدة مع الأزمة وفق الرؤية الأمريكية
					7- تميز الموقف الرسمي للدول العربية بالحياد في التعامل مع الأزمة

يرجى الإجابة على السؤالين التاليين :

- أثر الموقف الدولي على الانقسام السياسي الفلسطيني نعم () لا ()
 - أثر الموقف العربي على الانقسام السياسي الفلسطيني نعم () لا ()

ثالثا : آثار الانقسام السياسي الفلسطيني

درجة الموافقة					الفقرة
درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة جدا قليلة	درجة قليلة جدا	
					1- ظاهرة الفلتان الأمني وغياب القانون
					2- الاقتتال الداخلي
					3- الحصار على غزة
					4- العدوان الإسرائيلي على غزة
					5- أثر الانقسام على الوضع الاجتماعي الفلسطيني
					6- أثر الانقسام على وحدة سلاح المقاومة
					7- أثر الانقسام على الوضع الاقتصادي الفلسطيني
					8- أثر الانقسام على التسوية السلمية للقضية الفلسطينية

يرجى الإجابة على الأسئلة التالية :

- صراع الصلاحيات هو: () خلاف قانوني () خلاف سياسي ()
- سيطرة حركة حماس على غزة : مشروعة () غير مشروعة ()
- قرار تشكيل القوة التنفيذية في غزة: شرعي () غير شرعي ()
- قرار إقالة حكومة الوحدة الوطنية: دستوري () غير دستوري ()
- قرار إعلان حالة الطوارئ: دستوري () غير دستوري ()
- قرار تشكيل حكومة لإنفاذ حالة الطوارئ: دستوري () غير دستوري ()
- قرار الرئيس إجراء انتخابات مبكرة: دستوري () غير دستوري ()
- بانتهاء مدة السنوات الأربع للرئاسة: ما زالت شرعية () أصبحت غير شرعية ()
- من أفضل اتفاق مكة: حركة فتح () حركة حماس ()
- من هي الحكومة الشرعية : حكومة فياض () حكومة هنية ()
- كلاهما شرعية () كلاهما غير شرعية ()

رابعاً : الحلول المقترحة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني

درجة الموافقة					الفقرة
درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جدا	
					1- انتخابات تشريعية ورئاسية
					2- تشكيل حكومة وحدة وطنية
					3- إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية
					4- تشكيل الأجهزة الأمنية على أسس وطنية مهنية
					5- الحوار
					6- المصالحة الوطنية بين العائلات والفصائل الفلسطينية
					7- تحرر الفصائل الفلسطينية من الارتباطات الخارجية
					8- تفعيل القوانين الفلسطينية والرجوع إليها لحسم الخلاف
					9- تغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية
					10- وقف الحملات الإعلامية بين الفصائل الفلسطينية
					11- تفعيل دور الأحزاب و المؤسسات السياسية الفلسطينية
					12- احداث تغيير في النخبة السياسية الفلسطينية

يرجى الإجابة على السؤال التالي :

- هل الحوار الفلسطيني في القاهرة : سينجح () سيفشل ()

ملحق رقم (2)
أسماء المحكمين

الجامعة	الاسم	الرقم
جامعة النجاح الوطنية	الأستاذ الدكتور/ نايف أبو خلف	1
جامعة النجاح الوطنية	الأستاذ الدكتور/ رائد نعيرات	2
الجامعة العربية الأمريكية	الأستاذ الدكتور/ أمين الأطرش	3
جامعة النجاح الوطنية	الدكتور/ ماهر أبو زنط	4
جامعة بير زيت	الدكتور/ محمود الأطرش	4
جامعة النجاح الوطنية	الدكتور/ عثمان عثمان	5

**THE IMPACT OF THE ABSENCE OF THE PALESTINIAN
INTERGRATION ON THE PALESTINIAN CAUSE
(2006 UNTIL APRIL 2009)**

**By
Isam Hosni Hasan Al-atrash**

**Supervisor
Dr. Mohammed Masalhah**

ABSRTACT

This study seeks to examine the impact of the absence of the Palestinian political integration on the Palestinian Cause in the West Bank and the Gaza Strip in the period between the second Palestinian legislative elections and April, 2009. It further aims at identifying the influence of the international surroundings on the Palestinian political divisions. The study investigates the political factors attributable to internal factors such as ideology, political agenda of Hamas and Fatah, the absence of institutional reference and lack of leadership, let alone external factors such as the Israeli occupation and relationships with the United States and iran .

The study tackles the positions of the European Union, Russia, the United Nations and the Arab League. The study addresses the impacts of the Palestinian internal division on political issues such as authority and legitimacy, on military ones such as the siege and the war on the Strip and security implications such as security chaos, in addition to economic and social effects.

The study attempts to discuss some of the initiatives (e.g. Arab or Palestinian) to end the Palestinian division, and touches on the history of the dialogue between Fatah and Hamas .

The study found the following: First, the absence of the Palestinian integration negatively affected the Palestinian Cause. Second, international surroundings and Arab position were found relevant in fueling this division. Third, the Israeli occupation is the major reason behind this division. Fourth, the Palestinian dialogue will come to a

deadlock and the division will continue to exist.

The study came up with the conclusion that to bring an end to this political division, there should be a compromise formula between the Palestinian factions. Alternatively, one of the factions will have to impose its agenda through the ballot box or through armed force.